وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوث 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
مخبر الانتماء
مخبر الاقتصاد، المالية، إدارة الأعمال
إيكوفيما ECOFIMA

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د

دراسة قياسية لتأثير العرض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر للفترة الزمنية (1990-2021)

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

للطالبة: أعراب وهيبة

مدير الأطروحة: ساحلي لزهر الرتبة: أستاذ التعليم العالي المؤسسة الجامعية: جامعة 20 أوث 1955 – سكيكدة–

امام أعضاء اللجنة

أ. د. بوالكور نور الدين	أستاذ	رئيسا	جامعة 20 أوث –سكيكدة–
أ. د. ساحلي لزهر	أستاذ	مقررا	جامعة 20 أوث –سكيكدة–
أ. د. صيد فاتح	أستاذ	مناقشا	جامعة 20 أوث –سكيكدة–
د. دموش وسيلة	أستاذ محاضر–أ–	مناقشا	جامعة 20 أوث –سكيكدة–
أ. د. صوفان العيد	أستاذ	مناقشا	جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل–
أ. د. بن معزو محمد زكريا	أستاذ	مناقشا	جامعة باجي مختار–عنابة–

السنة الجامعية:2025/2024

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّۗ قلى وَلَا تَعۡجَلۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥۖ صلے وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾

[طه: 114]

صدق الله العظيم

الإقرار

أنا الممضي أسفله الطالبة أعراب وهيبة أقر بأن هذه الأطروحة الموسومة بـ:

«دراسة قياسية لتأثير العرض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر للفترة الزمنية (1990-2021)».

هي عمل أكاديمي خاص بي، وأنه لم يتم تقديم أي جزء منه أو كله في أي مكان آخر لنيل درجة علمية.

الإمضاء

الإهداء

ولأن قاطرة البحث مرت بالكثير من العوائق التي لم أكن لأتخطاها لولا فضل الله ومنته على بكل صبر وعزيمة

فكل الامتنان لكل من كان له فضل في مسيرتي

إلى الإنسانة التي عجزت كلماتي عن وصفها

إلى من قوتني حين ضعفت وشجعتني حين يئست

إلى من صيرت ظلام الليالي نورا وأمانا

إلى من هونت مشقة دربي صبرا وحنانا

باختصار هي سبب وجودي بينكم دعما وإيمانا منها بنجاحي، انتظرت هذا اليوم فقط لأهديها ثمرة عملي المتواضع

لأرى الفرحة الصادقة تعلو وجهها البريء وتملأ قلبها الحنون غبطة وسرورا أختي" وداد"

إلى أعز الناس، والدي ووالدتي شكرا لصلواتكما ودعائكما لي ودعمكما اللامحدود.

إلى أطيب، أرق وأجمل فراشتين في العائلة " لينة والين" حفظهما الله

إلى أخواتي البنات مفيدة حسينة هدى سهيلة ووسيلة وبراعمهن

إلى إخوتي الذكور وليد وأحمد

إلى جميع الأهل والأقارب والأصدقاء

إلى كل من ساندني في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر العاملين معي في المديرية الفرعية للمالية والوسائل وأخص بالذكر صديقاتي

إلى كل أساتذة المشوار الدراسي

جزاكم الله خيرا إن شاء الله مع تمنياتي بدوام الصحة والعافية.

الشكر والتقدير:

قال تعالى: ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ.. ﴿٧﴾ [إبراهيم: 7]

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد:

الحمد لله رب العالمين له الفضل والمنة علينا جميعا إذ هدانا سبلنا، وأعظم السبل للهداية هي طريق العلم، فقد أخبرنا رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أن: «من سلك طريقا يلتمس فيه علما، سهل الله له طريقا إلى الجنة».

يسرني أن أتقدم إليكم بأسمى آيات الشكر والعرفان، تقديرا وامتنانا لجهودكم القيمة التي كان لها الأثر البالغ في دعمي خلال مسيرتي العلمية وأخص بالذكر الأستاذ المشرف ساحلي لزهر على نصائحه وتوجيهاته المستمرة لتصويب العمل.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير الى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة هذه الأطروحة

أتقدم بالشكر كذلك لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع ولو بالكلمة الطيبة

لقد كنتم مثالا للعطاء والإخلاص وأنني لأجد الكلمات تعجز عن التعبير عن امتناني العميق لكل ما قدمتموه من جهد ومساندة والتي واجهت في اتمامها عسرا يسره الله لي فأصبح يسرا بفضلكم.

أسأل الله –عز وجل– أن يجازيكم خيرا ويبارك في جهودكم ويجعلها في ميزان حسناتكم دمتم دوما نورا يضيء طريق الاخرين بعلمكم وكرمكم.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

الملخص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى قياس وتحليل أثر العرض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر للفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي 1990 و2021، في ظل توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق وبروز القطاع الخاص كشريك استراتيجي مهم لدعم النمو والتنمية الاقتصادية، وهنا سعت السلطات النقدية تحديدا للتحكم في العرض النقدي بما يساهم في حصول القطاع الخاص على التمويل اللازم وبتكلفة مناسبة.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرف على الإطار النظري والمفاهيمي لكل من القطاع الخاص والعرض النقدي بالإضافة الى تحليل وتتبع تطورهما خلال فترة الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج القياسي من خلال بناء نموذج قياسي كلي، بإستخدام الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL)، واختبار مدى قدرة هذا النموذج على تحليل السلاسل الزمنية.

وقد توصلت النتائج التطبيقية لهذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومهمة اقتصاديا (ذات دلالة إحصائية) بين العرض النقدي ونمو القطاع الخاص في الجزائر معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع، في حين كانت العلاقة سلبية ومهمة اقتصاديا (ذات دلالة إحصائية) بين معدل التضخم ونمو القطاع الخاص، في حين جاءت العلاقة بين الناتج المحلي للقطاع الخاص من جهة وكل من سعر الفائدة وحجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص من جهة أخرى، غير مهمة اقتصاديا (غير دالة إحصائيا).

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، العرض النقدي، الجزائر،ARDL.

Abstract:

His study aimed to measure and analyze the impact of money supply on the growth of the private sector in Algeria over the period 1990–2021, in light of the Algerian economy's shift toward a market economy and the emergence of the private sector as a key strategic partner in supporting economic growth and development. In this context, monetary authorities specifically sought to regulate the money supply to ensure that the private sector could obtain the necessary financing at a reasonable cost.

The study adopted a descriptive-analytical methodology by outlining the theoretical and conceptual framework for both the private sector and money supply, in addition to analyzing and tracing their evolution throughout the study period. It also employed an econometric approach by constructing a macroeconomicmodel using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) framework and testing its ability to analyze the time series data.

The empirical findings of this study reveal a positive and economically significant (statistically significant) relationship between money supply and private sector growth in Algeria, as measured by the sector's Gross Domestic Product (GDP). Conversely, a negative and economically significant (statistically significant) relationship was observed between inflation rates and private sector growth, Meanwhile, the relationships between private sector GDP and both interest rates and credit volume directed to the private sector were found to be economically insignificant (statistically non-significant).

Keywords: Private Sector, Money Supply, Algeria, ARDL.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الإقرار	
الإهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص باللغة العربية	I
الملخص باللغة الإنجليزية	II
قائمة المحتويات	VII- VI
قائمة المختصرات	IX
قائمة الجداول	XII-XI
قائمة الأشكال والمنحنيات البيانية	XV-XIV
قائمة الملاحق	XVIII- XVII
مقدمة	أ-ص
الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص	
تمهيد	2
المبحث الأول: التأصيل الفكري للقطاع الخاص	3
المطلب الأول: القطاع الخاص في الفكر الرأسمالي	3
المطلب الثاني: القطاع الخاص في الفكر الاشتراكي	16
المطلب الثالث: القطاع الخاص في الفكر الإسلامي	18
المبحث الثاني: مفهوم القطاع الخاص، مبرراته وعراقيله	25
المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص وأهميته	25
المطلب الثاني: مبررات ومتطلبات القطاع الخاص	27
المطلب الثالث: عراقيل القطاع الخاص	30
المبحث الثالث: التحول من القطاع العام الى الخاص (الخوصصة) والشراكة	31
المطلب الأول: مفهوم الخوصصة وأهدافها، أساليبها	31
المطلب الثاني: مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص وأشكالها	39
المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات كل من الخوصصة والشراكة	45
خلاصة الفصل الأول	49
الفصل الثاني: الإطار النظري للعرض النقدي	
تمهيد	51
المبحث الأول: ماهية العرض النقدي	52
المطلب الأول: مفهوم العرض النقدي ومكوناته	52
المطلب الثاني: المجمعات النقدية ومقابلاتها	55
المطلب الثالث: الجهات المسؤولة عن العرض النقدي	62

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للعرض النقدي	70
المطلب الأول: العرض النقدي وفق النظرية الكلاسيكية	70
المطلب الثاني: العرض النقدي وفق النظرية الكينزية	75
المطلب الثالث: العرض النقدي وفق النظرية الكمية الحديثة لفريدمان	82
المبحث الثالث: العرض النقدي في إطار السياسة النقدية	88
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها	88
المطلب الثاني: التحكم في العرض النقدي من خلال أدوات السياسة النقدية	96
المطلب الثالث: علاقة العرض النقدي بالاستثمار الخاص (نظريا)	100
خلاصة الفصل الثاني	105
الفصل الثالث: العرض النقدي والقطاع الخاص في الجزائر	
تمهيد	107
المبحث الأول: العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	108
المطلب الأول: السياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض (90-10)	108
المطلب الثاني: تطور العرض النقدي خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	125
المطلب الثالث: تطور مقابلات العرض النقدي خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	132
المبحث الثاني: القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	139
المطلب الأول: مسار القطاع الخاص في الجزائر	139
المطلب الثاني: وكالات دعم القطاع الخاص في الجزائر	152
المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر	165
المبحث الثالث: مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	171
المطلب الأول: مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	171
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	178
المطلب الثالث: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل خلال الفترة الزمنية (2004-2019)	182
خلاصة الفصل الثالث	184
الفصل الرابع: الإطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد	186
المبحث الأول: تحليل العرض النقدي والاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	187
المطلب الأول: تطور حجم الائتمان المقدم القطاع العام والخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	187
المطلب الثاني: تطور سعر الفائدة الحقيقي والاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	191
المطلب الثالث: تحليل علاقة عرض النقود بالاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	195
المبحث الثاني: الخلفية النظرية للقياس الاقتصادي	199
المطلب الأول: مدخل الى السلاسل الزمنية	199
المطلب الثاني: التكامل المشترك	209

المطلب الثالث: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL)	218
المبحث الثالث: النمذجة القياسية لتأثير العرض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	230
المطلب الأول: توصيف النموذج القياسي	230
المطلب الثاني: اختبارات التشخيص	240
المطلب الثالث: التقدير وتحليل النتائج	244
خلاصة الفصل الرابع	250
خاتمة	252
المراجع	261
الملاحق	280

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

PPP	Public Private Partnerphip
BOT	Built Operate Transfer
BOOT	Build Own Operate and Transfer
BOO	Build Own and Operate
BBO	Bot Build and Operate
DB	Design and Build
ONS	Office National des Statistiques
FMI	Fonds Monétaire International
AFC	Autocorrelation Function Correlogram
ADF	Augmented Dickey Fuller
TS	Trend Stationary
DS	Difference Stationary
ECM	Error Correction Model
ARDL	Autoregressive Distributed Lag

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	ميزانية مختصرة للبنك بتاريخ 31-12-....	59
(2-2)	أشكال الثروة وعوائدها المتوقعة عند فريدمان	85
(1-3)	تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	117
(2-3)	تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	119
(3-3)	تطور أداة استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2002-2021)	121
(4-3)	تطور أداة تسهيلة الودائع المغلقة للفائدة في الجزائر للفترة الزمنية (2004-2021)	122
(5-3)	تطور العرض النقدي ومكوناته في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2004-2021)	126
(6-3)	تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2004-2021)	133
(7-3)	المشاريع الممولة وأثر الشغل للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لسنة 2020 (ANADE)	155
(8-3)	المشاريع الممولة واستحداث مناصب الشغل للوكالة الوطنية للاستثمار ANDI(2002-2020)	159
(9-3)	صيغ التمويل الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)	163
(10-3)	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط وحسب نمط التمويل من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (2005-2020)(ANGEM)	164
(11-3)	فترة الانتظار للحصول على العقار الصناعي	167
(12-3)	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في الجزائر للفترة الزمنية(1990-2021)	172
(13-3)	مساهمة القطاع الخاص في اجمالي القيمة المضافة حسب الأنشطة الاقتصادية (1990-2020)	175
(14-3)	مساهمة القطاع الخاص في اجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة الزمنية (1990-2021) بدون قطاع محروقات	179
(15-3)	تطور مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2004 – 2019)	182
(1-4)	تطور حجم الإئتمان الخاص والعام في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	188
(2-4)	تطور سعر الفائدة الحقيقي والاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	192
(3-4)	تطور عرض النقود والاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	196
(4-4)	التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات	231
(5-4)	أهم الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	233
(6-4)	مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الدراسة	234
(7-4)	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس وبيرون (PP) لجذور الوحدة عند المستوى	234

(4-8)	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس-بيرون(PP) لجذور الوحدة عند الفرق الأول	235
(4-9)	عدد فترات الإبطاء المثلى المحددة تلقائيا حسب معيار Akaike	239
(4-10)	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (Bounds Test) لنموذج (ARDL)	240
(4-11)	نتائج اختبار الشكل الدالي للنموذج	241
(4-12)	نتائج اختبار الارتباط الخطي للنموذج	241
(4-13)	نتائج اختبار الارتباط الخطي، نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج	242
(4-14)	تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأمد للنموذج المقدر	245
(4-15)	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج (ARDL)	246

قائمة الأشكال
والمنحنيات البيانية

قائمة الأشكال والمنحنيات البيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	أشكال الملكية في الإسلام	19
(2-1)	أنواع العمل المشروع في الإسلام	21
(3-1)	تقسيم القطاع الخاص من الجانب التنظيمي	25
(4-1)	متطلبات القطاع الخاص	29
(5-1)	أهداف الخوصصة	32
(6-1)	دوافع الخوصصة	34
(7-1)	أساليب الخوصصة	37
(8-1)	سمات الشراكة	40
(9-1)	أشكال الشراكة	42
(1-2)	مكونات العرض النقدي	55
(2-2)	مكونات المجمع النقدي من النوع M4	58
(3-2)	الجهات المسؤولة عن العرض النقدي	62
(4-2)	منحنى عرض النقود وفق معادلة فيشر للتبادل	72
(5-2)	منحنى عرض النقود وفق معادلة كامبردج للأرصدة النقدية	75
(6-2)	منحنى الطلب بغرض المعاملات	77
(7-2)	منحنى التفضيل النقدي لدافعي السيولة والاحتياط	78
(8-2)	منحنى الطلب على النقود بغرض المضاربة	79
(9-2)	منحنى الطلب على النقود وعرضه عن كينز	80
(10-2)	تحديد الطلب على النقود عند فريدمان	83
(11-2)	الثروة الكلية عند فريدمان	84
(12-2)	أهداف السياسة النقدية	96
(13-2)	العلاقة بين كمية النقود ومعدل الفائدة(كينز)	100
(14-2)	منحنى الاستثمار عند الكلاسيك	101
(15-2)	منحنى التوازن الكلي IS-LM	103
(1-3)	تطور كل من العرض النقدي M2 و M1 في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	127
(2-3)	تطور المتاحات النقدية في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	130
(3-3)	تطور صافي الأصول الخارجية في الجزائر خلال الفترة الزمنية(1990-2021)	134

(4-3)	تطور القروض المقدمة للخزينة (الحكومة) في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	136
(5-3)	تطور القروض المقدمة للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة الزمنية(1990-2021)	137
(6-3)	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) لسنة 2020.	164
(7-3)	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في الجزائر للفترة الزمنية (1990-2021)	173
(8-3)	مساهمة القطاع الخاص في اجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة الزمنية (1990-2021) - بدون قطاع محروقات -	180
(9-3)	مساهمة كل القطاع الخاص والقطاع العام في اجمالي الناتج المحلي في الجزائر لسنتي 1990 و2021	180
(10-3)	مساهمة كل القطاع الخاص والقطاع العام في التشغيل في الجزائر لسنتي 2004 و2019	183
(1-4)	تطور حجم الائتمان الخاص والعام في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	189
(2-4)	تطور سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	193
(3-4)	تطور عرض النقود والاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	197
(4-4)	منحنى معياري لسلسلة زمنية Y_t في حالة وجود مركبة اتجاه عام	200
(5-4)	منحنى معياري لسلسلة زمنية Y_t في حالة وجود مركبة موسمية	200
(6-4)	منحنى معياري لسلسلة زمنية Y_t في حالة وجود مركبة دورية	201
(7-4)	منحنى معياري لسلسلة زمنية Y_t في حالة وجود مركبة عشوائية	202
(8-4)	تمثيل البواقي Ui و $\widehat{Y}_i$ المقدرة	224
(9-4)	متغيرات الدراسة	230
(10-4)	فترات الإبطاء المثلى المحددة تلقائيا حسب معيارAkaike	239
(11-4)	اختبار التوزيع الطبيعي	242
(12-4)	المجموع التراكمي للبواقي المعاودة	243
(13-4)	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة	244

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	تطور العروض النقدي(M1) في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	280
(2)	تطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)	281
(3)	اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لسلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص (GDPP) عند المستوى والفرق الأول	282
(4)	اختبار فيليبس وبيرون (pp) لسلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص (GDPP) عند المستوى والفرق الأول	283
(5)	اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لسلسلة لوغاريتم العرض النقدي بمفهومه الواسع (LNM2) عند المستوى والفرق الأول	284
(6)	اختبار فيليبس وبيرون (PP) لسلسلة لوغاريتم العرض النقدي بمفهومه الواسع(LNM2) عند المستوى والفرق الأول	285
(7)	اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لسلسلة لوغاريتم معدل التضخم (LNINF) عند المستوى	286
(8)	اختبار فيليبس وبيرون (PP) لسلسلة لوغاريتم معدل التضخم (LNINF) عند المستوى	287
(9)	اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لسلسلة لوغاريتم سعر الفائدة الحقيقي (LNRINT) عند المستوى والفرق الأول	288
(10)	اختبار فيليبس وبيرون (PP) لسلسلة لوغاريتم سعر الفائدة الحقيقي (LNRINT) عند المستوى والفرق الأول	289
(11)	اختبار لديكي فولر الموسع (ADF) لسلسلة لوغاريتم الائتمان الموجه للقطاع الخاص (LNCRP) عند المستوى والفرق الأول	290
(12)	اختبار فيليبس وبيرون (PP) لسلسلة لوغاريتم الائتمان الموجه للقطاع الخاص (LNCRP) عند المستوى والفرق الأول	291
(13)	أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	292
(14)	مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة	292

(15)	عدد فترات الإبطاء المثلى المحددة تلقائيا حسب معيار Akaike	293
(16)	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (Bounds Test) لنموذج (ARDL)	294
(17)	نتائج اختبار (Ramsey RESET)	295
(18)	نتائج اختبار LM Test (Breusch–Godfrey Serial Correlation)	296
(19)	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج المقدر	297
(20)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque–Bera)	297
(21)	اختبار السكون لنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (Stability Test)	298
(22)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والعلاقة قصيرة الأمد للنموذج المقدر	299
(23)	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج (ARDL)	299

مقدمة

مقدمة:

لقد حظيت النقود باهتمام الكثير من الباحثين لما لها من أثر بالغ في الاقتصاد حيث تعدت وظيفتها النظرة الكلاسيكية التي اعتبرتها حيادية، لا تؤثر في الجانب الحقيقي للإقتصاد فهي مجرد وسيط للتبادل ومقياس للقيمة، وقد كانت أفكار هذه النظرية سائدة حتى الحرب العالمية الثانية الى أن ثبث قصورها في حل أزمة الكساد العالمي سنة 1929 والتي طالت الدول الرأسمالية، ليأتي الحل على يد البريطاني جون مينارد كينز(النظرية الكينزية) الذي رفض فروض الكلاسيك وأكد أن للنقود أهمية في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية (عدم حيادية النقود)، لذا أصبح التحكم في عرض النقود ضرورة لمواجهة تطورات الحياة الاقتصادية.

في ظل التوجه العالمي نحو اقتصاد السوق والتغيرات السياسية والاقتصادية المتسارعة ظهرت توجهات نحو إعادة صياغة دور الدولة في الاقتصاد من مهيمن على الحياة الاقتصادية الى دور منظم ومراقب لها، والانتقال التدريجي للدول نحو مايعرف باقتصاد السوق القائم على تشجيع المبادرة الفردية، الحرية الاقتصادية والمنافسة، برز فيها القطاع الخاص كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي وأداة للتخفيف من الفقر.

شهد القطاع الخاص اهتماما كبيرا من طرف دول العالم، المتقدمة منها والنامية على حد سواء وتم التأكيد على دوره في دفع عجلة النمو والتنمية في أكثر من مناسبة من طرف المنظمات والهيئات الدولية، وهذا لما يتمتع به من مزايا وامكانيات تؤهله لأداء دور ريادي في شتى المجالات، وأصبح من المحاور الهامة في البرامج المسطرة للدول لخلق مناخ ملائم يفضي الى تنميته وتطوره وإزالة العقبات التي تحول دون تحقيق أهدافه المنشودة، وعلى اعتبار الجزائر جزءا لايتجزأ من الاقتصاد العالمي كان لزاما عليها التماشي مع التطورات الحاصلة على الصعيد الدولي.

عرف اقتصاد الجزائر بأنه اقتصاد ريعي بحث غاب فيه التنويع الاقتصادي لاعتماده على النفط كمورد رئيسي للموازنة، فالسياسة الاقتصادية والمالية الجزائرية تعتمد بشكل كبير على العوائد النفطية والتي تمثل حوالي 98% من إجمالي الصادرات، وهو بذلك معرض للأزمات الخارجية وخير دليل على ذلك الصدمة البترولية سنة 1986 بسبب انخفاض الطلب العالمي ووفرة الإنتاج، مما جعل السعر ينخفض الى 13 دولار للبرميل، وهو ماأثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية الكلية الوطنية من عجز في الموازنة العامة، انخفاض معدل الاستثمار وتسجيل معدلات سالبة للنمو الاقتصادي، وهو ما كشف عن اختلال وهشاشة هيكل الاقتصاد الجزائري، وزيادة مديوناتها وعجزها عن السداد، والأسوء من ذلك عدم قدرتها حتى على سداد خدمات هذه الديون، كما أظهرت ضعف مردودية أداء القطاع العام وعدم نجاعته في التصدي لتلك الاختلالات، مما فرض

عليها إعادة جدولة هذه الديون وانجر عن ذلك الموافقة على الشروط التقييدية لصندوق النقد الدولي (FMI) ضمن برنامج التعديل الهيكلي، كما فرض عليها عمليات خوصصة المؤسسات العمومية التي جاءت كنتيجة حتمية، ورغم هذه الظروف والتطورات على الصعيديين المحلي والعالمي كان هناك العديد من المحاولات من أجل الاهتمام بالقطاع الخاص المنتج والذي يمثل الدعامة الحقيقية لتنويع الصادرات والخروج من التبعية للبترول بإعتباره المصدر الرئيسي لإيرادات الجزائر.

كما سعت الجزائر منذ تسعينات القرن الماضي الى تهيئة المناخ المناسب لعمل القطاع الخاص من خلال وضع الأطر التشريعية والقانونية لدعم نموه وتطوره، وذلك بإصدار مجموعة من القوانين والتنظيمات، بالإضافة الى اصلاح النظام المصرفي، وكان اصدار قانون النقد والقرض(90-10) من أهم هذه القوانين التي مست الجانب النقدي، كما اعتبر هذا الأخير نقطة تحول في اصلاح المنظومة المصرفية وميلادا حقيقيا للسياسة النقدية في الجزائر، واعطى مبدأ المساواة في منح الائتمان بين القطاع العام والخاص، لتصبح النقود أداة استراتيجية تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال إدارة عرض النقود وسعر الفائدة بهدف تحقيق معدلات النمو المرجوة وكذا دعم نمو القطاع الخاص وغيرها من القوانين التي تخدم الاستثمار الخاص.

من جانب آخر سعت الجزائر الى وضع سياسة نقدية فعالة تخدم هذا التوجه حيث كان لابد من اتباع سياسة ملائمة لإدارة العرض النقدي والتحكم فيه لتعزيز نمو القطاع الخاص، الذي يعتبر أداة فعالة في النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره على معدلات الفائدة والائتمان بتقديم قروض ميسرة بمعدلات فائدة منخفضة، مما يؤدي الى زيادة حجم القروض المصرفية الممنوحة لتشجيع المستثمرين للقيام بمشاريع تحقق نموا للقطاع الخاص، بالإضافة الى التحكم في استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستقرار النقدي... كل هذا يصب في صالح القطاع الخاص بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام.

بناءا على ماتقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما تأثير العرض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)؟.

- **الأسئلة الفرعية:**

للإجابة عن إشكالية الدراسة تم تقسيمها الى الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعرض النقدي في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)؟

2- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)؟.

3- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)؟.

4- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإئتمان المقدم للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)؟.

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على التساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية بغرض اختبارها:

1- لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعرض النقدي في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021).

2- لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021).

3- لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021).

4- لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإئتمان المقدم للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021).

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين العرض النقدي ونمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021) من خلال اعتماد منهج تحليل السلاسل الزمنية المبني على استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) بالاعتماد على نموذج قياسي يتضمن مجموعة من المتغيرات، يتم اختيارها بناءا على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، وهذا لقياس أثر العرض النقدي على نمو القطاع الخاص ولمحاولة إيجاد الحلول الممكنة لدعمه والتحكم في مختلف المتغيرات النقدية التي تؤثر فيه كسعر الفائدة والتضخم عن طريق تسيير وتوجيه أفضل للسياسة النقدية.

- **أهمية الدراسة:**

تأتي أهمية هذه الدراسة من الدور المهم للقطاع الخاص في تحقيق معدلات أفضل للنمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشي للأفراد، وكذلك أهمية العرض النقدي وتأثيراته على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبتوجه الجزائر نحو الاقتصاد الحر القائم على حرية المبادرة الفردية وتشجيع القطاع الخاص بإعتباره شريكا استراتيجيا في التنمية والنمو بما يتيحه من كفاءة وتميز وتفرد في تنفيذ المشاريع.

تأتي هذه الدراسة للبحث عن تأثير العرض النقدي على نمو القطاع الخاص لتبيان مدى فاعلية السياسة النقدية، خاصة وأن الجزائر في فترات ارتفاع البترول كانت تتوفر على سيولة نقدية عاطلة لم تستغل، لذلك جاءت هذه الدراسة للبحث عن الطرق والآليات التي تعمل بها السياسة النقدية للتأثير على مختلف المتغيرات التي تؤثر على نمو القطاع الخاص من خلال التحكم في العرض النقدي ومستوى الإئتمان وفق الأهداف المرجوة.

- **منهج الدراسة:**

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية وتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم التعرف على الجانب النظري والمفاهيمي لكل من القطاع الخاص والعرض النقدي بالإضافة الى تحليل وتتبع تطورهما خلال الفترة الزمنية(1990-2021) مرورا بأهم المحطات التي مرت بها الجزائر، كما تم الاعتماد على المنهج القياسي المبني على تطبيق تقنية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وقد تم الحصول على بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة والمتمثلة في: الناتج

المحلي الإجمالي للقطاع الخاص(GDPP)، العرض النقدي بمفهومه الواسع(M2)، معدل التضخم (INF)، سعر الفائدة الحقيقي(RINT)، الائتمان المقدم للقطاع الخاص(CRP).

من قاعدة بيانات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات على شبكة الأنترنت، وتم إجراء التطبيق عليها بإستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

- **حدود الدراسة:**

الحدود المكانية:

من حيث الإطار المكاني فقد تحددت الدراسة في الجزائر.

الحدود الزمانية:

اعتمدت الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي 1990 و2021 وهي فترة تبدو طويلة نسبيا، ونشير هنا إلى أن البيانات التي سوف تستند إليها الدراسة القياسية هي بيانات سنوية.

- **الدراسات السابقة:**

❖ **الدراسات العربية:**

أولا: الدراسات الوطنية

1- دراسة (كيحل و رتيعة، 2018): بعنوان " اختبار علاقة الادخار والاستثمار مع سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر للفترة (1994-2014) بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

هدفت هذه الدراسة الى البحث عن وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار مع سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1994-2014)، ولتحقيق ذلك تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

وتوصلت نتائج الدراسة التطبيقية أن هناك ارتباط ضعيف بين المتغيرات وأنه لاتوجد علاقة طويلة الاجل بين متغيري الادخار والاستثمار مع سعر الفائدة الحقيقي وبالتالي لاتوجد علاقة توازنية والتي من الممكن ارجاعها الى الطبيعة الريعية للإقتصاد الجزائري (البترول).

2- دراسة (عبد الصمد، 2017): بعنوان " دور نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 (دراسة استشرافية مع ماليزيا) ".

هدفت هذه الدراسة الى تحليل وقياس أثر عرض النقود في نمو وتطور القطاع الخاص في كل من الجزائر وماليزيا خلال الفترة (1990-2012)، حيث تم تقدير نموذج الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).

وتوصلت نتائج الدراسة الى أن هناك أثر إيجابي للقروض الممنوحة للقطاع الخاص في الجزائر على نمو الاستثمار الخاص وأثر سلبي لسعر الفائدة الحقيقي، أما العرض النقدي فوجد أنه ليس معنويا لذلك تم حذفه من النموذج.

وبإتباع نفس الخطوات تم اختبار العلاقة بإستخدام المتغيرات التي تعتمدها السياسة النقدية في ماليزيا توصلت الدراسة الى أن كل من العرض النقدي وسعر الفائدة الحقيقي هي المتغيرات التي تفسر نمو الاستثمار الخاص الا أن هذه المتغيرات تفسر فقط 30% من اجمالي التغيرات التي تحصل للمتغير التابع.

3- دراسة (ساسي، 2014): بعنوان " تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر (1990-2012) "

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر المعروض النقدي وسعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2012)، حيث تم تقدير نموذج الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).

وتوصلت الدراسة الى أن كل من المعروض النقدي وحجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص لهما أثر إيجابي على نمو القطاع الخاص في الجزائر، في حين كان لسعر الفائدة ومعدل نمو النفقات العمومية أثر سلبي على المتغير التابع (القطاع الخاص).

4- دراسة (عبد الباسط، 2010) بعنوان " أثر عرض النقود على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)".

هدفت هذه الدراسة الى تحليل وقياس أثر عرض النقود في نمو وتطور القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، حيث تم تقدير نموذج الانحدار المتعدد بإستخدام البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) بواسطة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).

وتوصلت الدراسة الى أن كل من عرض النقود والقروض الموجهة للقطاع الخاص يؤثران بالإيجاب على حجم الاستثمار الخاص، في حين تأثير سعر الفائدة كان سلبيا، الا أن الواقع أثبث غير ذلك فنمو عرض النقود في الجزائر خلال هذه الفترة لم يقابله نمو قوي للقطاع الخاص مما أجبر السلطة النقدية على سحب الفائض النقدي للتحكم في التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار ويرجع هذا الى المناخ الاستثماري في الجزائر والعراقيل التي تواجهه.

ثانيا: الدراسات العربية

1- دراسة (عاطف، 2018): بعنوان " العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في فلسطين دراسة قياسية (1996-2016) ".

هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) خلال الفترة الزمنية (1996-2016)، وقد تم استخدام تحليل السلاسل الزمنية بالإعتماد على أسلوب التكامل المشترك وتحليل التباين ودالة الاستجابة،

وتوصلت نتائج الدراسة التطبيقية الى وجود علاقة سببية تبادلية موجبة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال فترة الدراسة.

2- دراسة (صبرة، 2015): بعنوان " أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة الزمنية (1996-2013) ".

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة الزمنية (1996-2013)، وقد تم استخدام تحليل السلاسل الزمنية بتقدير نموذج الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).

وتوصلت الدراسة الى أن الاستثمار والانفاق الحكومي يؤثران بالإيجاب على الناتج المحلي الإجمالي (كمؤشر للنمو الاقتصادي)، وكان تأثير الاستثمار أكبر من الانفاق الحكومي.

في حين لم يكن تأثير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي كبيرا مما يعني أن هناك انخفاضا الى حد ما في كفاءة وفعالية الوساطة المالية في رفع معدلات الادخار وانتاجية رأس المال.

3- دراسة (مشبب، 2015): بعنوان " تأثير الإئتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي -دراسة حالة اليمن- ".

هدفت هذه الدراسة الى قياس تأثير الإئتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص على النشاط الاقتصادي في اليمن خلال الفترة الزمنية (2000-2012)، وتم تطبيق نموذج أشعة الانحدار الذاتي على بيانات ربع سنوية.

وقد توصلت النتائج التطبيقية لهذه الدراسة الى وجود علاقة تأثير أحادية الاتجاه من الإئتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي، كما توصلت الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وأوضحت النتائج وجود تأثير إيجابي ولكنه ضعيف للإئتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص على إجمالي النشاط الاقتصادي.

4- دراسة (بني هاني، 2013) : بعنوان " أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الأردن 1992-2007 ".

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر عرض النقود بمفهوميه (الضيق والواسع) على الناتج الإجمالي الحقيقي للقطاع الخاص في الأردن خلال الفترة الزمنية (1992-2007)، وقد تم استخدام تحليل السلاسل الزمنية وفقا لأسلوب التكامل المشترك وتحليل التباين ودوال الاستجابة.

وتوصلت نتائج الدراسة التطبيقية الى وجود علاقة سببية تبادلية بين عرض النقود بمفهومه الضيق والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الخاص، ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من عرض النقود بمفهومه الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الخاص.

وتوصلت الدراسة كذلك الى أن عرض النقود بمفهوميه الضيق والواسع لهما أثر إيجابي معنوي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الخاص.

ثالثا: الدراسات باللغة الأجنبية

1- دراسة (Mobasshir and all, 2022) بعنوان:

"The Nexus Between Money Supply And Economic Growth In Bangladesh: An ARDL Approach"

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر عرض النقود بمفهومه الواسع على النمو الاقتصادي في بنغلاداش خلال الفترة الزمنية (1976–2019)، بإستخدام منهجية التحليل القياسي للسلاسل الزمنية ولتحقيق ذلك تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لإختبار علاقة التوازن في الأجل القصير والطويل بين المتغيرات.

وتوصلت الدراسة الى أنه بالرغم من وجود علاقة طويلة الأجل بين عرض النقود والنمو الاقتصادي في بنغلاداش، الا أن تأثير عرض النقود ليس له دلالة إحصائية (غير معنوي) أي أن التغير في عرض النقود لايؤدي الى التغير في النمو الاقتصادي، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن النظام المالي يحتاج الى اصلاح شامل وبشكل فعال لتحفيز النمو الإقتصادي.

2- دراسة (Oluwapelumi and all, 2020) بعنوان:

"The Effects Of Monetary Policy On Bank Lending And Economie Performance In Nigeria".

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر السياسة النقدية على الإئتمان والأداء الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة الزمنية (1984–2018)، وقد تم تقدير نموذجين للانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).

وتوصلت الدراسة في النموذج الأول الى أن عرض النقود ومعدل التضخم لهما تأثير كبير على الائتمان المصرفي، في حين سعر الفائدة لم يكن لها تأثير كبير.

أما في النموذج الثاني كان لعرض النقود تأثير إيجابي وكبير على الأداء الاقتصادي أما المتغيرات الأخرى (سعر الفائدة ومعدل التضخم) كان تأثيرهما سلبيا وغير مهم على الأداء الاقتصادي في نيجيريا خلال فترة الدراسة.

3- دراسة (Khan, Tariq, & Gul, 2018) بعنوان:

"Estimating The Role Of Money Supply In Determing Aggregate Investment In Pakistan".

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر عرض النقود في نمو الاستثمار في الباكستان خلال الفترة الزمنية (1980-2015)، بإستخدام منهجية التحليل القياسي للسلاسل الزمنية وتم تطبيق اختبار جرانجر للسببية للكشف عن العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة وتطبيق نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR).

وتوصلت الدراسة الى أن العرض النقدي بمفهوميه الضيق والواسع لهما أثر إيجابي على اجمالي الاستثمار في الباكستان خلال فترة الدراسة.

4- دراسة (Urbanovsky, 2017) بعنوان:

"Granger Causalities Between Interest Rate, Price Level, Money Supply and Real GDP in CZECH Republic".

هدفت هذه الدراسة الى قياس وتحليل العلاقات بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي والمتمثلة في سعر الفائدة ومستوى الأسعار، عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في جمهورية التشيك خلال الفترة الزمنية (1996-2015)، بإستخدام منهجية التحليل القياسي للسلاسل الزمنية بالإعتماد على بيانات ربع سنوية، وقد تم استخدام تحليل السلاسل الزمنية بإستخدام أسلوب التكامل المشترك انجل جرانجر، كما تم الاعتماد على نموذج اشعة الانحدار الذاتي (VAR).

وتوصلت الدراسة التطبيقية للنموذج الأول الى وجود 3 علاقات سببية ذات اتجاه واحد:

- من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو مستوى الأسعار
- ومن مستوى الأسعار نحو سعر الفائدة
- ومن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو سعر الفائدة

أما النموذج الثاني أظهر علاقتين من عرض النقود نحو كل من سعر الفائدة ومستوى الأسعار في الاتجاهين.

كما أظهر اختبار السببية لجرانجر وجود علاقة سببية أحادية في اتجاه واحد من العرض النقدي بمفهوميه الضيق والواسع نحو اجمالي الاستثمار.

وأثبت نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) هذه النتائج وكشف عن وجود علاقة إيجابية بين عرض النقود واجمالي الاستثمار وبين الناتج المحلي الإجمالي والادخار، في حين كان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفا.

ملخص الدراسات السابقة:

الدراسة	الفترة والبلد	المتغير التابع	المتغير المستقل	المنهج القياسي المتبع
الدراسات الوطنية				
(كيحل و رتيعة، 2018)	2014-1994 الجزائر	سعر الفائدة الحقيقي	الادخار الاستثمار	الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)
(عبد الصمد، 2017)	2012-1990 الجزائر	الاستثمار الخاص	القروض الممنوحة للقطاع الخاص سعر الفائدة الحقيقي العرض النقدي	نموذج الانحدار المتعدد
(ساسي، 2014)	2012-1990 الجزائر	القطاع الخاص	المعروض النقدي حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص سعر الفائدة معدل نمو النفقات العمومية	نموذج الانحدار المتعدد
(عبد الباسط، 2010)	2010-2000 الجزائر	حجم الاستثمار الخاص	عرض النقود القروض الموجهة للقطاع الخاص سعر الفائدة	نموذج الانحدار المتعدد
الدراسات العربية				
(عاطف، 2018)	2016-1996 فلسطين	الناتج المحلي الاجمالي	كمية النقود	التكامل المشترك واختبار السببية
(صبرة، 2015)	2013-1996 فلسطين	الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي	الاستثمار الانفاق الحكومي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	نموذج الانحدار المتعدد

(مشبب، 2015)	2012-2000 اليمن	الناتج المحلي الاجمالي	الائتمان المصرفي	نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR
(بني هاني، 2013)	2007-1992 الأردن	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الخاص	عرض النقود بمفهومه الواسع	اختبار التكامل المشترك واختبار جرانجر للسببية
		الدراسات الأجنبية		
(MOBASSHIR AND ALL, 2022)	2019-1976 بنغلادش	النمو الاقتصادي	عرض النقود بمفهومه الواسع	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)
(OLUWAPELUMI AND ALL, 2020)	2018-1984 نيجيريا	الائتمان المصرفي والأداء الاقتصادي	عرض النقود معدل التضخم سعر الفائدة	نموذج الانحدار المتعدد
(KHAN, TARIQ, & GUL, 2018)	2015-1980 باكستان	اجمالي الاستثمار	عرض النقود بمفهوميه الواسع والضيق الادخار الناتج المحلي الإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر	نموذج اشعة الانحدار الذاتي VAR
(URBANOVSKY, 2017)	2015-1996 جمهورية التشيك	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	سعر الفائدة مستوى الأسعار عرض النقود	نموذج اشعة الانحدار الذاتي VAR

- **مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

هذه الدراسة ماهي الا استكمال للدراسات السابقة التي تناولت موضوع العرض النقدي وتأثيره على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص وهي على حد علم الطالبة قليلة، وإن وجدت فهي تختلف عن دراستنا في المنهج المستخدم، لأن معظم الدراسات استخدمت نموذج الانحدار المتعدد أو نموذج أشعة الانحدار الذاتي، غير أنه في هذه الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

بالإضافة الى أن أهم مايميز هذه الدراسة هي الفترة التي تناولتها وهي 1990-2021 وهي فترة لم تتناولها أي دراسة سابقة لاوطنية ولاعربية ولا حتى أجنبية، خصوصا وأن ما ميز هذه الفترة الأزمة الصحية العالمية "جائحة كورونا "، والتي تسببت في صدمات اجتاحت الاقتصاد العالمي ومنه الاقتصاد الجزائري وسببت انكماش في النشاط الاقتصادي ككل، لذا فهي مهمة جدا لدراسة تأثيراتها على متغيرات النموذج

وعليه هذه الدراسة تسعى لمحاولة الكشف عن أثر العرض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر من خلال محاولة بناء نموذج قياسي لقياس هذا الأثر بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للفترة الزمنية(1990-2021)، وهي فترة طويلة نسبيا مقارنة بالدراسات السابقة الوطنية والعربية التي اطلعت عليها الطالبة.

- **هيكل الدراسة:**

للإلمام بكل جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة الى أربعة فصول: فصليين نظريين، فصل تحليلي وآخر تطبيقي(قياسي) بالإضافة الى مقدمة وخاتمة.

الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص

تم تخصيصه للتعرف على الإطار النظري للقطاع الخاص، حيث تم التطرق الى التأصيل الفكري له حسب الأنظمة الاقتصادية (الرأسمالية، الاشتراكية والاسلام)، يليه التطرق الى الإطار المفاهيمي للقطاع الخاص من تعريف وأهمية وعراقيل، وأخيرا الى كل من الخوصصة والشراكة باعتبارهما جزأ لا يتجزأ من القطاع الخاص.

الفصل الثاني: الإطار النظري للعرض النقدي

فتم تخصيصه للتعرف على الإطار النظري للعرض النقدي، حيث تم التطرق الى ماهية العرض النقدي (مفهومه، مكوناته، المجمعات النقدية) وبالإضافة الى النظريات المفسرة لهذا العرض (النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية، النظرية الكمية الحديثة لفريدمان)، وآلية التحكم في العرض النقدي وفق أدوات السياسة النقدية.

الفصل الثالث: العرض النقدي والقطاع الخاص في الجزائر

تم تخصيصه للدراسة التحليلية لكل من القطاع الخاص والعرض النقدي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)، فقد تم التطرق الى تطورات العرض النقدي منذ 1990 والتعرف على قانون النقد والقرض (90-10) بمختلف تعديلاته وأهم الأدوات النقدية المتبعة خلال فترة الدراسة من جهة.

من جهة أخرى تم التطرق الى تطور القطاع الخاص ومختلف القوانين والوكالات الداعمة له بالإضافة الى الوقوف على مساهماته في التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي، القيمة المضافة، التشغيل).

الفصل الرابع: الإطار التطبيقي للدراسة

تم تخصيصه للجانب القياسي، حيث جاء استكمالا للجانب النظري والتحليلي وتم التطرق الى الجانب النظري للسلاسل الزمنية ونموذج المستخدم وهو نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) والتعرف على شروط استخدامه ومزاياه، ومحاولة بناء النموذج القياسي لدراسة تأثير كل من العرض النقدي، معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المقدم للقطاع الخاص على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021).

الفصل الأول

الإطار النظري للقطاع الخاص

تمهيد:

في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية المتسارعة، والتي أفرزت عدة تطورات على المستوى المحلي والدولي، أحدثت آثارا ملموسة في توجهات الدول نحو سياسات اقتصادية ملائمة، وكانت الجزائر من بين هاته الدول التي برز فيها القطاع الخاص كبداية لتحول جذري وفعال نحو اقتصاد رأسمالي حديث يحتل فيه هذا الأخير دورا محوريا في التنمية الاقتصادية.

اعتبارا لذلك تراجع دور الدولة لصالح القطاع الخاص الذي أصبح يتحمل جزءا من أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يتميز به من إمكانيات تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية، كما تعد هذه العلاقة الجديدة دليلا واضحا على انسحاب الدولة من النشاطات الصناعية والتجارية في إطار الانتقال من نظام اشتراكي إلى نظام ليبرالي يمنح حرية تدخل الأعوان الاقتصاديين من القطاع الخاص.

ونظرا لأهمية القطاع الخاص تم تخصيص هذا الفصل للإطار النظري والتعرف على مختلف جوانبه وتم تقسيمه الى المباحث التالية:

المبحث الأول: التأصيل الفكري للقطاع الخاص.

المبحث الثاني: مفهوم القطاع الخاص، مبرراته وعراقيله.

المبحث الثالث: التحول من القطاع العام الى الخاص (الخوصصة) والشراكة.

المبحث الأول: التأصيل الفكري للقطاع الخاص

قبل التطرق للقطاع الخاص لابد من البحث في التأصيل الفكري له في مختلف الأنظمة الاقتصادية، ومن خلال التأمل في المراحل التاريخية التي مرت بها الملكية الخاصة فإننا نجد 3 مذاهب رئيسية وهي: النظام الرأسمالي، النظام الإشتراكي، والنظام الإسلامي وسيتم التطرق لكل نظام على حدى وكيف كانت طبيعة الملكية فيه.

المطلب الأول: القطاع الخاص في الفكر الرأسمالي

ظهر النظام الرأسمالي الذي تحددت معالمه منذ منتصف القرن السادس عشر، وعرف بأنه النظام الاقتصادي الذي يمتلك فيه الأفراد غالبية الموارد الاقتصادية، وكان يسمى بنظام المشروع الحر أو النظام الفردي، أو نظام المبادرة الفردية (فريد، 2001، صفحة 28)، وإن السعي للمصلحة الفردية لا يتعارض مع المصلحة الجماعية وشروط تحققها بل العكس، ونادى بها آدم سميث الملقب "أبو الرأسمالية" واشتهر بمقولته "دعه يعمل أتركه يمر". **(ARMAND, 2008, p. 43)**

الفرع الأول: مراحل تطور الرأسمالية

مرت الرأسمالية بتطورات عديدة فليس هناك شكل واحد من الرأسمالية بل كان لها أشكال عديدة تختلف كل منها باختلاف المرحلة الزمنية وكذا الظروف المحيطة ولكل منها طابع يميزها ويمكن إجمالها في:

أولا: الرأسمالية التجارية (أو ما يعرف بالمركنتيلية)

يطلق مصطلح التجاريون Mercantilists على جميع الكتاب الذين ساهموا في وضع السياسة الاقتصادية التي سادت عصر الرأسمالية التجارية في بلدان أوروبا الغربية منذ بداية القرن السادس عشر الى نهاية الربع الثالث من القرن الثامن عشر، فقد حلت هذه الأخيرة في اعقاب النظام الإقطاعي الذي كان يتميز بالانغلاق مائة وثمانين درجة. **(القريشي، 2008، صفحة 79)**

1- الأسباب التي ساعدت على ظهور الرأسمالية التجارية:

من أهم الأسباب التي ساعدت على ظهور الرأسمالية التجارية الاكتشافات الجغرافية والتي جلبت معها ثروات تدفقت من العالم الجديد مما أدى الى ازدهار التجارة الخارجية الأوروبية وتدفق الذهب بسرعة مذهلة وبالأخص اسبانيا وفرنسا وانجلترا، بالإضافة الى أسباب أخرى نذكر منها:

- **انهيار النظام الإقطاعي وهروب الرقيق ونشوء الدولة الجديدة:**

ظهرت فكرة الرأسمالية التجارية بعد الظلم والاستبداد الذي كان مطبقا من طرف طبقة الاقطاعيين، التي حجزت الأموال والممتلكات عن عامة الناس مما أدى الى انتشار الفقر والجوع والجهل وهروب رقيق الأرض

من الاقطاعيات الى المدن، حيث كان يتركز الصناع والتجار وكان هروبهم هو العامل الداخلي الرئيسي وراء انهيار نظام الاقطاع. **(صالح، 2005، صفحة 96)**

حيث كان رقيق الأرض يمثلون القاعدة الهرمية العريضة للنظام الإقطاعي من جهة ومن جهة ثانية ظهور الملوك والطبقة البرجوازية الجديدة لمحاربة الإقطاع ونشوء المدن الحديثة التي مثلت أهم التطورات السياسية، فقد تمت الوحدة الفرنسية في عهد لويس الحادي عشر في الفترة الممتدة بين (1485-1483)، في بريطانيا بقيادة هنري السابع في الفترة الممتدة بين (1485-1509) وفي اسبانيا قامت سلطة الملوك الكاثوليك في عام 1469.

وقامت الدولة الحديثة التي تغلبت على سيطرة الكنيسة في جميع شؤون الحياة وعملت على حماية أراضيها والدفاع عنها خصوصا أن أوروبا كانت في هذه الفترة في مرحلة حروب. **(الطيب، 2010، صفحة 204)**

- **الاكتشافات الجغرافية:**

تمكن كريستوف كولومبوس من اكتشاف العالم الجديد القارة الأمريكية عام 1493م والتي كانت غنية بالذهب والفضة، وسارعت الدول الأوروبية إلى حشد الجيوش محاولة منها تجميع المعادن النفيسة، حيث احتلت اسبانيا كل من المكسيك والبيرو ولحقتها بريطانيا وفرنسا وكانت هذه المرحلة بمثابة ترسيخ الفكر المعدني في أفكار الشعب الأوروبي والذي اصبح فيه المعدن الثمين(الذهب والفضة) هو شغلهم الشاغل، كل هذا ساهم في ازدياد أهمية التجارة الخارجية ونموها وزيادة ثراء طبقة التجار وبدأت النقود تمارس دورها في تفعيل المبادلات وتعاظمت الحاجة اليها في ظل العلاقات الدولية الجديدة. **(حمد، 2000، صفحة 47)**

- **الثورة الفكرية والدينية:**

تميزت الثورة الفكرية التي عرفت باسم النهضة بانتشار الروح العلمية لدى المفكرين فكان اهتمامهم موجها نحو العلوم الدنيوية كرد فعل على المجتمع الإقطاعي، فظهرت أفكار تنادي بفصل الكنيسة عن الدولة، كما ظهرت كتابات جادة تمجد الدولة القومية.

ففي إيطاليا برز المفكر ميكافيلي في كتابه " الأمير" الذي يقر بأن تكون الدولة المسيرة لكافة مصادر السلطة بما فيها الكنيسة ويرى بان المستبد العادل يعلو في تصرفاته فوق المثل الأخلاقية بشرط ان تكون أهدافه مما يمكن تبريرها والدفاع عنها.

أما في إنجلترا فقد ألف توماس مان كتابه "ثروة إنجلترا" عن طريق التجارة الخارجية والذي جاء فيه أن الوسيلة المعتادة لزيادة ثروتنا وكنوزنا هي التجارة الخارجية. **(الطيب، 2010، صفحة 207)**

وهكذا تحركت مطامع الأوروبيين نحو العالم الجديد كمصدر للذهب والفضة ونحو العالم القديم كذلك ومايوفره من وفرة للموارد، كما أن الإصلاح الديني قد واكب هذه التغيرات وقلت فكرة تحريم الربا وأجيز منح

القروض بفائدة وكان في دعوة كلفن الذي نادى بجواز اكتساب الثروات خارج تعاليم الكنيسة وهذا ما ساعد على تكوين العقلية الرأسمالية. **(زكي، 2013، صفحة 62)**

كل هذه المظاهر التي انتشرت في القرن السادس عشر وماقبله ساعدت في نشوء الرأسمالية التجارية، أو ما يسمى بالرأسمالية التنظيمية لأنه فيها تم سن القوانين والتنظيمات التي تنظم عمل التجارة، وكان النشاط الاقتصادي الأمثل للاغتناء هو التجارة، وامتلاك المعدن الثمين هو الهدف الأساسي للتجاريين.

2-النظام الاقتصادي في عهد الرأسمالية التجارية:

بعد ظهور الدولة القومية التي حلت محل الإقطاعية جاءت المصالح المتبادلة والعلاقات الحميمة بين الدولة ومصلحة التجار، ومامیز العلاقات الإنتاجية في تلك المرحلة نشوء الورش الحرفية الصناعية التي يمتلكها التجار وتراكم الأموال في أيديهم واتساع آفاق نشاطهم وتأسيس الشركات، ليصبح رأس المال عنصرا مستقلا من عناصر الإنتاج وله أهمية لا تقل عن عنصر العمل مما استلزم إيجاد نظام مصرفي متطور.

لقد اعتقد التجاريون أن مفهوم الثروة يكمن فيما تملكه الدولة من الذهب والفضة وهو يمثل دعامة وقوة لها، لذلك كانت السياسات التجارية تدعو الى جلب المعدن الثمين والحفاظ عليه وعدم السماح له بالخروج، وضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفرض قيود على التجارة الدولية، وكان هدفها منصبا على إبقاء الميزان التجاري موجبا وأن الطريقة العادية لزيادة الثروة هي التجارة الخارجية، ويتعين مراعاة القاعدة التي تقول أن نبيع للأجانب أكثر ما نشتري منهم في القيمة.

في إطار زيادة حجم الثروة هدفت كل دولة الى تحقيق فائض تجاري ولذلك اتبعت كل منها سياسة تجارية، فمثلا السياسة التجارية الإنجليزية عملت على تشجيع الصادرات على حساب الواردات ضمانا لدخول الذهب والفضة وأنشأت شركات خاصة لذلك، ولم تتدخل الحكومة في تكوينها بهدف تشجيع النشاط التجاري.

وكذا سياسة الوزير الفرنسي الذي اعتبر قلب وروح المدرسة التجارية في فرنسا، حيث دعا الحكومة الى تنظيم التجارة وعارض دفع ضرائب مرتفعة إضافة الى إقامة وتطوير الصناعة الفرنسية من أجل اللحاق بالصناعة البريطانية، كل هذا لزيادة حجم الصادرات مقارنة بالواردات لذلك قامت الدولة بتشجيع الصناعة.

من الملاحظ أن كل السياسات المتبعة من قبل البلدان الأوروبية تصب في هدف واحد وهو الحصول على ميزان تجاري موجب أي بمعنى ضمان دخول الذهب والفضة أكثر من خروجه بالقيمة.

نجم عن تدفق الذهب والفضة من العالم الجديد في هذه الفترة ارتفاع في الأسعار وذلك نتيجة للزيادة في كمية النقود التي دخلت إلى الدول الأوروبية حيث فسرها جان بودان عام 1586بما يعرف بالنظرية الكمية في قيمة النقود والتي كشفت عن السبب الحقيقي لارتفاع الأسعار ومثلت ظاهرة عامة في عهد التجاريين وكانت لهذه النظرية دور هام في الفكر الاقتصادي حتى منتصف القرن العشرين. **(صالح، 2005، صفحة 101)**

بالرغم من كل ما جاءت به المدرسة التجارية من إيجابيات وتوفير رأس المال النقدي وخلق البنوك التجارية الأوروبية وتوسيع أنشطتها التجارية الخارجية الا أن ما يؤخذ عنها أنها أخطأت في تحديد معنى الثروة على أنها تتمثل في الذهب والفضة، وإنما الثروة الحقيقية تقاس بقدرة البلد على الإنتاج، كما عرفت السياسات التجارية المطبقة بالعدوانية مما أدى الى انتشار المستعمرات واستغلالها لصالح البلد المستعمر.

ثانيا: الرأسمالية الطبيعية (مدرسة الفيزقراط)

جاءت أفكار المدرسة الطبيعية كرد فعل لحالة الضعف التي كانت تسود المرحلة التجارية حيث رفض الطبيعيون الفلسفة التجارية والرقابة الحكومية الشديدة وتدهورت ظروف الفلاح الفرنسي بعد سياسة كولتير بتخفيض أسعار القمح والمنتجات الزراعية بهدف خفض تكاليف المعيشة.

ومن بين العوامل الأساسية التي تكمن وراء التحول الذي طرأ على الفكر الاقتصادي كذلك هو تحول الفكر المركنتيلي القائم على التبادل وتجميع الثروات الى الإنتاج، كما ظهرت أفكار دينية في هذا الوقت تؤمن بأن الخالق أعطى لكل شيء خلقه قانونه الخاص الذي يسير به وانه يتحرك حركة ذاتية. **(القريشي، 2008، صفحة 100)**

هكذا انبثقت مجموعة من المفكرين أطلق عليها اسم الطبيعيين بزعامة فرانسوا كيناي، والتي تأسست قبل الثورة الفرنسية بوقت قصير في القرن الثامن عشر، وهي اول مدرسة حديثة للفكر الاقتصادي وعرفوا باسم أنصار المذهب الطبيعي.

ونعني بالفيزيوقراطية حكم الطبيعة، حيث يعتبر الطبيعيون أن الظواهر الاقتصادية تعود في الأصل الى ظواهر طبيعية وثابتة ووجود تشابه بينه وبين جسم الإنسان، ودفع تخصص الطبيب كينساي الى التساؤل ومقارنة معلوماته عن الدورة الدموية واسقاطها على الحياة الاقتصادية، فكانت استنتاجاته الأولية أنه لابد من وجود مثل هذه القوانين الطبيعية في المجال الاقتصادي. **(بن عصمان، 2010، صفحة 10)**

اشتقت الأفكار الاقتصادية للطبيعيين من منطلقات فكرية مستمدة من مبادئ القانون الطبيعي والاعتقاد أن الظواهر الاقتصادية لها قوانين ثابتة تسري من تلقاء نفسها وماعلى الإنسان الا توجيهها نحو منفعته الشخصية والتي تصب في المجمل في المصلحة العامة، واعتمدت الأفكار الاقتصادية لهذه المدرسة على:

1- الثروة لدى الطبيعيين هي الزراعة وهي مصدر الناتج الصافي:

حيث انتقد الطبيعيون نظرة التجاريين بخصوص اعتبار أن الثروة تتمثل في المعدن النفيس (الذهب والفضة)، ورأوا أن هذه الأخيرة لابد من ارتباطها بالمنفعة واشباع الحاجات، حيث أعطى كيناي تعريفا للثروة في مجال الإنتاج لا في مجال التبادل، أي رفض اعتقاد التجاريين أن التجارة هي القطاع الذي يجلب الثروة وانما هي الزراعة وحدها النشاط المنتج أي الجالب للثروة. **(الطيب، 2010، صفحة 216)**،

بمعنى أن الزراعة هي النشاط الوحيد الذي ينتج ناتجا صافيا وهو يفوق ما أنفق فيه من أدوات الإنتاج والمواد الأولية واعتبروا أن كل من الصناعة والتجارة وقطاع الخدمات هي أنشطة ثانوية غير منتجة وعقيمة.

2- الملكية الفردية والحرية الاقتصادية:

لقد كان أهم ما جاء به الطبيعيون هو النظام الطبيعي وأنه المسير للحياة الاقتصادية، ويرى أن على الباحث الكشف عن هذه القوانين وتوجيه الحكام حتى لا يحيدوا عن الاتجاه الصحيح، لهذا توجه الطبيعيون الى تصور مقومات النظام الطبيعي وحصروه في الملكية الخاصة وحق الأفراد في اختيار ما يوافق رغباتهم، وحق الملكية المنقولة التي تعطي للفرد حق التملك، ويرى الطبيعيون أنه لا يوجد تعارض بين المصالح الفردية ومصالح المجتمع بل على العكس من ذلك مصلحة الفرد ماهي الا مصلحة الجماعة، ويقول جون لوك الذي صاغ النظرية الطبيعية أن هذه الملكية حق من حقوق الطبيعة وغريزة تنشأ مع نشأة الإنسان فليس لأحد أن يعارض هذه الغريزة. **(دويدار، صفحة 15)**

أما فيما يخص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كما كان في عهد التجاريين فلقد نادى الطبيعيون بالحرية الاقتصادية وقامت سياستهم على أساس المبدأ المشهور دعه يعمل اتركه يمر، ويقصد بالعبارة الأولى حرية مرور السلع وعناصر الإنتاج وانتقالها بدون القيود التي كانت الدولة تفرضها في عهد التجاريين، ونادوا بإلغاء كل القيود الداخلية والخارجية وأن يقتصر دور الدولة على الأمن وحماية المليكة الفردية من الاعتداء عليها. **(صالح، 2005، صفحة 125)**

3- الجدول الاقتصادي وتوضيح الدورة الاقتصادية:

يعتبر الجدول الاقتصادي من أهم الكتب الاقتصادية الذي نشره كيناي عام 1758 وكان تأثره واضحا بعمله كطبيب فاعتبر أن انتقال الدورة الدموية في جسم الانسان مثلها مثل انتقال السلع داخل النظام الاقتصادي. ووفقا لتصورات كيناي فإن المجتمع يتشكل من ثلاث طبقات: الطبقة المنتجة وهم المزارعون وطبقة الملاك، والطبقة العقيمة وهم التجار والحرفيون، وتكون دورة الناتج الصافي في تدفقات دائرية بين هاته الطبقات، تبدأ وتنتهي عند المزارع وهكذا بين كيناي أهمية الزراعة في النشاط الاقتصادي واعتبرها المصدر الوحيد للثروة. **(القريشي، 2008، صفحة 103)**

ويعتبر الجدول الاقتصادي لكيناي أهم مساهمة قدمها للفكر الاقتصادي حيث نجح في ادخال تخيل للدورة الاقتصادية حتى ولو كان تخيلها بالشكل البسيط، ويقابل هذا الجدول في الفكر الحديث جدول الناتج/ المستخدم Input /Output الذي وضعه ليونتيف واعتبر من الأدوات التحليلية الهامة في الفكر الحديث.

4- نظرية الطبيعيين في الضريبة:

يرفض الطبيعيون فرض ضرائب متعددة وانما تفرض ضريبة وحيدة على الزراعة باعتبارها القطاع المنتج، ويبررون ذلك بأنه لو فرضت ضريبة على الطبقات العقيمة من تجار وحرفيين فإنهم سوف يدفعونها ولكنهم سينقلون عبئها الى المزارع، مما يدفع بهم الى زيادة ثمن المنتجات التي سيبيعونها بمقدار الضريبة، لذلك من الأولى الاقتصار على ضريبة موحدة تفرض مباشرة على الناتج الصافي.

لقد استطاع الطبيعيون إرساء المبادئ الأساسية للمذهب الفردي وفلسفة الحرية الاقتصادية كما استطاعوا تحديد مفهوم الثروة، وأنها لا تقاس بمقدار المعادن الثمينة كما كان سائدا في مرحلة التجاريين وانما كان تركيزهم على الإنتاج المادي بمعني الناتج الصافي، وما يعاب عليهم اعتبارهم أن الإنتاج هو خلق مادة جديدة بينما في الحقيقة هو خلق للمنفعة أو الزيادة عليها، بالإضافة الى اعتبار كل من القطاع التجاري والصناعي قطاعات عقيمة وهذا غير صحيح.

ثالثا: الرأسمالية الصناعية (الكلاسيك)

ظهر الفكر الكلاسيكي خلال الفترة (1776-1871) كنتيجة للتطورات التي حدثت في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكذا النظريات التي لم تعد تساير التطور الذي طرأ على المجتمعات الرأسمالية، وكيف انتقل الفكر الرأسمالي من الفكر التجاري الى الفكر الطبيعي، كذلك جاء الفكر الكلاسيكي كرد فعل على الفكر الطبيعي.

وضع الطبيعيون الأسس الأولى للنظرية الاقتصادية، والتي طورها لاحقا مجموعة من المفكرين والعلماء في القرن الثامن عشر وأثمرت مجهوداتهم عن انشاء مدرسة عريقة عرفت باسم المدرسة الكلاسيكية واعترف لها بالسبق في معالجة القضايا الاقتصادية التي ترقى الى درجة الكمال واليقين. **(عبد الله س.، 2004، صفحة 99)**

1-ظروف نشأة الرأسمالية الصناعية:

تطورت الرأسمالية تدريجيا من القرن السادس عشر، وتميزت بزيادة الإنتاج وتراكم رؤوس الأموال وتنامي الأسواق الداخلية والخارجية بفعل عدة عوامل ومتغيرات سادت تلك المرحلة وساعدت على ظهور ما يسمى بالرأسمالية الصناعية نذكر أهمها:

- **الثورة العلمية والفكرية:**

بدأت بوادرها مع كتابات إسحاق نيوتن وغاليلو بخصوص حركة الأجسام والجاذبية والتي انعكست على أفكار المدرسة الكلاسيكية لتقود النظام الاقتصادي بإتباع القانون الطبيعي للمنفعة الشخصية. **(السيد، 2019، صفحة 120)**

كما أسهمت الثورة الفرنسية في تجسيد مبدأ التحرر والتي يمكن ترجمته والتعبير عنه اقتصاديا بتحرير كل من التجارة والعمل، وساهم دافيد هيوم بأفكاره في تشجيع المنافسة وترقيتها بين الأفراد وظهر تأثيره على مؤسسي المدرسة الكلاسيكية وهم ادم سميث وبقية زملائه، والذي يهم في هذه الأحداث العلمية دلالاتها التي انعكست على فكر ونفسية الفرد الأوروبي لينتقل الى الاعتقاد في قدرته على السيطرة في الظواهر بواسطة القوانين التي تحكم حركتها من خلال التزاوج بين العلم والصناعة.

- **الثورة الصناعية:**

بعد التطورات السريعة والمفاجئة التي طرأت على الصناعة الأوروبية خلال الفترة الممتدة من النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى سبعينيات القرن التاسع عشر، والتي اعتبرت انقلابا جذريا في وسائل وطرق الصناعة، وسايرت أفكار المدرسة الكلاسيكية من خلال التأكيد على الجانب الصناعي للحياة الاقتصادية، فمع إحلال الصناعة الآلية مكان الصناعة اليدوية وتفوق الرأسمال الصناعي كنتيجة مباشرة للطاقة الإنتاجية الضخمة، وبذلك أصبحت الصناعة النشاط الأهم في الحياة الاقتصادية عكس الطبيعيين الذين اعتبروا الزراعة هي النشاط الوحيد الذي يخلق القيمة وتبقى التجارة في خدمة الصناعة.

أدى التقدم الصناعي وزيادة الإنتاج وتنوع الصادرات الى اتساع نطاق التجارة، اذ أنشئت المصانع الكبرى ونظمت العلاقات التجارية بين مواطن الصناعة وأسواق تصريفها، وشهد انضمام العديد من الافراد من أصحاب رؤوس الأموال والأعمال لإنشاء المصانع والشركات الكبرى للقيام بمشروعات ضخمة وازداد اعداد الرأسماليين الصناعيين وثرواتهم وقوتهم، وقد تفوقت الدول الأوروبية في هذا المجال لاسيما بريطانيا ليزيد ايرادها من 70 مليون جنيه سنة 1800 الى 800 مليون جنيه سنة 1914. **(جاسم ن.، 2020، الصفحات 271-272)**

إن هذا التطور في المجالات العلمية والثورة الصناعية ساهم بالانتقال من الرأسمالية الطبيعية الى الرأسمالية الصناعية.

2-الفكر الاقتصادي في الرأسمالية الصناعية:

جاء الفكر الكلاسيكي كرد فعل على الظروف التي سادت في تلك المرحلة حيث أن الفكر الطبيعي لم يعد يساير تلك التطورات، وبدأ أصحاب النظرية الكلاسيكية في وضع القوانين والأفكار، ويعتبر آدم سميث أول من وضع أسس هذه المدرسة ولقب بأب الاقتصاد الى جانب دافيد ريكاردو ومالتوس ...

ومن أهم هذه النظريات نذكر:

- **نظرية القيمة لآدم سميث:**

اعتبر ادم سميث أن العمل يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية عكس الفيزوقراط الذين يحصرون العمل

المنتج في الزراعة لأنه المصدر الوحيد للثروة، ودعا سميث الى تقسيم العمل للاستفادة من مزاياه ويمكن أن نلخص عمله في هذه النظرية في: **(قادري، 2013، صفحة 68)**

- العمل هو أصلح مقياس للقيمة.
- قيمة السلعة تتحدد بكمية وحدات العمل المبذول في الإنتاج بالإضافة الى كمية وحدات العمل التي تدخل في عناصر الإنتاج الأخرى.
- كما فرق ادم سميت بين القيمة التبادلية والتي تظهر في السوق على أساس العرض والطلب وبين القيمة الاستعمالية فاعتبرت قيمة شخصية تتوقف على مدى منفعتها.

- **نظرية القيمة لدافيد ريكاردو:**

حاول دافيد ريكاردو أن يعطي تفسيرا أدق لنظرية آدم سميت للقيمة بأن يوفق بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية للسلع بالنظر الى درجة الندرة.

حيث أن السلع النافعة تستمد قيمتها التبادلية من كمية العمل المطلوبة لإنتاجها وكّذا ندرتها في السوق.

ويمكن القول أن نظرية دافيد ريكاردو في القيمة ابتدأت وهي نظرية عمل، لكن وبما أن هذا الأخير هو سلعة تنضبط بقانون القيمة يصبح الأجر حالة خاصة لنظرية القيمة، فقد قام بإدخال رأس المال في القيمة الموزعة لتسوية نظريته في القيمة مع نظرية التوزيع وبذلك فهو يقترب بتحليله من نظرية تكلفة الإنتاج لآدم سميث. **(حمد، 2000، صفحة 72)**

- **نظرية التجارة الخارجية لآدم سميث:**

دافع الكلاسيك عن الحرية الاقتصادية في المجال الداخلي والخارجي وقد بنوا دفاعهم عن هذه الحرية باتباع سياسة تجارية حرة يمكن أن تؤدي الى تخصص كل بلد في إنتاج سلعة معينة أو مجموعة من السلع.

حيث اعتبر سميث التجارة الخارجية ماهي الا امتداد للتجارة الداخلية، وتستند الى التكاليف المطلقة، فالدولة تشتري السلعة من الخارج طالما كان سعرها أقل من تكلفة انتاجها في الداخل، ويرى أن البلدان التي تتميز أو تمتلك مقومات طبيعية وجب عليها تطويرها والتخصص في انتاج السلعة التي لها فيها ميزة مطلقة، ويؤدي هذا في الأخير الى تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

- **نظرية التجارة الخارجية لدافيد ريكاردو:**

جاء دافيد ريكاردو بنظرية الميزة النسبية في التجارة الخارجية ليزيل القصور عن الميزة المطلقة لآدم سميث، محاولا الإجابة عن سؤال مهم وهو مدى إمكانية دخول بلد في التجارة الدولية إذا كان لا يملك أي ميزة مطلقة في انتاج أي سلعة؟.

فقد رأى دافيد ريكاردو أن أساس التجارة الدولية إنما يكمن في تلك الاختلافات التي توجد بين الدول في التكاليف النسبية وعلى هذا المبدأ فعلى كل دولة أن تتخصص في انتاج سلعة او أكثر والتي تتمتع فيها بميزة نسبية، وأن تستورد ما تحتاج اليه من سلع أخرى من بلاد تتمتع بإنتاجها بنفقات نسبية. **(مشورب، 2012،** الصفحات 58-59)

وعليه سيكون من المفيد للبلدان أن يتخصص كل بلد في انتاج السلع التي يكون فيها أكثر كفاءة نسبيا وليس مطلقا وهذا سيؤثر بالإيجاب على التجارة الخارجية ككل.

- **نظرية السكان لمالتوس:**

يعتبر مالتوس المؤسس الحقيقي لنظرية السكان والرائد الفعلي للدراسات السكانية التحليلية، غير أن ذلك لا يمنع من أن هناك من قدم عروضا علمية قيمة حول مسألة السكان فعلى سبيل المثال نذكر دافيد ريكاردو الذي تناولها بشكل جزئي في قانون تناقص الغلة.

وقد بنى مالتوس تشاؤمه بالنسبة لتزايد السكان على الغريزة البشرية وسريان قانون تناقص الغلة في النشاط الزراعي، ويرى أن هناك علاقة طردية بين نمو السكان ونمو المواد الغذائية، غير ان السكان يتزايدون على أساس متتالية هندسية في حين تتزايد المواد الغذائية على أساس متتالية حسابية وبناءا على هذه الفرضية تحدث فإن عدد السكان يتضاعف كل 25 عاما بينما لا زيادة مماثلة في الموارد خلال نفس المدة. **(عبد الرحمان، 2001، صفحة 205)**

وعلى هذا الأساس طرح مالتوس فكرة الاختيار بين:

- التدخل بشكل طوعي للحد من الزيادة السكانية عن طريق تأخير سن الزواج وتحديد النسل.
- التدخل القصري للطبيعة من تفشي للأمراض والأوبئة جراء نقص الغذاء وتردي الصحة العامة، وكنتيجة حتمية للحروب والنزاعات التي تنشأ نتيجة الصراع على الموارد في العالم.

ويبقى القول أن أفكار رواد المدرسة الكلاسيكية تركت تأثيرا كبيرا على تطور الفكر الاقتصادي ولايزال يعتمد على نظرياتهم في تفسير الظواهر الاقتصادية وفي معالجة الأزمات.

رابعا: الرأسمالية المالية وخطاب الخوصصة

لقد مرت الرأسمالية بتطورات عديدة مرتبطة أساسا بالأوضاع السائدة في كل مرحلة وتتماشى مع المبادئ الأساسية للنظام الرأسمالي من الفكر المركنتيلي الى الفيزوقراط الى الرأسمالية الصناعية، والتي تم التطرق إليهم سابقا، وكنتيجة حتمية للمنافسة الشديدة ظهرت الاحتكارات الضخمة التي قضت على المشروعات المتنافسة، واستأثرت بالسوق وحددت الأسعار عند مستويات مرتفعة استغلت بها المستهلكين وأرهقتهم لصالح المحتكرين وعرفت هذه المرحلة بالرأسمالية الاحتكارية ومرت بتطورات فيما بعد وصولا الى الرأسمالية المالية.

تعد الرأسمالية المالية أعلى مراحل الرأسمالية ومن أهم مظاهرها ما يلي:

- تطور المؤسسات البنكية والمالية حيث أصبحت العصب الرئيسي للحياة الاقتصادية والممول الأساسي للمؤسسات الكبرى التي لا تقتصر على منح القروض وانما تتعدى ذلك الى القيام باستثمار جزء من رأسمالها في المشاريع الصناعية وعرفت انتشار مكاتب بنوك الودائع في كل الدول الرأسمالية.
- الدعوة الى تحرير الاقتصاديات داخليا وخارجيا والعلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق رفع القيود عن حركة السلع والخدمات ورأس المال على المستويين المحلي والخارجي، وبتبني هذه المبادئ تحققت العولمة الاقتصادية والعولمة المالية كإنعكاس لتكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال وهو "جوهر العولمة" من وجهة نظر الدول الرأسمالية الكبرى عموما، جرى تنفيذها من قبل مؤسسات بريتن ووذز الثلاث: منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، البنك الدولي والتي شكلت الأذرع الثلاث للعولمة.
- تنامي تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود استجابة لزوال أو تخفيض الحواجز وعلى تجارة الخدمات المالية وكذا تحرير القيود الحكومية بدخول المؤسسات المالية الأجنبية إلى أسواق رأس المال المحلية، كما ازدادت المنافسة بين مقدمي هذه الخدمات بسبب التقدم التكنولوجي والتحرر المالي.
- ظهور طبقة جديدة من المؤسسات الغير مصرفية تقدم خدمات مالية مثل المستثمرين الماليين، بنوك الاستثمار، وشركات السندات والتأمين وشركات الاتصالات والبرمجيات التي قادت هذه التغييرات الى تغيرات مقابلة في هيكل أسواق رأس المال المحلية والعالمية.
- خطاب الخوصصة والدعوة الى تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في التنمية والنمو والتي تم التأكيد عليه من قبل المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي في أكثر من مناسبة، والمنبثقة أساسا من مبادئ الرأسمالية القائمة على الصالح الفردي وحرية الحيازة والتملك وفي المقابل الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد، فوظيفتها تقتصر على الدفاع والأمن وتحسين مناخ الاستثمار للقطاع الخاص المحلي والأجنبي.

مرت الرأسمالية بتطورات كثيرة منذ ظهورها اتفقت جميعها على مبدأ الملكية الفردية ولكنها في كل مرحلة أخذت شكل معين عكس خصائص تلك المرحلة.

- ففي مرحلة الرأسمالية التجارية تميزت بالتوافق الكبير بين الدولة والتجار (الخواص) والمصالح المتبادلة أين كان النشاط التجاري هو النشاط المسيطر وجلب المعدن الثمين والحفاظ عليه، والذي كان يستدعي تدخل الدولة من خلال فرض قيود على التجارة الخارجية.

- في مرحلة الرأسمالية الطبيعية وضع الفيزوقراط مقومات النظام الطبيعي وحصروه في حق الملكية الخاصة وحرية التعاقد دون فرض قيود مثلما كان في المرحلة السابقة واقتصر دور الدولة على حماية هذه الملكية.

واصل سميث على نهج الطبيعيين فيما يخص تشجيع المصلحة الفردية والحرية الاقتصادية، واعتبرها محرك النشاط الاقتصادي التي تحقق من خلالها مصلحة المجتمع، ونادى بتقديس الملكية الخاصة وحماية الثروة، واقتصر دور الدولة على الحماية والأمن وعدم التدخل في الحياة الاقتصادية.

وللإشارة انه بعد أزمة ثلاثينيات القرن الماضي وقع النظام الرأسمالي عاجزا عن حل أزمة الكساد سنة 1929 وانهارت فكرة أن كل عرض يخلق طلب مساوي له (قانون ساي)، وأن التوازن يرجع بطريقة آلية، وجاء جون مينارد كينز ودعا الى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لحل هذه الأزمة من خلال تنشيط الطلب الكلي الفعال.

بينت صحة النظرية الكينزية أن الطلب الكلي الفعال هو الذي يخلق العرض وأن القطاع الخاص يمكن أن يكون قاطرة لملئ الفجوة بين هذا الطلب من جهة والعرض من جهة أخرى، وبالتالي ضرورة قيام الدولة بهذا الأمر في ظل غياب التلقائية الكلاسيكية التي ثبث خطؤها وقصورها.

ويمكن القول أن النظام الاقتصادي الجديد يوصف على انه نظام رأسمالي أقل اعتمادا على القوانين الطبيعية وأكثر توازنا، تؤدي فيه الدولة دور أساسي للحفاظ على التوازن في السوق من خلال تشجيع القطاع الخاص ويكون فيه هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، وهي سياسة تهدف لخدمة الصالح العام دون أن تضحي بالصالح الخاص.

الفرع الثاني: أسس المذهب الرأسمالي

ظهر النظام الرأسمالي بعد الظلم والاستبداد الذي مارسه الاقطاعيون والطبقة الاستقراطية التي حجزت جميع الأموال والثروات لصالحها مما أدى الى انتشار الفقر والجهل، وحتمية المطالبة بتقديس الملكية الفردية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وبذلك تجسدت أسس النظام الرأسمالي في:

1- الملكية الفردية (الخاصة):

كان من أهم أسس الرأسمالية تقديس الملكية الفردية دون اهتمام بالغير، فأصبح الاستغلال من أهم ما يميزها وحماية الثروة بأي طريقة، في ظل هذا النظام تكون السلع والخدمات مملوكة لمواطنين أفراد، أو مجموعات من هؤلاء المواطنين ولم تقتصر هذه الملكية على البيت والسيارة بل تتعدى إلى أكثر من ذلك. **(مارفي، 2013، صفحة 71)**

وكذلك سن القوانين والتشريعات التي تكفل هذا الحق، فمصلحة المجتمع تتحقق من خلال تحقيق المصلحة الفردية، ومنفعة الفرد تؤدي إلى منفعة الجماعة، وعلى هذا الأساس فإن حق الملكية الخاصة في النظام الرأسمالي هو حق مطلق ومقدس، بالإضافة إلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

2- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

حيث كان الفرد له كل الحرية في مزاولة أنشطته الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج أو الاستهلاك، لأن هذا سيؤدي إلى تحقيق التوازن التلقائي (اليد الخفية في تنظيم الاقتصاد) ، وأن دور الدولة كان يقتصر على الدفاع والأمن وحماية الملكية الخاصة وحماية المنافسة، كما يدعون الى ضرورة إزالة الدولة لكل القيود التي تعرقل النشاط الاقتصادي، مع ترك كل فرد حر في تحقيق مصلحته ويباشر كل الأنشطة الاقتصادية بحرية، وهناك يد خفية تتمثل في آلية السوق تعمل من تلقاء نفسها على تحقيق التوازن الذاتي للاقتصاد ومن تم فإن تدخل الدولة سيؤدي الى الإضرار بهذا النظام. **(فريد، 2001، صفحة 29)**

3- حافز الربح:

يعتبر حافز الربح هو الهدف الأساسي لتكوين هذا النظام، حيث أنه مبدأ مادي بحث، يفسح المجال للفرد لاستغلال ملكيته والسماح له بتنمية ثروته، حتى ولو كان ذلك على حساب المجتمع.

هذا الربح في النظام الرأسمالي يسمى عائد المخاطرة، لأن صاحب المشروع يخاطر باستثمار أمواله في مشروع معين بهدف الحصول على الربح المتوقع.

وقد أشار سميث الى وجود يد خفية توفق بين المصلحة الخاصة للفرد والمصلحة العامة، والربح في النظام الرأسمالي ليس مجرد عائد فقط يحصل عليه المستثمرون ولكنه يعتبر أحد العناصر الأساسية المسيرة للنظام العام فالفرد يسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن الحصول عليه فيزيد من الإنتاج. **(أسامة، صفحة 17)**

4- المنافسة:

حيث أن المنافسة من الأسس التي استند عليها النظام الرأسمالي، وهو مبدأ مشروع، وتعني وجود عدد كبير من البائعين والمشترين لسلعة أو خدمة، والتي تحد من الاستغلال، لأن تصرف أحد البائعين لا يؤثر على سعر السلعة، ومن ثم إنخفاض الثمن.

بمعنى أن المنافسة ما بين المنتجين سوف تؤدي الى البحث عن أفضل الطرق الإنتاجية والاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية، من أجل توفير سلع ذات جودة وبأفضل الأسعار في السوق، وهذا يعود بالإيجاب على النشاط الاقتصادي ككل سواء المستهلكين أو المنتجين. **(عبد الله ب.، 1988، صفحة 69)**

هذه هي أهم الأسس التي استند إليها نظام الملكية في الرأسمالية، فهو يقدس الملكية على أساس ان الإنسان لا يستطيع أن يعيش بدونها، وأن الإنسان بغريزته يعمل من أجل منفعته الشخصية والتي تؤدي إلى تحقيق المنفعة الكلية (المجتمع).

الفرع الثالث: نقد نظام الملكية في النظام الرأسمالي:

إن نمط الإنتاج الرأسمالي القائم على العمل المأجور والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والذي يهمين فيه الرأسماليون على فائض القيمة (الربح الرأسمالي) من خلال بيع قوة العمل مقابل أجر يكفي فقط اطعامهم لإستمرار عملية الإنتاج، ويمكن تصوير الرأسمالية على أنها ذلك الرجل البدين، المشغل غليونه، المراقب لعماله، الممني نفسه بالأرباح الطائلة التي سوف يجنيها باستغلال عماله مما يؤدي الى تناقض صريح بين طريقة الإنتاج وشكل التوزيع وتمركز رأس المال في يد الرأسماليين. **(عادل، 2019، صفحة 8)**

تزايد دخول الرأسماليين الذين يتميزون بميل أكبر للإدخار، ومنه السعي للاستثمار طمعا لتحقيق أرباح أكبر، وفي المقابل انخفاض دخول العمال الذين يتميزون بتدهور قدرتهم الشرائية مما يؤدي الى تكدس السلع، وبعبارة أخرى الاستثمار المتزايد أثناء الرواج يفشل في خلق القوة الشرائية (تناقص الطلب الكلي مقابل الإنتاج المتزايد) وهذا ما يعرف بأزمة قصور الاستهلاك (وفرة السلع مع عدم مقدرة الشراء). **(قادري، 2013، صفحة 104)**

أمام انتشار الاحتكار فقدت الرأسمالية فكرة منفعة الفرد سوف تؤدي الى منفعة الجماعة من خلال مبدأ المنافسة، وأصبح المجتمع خاضعا لما يطلق عليه "الكارتلات"، وهي تجمعات احتكارية تتحكم في عرض السلع وأسعارها والتي عملت بشكل معاكس لجهاز الثمن، فالمحتكر يلجأ الى تحديد حجم الإنتاج وحرمان السوق من السلع لرفع سعرها وذلك برميها في البحر أو حرقها أو إيقاف الآلات عن العمل والذي يؤدي الى سوء استغلال الموارد ككل. **(عبد الله ب.، 1988، صفحة 72)**

سلطة الرأسمالي لا تقتصر على مشروعه فقط بل تمتد للمجتمع والدولة، هذه السلطة الرأسمالية تسعى لجعل الأجهزة الإدارية والسلطة السياسية أداة لخدمة مصالحها الفردية وإدارة الشؤون المشتركة للطبقة الرأسمالية، خصوصا مع عدم تدخل الدولة فقد كانت تقف موقف المتفرج أمام الوضعية المزية للطبقة العاملة، وأمام الحيل الغير مشروعة لزيادة الأرباح والثروات، **(اكرام، 2013)** وسوء توزيع الثروة والدخل بين الناس، حيث أن نظام الاقتصاد الرأسمالي الذي يؤيد الملكية الخاصة تأييدا مطلقا، أدى إلى حدوث خلل كبير وتفاقم فاحش للثروات في أيدي فئة مالكة، وظهور طبقتين "الطبقة المالكة " لمعظم وسائل الإنتاج، والطبقة العاملة الفقيرة، وكان ينظر للعامل أنه عامل من عوامل الإنتاج ويمكن أن يستبدل في أي وقت ويحكم عليه بالاستغناء والزوال عند انعدام الطلب عليه، كما أن الثورة الصناعية والتطورات التي مست الفن الإنتاجي واحلال الآلة محل العامل

البسيط كان لها دور في الاستغناء عنه، مما أدى الى ارتفاع معدلات البطالة وتدهور الظروف الاجتماعية ككل. **(الخلف، 2013، صفحة 69)**

تتابع الأزمات الاقتصادية مند بداية القرن التاسع عشر حيث كانت تمثل أحد الأوجه الطبيعية للرأسمالية بحكم وجود الكثير من الديناميكية والاليات الداخلية، التي يمكن أن تكون ثابتة لفترات طويلة أو لا يمكن التنبأ بها، مثل انفصال الإنتاج عن الاستهلاك والمنافسة والصراع بين الرأسماليين والعمال والصراع الطبقي بينهما، والاليات المالية التي تؤدي الى حدوث فقاعات اقتصادية، وهكذا تحدث التقلبات الاقتصادية رواجا أو كسادا ومن أهم هذه الأزمات أزمة الثلاثينات (أزمة الكساد سنة 1929)، وجاء كينز وعبر عنها بمرحلة رأسمالية الدولة، التي يمتزج فيها رأس المال الخاص مع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وهكذا لم تعد كما كانت حقا مقدسا وانتهى بتدخل الدولة. **(فولتشر، 2011، صفحة 178)**

المطلب الثاني: القطاع الخاص في الفكر الاشتراكي

إن الاشتراكية في أبسط صورها هي مساهمة جميع أفراد المجتمع في إنتاج الثروة وتوزيعها، حيث ظهرت الاشتراكية ونمت وتطورت كرد فعل للتناقضات والسلبيات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي أفرزها النظام الرأسمالي وخصوصا المدرسة الماركسية عن غيرها من المذاهب الاشتراكية وأنها لا تكتفي بإصلاح نظام الملكية وتقييده فقط، بل ذهب ماركس للمناداة بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستبدالها بالملكية العامة، في مرحلة انتقالية بغرض الوصول إلى النظام الأمثل، وهو النظام الشيوعي الكامل الذي لا توجد فيه أي علاقة من علاقات الملكية. **(محمود ي.، 2016، صفحة 32)**

وفيما يلي سنذكر بعض جوانب ضعف النظام الرأسمالي حسب النظام الاشتراكي (الماركسي):

رأى ماركس احدى المتناقضات الكبرى للنظام الرأسمالي فمن ناحية كان أساس الرأسمالية هو الملكية الخاصة والفردية، ومن ناحية أخرى اقتضى تطور عمليات الإنتاج الرأسمالي ظهور علاقات اجتماعية يتم مظهرها بالتعاون أو الاعتماد المتبادل، ولقد أصر على أن هذا الموقف أدى إلى أزمات شديدة تؤدي حتما إلى انهيار النظام الرأسمالي بشكل لا يمكن إصلاحه. **(عبد الرحمان، 2001، صفحة 250)**

الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج حسب الماركسية هي أساس الحصول على فائض القيمة التي تمثل الاستغلال الذي يتعرض له العامل، واتجاه الرأسمالية نحو الاحتكار والسيطرة على الأسواق سوف يعجل بانهيار النظام الرأسمالي، فالمجتمع سوف سينقسم الى طبقتين: طبقة القلة (الرأسماليين) وطبقة الغالبية (العمال)، وفي الأخير سوف يحدث اختلال وانقلاب على هذه الطبقة. **(زينب وسوزي، 2005، صفحة 126)**

كما ذهب ماركس إلى أن السلطة لا مهرب منها في الحياة الاقتصادية، ومصدر هذه السلطة هي الملكية الخاصة، فبالتالي السلطة ملكية طبيعية وحتمية للرأسمالي والجهاز الإداري ما هو إلا نخبة لإدارة الشؤون

المشتركة للبرجوازية الحاكمة، وهناك علم الاقتصاد والاقتصاديين الذين يخضعون لنفوذ السلطة الرأسمالية (التوزيع الغير متكافئ للسلطة) . **(رائد، 2013، صفحة 61)**

الفرع الأول: إلغاء الملكية الخاصة من أهم خصائص النظام الإشتراكي

كان كارل ماركس من أشد مهاجمين الفكر الرأسمالي ويرى أن الملكية الخاصة هي سبب الصراع بين الطبقات، فالفكر الإشتراكي لا يسمح بتملك أدوات الإنتاج، وهي الأموال التي تستخدم في عمليات الإنتاج وكذلك طالبت الماركسية بإلغاء الملكية الخاصة فيها إلغاء تاما. **(محمود ي.، 2016، صفحة 32)**

حيث تم رفض الملكية الخاصة، فالإنسان في الوقت نفسه ينتج للإنسان الآخر وبذلك فإن الطابع الاجتماعي هو الطابع العام للحركة كلها. **(محمد م.، 1844، صفحة 98)**

ان النظام الإشتراكي يقوم على مبدأ عام وهو إلغاء الملكية الفردية للموارد الاقتصادية وأدوات الإنتاج، حيث يجب أن تمتلك الدولة هذه الموارد والأدوات، فالملكية العامة تشمل ملكية الدولة لمصادر الثروة الطبيعية والمشروعات الصناعية والتجارية. **(رائد، 2013، صفحة 64)**

وفكرة إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج سوف تؤدي إلى تقليل الفوارق التي كانت جد واضحة في النظام الرأسمالي، ويجمع بين قوة العمل وبين وسائل الإنتاج، أي أن العمال في كافة المجالات يصبحون أنفسهم أصحاب وسائل الإنتاج بصورة مشتركة، وبهذا يقضي على صورة الاستغلال (في النظام الرأسمالي). **(محمود ي.، 2016، صفحة 33)**

وهذا الإلغاء للملكية الفردية سيؤدي إلى توزيع الناتج القومي على الأفراد بما يتفق ومبدأ العدالة الاجتماعية، والإشباع الجماعي للحاجات وليس تحقيق الربح، وإلغاء الكثير من العلاقات الاجتماعية كالهبة والإرث وإلغاء الدين. **(الخلف، 2013، صفحة 50)**

الفرع الثاني: نقد نظام الملكية في النظام الإشتراكي:

بالرغم من أن الاشتراكية حققت بعض المزايا في المجال الاقتصادي مثل: البحث في المنفعة العامة والقضاء على الاستغلال والاحتكار والطبقية إلى أنها حققت مساوئ يمكن ذكر أهمها في:

- إن القضاء على الملكية الخاصة، يعني القضاء على أهم حافز من حوافز العمل والإنتاج في المجتمع، وضد الفطرة الإنسانية، فمن المفروض أن الملكية الخاصة تلقى الاهتمام والعناية نتيجة ارتباطها بالفرد ومصلحته، عكس الملكية العامة فهي ملك للجماعة (المجتمع) ولا يوجد ذلك الإغراء لدى الفرد مثلما هو موجود عند الملكية الخاصة. **(محمود ي.، 2016، صفحة 34)**

- عمدت الاشتراكية إلى إنكار جميع المبادئ الدينية والخلقية، مما أدى إلى ظهور المفاسد الاجتماعية، مع القضاء على الملكية الخاصة التي هي حق مشروع للفرد بمقتضى المبادئ الدينية والخلقية والقانونية المسلم بها في العالم. **(الخلف، 2013، صفحة 51)**
- القضاء على الملكية الخاصة يتم بموجبه القضاء على مصادر دخول الملكية (الفائدة، الريع، الربح) ويبقى المصدر الوحيد لاكتساب الدخول هو العمل، وينطبق في الاشتراكية مبدأ كل حسب قدرته ولكل حسب عمله، والذي يقضي بتساوي حقوق الأشخاص في الإنتاج القومي مما يؤدي إلى رداءة نوعية الإنتاج، وذلك لقلة الحوافز وعدم وجود منفعة شخصية سواء تحسن الإنتاج أو لا، وهنا يتحقق التأثير العكسي. **(فليح، 2008، صفحة 172)**
- كان الهدف من إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، هو استغلال الطبقة الرأسمالية لطبقة العمال، ولكن التأميم لا يعني تحقيق الهدف حيث نقلت من سيطرة الرأسماليين إلى سيطرة الدولة، وبذلك بقيت استغلال الطبقة الحائزة على السلطة لبقية فئات المجتمع.

المطلب الثالث: القطاع الخاص في الفكر الإسلامي:

لا شك أن أهم المسائل التي تنازعتها أو اختلفت فيها الرأسمالية والاشتراكية كما رأينا سابقا هي مسألة الملكية، ولكن الإسلام أقر الملكية الجماعية والملكية الخاصة، وقد دعا إلى التزاوج بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة لأنه السبيل الوحيد لإيجاد التوازن في المجتمع، وهذا يعني أن القطاع العام والقطاع الخاص يسيران جنبا إلى جنب في الاقتصاد الإسلامي من أجل إدارة التنمية الاقتصادية. **(بيداء، 2011 ، صفحة 15)**
يقوم المنهج الإسلامي في الاقتصاد على ثلاثة أركان أساسية تتمثل في: **(قادري، 2013، صفحة 55)**

مبدأ الملكية المزدوجة:

يختلف النظام الإسلامي عن النظم الوضعية الأخرى فهو يعترف بالملكية الفردية من جهة والملكية العامة من جهة أخرى وكذا ملكية الدولة، ومن الخطأ اعتبار المجتمع الإسلامي مزيجا من الاشتراكية والرأسمالية وانما يعبر ذلك التنوع في أشكال الملكية عن تصميم مذهبي أصيل ناتج عن نظام رباني، وأن الركيزة الأساسية في الاقتصاد الإسلامي هي العقيدة والتي تتناقض وتختلف كل الاختلاف عن الأسس والمبادئ التي قامت عليها تلك النظم الوضعية (الرأسمالية والاشتراكية)، فالملكية التي يقرها النظام الإسلامي هي ملكية مزدوجة تتحقق من خلال مصلحة الفرد والمجتمع معا.

فالمجتمع الإسلامي لا تنطبق عليه الصفة الأساسية لكلا المجتمعين، فلا الملكية الخاصة هي المبدأ ولا الجماعية كذلك، فهو يقرر أشكالا مختلفة في آن واحد فهو يؤمن بالملكية العامة والخاصة وملكية الدولة وخصص لكل واحد من الأشكال حقلا خاصا تعمل فيه. **(الطيب، 2010، صفحة 234)**

الشكل رقم (1-1): أشكال الملكية في الإسلام

أشكال الملكية في الإسلام		
الملكية الجماعية: هي كل ملكية للمال تعود للدولة بوصفها المنصب الإلهي في الامة.	**الملكية الخاصة :** هي كل ملكية للمال تعود إلى فرد أو مصلحة خاصة.	**ملكية الدولة :** هي ملكية النبي أو الامام باعتباره منصبا وينوب عنها الحاكم الشرعي الذي يتمتع بصلاحيات القيادة شرعا.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

الطيب داودي، مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي الاشتراكي والاسلامي، الطبعة الاولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع،2010، الجزائر، ص 243-244.

- **الحرية الإقتصادية:**

النظام الإسلامي يسمح للأفراد بحرية ممارسة النشاط الاقتصادي ولكن هذه الحرية ليست حرية مطلقة ولكن محددة والتحديد الإسلامي يكون من مصدريين:

- إما تحديد داخلي(ذاتي) يصدر من أعماق نفس الإنسان ومدى احترامه للأسس والضوابط الدينية.
- والآخر خارجي وهو يعبر عن الجهة الخارجية التي تحدد السلوك الاجتماعي وتضبطه، وهو اما أن يكون ضمن النصوص التشريعية التي تحرم الربا والاحتكار مثلا أو ضمن مبدأ الإشراف والتدخل من طرف ولي الأمر على حماية مصالح الجماعة.

وهذا وفق لما جاء في قوله تعالى ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ **سورة النساء الاية59**

- **العدالة الاجتماعية:**

يعتمد النموذج الإسلامي للعدالة الاجتماعية على مبدأ أساسيين هما:

- مبدأ التكافل العام؛
- مبدأ التوازن الاجتماعي.

وفي التكامل والتوازن بمفهومهما الإسلامي تتحقق القيم الإجتماعية العادلة وأحسن مثال على هذا المبدأ هو رسول الله صلى الله عليه وسلم في أول لقاء له بالمسلمين في المدينة المنورة حيث قام بالمآخاة بين المهاجرين والأنصار ثم طبق مبدأ التكافل بهدف تحقيق العدالة بينهم.

الفرع الأول: موقف الإسلام من حق الملكية الخاصة:

لقد أقر الإسلام الملكية الفردية على مستوى المبدأ وعدها من نعم الله لخير الإنسان لقوله تعالى"﴿ٱلۡمَالُ وَٱلۡبَنُونَ زِينَةُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَٱلۡبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيۡرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابٗا وَخَيۡرٌ أَمَلٗا ٤٦﴾ سورة الكهف الاية 46

حيث أقام الملكية الخاصة على أساس أن الله سبحانه وتعالى هو المالك الأصلي وأنها حق لله إستخلف الإنسان فيها، لقوله تعالى ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسۡتَخۡلَفِينَ فِيهِۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَأَنفَقُواْ لَهُمۡ أَجۡرٞ كَبِيرٞ ٧﴾ **سورة الحديد الاية7**

وقوله تعالى ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ١١٦﴾ **سورة البقرة الآية 116**

يتضح من الآيات الكريمة أن كل شيء في الوجود هو ملك لله تعالى، والإنسان ماهو إلا خليفة الله على الأرض، وأن هذا الحق يجب أن يوجه لخير الجماعة لذلك لا يعد الإسلام الملكية الفردية ملكية مطلقة، حيث أن الشريعة بأصولها منحت هذا الحق إذا كانت بأسباب مشروعة مع فرض قيود عليها، ومن هذه القيود:

1- القيود غير المباشرة:

وهي تلك التي فرضت على الإنفاق لا على التملك، وغرضها إلغاء تضخم الثروات وتجميعها في أيد قليلة، ومن أمثلة القيود غير المباشرة: الزكاة، حيث أن الزكاة واجبة بالإنفاق ودليل ذلك في الكتاب والسنة. **(عبد الله ب.، 1988، صفحة 293)**

لقوله تعالى ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ١٠٣﴾ **سورة التوبة الآية 103**

وعين القرآن مصاريف الزكاة وحدد كل الجوانب المتعلقة بها حتى لا يبقى أي إشكال بخصوصها، وكانت بمثابة قيد من القيود المفروضة على الملكية الخاصة.

2- القيود المباشرة على الملكية:

وهي متعددة ومنها جواز تحديد الملكية، فالأصل في الشريعة أنه ليس هناك حدود لما يمتلكه الإنسان ،وما دام حق التملك إباحة من الخالق في حدود معينة، فلا يجوز أن تكون سببا لاستغلال أو ضرر قد تلحق بالمنفعة العامة، بحيث إذا اقتضت مصلحة الأمة التحديد كان هذا الأخير واجبا وجائزا، فعلى سبيل المثال إذا

أدت الملكية الخاصة إلى أن يتحكم مالكها في ثمنها أو توزيعها أو حبسها عن الناس وأحدث هذا ضررا، جاز نزع الملكية منه مع التعويض العادل له. **(اكرام، 2013، صفحة 34)**

الفرع الثاني: طرق الحصول على الملكية الخاصة (أسباب التملك):

طرق الحصول على الملكية الخاصة (أو بمعنى آخر أسباب التملك) كثيرة ومتنوعة منها: العمل، والإرث، ووصية الأفراد بعضهم لبعض، وعطاء الدولة ...الخ.

أولا: العمل

يعتبر العمل من اهم عوامل الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي كما أنه سبب من أسباب التملك (الملكية)، ونقصد به الجهد البشري المشروع بمختلف أنواعه إما يدويا أو بدنيا أو عقليا وكل ما يقابل ذلك من مال منقول، فيدخل فيه كل أنواع النشاط البشري المشروع. **(بلتاجي، 2007، صفحة 144)**

وهو من أهم الطرق التي حثت الشريعة الإنسان على تفعيله لكسب المال المشروع، كما في قوله تعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾﴾ **سورة الملك الآية 15**

- حيث أنها تدل على الحث لأن يستغل خيرات الأرض. **(الثالث، 2019، صفحة 195)**
- ومن أنواع العمل المشروع الذي يكون سببا لتملك المال هي الأعمال التالية: **(تقي الدين، 2004، صفحة 78)**
- إحياء الموات؛
- إستخراج ما في باطن الأرض أو ما في الهواء؛
- الصيد؛
- السمسرة والدلالة؛
- المضاربة.

الشكل رقم (1-2): أنواع العمل المشروع في الاسلام:

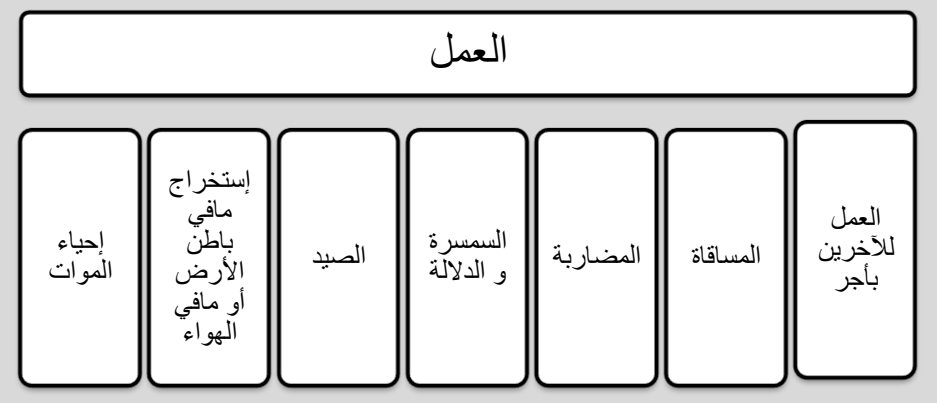

المصدر: تقي الدين النبهاني، النظام الاقتصادي في الاسلام، دار الأمة للنشر والتوزيع، لبنان،2004، ص78.

وسوف نكتفي بكل ذكر كل من احياء الأرض، استخراج ما في باطن الأرض، الصيد.

1-إحياء الموات:

ونقصد بها الأرض المتروكة التي لا مالك لها ولاينتفع بها أحد، واحياؤها يعني زراعتها أو تشجيرها أو البناء عليها، والمنهج الإسلامي حفز على استصلاح الأرض الميتة واحيائها ولم يكتف برصد الثواب في الآخرة فقط لأنه منهج خبير بطبائع النفس الإنسانية وحبها للفائدة الدنيوية، وأعطى المشرع لمن يحي أرضا مواتا حق تملكها مالم تكن لغيره ومادام كان جادا في احيائها وتثميرها، يجعلها ملكا له. لقوله صلى الله عليه وسلم "من أحيا أرضا ميتة فهي له ..." **(عبد ربه، 2015، صفحة 4)**

2- استخراج ما في باطن الأرض:

وهو المال المدفون في الأرض فضة أو ذهبا أو سلاحا أو غيره، أي كل كنز أو مال مدفون في الأرض مما ليس حقا لعامة المسلمين وهو ما يسمى **الركاز**، فالركاز بحسب الفقهاء يكون ملكا فرديا ويجب اخراج خمسه بدليل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «.... وفي الركاز الخمس ...»، أي أن الفرد المسلم يتملكها ولكن عليه أن يدفع خمسها.

ويلحق بأنواع استخراج ما في الأرض استخراج ما في الهواء كأن يستخرج الأكسجين والغازات أو أي شيء أباحه الشرع وحلل الانتفاع به. **(الثالث، 2019، صفحة 196)**

3- الصيد:

هو من مصادر الملكية الخاصة، ولهذا حرص الإسلام على اباحته بقصد التملك من الأكل أو البيع لقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ۖ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴿٩٦﴾ **سورة المائدة الآية 96**

ففي هذه الآية اباحة صيد البحر مطلقا، الاباحة في كل الأرقات عكس صيد البر حيث تم تحريمه وقت الإحرام، وهذا يدل على اباحته في غير الاحرام.

ومن أنواع العمل صيد السمك والمرجان وكما هو الحال في صيد الحيوان والطير فإنها ملك لمن يصيدها. **(تقي الدين، 2004، صفحة 81)**

فالصيد إذا تمت حيازته أصبح ملكا لذلك الشخص وصح بيعه وشراؤه، فهو بذلك مصدر من مصادر الملكية ونوع من أنواع العمل المشروع في الإسلام.

ثانيا: الإرث

الإرث يعني إنتقال المال إلى وارث معين بعد وفاة مورثه، وفق حكم شرعي. **(عبد الله ب.، 2009، صفحة 60)**

والإرث هو وسيلة من وسائل تفتيت الثروة، وليس تفتيت الثروة علة له، بل هي بيان لواقعه ذلك أن الثروة قد أبيحت ملكيتها لأفراد في حياتهم، فإن مات هؤلاء فإن الإرث يفتت بتوزيعها على الورثة. **(تقي الدين، 2004، الصفحات 115-116)**

وكذلك في أحكام الميراث ما يضمن تحقيق العدالة، ولذلك لم يعط الحرية المطلقة للمالك في أن يوزعها كيف يشاء (من قيود غير مباشرة على الملكية) ، وهذا لمنع اتساع الملكية عند الأقلية من الناس وتوالد الطبقية وبذلك يكون الإرث سببا من أسباب التملك التي أذن الشرع الإسلامي بها.

ثالثا: الوصية

تقصد بالوصية التبرع بالمال بعد الموت، وتصح من البالغ الراشد سواء كان عادلا أم فاسقا، رجلا أو امرأة، مسلما أو كافرا، لأن وصيتهم صحيحة وهي مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع.

لقوله تعالى ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءَ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُۚ وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٞۚ فَإِن لَّمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٞ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍۗ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ لَا تَدۡرُونَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ لَكُمۡ نَفۡعٗاۚ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ١١﴾**سورة النساء الآية 11**

ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث».

ومن أحكام الوصية التي يصح بها انتقال الملكية إلى الموصي له ما يلي: **(عبد الله ب.، 2009، صفحة 60)**

- أن يكون الموصى له ممن يصح تملكه.
- أن تكون الوصية بثلث ما يترك الميت على الأكثر ويصح ما زاد بإجازة الورثة، وفي حالة عدم وجود الورثة تجوز بجميع أموال الميت.
- أن يكون الموصى له غير وارث (وتجوز في حالة أجازها سائر الورثة).
- شرط قبول الموصى له الوصية بعد موت الموصى لأن القبول سبب دخول هذا المال في ملكه، وبعدها يحق له التصرف فيها بيعا أو انتفاعا فهي ملكه.

والوصية تدخل ضمن الأموال التي يأخذها الأفراد دون مقابل أو جهد وهي من أسباب التملك مثلها مثل الهدية أو الهبة غير أن الوصية تكون بعد الوفاة أما الهدية والهبة تكون في الحياة.

رابعا: عطاء الدولة

من أسباب التملك أيضا عطاء الدولة من أموال بيت المال للرعية لسد حاجاتهم أو الانتفاع بملكيتهم وتكون في تمليك الدولة لأفراد من أملاكها المعطلة بان تقطع الدولة مثلا بعض الأرض التي لا مالك لها، فهذا الذي تقطعه الدولة للفرد يصبح ملكا له بهذا الاقطاع، لأن الجماعة في حاجة إلى هذه الملكية للانتفاع بها، حيث يقوم بتسخير الفرد لهذا الانتفاع بسبب هذه الملكية أحسن من بقائها بدون انتفاع. **(تقي الدين، 2004، صفحة 119)**

إذن فالركيزة الأساسية في الاقتصاد الإسلامي هي العقيدة، فليس نتاج أفكار مبعثرة وإنما نظام رباني صالح لكل مكان وزمان وأهم ما ميز الفكر الإسلامي هو الإقرار بملكية الله تعالى وملكية الفرد ماهي إلا استخلاف ووكيل عن المالك (الله)، فالإسلام دين شامل جاءت أحكامه منظمة للملكية الخاصة والعامة وكل ما يتعلق بها من طرق كسب ...، واعترف بكليهما وأن القطاع الخاص لا يمكن أن يؤخذ بمعزل عن القطاع العام والعمل معا لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

لقد تم التطرق سابقا إلى النظام الرأسمالي، والذي كان من بين سماته الملكية الخاصة وإحدى دعائمه الأساسية، بعدها جاء النظام الاشتراكي الذي انتقده ونادى بالملكية الجماعية، ولكن نلاحظ أن النظام الإسلامي جمع بين الملكية الجماعية والملكية الخاصة كل وفق حدود وضوابط عمل.

المبحث الثاني: مفهوم القطاع الخاص، مبرراته، وعراقيله:

سنحاول في هذا المبحث التعرف على مفهوم القطاع الخاص وأهميته والدوافع التي تدفع إليه والتي من أهمها ضعف القطاع العام وقصوره، بالإضافة إلى مختلف العراقيل والصعوبات التي تقابله سواء عند قيامه أو عند ممارسته نشاطاته مما يحد من نموه ومساهمته في النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص وأهميته

يعد القطاع الخاص شريك اقتصادي مهم بما يتميز به من إمكانيات تؤهله لتحقيق النمو والتنمية المتوخاة، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي، ومن غير الممكن إعطاء مفهوم محدد أو شامل للقطاع الخاص فقد تعددت مفاهيمه التي اختلفت حسب النظم الاقتصادية المطبقة وطبيعة المجتمعات.

الفرع الأول: مفهوم القطاع الخاص:

يعرف القطاع الخاص بشكل عام " أنه ذلك الجزء من الاقتصاد الذي لا تسيطر عليه الحكومة ولا تملكه، ويشمل القطاع المالي (البنوك، صناديق الاستثمار، العقارات، وكالات التصنيف وشركات التأمين)." **(yoshiko, 2019, p. 1)**

كما عرف أيضا على أنه "مبدأ تنظيمي أساسي للنشاط الاقتصادي حيث تكون الملكية الفردية (الخاصة) عاملا مهما للأسواق والمنافسة هي محركات الإنتاج، المبادرة الخاصة والمخاطرة هو مجال الأنشطة، حيث يتكون القطاع الخاص من أشخاص ينظمون أنفسهم في شركات وينتجون سلعا وخدمات لتلبية متطلبات السوق وبذلك يخلقون فرص عمل، دخل وثروة للاقتصاد." **(lois, 2013, p. 3)**

كما يعرف بأنه " الجزء من قطاع الأعمال الذي تزيد نسبة حصص ملكية الأفراد في وحداته عن 51 % بغض النظر عن الشكل القانوني للشركات سواء كانوا أفرادا أو أموالا والمالك محليا أو أجنبيا". **(مقداد، 2015، صفحة 76)**

كذلك يعرف بأنه القطاع المملوك للخواص ويتولى آليات السوق توجيهه، ويسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن. **(حولية، 2018، صفحة 154)**

ويعرف أيضا بأنه مجموع الأنشطة الإنتاجية والخدماتية، ذات الصيغة الفردية والأسرية والمؤسساتية التي تقوم أساسا على المبادرة الخاصة والتدبير الحر وتخضع هذه الأنشطة إلى آلية السوق وحركيته، أي أنه كل نشاط إنتاجي يتعلق بخلق الثروة القابلة للترويج ويقابلها طلب داخلي أو خارجي على المبادرة الشخصية التي يقوم بها كل فرد أو أسرة أو مؤسسة، وتخضع لقراراته الكاملة في إختيار النشاط الذي يرغب في تحقيقه. **(عدنان، 2015، صفحة 285)**

من التعاريف السابقة يمكن تعريف القطاع الخاص على أنه "جزء من الاقتصاد تعود ملكيته للخواص سواء كانوا أفراد أو جماعات يقدمون نشاطات إنتاجية أو خدماتية، وتتولى آليات السوق توجيهه ويكون الهدف هو تحقيق أقصى ربح ممكن.

ويمكن تقسيم القطاع الخاص من الجانب التنظيمي إلى: قطاع خاص منظم، وقطاع خاص غير منظم.

الشكل رقم (1-3) : تقسيم القطاع الخاص من الجانب التنظيمي

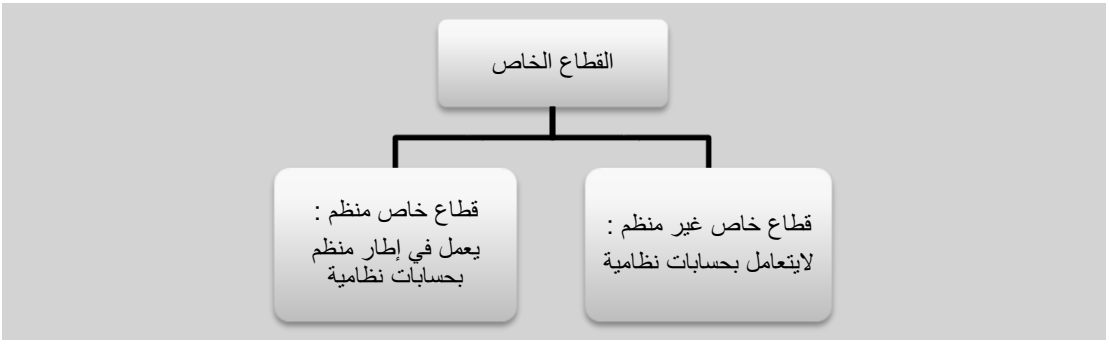

المصدر: مياسي اكرام، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة، الجزائر،2008، ص105.

الفرع الثاني: أهمية القطاع الخاص

- يعد القطاع الخاص حافزا حاسما للنمو الاقتصادي المستدام، ويصنف صندوق النقد الدولي الاستثمار الخاص على أنه أمر حيوي للتنمية نظرا لأنه ينمي مستوى الإنتاجية، ويهدف الى الحد من الفقر ويحسن مستوى المعيشة حيث أن استثمارات القطاع الخاص تحفز النمو الاقتصادي.

(roopnarain, 2018, p. 256)

- يؤدي تنشيط القطاع الخاص إلى توفير مناصب الشغل من خلال انشاء المشاريع وخلق مؤسسات جديدة وبالتالي تقليص ظاهرة البطالة ورفع معدلات النمو الاقتصادي، ويترك للدولة تقديم الخدمات العامة الأساسية، لذلك كان لابد من إيجاد السياسات والإستراتيجيات المناسبة التي من شأنها تمكين القطاع العام والخاص للعمل معا لتحقيق الأهداف المرجوة.**(annel, 2017, p. 1591)**

- يحتل القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق التنمية المستدامة انطلاقا مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي، ومما جعل صانعي السياسة الاقتصادية تعمل على ضرورة توفير البيئة المناسبة له والتركيز على إزالة العقبات التي قد تصادفه لتشجيعه على النمو والاستمرار في بيئة محفزة. **(فضيلة واخرون، 2019، صفحة 98)**

- **تحقيق الكفاءة الإنتاجية:** حيث أثبت القطاع الخاص زيادة الكفاءة في إدارة وتشغيل المؤسسات من خلال الاعتماد على آليات السوق وحرية المبادرة الفردية بعيدا عن مظاهر البيروقراطية، في جو تسوده المنافسة بين القطاعات الاقتصادية وهذا ما يعمل على تحسين الإنتاج وجودته. **(سناء، 2017، صفحة 73)**

- يتميز القطاع الخاص بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي بخلاف القطاع العام، حيث أن العمل على التجديد والابتكار هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح والمحافظة على قدرته على المنافسة في السوق بما ينعكس إيجابا على عملية النمو الاقتصادي. **(صافي، 2015، صفحة 63)**

- يعد القطاع الاقتصادي بمثابة العمود الفقري لقيام وتطور النشاط الإقتصادي في أي دولة، وهو نشاط إقتصادي ديناميكي ومزدهر في ظل توافر جملة من الشروط. **(منتهى، 2018، صفحة 171)**

- مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي ينتج عنه المزيد من المزايا التي تساهم في استكمال الهدف الاجتماعي من خلال كون هذا الأخير يقوم بتوفير مناصب الشغل وزيادة الدخول وتخفيف من البطالة ومنه التأثير الإيجابي للخروج من دائرة الفقر وتحسين مستوى المعيشة للأفراد.

مما سبق تتضح الأهمية الكبرى للقطاع الخاص فهو بمثابة الدعامة الأساسية لدفع التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الإقتصادي من خلال ما يتميز به من كفاءة وقدرة على التسيير وتحقيق الأرباح، إلا أنه لا يمكنه

وحده تحقيق هذه التنمية، حيث يجب العمل بالاشتراك جنبا إلى جنب مع القطاع العام للوصول للأهداف المرجوة.

المطلب الثاني: مبررات ومتطلبات القطاع الخاص:

ظهور القطاع الخاص لم يكن وليد صدفة وإنما توافرت مجموعة من الأسباب والظروف داخلية كانت وخارجية دفعت للبحث عن قطاع خاص قوي قادر على دفع عجلة النمو والتنمية كبديل للقطاع العام الذي أثبث قصوره في حل المشاكل، ويتطلب لقيامه مجموعة من المتطلبات اقتصادية وسياسية ...الخ.

الفرع الأول: مبررات القطاع الخاص

مستوى الأداء الغير مرضي لبعض مؤسسات القطاع العام يعتبر من أهم المبررات وراء الاهتمام بالقطاع الخاص، مما أدى إلى إعادة النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي ودورها التنموي.

ومن بين أسباب تبني القطاع الخاص نذكر منها:

- البحث عن نظام اجتماعي واقتصادي يحقق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية معا، يتضمن الحرية الفردية وإيجاد الحوافز الشخصية التي من شأنها تحقيق الإنتاجية المثلى للموارد الاقتصادية.
- غياب المنافسة وعدم القدرة على تحقيق الأرباح لمؤسسات القطاع العام أدى إلى جعلها تتخبط في خسائر، مما استدعى ضرورة خصخصة هذه المؤسسات وإعادة توجيهها لتحقيق الأهداف المسطرة لها.

(سناء، 2017، صفحة 65)

- قدرة القطاع الخاص على الابتكار والتجديد وتوفير الحوافز بما يضمن ارتفاع الإنتاجية وجودة المنتجات، أي أن مؤسسات القطاع الخاص يمكن أن تحقق كفاءة أكبر من مؤسسات القطاع العام، من حيث خلق فرص عمل لائقة ويوفر فرصا لتنمية أكثر شمولا واستدامة.

(تقرير بنك التنمية الافريقية، 2017_2013)

- كانت المنظمات الدولية تؤكد دائما على المذهب الديمقراطي الليبرالي وحث الدول على الاعتماد على القطاع الخاص، حيث كان هو الضامن للسلام والازدهار الدولي. **(Noémie, 2007, p. 32)**
- تركيز الدولة على أدوارها ووظائفها الأساسية وفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار وعلى القطاع العام خلق مناخ يفضي إلى تنمية القطاع الخاص.
- التحرير والانفتاح الاقتصادي والدعوة إلى إزالة القيود والحوافز والعمل وفق آلية السوق أين تكون المنافسة وحرية المبادرة الفردية، وتقليص دور الدولة فكل هذا يدعو إلى التوجه إلى القطاع الخاص ومحاولة التكيف مع الاقتصاد العالمي.

- الضغوط التي مارسها صندوق النقد الدولي على الدول المدينة وضرورة إعادة هيكلة اقتصادياتها والقيام بمجموعة من الإصلاحات من بينها الدعوة إلى الخصخصة وذلك لتخفيض حجم العجز في الميزانية وكذا المديونية التي كانت تعاني منها.

كل هذه المبررات مجتمعة أدت إلى ظهور القطاع الخاص سواء دوافع داخلية (اقتصادية، مالية...، الخ) أو خارجية جعلت الحكومات تهتم وتعي ضرورة وجود القطاع الخاص لماله من تأثير يعود بالإيجاب على التنمية والنمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: متطلبات القطاع الخاص

لابد أن يتوفر القطاع الخاص على مجموعة من المتطلبات للحصول على قطاع خاص قوي وديناميكي يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية ويحسن من مستوى معيشة الأفراد، ومن هذه المتطلبات ما يلي:

1- التمويل والادخار:

حيث يجب تعزيز إمكانية استفادة شركات القطاع الخاص من التمويل وخاصة الصغيرة والصغيرة جدا حيث يفضل البنك التعامل مع الشركات الكبيرة والتي معظمها مملوك من طرف الدولة هذا من ناحية **(Gilles, 2002, p. 34)** ، ومن ناحية أخرى الميل إلى الإدخار في المجتمع، فتجميع المدخرات بالإضافة إلى توفر الرغبة في إستثمار هذه المدخرات وليس الاكتناز. **(مجيد، 2002، صفحة 21)**

- ظهور رجال أعمال ذو كفاءة ومحبين للابتكار ويتحلون بروح المغامرة والذين يمتلكون حسن الإدارة، بعد النظر، حب التملك وروح المنافسة.
- تحقيق الاستقرار السياسي والأمني وهذا يعتبر بمثابة داعم قوي للقطاع الخاص وتطوره من خلال جلب الاستثمارات سواء المحلية أو الخارجية.
- تحرير المشروعات من القيود التنظيمية والتشريعية والقانونية مثل حرية حركة رؤوس الأموال (قيود تجارية).
- دعم الحكومات للقطاع الخاص باستخدام أدوات تشجيعية تؤثر في قرارات وتوجهات القطاع الخاص، وكذا تقديم حوافز وتسهيلات (كالقروض مع فترات سماح)، كي يوجه استثماراته بما يتفق مع أهداف برامج التنمية الاقتصادية.
- نشوء الأسواق المالية وأسواق السلع (البورصات) التي تعمل على تجميع وتعبئة الموارد المالية والسلعية على أوسع نطاق وتطرحها للمتعاملين، وأن أسواق رأس المال تتيح للمدخرين استثمار مدخراتها، وتلعب دور الوسيط بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، فهي تتيح من الجانب الآخر للمستثمرين فرصا للحصول على الموارد المالية اللازمة للاستثمار والتوسع. **(ساسي، 2014، صفحة 16)**

2- البنية التحتية:

تعتبر البنية التحتية من المتطلبات الأساسية للقطاع الخاص ليكون قطاع قوي وقادر على المنافسة وتحقيق التنمية الاقتصادية لذلك لابد على الحكومات الاهتمام بمشاريع البنية التحتية (الطرقات، الموانئ، الكهرباء...) لأنها من العوامل التي تشجع وتستقطب الاستثمار. **(مقداد، 2015، صفحة 79)**

الشكل رقم (1-4): متطلبات القطاع الخاص

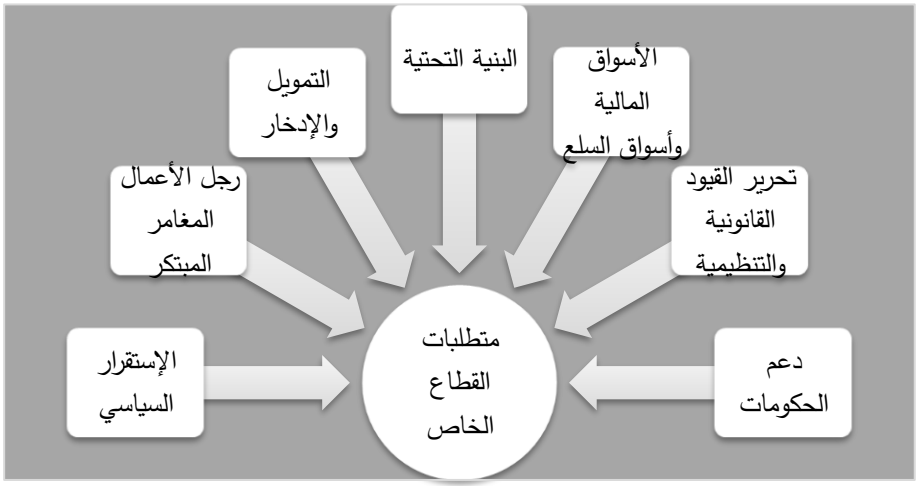

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على:

محمد مقداد، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي والاسلامي: دراسة مقارنة وقياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996-2013، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين،2015.

المطلب الثالث: عراقيل القطاع الخاص

كما تم التطرق سابقا أن للقطاع الخاص متطلبات يجب توافرها وفي نفس الوقت يتعين عليه التغلب على العديد من العقبات والعراقيل نذكر منها:

- صعوبات التمويل، حيث لايزال الوصول إلى الإئتمان المصرفي صعبا طالما أن البنوك تفضل الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم، ولذلك كان يجب أن تكون إحدى نتائج هيكلة القطاع المصرفي هو تسهيل الوصول إلى الإئتمان المصرفي لأصحاب المشاريع الخاصة. **(Gilles، 2002، صفحة 34)**
- سوء حالة البنية التحتية (خاصة في قطاعي الكهرباء والنقل) وعدم توفر مناخ ملائم للأعمال مما قد لا يشجع المستثمرين محليين كانوا أو أجانب في الإستثمار. **(تقرير بنك التنمية الافريقية، 2017_2013)**
- إن تزايد مكانة القطاع العام في النشاط الاقتصادي تؤثر سلبا على تطور النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، حيث أن ذلك يساهم في الحد من توافر الموارد الاقتصادية من جهة، وغياب المنافسة وبروز الاحتكارات من جهة أخرى. **(ساسي، 2014، صفحة 34)**

- الافتقار إلى سياسات وإستراتيجيات فعالة لدعم القطاع الخاص وكذا تقادم الإطارين القانوني والتنظيمي اللذين لا يواكبان التطورات الراهنة والقوانين والأنظمة الحالية وغالبا ما تشكل عقبات امام تطوره وعمله.

(علياء واخرون، 2017، صفحة 26)

- أسلوب إدارة الشركات الخاصة، والكثير منها ذات طابع عائلي، وإن مسألة نموها وتطورها يثير مسألة اختفاء الطابع المهني من الإدارة، وكذا نقص الكفاءات، ومهارات القائمين عليها.

(تقرير بنك التنمية الافريقية، 2017_2013)

- ضرورة اصلاح النظام المالي بأكمله بما يتماشى مع التوجه العالمي الجديد نحو تشجيع ودعم القطاع الخاص من خلال توفير واستحداث آليات تمويل جديدة له بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.

- بالإضافة إلى هذه العراقيل هناك أيضا السوق الموازية التي تؤثر سلبا على تواجد القطاع الخاص بحيث يعد منافسا غير شرعي ولا يتحمل أي تكاليف مما يساعده على تصريف منتجاته بسعر أقل من القطاع الخاص الرسمي من المنافسة وهذا يحد من نشاطه وتقدمه. **(ساسي، 2014، صفحة 33)**

- ومع هذه العراقيل سوف يحد من مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ونموه وتطوره وتقف حاجزا أمام التنمية الفعالة للقطاع الخاص.

المبحث الثالث: التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص (الخوصصة) والشراكة:

لقد حاولنا في هذا المبحث التطرق إلى كل من الخوصصة وشراكة القطاع العام مع القطاع الخاص باعتبارهما جزء مهم من تكوين القطاع الخاص، فالخوصصة سياسة إصلاحية انتهجت في الكثير من الدول وهذا لقصور القطاع العام وتدهوره، وهي عبارة عن التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص اما الشراكة التي يعد من الأساليب الحديثة لتنفيذ مشاريع البنية التحتية وكان من الخطأ عدم التطرق لهذين المفهومين.

المطلب الأول: مفهوم الخوصصة وأهدافها وأساليبها

لعبت المؤسسات الاقتصادية الدولية دورا كبيرا لتعميم الخصخصة باعتبارها وسيلة واستراتيجية فعالة تهدف إلى خلق بنيان اقتصادي يتسم بالكفاءة والجودة وتساهم في تحقيق المنافسة وزيادة إيرادات الدولة من خلال إعادة هيكلة المؤسسات العمومية تمهيدا للتحول نحو إقتصاد السوق.

الفرع الأول: مفهوم الخوصصة

إن مصطلح الخوصصة ظهر لأول مرة في كتابات عالم الإدارة المعروف **Peter Drincker** في عام 1968، وهو واحد من عدة مصطلحات حفلت بها أدبيات الاقتصاد السياسي خلال السنوات الأخيرة في خضم الدعاوي والممارسات المتعلقة بتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص، أو تصفية القطاع العام.

(عباس ع.، 2012، صفحة 03)

لقد تعددت مفاهيم الخوصصة كمايلي:

الخوصصة يقصد بها التحرر من القيود، وأن هذا التحرر هو التخلص من القيود التي تخل بالكفاءة في منشآت القطاع العام وتحويلها الى حوافز للقطاع الخاص وكذا تغيير العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص.

(محمود و سامي، 2015، صفحة 314)

وعرفها **البنك الدولي**: أنها عملية تقوم بها الحكومة من أجل تقليص دورها في تملك وإدارة المؤسسات العامة بهدف إشراك أو إيجاد دور أكبر للأفراد أو المشروعات الخاصة في تنمية الاقتصاد القومي.

(البنك الدولي، 1991، صفحة 31)

وهناك من يعرفها على أنها تلك العملية التي تمارس بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل السلطات العامة المخصصة لممارسة نشاط ما بشكل كلي أو جزئي إلى القطاع الخاص.

كما تعني الخوصصة العملية التي يتم بموجبها نقل ملكية وإدارة المؤسسات العامة الصناعية أو التجارية أو الخدمية إلى القطاع الخاص رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف، بالإضافة إلى إجراء الإصلاحات القانونية والاقتصادية لتحقيق تلك الأهداف. **(الشاذلي، 2020، صفحة 4)**

من التعاريف السابقة يمكن القول أن الخوصصة هي عملية نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، (سواء كانوا مواطنين أو أجانب) إما جزئيا أو كليا، بهدف خلق بنيان إقتصادي ذو كفاءة إنتاجية وخلق جو منافسة وفق آليات السوق.

الفرع الثاني: أهداف الخوصصة:

إن الأهداف المنشودة من تطبيق الخوصصة تختلف من بلد لآخر وذلك حسب المبررات التي استدعت تطبيقها، ولكن على العموم هناك مجموعة من الأهداف المشتركة كالتالي:

الشكل رقم (1-5): أهداف الخوصصة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

امال سنوسي، الخصخصة واثارها الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار البداية، الأردن، 2015، ص38، بتصرف.

1- أهداف اقتصادية:

- **تحسين مستوى الأداء ورفع الكفاءة الاقتصادية**، حيث أن التوجه إلى سياسة الخوصصة جاءت كرد لعدم كفاءة وحدات القطاع العام، لذلك كان من أهداف الخوصصة رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق زيادة في معدلات التنمية. **(السنوسي، 2015، صفحة 38)**

- **تشجيع المنافسة:** يعمل برنامج الخوصصة على محاولة القضاء على الإحتكار، وإبعاد الدولة على النشاط الاقتصادي لتترك المجال أمام القطاع الخاص للعمل، فتشجع المنافسة وتعمل على تحسين مستويات الجودة والإنتاج وبأرخص الأسعار.

- السماح لفئات المجتمع بالمشاركة الاقتصادية من خلال فتح باب الإكتتاب وتوجيه مدخراتها للحياة الإقتصادية بدل من اكتنازها وتضييع فرص الإستثمار.

- **توسيع قاعدة الملكية:** مما يعني منح برنامج الخوصصة إطارا شعبيا مقبولا من الناحية الجماهيرية والسياسية وبخاصة إذا كان الغرض من هذه الأهداف هو تحسين مستوى الأداء.

- تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، فالخوصصة عندما تنفذ في بيئة مستقرة سوف تؤدي إلى توسيع دور القطاع الخاص، وتسمح بتنفيذ وتمويل المشاريع الكبيرة.

(دهيم، 2016، صفحة 05)

- **جذب الإستثمار الأجنبي:** وذلك عن طريق تعزيز الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير مناخ استثماري لدفعها لشراء حصص المؤسسات العامة المباعة.

2- أهداف مالية: من أهمها: **(عباس ص.، 2008، صفحة 95)**

- تخفيف الأعباء المالية للدولة التي تسببها شركات القطاع العام المتعثرة الخاسرة في محاولة لإنقاذها من الإفلاس مما يزيد الأعباء المالية التي تتحملها الدولة لذلك.

- توفير حصيلة فورية من بيع هذه الشركات للدولة يمكن استخدامها في تمويل برامج الإستثمار خصوصا مشروعات البنية التحتية.

- تمويل العجز في الميزانية والمساهمة في استقرار الاقتصاد الكلي.

- **تحفيز وتطوير أسواق المال:**

في ظل التطورات الجديدة والاندماج في اقتصاد السوق وتشجيع المبادرات الفردية، وتحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص فإن تنشيط وتعميق الأسواق المالية وذلك من خلال تفاعل عدد كبير من المؤسسات الخاصة الداخلة للسوق والذي من شأنه إتاحة فرص للمستثمرين المحليين والأجانب للحصول على التمويل. (التقاء قوى العرض مع الطلب) **(ابراهيم، 2011، صفحة 43)**

3- أهداف اجتماعية وإدارية وسياسية:

- منح الإدارة قدرا من الاستقلال المالي والإداري والاستثماري، وحرية الحركة بعيدا عن المركزية والبيروقراطية والروتين. **(السنوسي، 2015، صفحة 43)**

- وضع الموارد الوطنية في أيدي أولئك الذين قدموا نتائج إقتصادية جيدة (الموظفين) بعد أن كانت قد صودرت من قبل الشيوعيين (الملاك القدامى) وإعادتها إلى المالك الشرعي (كامل الشعب).

(الشافعي، 2016، صفحة 173)

- السماح للعمال بالبقاء في وظائفهم، وعدم تسريحهم نتيجة لإفلاس الشركات، وبذلك للتقليل من البطالة وكذلك تحفيز العمال على العمل على الابتكار بعكس القطاع العام.

- تحقيق العدالة الاجتماعية وفقا لقواعد السوق الحر والتعامل الحر بين كل من أصحاب رؤوس الأموال، المقترضين، العمال، الموردين، المستهلكين وكل قطاعات الدولة. **(عبيد، 2018، صفحة 180)**

- تشجيع السلطة السياسية على الأخذ بنهج الديموقراطية بخلق طبقة وسطى (المساهمين الجدد) أيديولوجيا تتماشى والنهج الرأسمالي والليبيرالية الاقتصادية.
- الحد من فرص ممارسة الفساد واستغلال المال العام من قبل المسؤولين الحكوميين والسياسيين.

(خيرة، 2017، صفحة 58)

- رفع مستوى المعيشة من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين القدرة الشرائية للأفراد (تحقيق مستويات أعلى للرفاهية).

الفرع الثالث: دوافع وأساليب الخوصصة

يعتبر تدهور القطاع العام وفشله في حل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني من بين الدوافع التي أدت الى التفكير في البحث عن شريك اقتصادي، فالخوصصة كانت اتجاها عالميا الهدف منها حسين الفعالية الاقتصادية وتحقيق نمو اقتصادي، لها أساليب مختلفة تبعا للظروف والأهداف.

أولا: دوافع الخوصصة

تختلف دوافع اللجوء إلى الخوصصة من بلد إلى آخر خصوصا بين البلدان المتقدمة والمتخلفة، ولكن يمكن إجمالها في العموم إلى دوافع داخلية وأخرى خارجية وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (1-6): دوافع الخوصصة

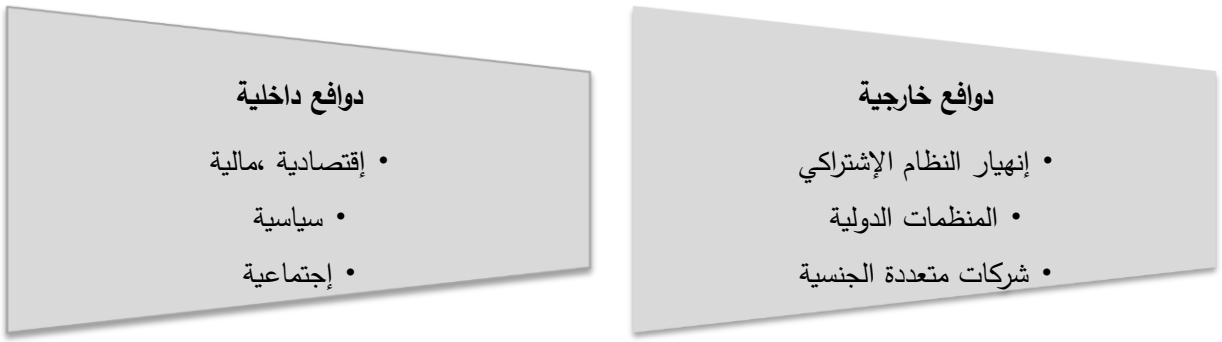

المصدر: محمد رياض الأبرش ونبيل مرزوق، الخصخصة افاقها وأبعادها، دار الفكر، دمشق، سوريا،2002 بتصرف.

1- الدوافع الداخلية:

تتمثل الدوافع الداخلية التي تستدعي عملية الخوصصة إلى مجموعة من الدوافع قد تكون اقتصادية، مالية، اجتماعية وسياسية تتمثل في:

1-1 الدوافع الاقتصادية والمالية:

هناك مجموعة من الدوافع الاقتصادية والمالية لعملية الخوصصة ويمكن ذكر أهمها في:

-خفض الإنفاق الحكومي:

يعد خفض الإنفاق الحكومي هدف وسبب في نفس الوقت كما تطرقنا إليه سابقا، حيث أن معظم الدول النامية تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها مما أدى إلى تفاقم مديوناتها، هذا ما استدعى عملية الخصخصة لخفض الإنفاق الحكومي، كما أنها تمثل إيرادات بالنسبة للحكومة من خلال عمليات بيع مؤسسات القطاع العام. **(لهيب و مهدي، صفحة 04)**

-زيادة الكفاءة الاقتصادية:

من الملاحظ أن الأنظمة الاقتصادية الحرة التي تعتمد على المنافسة والحرية الاقتصادية وآليات السوق تزيد من الكفاءة والفعالية، وبذلك أثبت أن التحول إلى الخوصصة من شأنه أن يخلق هذه الكفاءة والفعالية أكثر بكثير من مؤسسات القطاع العام، والذي يبقى في أغلب الأحيان عاجزا عن تقديم سلعة أو خدمة عالية الجودة وبالتالي يبقى بعيدا عن الأسواق العالمية لأن منتوجاته لا تحظى لا بالجودة المطلوبة ولا بالأسعار التنافسية. **(عمر، 2017، صفحة 154)**

- إعادة تحديد الوظائف الأساسية للدولة بما يؤهلها للقيام بوظيفتها الكبرى المتمثلة في التحكم والانضباط والإشراف والرقابة، وترك المجال امام القطاع الخاص لممارسة الأنشطة الاقتصادية وتبقى للدولة وظيفتها الأساسية في الحكم والقيادة. **(بريبس، 2017، صفحة 64)**
- خسارة المصانع ومعامل القطاع العام، مما جعلها عالة على خزينة الدولة، بدلا أن تكون عائدا لها مما أدى إلى ارتفاع تكاليفها وانخفاض مستواها الفني وبالتالي نوعية إنخفاض إنتاجها وقدرتها على المنافسة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تفشي الروتين والبيروقراطية في إدارة هذه المؤسسات وعدم مواكبتها للتطورات الحديثة في الإدارة والتكنولوجيا. **(قندح، 2003، صفحة 27)**

1- 2 الدوافع السياسية:

من الملاحظ أن مؤسسات القطاع العام كانت بأيدي السياسيين ورجال الدولة ومحتكرة من قبلهم، مما أدى إلى ضرورة إبعاد هذه الفئات التي لم تسمح بالابتكار ولا العمل بالكفاءة المطلوبة، وأثرت سلبا على نوعية المنتجات والخدمات المنتجة، كما أن الخوصصة دعمت وضع الدولة في العلاقات الدولية (الخوصصة كاتجاه عالمي). **(عمر، 2017، صفحة 155)**

1- 3الدوافع الاجتماعية:

واجهت الدول على اختلافها مشكلة البطالة، وبعد ما كان القطاع العام حل لتشغيل هذه اليد العاملة أصبح في حالة عجز بل أصبح مكانا للبطالة المقنعة من جهة ومن جهة أخرى تدهور في هذه المؤسسات

أدى إلى إفلاسها وتسريح عمالها، فكان الحل هو التوجه إلى الخوصصة لضمان سير هذه المؤسسات وبالتالي بقاء العمال في وظائفهم، للتخفيف من مشكلة البطالة وتحسين الظروف المعيشة للأفراد.

(بريبس، 2017، صفحة 64)

2- الدوافع الخارجية : تتمثل في :

2-1 انهيار النظام الإشتراكي والتوجه العالمي نحو الخوصصة:

يعد سقوط النظام الإشتراكي ونظامه الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب بقاء الولايات المتحدة الأمريكية لفرض نظام أحادي القطبية، استطاعت من خلالها توجيه السياسات الاقتصادية الدولية بالشكل الذي يعمق المصالح الرأسمالية وفرض سيطرتها على العالم مما عزز التوجه نحو آليات السوق والتوجه نحو الخوصصة التي تدعم ذلك. **(لهيب و مهدي، صفحة 05)**

2-2 ضغوط المنظمات الدولية:

فشل سياسات التنمية التي قامت بها الدول النامية أدى بها إلى اللجوء إلى مؤسسات التمويل الدولية، وتزايد حجم مديونياتها ودفع الدول النامية اعتبارا من التسعينات باتجاه التخصيص واقتصاد السوق، وذلك بضغط من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذا المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية سيان في ذلك. **(الابرش، 2002، صفحة 46)**

2-3 الشركات المتعددة الجنسيات :

قد تجسدت آلية التركيز الرأسمالي في صورة تكوين ونمو الشركات المتعددة الجنسيات، حيث سعت إلى تبديل أنماط العمل للاستفادة من ثروات البلدان بهدف تحقيق الأرباح وعدم قدرة المؤسسات المحلية التي لا تملك القدرة على منافسة هذه الشركات، حيث أدركت أن سياسة الخوصصة تشكل عنصرا مهما يقدم إستراتيجيات في السيطرة على العالم. (سالم و عزيز، 2009، صفحة 157)

ثانيا: أساليب الخوصصة

حسب ما تم التطرق إليه من مفاهيم للخوصصة ممكن أن نرسم معالم لأساليبها سواء الخوصصة بالمفهوم الضيق (الملكية) وبالمفهوم الواسع (الإدارة)، بالإضافة إلى أن هذه الأساليب تختلف فيما بينها تبعا كذلك للأهداف المرجوة ولقد تم تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-7): أساليب الخوصصة

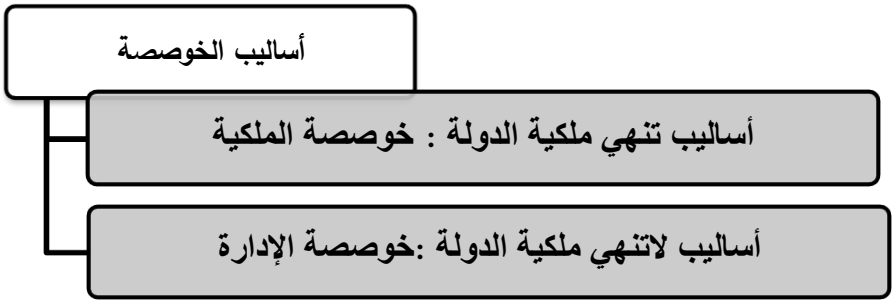

المصدر: الهام خضير شبر ونسرين غالي قاسم، تقييم دور القطاع الخاص في دعم المنافع الاقتصادية للتنمية السياحية في العراق للفترة 2002-2011 دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 102، 2015، ص365.

1-خوصصة الملكية :

وترتكز هذه الأساليب على تحويل ملكية أصول القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق البيع الجزئي أو الكلي والتي تعني إنهاء ملكية الدولة، وتعتبر عند معظم الاقتصاديين أفضل أساليب الخوصصة لأنها تؤدي إلى خفض أعباء القطاع العام **(سهر، 2014، صفحة 288)**، وتتمثل هذه الأساليب في:

1-1 البيع المباشر:

يعتبر هذا الأسلوب أكثر انتشارا في عمليات الخوصصة ويتخذ هذا الأسلوب أشكالا متعددة أهمها: **(المشهداني، 2013، الصفحات 37,39)**

- البيع عن طريق المزاد العلني؛
- البيع عن طريق طلب عروض العطاءات؛
- البيع عن طريق المستثمر الأجنبي؛
- البيع عن طريق بيع الأسهم في الأسواق المالية؛
- البيع عن طريق العاملين والإدارة ويتم تقسيم دفع مبالغ الأسهم بصورة جماعية لحسابات أعمال تلك الشركات. **(جاسم ع.، 2015، صفحة 4)**

1-2 تحويل الديون إلى أسهم :

حيث تلجأ الدولة المدينة إلى مقايضة ديونها الخارجية أو جزء منها مقابل أصول من القطاع العام يحصل عليها المستثمرون الذين يقومون بشراء هذه الديون أو تتم العملية مباشرة بين الدائن أو المدين، أي استبدال الدائنين الديون مقابل أسهم في هذه المؤسسات. **(دهيم، 2016، صفحة 04)**

2- خوصصة الإدارة(التفويض أو التوكيل):

هذا الأسلوب لا ينهي ملكية الدولة وإنما يهدف إلى رفع كفاءة مؤسسات القطاع العام، في حين تتنافس وحدات القطاع الخاص في الحصول على عقود تخولها حق الإدارة لصالح الدولة مقابل مزايا معينة كحصة في الربح أو الإنتاج، ومن أهم هذه الأساليب ما يلي:

2-1 عقود الإدارة :

وهي عقود يتم من خلالها التعاقد مع القطاع الخاص لتسيير وإدارة الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة، في مقابل أتعاب معينة أو مقاسمة الربح الصافي مع الدولة، ومن ميزة هذا العقد احتفاظ الدولة بالملكية ومن جهة أخرى تحمل المخاطر لوحدها حيث لا تكون الإدارة مسؤولة ولا يعرض المستأجر لأي مخاطر مالية.

وتعتبر عقود الإدارة من طرق الخوصصة الشائعة كثيرا ما تلجأ إليها الدول النامية خاصة لإدارة بعض المنشآت الاستراتيجية الصناعية المتطورة نتيجة ضعف الجهاز الإداري المحلي أو لعدم توفر الكفاءات الضرورية وكذا التوفير في تكاليف أداء الخدمة... الخ. **(فالح، 2008، صفحة 40)**

2-2 عقود التأجير:

وفيها تبقى الملكية للدولة، ويقوم القطاع الخاص بالتشغيل مقابل نظير دفع مبلغ سنوي للدولة، لفترة محدودة وفقا لفترة الإيجار ويمثل أحد الأنماط المستخدمة لخوصصة المرافق العامة كالجسور والطرق وغيرها من المرافق العامة.

وأهم ما يميز هذا النوع من الخوصصة تحمل المستأجر المخاطر التجارية مما يدفعه الى تحسين الأداء والكفاءة على عكس عقود الإدارة التي لا يتحمل فيها المستأجر أي مخاطر، كما تتحصل الإدارة على دخل سنوي من المستأجر دون التعرض لمخاطر السوق. **(الحجازي، 2000، صفحة 31)**

2-3 عقود الامتياز:

وهي عبارة عن حق أو امتياز تمنحه الحكومة والقطاع العام للقطاع الخاص، (الوادي، 2012، صفحة 79) لإدارة مرفق عام ذو صفة اقتصادية، وتعود ملكية الأصول في نهايتها إلى القطاع العام، ويقع على المستثمر تحمل النفقات الرأسمالية الا لو جاء في العقد آلية معينة يمكن من خلالها تقاسم إيرادات المشروع خلال فترة الامتياز بين القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص (المستثمر)، ويلجأ إلى هذا الأسلوب في حالة عدم توفر السيولة النقدية الكافية وإعطاء الإحتكار لصاحب الامتياز وكذا للقضاء على مشكلة الروتين والبيروقراطية وعدم الكفاءة من قبل القطاع العام. **(علي، 2017، صفحة 15)**

2-4 المشروعات المشتركة:

تكون الملكية ملكية مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وفي أغلب الأحيان يكون القطاع الخاص شركة أجنبية تعمل على توفير رأس المال والتكنولوجيا الحديثة للمشروع، وتكون العلاقة محددة بينهما ويعملان لتحقيق الأهداف المرجوة. **(قاسم، 2015، صفحة 366)**

وتعتبر المشروعات المشتركة من عقود الخوصصة التي لا تنهي ملكية الدولة والتي من خلالها يمكن جذب الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من التكنولوجيا والأساليب المتطورة من الخارج.

المطلب الثاني: مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص وأشكالها

حظي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام كبير من قبل الحكومات والمنظمات الدولية، بعد أن اتضح أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على تكاثف وتجميع كافة إمكانات المجتمع بما فيها من طاقات وموارد وخبرات كل من القطاع العام والخاص لتشارك في انشاء وتشغيل المشاريع، ويرى الكثير من الباحثين أن موضوع الشراكة مازال في المراحل الأولى لوضع مبادئ وقواعد ونظم موحدة تحكم وتنظم أشكال الشراكات المتنوعة.

الفرع الأول: مفهوم الشراكة وأهدافها:

إن مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص مصطلح حديث نسبيا، حظي باهتمام كبير من قبل الحكومات والمراكز البحثية، حيث تعد هذه الأخيرة رؤية اقتصادية عالمية تهدف الى تحقيق تحول اقتصادي ناجح على أساس تشاركي فعال وفق مبادئ الحوكمة العادلة والمساءلة الشفافة.

1- مفهوم الشراكة:

لقد تعددت تعاريف الشراكة، وفيما يلي سنورد أهمها:

عرف صندوق النقد الدولي الشراكة على أنها: الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات البنية التحتية والتي كانت تقدم تقليديا من طرف الحكومة، وتداخل الشراكة في عدة مجالات للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية. **(FMI, 2004, p. 04)**

أما الأمم المتحدة فتشير إلى أن الشراكة بين القطاعين هي التعاون بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، بحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معا، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن الأمثل لكل شريك. **(ميلود وقداري، 2019، صفحة 140)**

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فتعرفها أنها اتفاقيات يتم ابرامها ما بين الدولة والشريك أو الشركاء المتعددين من القطاع الخاص، يقوم بموجبها الشركاء الخواص بتوفير خدمات بحيث أن أهداف مردوديتهم ترتبط بالنقل الكافي للمخاطر إلى الشريك الخصوصي. **(بن يحي وسعيدة، 2019، صفحة 155)**

إن الشراكة عمل جماعي يهدف إلى تحقيق بعض الأهداف المشتركة، ويعني الاشتراك أو الإشراك وحين يتبادل الأشخاص أو المجموعات المعارف والأفكار والآراء، الأصوات والمواد، العمل والمال، وغير ذلك من أجل التوصل إلى إتفاق مشترك أو الوصول إلى قرارات مشتركة تتسم بالشفافية والوضوح.

(جميلة، 2017-2018، صفحة 178)

رغم وجود بعض الإختلافات في التعاريف المتداولة إلا أنها تجمع أنها ترتيب تعاقدي بين الدولة ممثلة بواحدة أو أكثر من وزاراتها أو هيئاتها أو مؤسساتها العامة مع منشأة أو أكثر من منشآت القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو كليهما للمشاركة الفعلية بواحد أو أكثر من الأنشطة اللازمة لإقامة منشأة تقوم بإنتاج سلع أو تقديم خدمات ذات طابع عام، وتشمل هذه الأنشطة التصميم والتمويل والبناء والتشغيل والإدارة.

(تقرير، 2017، صفحة 42)

ويلاحظ أن التعاريف السابقة تكاد تتفق على العناصر التالية: **(القباري، 2018، صفحة 14)**

- الشراكة عقد طويل الأمد وهو تحالف بين منظمات عمومية وخاصة.
- الشراكة تهدف إلى تحقيق التعاون والتنسيق بين أنشطة ينجزها معا المتدخلون العموميون والخواص.
- تفاهم من شأنه أن يؤدي إلى توزيع للمسؤولية وللمخاطر والأرباح المحتملة.
- إنجاز يتأسس على أهداف مشتركة وبعمل يرتكز على توزيع مهام مشتركة أيضا.

الشكل رقم (1-8): سمات الشراكة

المصدر: القباري جود على بن جود الله، الشراكة البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص وفق مؤشرات مجتمع المعرفة تصور مقترح، رسالة دكتوراه، جامعة الملك سعود، السعودية،2018،ص14.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نقول أن الشراكة بين القطاع العام والخاص هي عبارة عن إتفاقية بين قطاعين أحدهما عام والثاني خاص، ويكون القطاع الخاص محلي أو أجنبي، بغرض تنفيذ المشاريع الكبيرة ويتم التعاون والتنسيق بينهما لتحقيق الأهداف المشتركة على أن يتم توزيع المهام والأرباح وكذا المخاطر خلال مدة العقد الذي يكون طويل المدى، وهي اتجاه دولي حديث تنتهجه الدول للوفاء بمتطلبات التنمية المتزايدة.

2- أهداف الشراكة:

إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يتيح تحقيق مجموعة من الأهداف ونذكر من بينها:

- تشجيع الإستثمار وتحفيز النمو بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن الشراكة تؤدي إلى تحفيز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل وإنخفاض معدلات البطالة على المدى الطويل. **(فيصل، 2015، صفحة 297)**

- تغيير نشاط الحكومة من التشغيل للبنية التحتية والخدمات العامة بحيث تستطيع بدلا من ذلك التركيز على وضع السياسات لقطاع البنية الأساسية ومراقبة مقدمي الخدمات وتنظيم الخدمة.

(هشام و محمد، 2019، صفحة 165)

- تخفيف العبء على القطاع العام ونقل ثقل المسؤوليات إلى القطاع الخاص والذي يمكن له إدارتها بشكل أفضل بعيدا عن الموارد المحدودة للحكومة.**(thillainathan and kee, 2019, p. 195)**

- تستند أهمية الشراكة الفاعلة بين القطاع العام والقطاع الخاص والتكامل بينهما فهما يسيران جنبا لجنب الى العديد من العوامل والأسباب التي يمكن اجمالها في جانبيين اثنين جانب القطاع العام الذي يتمثل دوره في اقتصاد السوق في مراقبة الأداء وحماية المنتوج الوطني وحماية المنافسة ومحاربة الاحتكارات فدور الدولة ليس مهمش وانما تلعب دور مهم جدا بالإضافة الى توفير المناخ الاستثماري الملائم أما من جهة ثانية نجد القطاع الخاص والذي اصبح يؤدي دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية ولكلا القطاعيين أهمية دون الفصل بينهما.

- الإستفادة من خدمات القطاع الخاص في مجال الخدمات العامة ومشاريع التنمية وإشراكه في تحمل جزء من المخاطر أثناء تنفيذ المشروعات للإستثمار ضمن الوقت المحدد. **(وسام، 2019، صفحة 187)**

- تحقيق قيمة أفضل مقابل النقود فيما يتعلق بالإنفاق العام، بمعنى السعر الأمثل للعميل على أساس التكلفة على مدار مدة العقد، جودة الخدمة المقدمة والمخاطر التي يتحملها المشارك.

- ضمان تدهور الأصول والمنشآت الضرورية للخدمة العامة نتيجة لنقص الكفاءة وتحقيق إنسجام أفضل بين التكاليف الإستثمارية والتكاليف التشغيلية بالإضافة الى ادخال الإبتكارات على تصميم المشروع بالنسبة للأصول والتشغيل والصيانة. **(عدنان، 2015، صفحة 289)**

- الاتجاه العالمي ودعوة المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الى تشجيع القطاع الخاص بشكل عام والشراكة بشكل خاص والتي اعتبرت هذه الأخيرة أنها من النماذج الحديثة المحفزة للاستثمار من خلال الاستفادة من مزايا كل من القطاع العام والخاص للوصول الى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: أشكال الشراكة

تصنف الشراكة بين القطاعين العام والخاص بناءا على التوجهات والمعايير المعتمدة في التصنيف لتشمل أساسا جملة من المعايير أهمها: نمط التنظيم، اتخاذ القرار، طبيعة النشاط وطبيعة العقد، ولتحديد أشكال الشراكة كان لابد من التركيز على أهم عنصرين وهما: درجة المساهمة المالية للقطاع الخاص ودرجة المخاطرة، حيث أنهما يحددان هذه الأشكال.

وفيما يلي سنورد أهم أشكال هذه الشراكة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-9): أشكال الشراكة

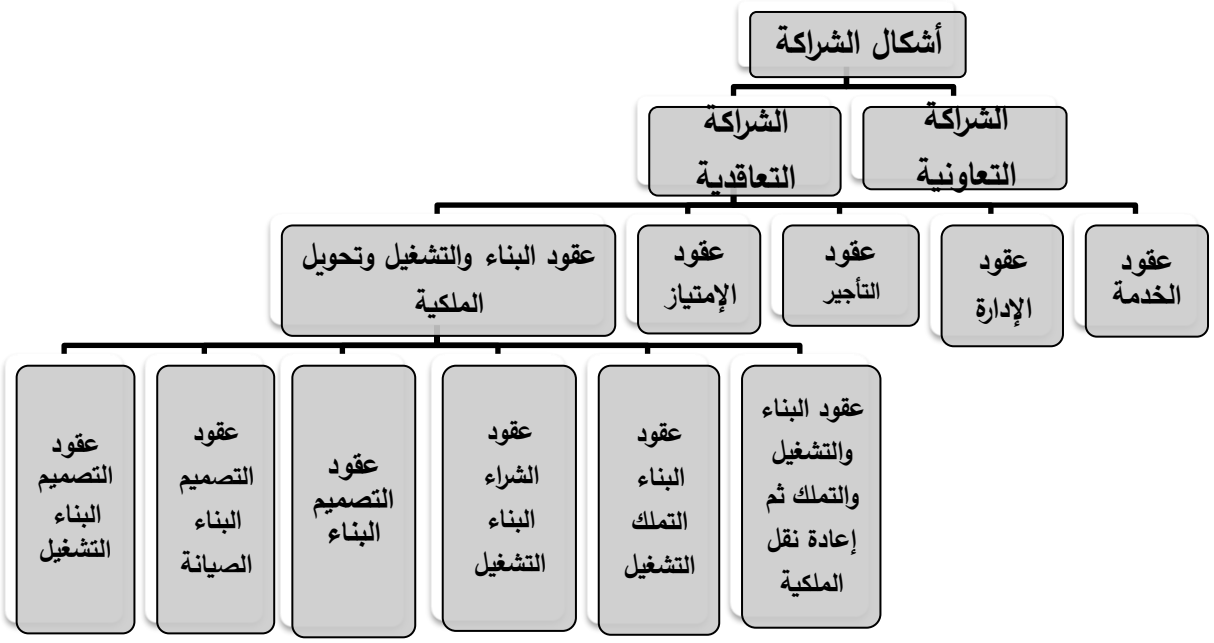

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على:

فيصل أكرم نصوري وفيصل زيدان سهر، الشراكة بين القطاعيين العام والخاص بين التشريع والتطبيق في العراق مع الإشارة خاصة الى القطاع الصناعي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 31 العدد 83، 2015، ص ص 298-299.

أولا: الشراكة التعاونية

يزدهر هذا النمط من عقود الشراكة في مناخ اقتصادي رأسمالي يغلب عليه القطاع الخاص، حيث يتم تمثيل هذا الأخير في علاقات أفقية بين أطراف الشراكة ويتخذ القرارات بين جميع الشركاء ولا يوجد اشراف منفرد وانما يكون بموجب بنود العقد بالتشارك. **(أمين وعلي، 2017، صفحة 24)**

ثانيا: الشراكة التعاقدية

وتعنى بترتيبات توصيل خدمات بموجب عقد بين طرفين وتكون العلاقات بين أطراف الشراكة عمودية عكس العلاقات في الشراكات التعاونية حيث تكون جهة واحدة تمارس الرقابة والإشراف والسيطرة على الأطراف الأخرى. **(رضوان، 2013، صفحة 42)**

وتأخذ المشاركات التعاقدية أشكالا مختلفة ومن أهمها:

أشكال الشراكة	المدة
1- عقود الخدمة: يعتبر من أنواع الاتفاقيات الملزمة بين طرفين، ويتم بين هيئة حكومية لها الصلاحيات اللازمة وشركة أو أكثر من القطاع الخاص ليقوم هذا الأخير ببعض المهام المحددة نظير مقابل يتفق عليه. **(قصي وعبد العظيم، 2019، صفحة 194)**	**6 أشهر إلى (2) سنتين**
2- عقود الإدارة: هو إتفاق تتعاقد من خلاله هيئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة، وفي هذه الحالة تتحول فقط حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة وليس حقوق الملكية كما تبقى المؤسسة العمومية مسؤولة عن نفقات التشغيل والإستثمار. **(عطية، 2019، صفحة 83)**	**(3) - (5) سنوات**
3 - عقود التأجير: يقوم القطاع الخاص بتأجير مرفق من القطاع العام ويتحمل مسؤولية تشغيل وإدارة المرفق وتحصيل الرسوم، ويقوم المستأجر بشراء الحق في الإيرادات وتحمل قدر كبير من المخاطر في حين تبقى الحكومة مسؤولة عن الإستثمار في الأصول الثابتة. **(منى و سعد، 2018، صفحة 20)**	**(5)-(15) سنة ويمكن تمديدها**
4 - عقود الإمتياز: هو عقد تمنحه الحكومة للقطاع الخاص لأحد أصولها ويتحمل هذا الأخير مسؤولية التشغيل والإدارة والإستثمار ويظل القطاع العام مالك للأصول، وقد تكون هذه الإمتيازات على مستوى الدولة كاملة أو على مستوى المدينة. **(جمانا والهواوره، 2013، صفحة 12)**	**(25)-(30)سنة**
5- عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية: BOT	

يقوم من خلاله الشريك الخاص ببناء المشروع المتعاقد عليه مع الشريك الحكومي، وتشغيله لمدة محدودة متفق عليها في العقد وثم نقل الملكية إلى الشريك الحكومي بعد إنتهاء المدة، وفي أغلب الأحيان يقوم الشريك الخاص بتمويل جزء أو كل المشروع، لذلك يجب أن تكون المدة كافية لتحقيق عائد معقول للشريك الخاص. **(بثينة و رائدة، 2008، صفحة 110)**

ويمتاز هذا الأسلوب بتحويل مخاطر البناء والتشغيل والإدارة إلى القطاع الخاص، بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة تستفيد من خبرة القطاع الخاص في إدارة وصيانة المشروعات وفي نقل التكنولوجيا المتقدمة. **(محمد ع.، 2018، صفحة 48)**

ويعتبر نظام BOT وعقود الإمتياز أحد الأدوات المستخدمة في تنفيذ الاستثمارات الخاصة بالمياه، كما يعتبر أكثر ملاءمة لفتح قطاع المنشآت القاعدية والخدمات العمومية أمام الإستثمار الأجنبي لما له من مزايا عديدة. **(زوبيدة واخرون، 2016، صفحة 32)**

وهناك أنواع وترتيبات من العقود تنتج تحت مشروع BOT كالتالي:

5-1 عقود البناء والتشغيل والتملك ثم إعادة نقل الملكية (BOOT):

هنا يلتزم القطاع الخاص بإقامة أحد مرافق البنية الأساسية وتمويله على نفقته الخاصة، وتملك أصوله وتحقيق هامش ربح، كما يتحمل كافة مخاطر المشروع التجارية طوال مدة الترخيص، وفي نهاية مدة الترخيص يلتزم المستثمر بنقل ملكية أصول المشروع للدولة وفقا للشروط والأوضاع المبنية في العقد. **(محمد ا.، 2017، صفحة 109)**

5-2 عقود البناء التملك والتشغيل (BOO):

وفيه يقوم الشريك من القطاع الخاص بإنشاء المرافق وتملكها، تشغيلها دون نقل ملكية للشريك الحكومي، وفي هذا النموذج لايوجد إلزام من الشريك الحكومي لشراء المرفق أو تملكه.

(بثينة و رائدة، 2008، صفحة 111)

5-3 عقود الشراء البناء والتشغيل (BBO):

وهو شكل من أشكال بيع الأصول يشمل إعادة التأهيل أو التوسعة للبنية الأساسية أو المرفق القائم حاليا، تقوم الحكومة ببيع أصل من الأصول للقطاع الخاص الذي يقوم بعمل تحسينات لتشغيل المرفق بصورة مربحة.

5-4 عقود التصميم والبناء (DB):

وفي هذا النموذج يقوم الشريك الخاص بإعداد المخطط للمشروع وإنشائه للقطاع العام، وهذا الشكل يمكنه من توفير الوقت والمال وتوفير ضمانات قوية وهنا يكون القطاع الخاص هو المصمم والمنشئ والقطاع العام يحتفظ بملكية الأصول ومسؤولية إدارتها وصيانتها.

بالإضافة إلى أشكال أخرى كعقود التصميم، البناء، الصيانة وعقود التصميم البناء والتشغيل.

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات كل من الخوصصة والشراكة:

في عالم يتزايد ترابطه ويصغر حجمه من خلال سرعة وسائل الاتصالات والمواصلات فيه، فانه لايوجد مجتمع قادر على المنافسة بنجح بدون التخلص من التركة الثقيلة للمنشآت العامة، عن طريق تعزيز ذلك بتحرير روح المبادرة لدى القطاع الخاص وتفعيل كل من الخوصصة والشراكة للاستفادة من إيجابيات كل منهما على الرغم، من وجود سلبيات نتطرق لهما فيما يلي.

الفرع الأول: إيجابيات وسلبيات الخوصصة

تم التعرف فيما سبق على مبررات الخوصصة وكيف كان التوجه العالمي الذي كان يؤدي إلى تغيير نمط وطبيعة النظام الاقتصادي بدرجات، وبين مؤيدين ومعارضين لهذه العملية، والخوصصة لما لها من إيجابيات وسلبيات.

أولا: إيجابيات الخوصصة

- زيادة حجم الإستثمار المحلي الخاص والأجنبي، وذلك باستعمال أحد أساليب الخوصصة إما بيع أو تأجير .... فيستثمر هؤلاء المستثمرون المحليون الخواص أو الأجانب مدخراتهم، وكذلك إستثمار القطاع الخاص سوف يؤدي إلى رفع الكفاءة الاقتصادية والجودة وتحسين الأداء واللذان سوف يؤيدان إلى زيادة الإنتاجية وتشغيل طاقة عالية. **(ابراهيم، 2011، صفحة 81)**

- تشجيع المنافسة وفق مفهوم اقتصاديات السوق والعمل وفق آليته أين تتوسع قاعدة الملكية الخاصة، والتخلص من جميع أنواع الإحتكار التي كانت في ظل التخطيط المركزي للحكومة وتلاعب السياسيين وأصحاب النفوذ في المشاريع. **(عبد الرحيم، 2011، صفحة 18)**

- معنى الخوصصة هو تحويل ملكية القطاع العام إلى الخاص بمفهومها الضيق ،هذا يعني أنه في حالة الخوصصة سوف تتخلص الدولة من أعبائها المالية الناتجة علن الشركات الحكومية الخاسرة أي دعم للموازنة العامة للدولة، إذ أن معظم مؤسسات الدولة معفاة من الضريبة، لذلك فإن الخوصصة تدعم موازنة الدولة من جانبين، جانب النفقات والتي ستقل (الأعباء المالية) ومن جانب الإيرادات الضريبية التي ستحصل عليها من طرف المؤسسات التي تم تخصيصها وبذلك سيتم دعم الموازنة العامة للدولة. **(صفية، 2013، صفحة 138)**

- القطاع الخاص أقدر من الدولة في تعبئة الموارد المالية، وتوجيه الادخار وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية، وقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر تطورا ملحوظا نتيجة تطبيق عمليات الخوصصة. **(خيرة، 2017، صفحة 67)**

- إن تطبيق الخوصصة يقلل من البيروقراطية الإدارية المتفشية في القطاع العام من جهة، ومن جهة أخرى مشاركة المجتمع في عملية التنمية، هو ما يزيد من إحساس الأفراد بالحرية الاقتصادية.

(محمد ع.، 2019، صفحة 364)

- تعمل الخوصصة وفق آلية السوق والمنافسة لتصبح عاملا محفزا للنمو الاقتصادي، فزيادة المنافسة تؤدي إلى العمل بتنظيم أكثر توجها نحو هدف تعظيم الربح من خلال تحسين جودة المنتجات.

(nicolas, 2018, p. 4)

- خلق وظائف ومجالات عمل جديدة، والتخفيف قدر الإمكان من نسبة البطالة المنتشرة بين فئات المجتمع، حيث عمليات الخوصصة تحمي فئة كبيرة من العمال من الطرد الذين كانوا يعملون في مؤسسات متعثرة وفي طريقها للإفلاس والطرد. **(عبد الرحيم، 2011، صفحة 19)**

- ايجاد وتفعيل الأسواق المالية وبالأخص في الدول النامية حيث أن الخوصصة والسوق المالي متكاملان، فلا بد من نجاح برامج الخوصصة، فتح الأسواق المالية لإجراء عملية التخصيص وبالمقابل هذه العمليات تؤدي إلى تنشيط وتطوير هذه الأسواق. **(ابراهيم، 2011، صفحة 99)**

كما رأينا فيما تقدم مجموعة من إيجابيات الخوصصة فهي تعمل على تقليل المديونية وأعباء الدولة وكذا العمل بكفاءة وجودة أكثر من شركات القطاع العام وتنشيط الأسواق المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيه الادخار سواء المحلي أو الأجنبي وإدخال العملات الصعبة للبلد.

ثانيا: سلبيات الخوصصة

بالرغم من أن للخوصصة إيجابيات سبق ذكرها إلا أنه يمكن إدراج بعض الآثار السلبية لهذه العملية كالتالي:

- الخوصصة تقود إلى إحلال الاحتكارات الخاصة محل الإحتكارات العامة، وهو تحويل لايؤدي إلى تحسين في الكفاءة الإنتاجية وخاصة بشأن الإحتكارات الطبيعية كتوزيع الكهرباء والغاز التي تتميز بضخامة أحجامها. **(موسى، 2007، صفحة 38)**

- إن بيع المشروعات الكبرى والإستراتيجية التي تملكها الدولة إلى الإستثمار الأجنبي واللجوء إلى الاقتراض من المؤسسات الدولية سيؤثر حتما في الاستقلال الاقتصادي للدولة فيما بعد.

(الكتاني، 2007، صفحة 102)

- سيطرة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي قد يؤدي إلى حدوث إختلالات هيكلية في المجتمع، كتدهور المعيشة وتفاوت في الدخول وإتساع الفقر والجهل ومشاكل إجتماعية تهدد الأمن الاجتماعي للدولة وخلق طبقية وفوارق إجتماعية. **(عبد الرحيم، 2011، صفحة 90)**

- الاستغناء عن عدد من العاملين خصوصا في المراحل الأولى لعمليات الخوصصة حيث أن المعروف عن المؤسسات العامة (بطالة مقنعة) وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وتدهور ظروف المعيشة. **(محمد ع.، 2019، صفحة 364)**

- تقدم الخوصصة هدف الربح المالي على بقية الأهداف الصناعية، التنموية والاجتماعية، فملاحظ أن القطاع الخاص سوف يتجه إلى تعظيم الربح والملاحظ أن معظم عمليات الخوصصة في البنية التحتية والخدمات وليس الإنتاج وغالبا ما تأخذ شكل توظيف مالي وليس إستثمارا صناعيا إستراتيجيا.

- إن القطاع الخاص المحلي ضعيف، ولن يقوى على الصمود في مواجهة المنافسة الأجنبية بدون دعم من الدولة مما يعني سيطرة القطاع الأجنبي على الاقتصاد.

- إن عملية الخوصصة قد لا تكون دافعا ذاتيا بسبب الحاجة إليها خصوصا للدول النامية، وإنما بسبب فرضه من طرف المؤسسات التمويلية الدولية كصندوق النقد الدولي، كشرط من شروط التكيف والتصحيح الهيكلي والتحكم بطريقة غير مباشرة في اقتصاديات هاته البلدان. **(الجبوري، 2008، صفحة 27)**

الفرع الثاني: إيجابيات وسلبيات الشراكة

أولا: إيجابيات الشراكة

كانت المنظمات الدولية تؤكد على دور القطاع الخاص وأنه هو الضامن للسلام والإزدهار الدولي وبما فيها البنك الدولي، وأن الشراكة بين القطاع العام والخاص تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، ويمكن ذكر بعض إيجابيات الشراكة فيما يلي:

- تقاسم المخاطر للمشروع وغالبا ما يكون مستوى الجودة في التنفيذ أعلى بفضل خبرة ومعارف الشريك الخاص، ويهدف إلى تحسين الإستثمار وخفض التكاليف على الأقل خلال مدة التزامه.**(OCDE, 2010)**

- تخفيف العبء المالي الذي يعاني منه القطاع العام، وخلق القيمة المضافة التي توفرها المرونة المالية مع تحسين القدرة الإدارية للقطاع العام. **(عدنان، 2015، صفحة 290)**

- تعزيز مبادئ الإفصاح والمساءلة في كيفية إدارة الموارد.

- إن إستخدام الشراكة في توسيع قاعدة الملكية، فنقل ملكية الشركات العامة إلى العاملين فيها يؤدي إلى وضع العمالة فيها على الطريق الصحيح حيث تتحول العملية الإنتاجية إلى عملية مشاركة فعلية تؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية وتحسين الجودة. **(حنان ر.، 2011، صفحة 09)**

- تحمل كلا الطرفين جزء مهم من المسؤوليات التي ترتكز على خدمة المجتمع والإقتصاد.

(رعد، 2017، صفحة 187)

- إعطاء المزيد من المصداقية للمشروعات المنفذة من خلال مشاركة القطاع الخاص فيها، بالإضافة إلى خلق بيئة عمل أكثر ديناميكية للحد من البيروقراطية الحكومية. **(محمد ا.، 2017، صفحة 113)**

- تحفيز الإستثمار من خلال السماح بدخول شركات جديدة تشجع على المنافسة والإبتكار.

- لا تخضع مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتدخل السياسي، عكس المشاريع العامة المعرضة لهكذا ضغوطات.**(alaeddine et mohamed amine, p. 117)**

ثانيا: سلبيات الشراكة

بالرغم من إيجابيات الشراكة المذكورة سابقا، إلا أن الشراكة تصاحبها بعض السلبيات نذكر منها فيما يلي:

- الإستثمار الخاص في مشروعات الخدمات العامة والبنية الأساسية يمكن أن يواجه صعوبات منها: وجود قواعد وأحكام معيارية سليمة خاصة بإختيار المستثمر الأفضل والعرض الأفضل وضعف أسس التقييم الفني السليم والعلمي. **(حنان ر.، 2011، صفحة 11)**

- قد تتحول الغاية المرجوة من تطبيق مبدأ الشراكة إلى الربحية (القطاع الخاص)، وتبتعد كل البعد عن كل ما يمكن أن يخدم ويحمي المستهلك والمجتمع، وبالتالي لا تتحقق أي تلبية لمتطلبات التنمية المستدامة والذي كان هدف الشراكة الأصلي. **(حنان ع.، 2015، صفحة 22)**

- تقليص وتهميش دور الدولة في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تسليط الدول المتقدمة على الدول الأضعف وإملاء شروطها عليها مثل: تكليفها بإلغاء دعم الحكومة وحرية السوق.

(جميلة، 2017-2018، صفحة 203)

- قد تتحقق حالة غياب كل من المنافسة والقدرة التنافسية نتيجة قيام التحالفات بين الشركات الكبرى الأمر الذي يترتب عليه انعدام تكافؤ الفرص التنافسية في الاقتصاد المعني.

- غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة والموحدة عند معالجة موضوعات التشاركية، وافتقار بعض الجهات العامة إلى الخلفية الاقتصادية الكلية والخبرة الفنية والمالية والقانونية اللازمة لطرح المشروعات التشاركية أو التعاقد عليها ومسايرة الجو والمناخ العام اللازمين. **(حنان ر.، 2011، صفحة 11)**

مما سبق يتضح أن هناك تحديات نحو تطبيق الشراكة حيث لابد من الاستفادة من مزاياها المتعددة مع التخفيف من عيوبها، والتحكم فيها للتوصل إلى الأهداف المرجوة والتحقيق الفعلي للعملية والتنمية المرجوة من العملية بأكملها.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال تتبع المراحل التاريخية للقطاع الخاص في الأنظمة الاقتصادية، اختلفت وجهات النظر حول الملكية بحسب الظروف المحيطة بكل نظام، ففي النظام الرأسمالي كانت الملكية الخاصة من أهم الأسس التي يقوم عليها وهي حق مقدس ومطلق و منفعة الفرد تؤدي الى منفعة الجماعة، فأصبح الاستغلال أهم ما يميزها، أما النظام الاشتراكي فقد دعا الى ضرورة الغاء الملكية الخاصة واعتبرها سببا في صراع الطبقات وتعويضها بالملكية الجماعية التي ستؤدي الى تقليل الفوارق وتحسين الظروف الصعبة للعامل، وجاء النظام الإسلامي والذي اختلف عن هذه النظم الاقتصادية الوضعية (الرأسمالية والاشتراكية) حيث اعترف بمبدأ الملكية المزدوجة، فاقر مبدأ الملكية الخاصة والملكية العامة على حد سواء والتي من خلالها تتحقق مصلحة الفرد والمجتمع، وهو لا يعد الملكية الخاصة ملكية مطلقة بل فرض عليها قيودا حتى لا تكون سببا لإلحاق الضرر بالمنفعة العامة. إن الجمع بين الملكية العامة والخاصة في النظام الإسلامي وفق ضوابط محددة شرعا ناتج عن نظام رباني متكامل ليس به نقص ولايمكن مطلقا اعتباره مزيجا من الاشتراكية والرأسمالية.

يمكن تعريف القطاع الخاص على أنه ذلك الجزء من الاقتصاد الذي تعود ملكيته للخواص أشخاصا كانوا أو جماعات، ويمارس عمله ضمن آليات السوق ويكون هدفه تحقيق الربح، وينقسم من الجانب التنظيمي الى قطاع خاص منظم وقطاع خاص غير منظم.

تعتبر الخوصصة والشراكة توجه اقتصادي عالمي نادت بها المنظمات الدولية في أكثر من مناسبة، وهي من المفاهيم الحديثة نسبيا توجهت اليها دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء، لتخفيف العبء عن القطاع العام ومحاولة منها اشراك القطاع الخاص في تحقيق التنمية المتوخاة وتلبية متطلبات النمو.

ويعتبر القطاع الخاص محركا للنمو الاقتصادي والتنمية ويعمل على الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة بما يتميز به من كفاءة والقدرة على الابتكار والتجديد، مما جعل صانعي السياسة الاقتصادية يعملون على توفير البيئة الاستثمارية الملائمة لعمله وإزالة العراقيل التي قد تحد من نموه وتطوره كطول فترة الحصول على العقار الصناعي، سوء البنية التحتية وصعوبة التمويل.... الخ، ويعتبر العرض النقدي متغير اقتصادي مهم تتحكم فيه السلطة النقدية للتأثير على حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص لتوفير هذا التمويل وسيتم التطرق اليه بشكل مفصل في الفصل التالي.

الفصل الثاني

الإطار النظري للعرض النقدي

تمهيد:

يعتبر موضوع عرض النقود من الموضوعات ،مهمة التي حظيت باهتمام الكثير من المفكرين في مجال الاقتصاد على اختلاف مدارسهم الاقتصادية، وذلك بسبب دورها البارز والفعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام والاستقرار النقدي بشكل خاص، وذلك لتأثيره في المتغيرات الاقتصادية الكلية،
وتسعى السلطات النقدية الى التحكم في العرض النقدي من خلال أدوات السياسة النقدية كمية كانت أو نوعية من أجل تحقيق الأهداف المرسومة وفق متطلبات النشاط الاقتصادي.

وقد تم تخصيص هذا الفصل للإطار النظري للعرض النقدي من خلال التعرف على مختلف جوانبه وقبل التطرق الى النظريات المفسرة للعرض النقدي كان لزاما التعرف على مفهومه، مكوناته والمجمعات النقدية والتي يتم ترتيبها وفقا لدرجة السيولة وماهي مقابلاتها، فعملية الإصدار لا تتم بطريقة عشوائية بل بتوفر مقابل لهذا الإصدار مع ضرورة التعرف على الجهات المسؤولة عنه (البنك المركزي، البنوك التجارية، الخزينة العمومية).

ومنه سيتم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية العرض النقدي.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للعرض النقدي.

المبحث الثالث: العرض النقدي في إطار السياسة النقدية.

المبحث الأول: ماهية العرض النقدي

تلعب النقود دورا رئيسيا في الاقتصاد وتقوم بثلاث وظائف معروفة تتمثل في: وحدة حساب، وحدة مبادلة ومستودع للقيمة وتتوافق هذه الوظيفة الأخيرة مع ادخارها من قبل العملاء الاقتصاديين الراغبين في القيام مستقبلا بعمليات الاستهلاك أو الاستثمار أو الادخار.

وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى موضوع عرض النقود من حيث مفهومه ومكوناته ومجمعاته المختلفة ومقابلاته، بالإضافة إلى التطرق إلى جهات إصدار النقود وأهم محدداتها.

المطلب الأول: مفهوم العرض النقدي ومكوناته

إن التطور الذي حصل في أشكال النقود ووظائفها عبر الزمن من مجرد وسيط للتبادل ومقياس للقيمة الى اثباث أنها متغير مهم يؤثر على الحياة الاقتصادية (عدم حيادتها حسب النظرية الكينزية)، وهذا ما أدى بالدول الى اهتمام أكثر بتحديد مفهوم العرض النقدي، مكوناته وكيف يمكن قياسه؟.

الفرع الأول: مفهوم العرض النقدي

يختلف مفهوم العرض النقدي من مجتمع إلى آخر، وذلك باختلاف العادات المصرفية من جهة وتباين مستويات التطور الاقتصادي بين المجتمعات من جهة أخرى، حيث العرض النقدي في بلد متطور بأدواته المالية وتعاملاته المصرفية ليس هو نفسه في البلد المتخلف.

إن مفهوم العرض النقدي ينصرف إلى إجمالي تداول كمية النقود المصدرة خلال فترة زمنية معينة، أي إجمالي الرصيد النقدي الذي يتم تداوله في الاقتصاد خلال فترة محددة من السنة.

(الأفندي، 2012، صفحة 239)

كما أنه "مجموعة وسائل الدفع التي يحتفظ بها وكلاء غير ماليين في أي وقت، وتمكن من الحصول على السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد دون مخاطرة بخسائر كبيرة في رأس المال.**(Henri, 2004, p. 6)** وكما يمكن القول بأنه" مجموع وسائل الدفع من النقود الورقية والمعدنية والنقود الكتابية والعملة الأجنبية التي يطلبها الأفراد والشركات المالية والإنتاجية بهدف المعاملات أو المضاربة التي تؤدي لزيادة الإنتاج من السلع والخدمات، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي". **(خوشناو و محمد، 2019، صفحة 31)**

ويلاحظ أن هذا المفهوم الأخير يستند إلى مكونات العرض النقدي حيث حدد الأشكال التي يمكن أن عليها، كما حدد دوافع الطلب على النقود سواء بهدف المعاملات أو المضاربة (كينز) بهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي، كما يطلق على العرض النقدي مفهوم إجمالي السيولة المحلية في الاقتصاد أو إجمالي وسائل الدفع. **(غربي، 2018، صفحة 23)**

إن النقود التي تحتفظ بها البنوك التجارية في الحسابات الخاصة تسمى بالنقود المركزية لأنها محفوظة في حساباتهم الموجودة على مستوى البنك المركزي، هي ليس جزءا من الكتلة النقدية لأنها خارج نطاق التداول وتكون أصلا في حساب الاحتياط. **(Marteau، 2008، صفحة 71)**

وتجدر الإشارة هنا أن العرض النقدي يعد بمثابة دين على الجهاز المصرفي أو الجهة التي تتولى عملية الإصدار إذ أنه إلتزام عليها وحقا لحائزيه على التصرف بالمبالغ التي بحوزتهم.

(فريد و بن البار، 2015، صفحة 126)

يمكن القول أن العرض النقدي ببساطة هو مجموع النقود المتداولة في لحظة زمنية معينة، وتشمل مختلف أنواع النقود والتي تكون في حوزة الأفراد والشركات والتي تمول الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري، وتؤدي في الأخير إلى زيادة النمو الاقتصادي.

من خلال المفاهيم السابقة يمكن أن تحدد خصائص العرض النقدي كمايلي: **(كنعان، 2012، صفحة 393)**

- يشمل كافة وسائل الدفع أي كافة السيولة النقدية الموجودة في الاقتصاد؛
- أشكالها تتمثل في نقود ورقية، معدنية، ودائع تحت الطلب وآجلة وودائع التوفير وأشباه النقود؛
- يطلب الأفراد والشركات وسائل الدفع للتعامل بها أو للمضاربة (النظرية الكينزية)؛
- تساهم وسائل الدفع في زيادة الإنتاج ومنه زيادة معدل النمو الاقتصادي وهو ما يفسر مراقبته من طرف السلطات النقدية لأنها تعتبر مؤشر على خطر تباطؤ الاقتصاد أو العكس.

الفرع الثاني: مكونات العرض النقدي

تم التطرق سابقا في مفهوم العرض النقدي أن له مكونات أو أشكال تتمثل في:

1- القطع المعدنية المساعدة:

تكون هذه النقود في شكل قطع نقدية من معادن مختلفة من النيكل أو البرونز، تزيد قيمتها الاسمية عن قيمتها السلعية، تصدرها الخزينة العمومية وتتداول جنبا بجنب النقود الورقية والهدف منها تلبية حاجات التداول صغيرة الحجم، وتحدد كميتها عند الحد الذي تتوازن فيه مع حاجات الجمهور في مبادلاته العادية،

(رزق، 2008، صفحة 70).

وتسمى النقود المساعدة لأنها تساعد في عمليات الدفع والمبادلات.

2- النقود الورقية:

هي الأوراق التي يصدرها البنك المركزي، وقيمتها الاسمية أعلى من قيمتها السلعية حيث قيمتها تكون مفروضة، وهي تمثل التزاما على السلطات النقدية تجاه أفراد المجتمع، وتتداول جنبا إلى جنب مع النقود المساعدة في إتمام مختلف العمليات الإقتصادية. **(بكر، 2000، صفحة 12)**

3- النقود الكتابية:

تعتبر النقود الكتابية من النقود حديثة النشأة مقارنة بالنقود السلعية، وأكثرها استعمالا وانتشارا خصوصا في الدول المتقدمة، وتسمى بنقود الودائع لأنها في الأصل عبارة عن ودائع لدى البنوك والخزينة، وهي عبارة عن أرصدة دائنة لمختلف الحسابات، وتسمى أيضا النقود الائتمانية وهي متداولة بواسطة مختلف وسائل الدفع المعروفة كالشيك، **(المجيد و عبد القادر، 2017، صفحة 214)** وما يميز هذه النقود أنه ليس لها وجود ملموس، فهي تمثل ظاهرة التحويل في الحسابات، ونذكر منها: **(لطرش، 2012، صفحة 33)**

- محاسبة في سجلات البنوك التي تنشئها؛
- الحسابات للاطلاع على البنوك؛
- الحسابات البريدية؛
- ودائع للأشخاص والمنشآت لدى البنك المركزي؛
- الودائع لدى الخزينة العمومية.

4- أشباه النقود:

تتكون من الودائع المودعة بغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، وهي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين، أو بمعنى آخر هي عبارة عن توظيفات الأموال في حسابات بنكية مع الإشارة إلى أن الودائع لأجل هي عبارة عن مدخرات الأسر والقطاع الخاص.

5- النقود الإلكترونية:

لعب التطور التكنولوجي دور كبير في حياة البشر على مختلف الأصعدة وكانت النقود الإلكترونية وليدة هذه التطورات والبداية الحقيقية لهذه النقود كانت سنة 1950، بفضل رجل الأعمال الأمريكي داينز زاكلوب بإدخال البطاقات للمرة الأولى في المجال التجاري والفنادق لتستمر في الانتشار والتطور بفعل العولمة وشبكة الأنترنت.

وعرفت هذه الأخيرة على أنها قيمة نقدية تتخذ شكل وحدات ائتمانية مخزنة على أداة الكترونية وتمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية وتقوم بدور النقود المصرفية.

ومن أشهر بطاقات الدفع الالكتروني:

- بطاقات الائتمان؛
- بطاقات الدفع الفوري؛
- بطاقات التحويل الإلكتروني؛
- بطاقات الصراف الآلي.

يلاحظ أن هذا التعريف يقتصر على البطاقات الإلكترونية الممغنطة دون ذكر الأشكال الأخرى للنقود الإلكترونية كنقود شبكة الأنترنت أو ما يعرف بالنقود الرقمية، ومن أشهر هذه النقود البيتكوين: وهي أول عملة رقمية لامركزية مشفرة تم انشاؤها سنة 2008 على يد شخص غامض أطلق على نفسه اسم ساتوشي ناكاموتو، وبالرغم من أنها استطاعت أن تحتل مكانة مهمة وتمكنت من تسجيل أرقام قياسية في البورصات من خلال اقناع العديد من الشركات الكبيرة في العالم للاستثمار فيها، الا أنه في الوقت ذاته يرى بعض الخبراء أنها عملة شديدة التقلب، تزداد فيها نسب المخاطرة والمغامرة بالإضافة الى امكانية اختراقها وهذا ما يعرضها لتكون محل خطر. **(محمد، 2020، صفحة 495)**

الشكل رقم (2-1): مكونات العرض النقدي

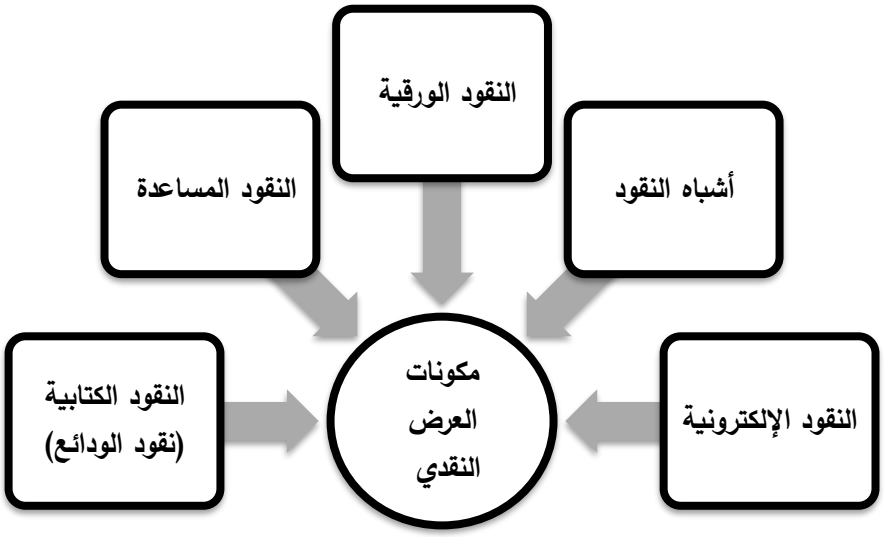

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

محمد احمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن،2018، ص49،55.

المطلب الثاني: المجمعات النقدية ومقابلاتها

يتم تصنيف العرض النقدي إلى مجمعات نقدية (مستويات العرض) حتى تتمكن السلطة النقدية من مراقبته والتحكم فيه، وتمثل هذه المجمعات مقاييس للعرض النقدي وهي مؤشرات هامة سواء لأغراض ممارسة السياسة الاقتصادية (السياسة النقدية) أو التحليل الاقتصادي على المستوى الكلي.

الفرع الأول: المجمعات النقدية

حتى تتمكن الدول من ممارسة السياسة النقدية وذلك من خلال التأثير والتحكم في العرض النقدي والائتمان فإنها بحاجة الى تقسيم كمية النقود الى مجموعات متجانسة وفق معيار السيولة.

1- تعريف المجمعات النقدية:

هي مؤشرات اقتصادية إحصائية تصف وسائل الدفع التي يحوزها الأعوان الاقتصاديون ضمن مجموعات متجانسة لدولة ما، وتصنف على أساس معيار السيولة ويقصد به قدرة الأصل على التحول بسرعة وبأقل الخسائر الى نقود سائلة.**(Cappey, 2010, p. 124)**

كما يمكن تعريفها على أنها مجموع النقود الائتمانية يتم تحديدها على أساس أو درجة تحولها إلى سيولة أو نقدية جاهزة. **(Gandron و lecarpentiermoral، 2006، صفحة 70)**

2- أنواع المجمعات النقدية:

تم ترتيب هذه المجمعات النقدية وفقا لدرجة السيولة ومدى سرعة الاسترداد والقبول العام التي تتمتع بها مكونات العرض النقدي **(palma، 2018، صفحة 374)**، وبالتالي يتم تقسيمها إلى المجمعات التالية:

2-1 المجمع النقدي من النوع (M1):

هو ما يسمى بـ القاعدة النقدية والتي تشمل العملات المعدنية والأوراق النقدية المتداولة بالإضافة الودائع تحت الطلب، أي النقود المحتفظة في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب، ويقيس M1 النقدية المتاحة (التوفر النقدي) أي الموارد التي يمكن أن تكون أثناء تمويل المعاملات الحقيقية.

(Marteau، 2008، صفحة 94)

وهو يتمتع بدرجة سيولة عالية، حيث يحتوي هذا المجمع على وسائل الدفع التي تمكن الوحدات الإقتصادية من الاختيار المباشر والآني لكل السلع والخدمات، كما يمكنها تسوية ديونها الناشئة عند القيام بمختلف عملياتها عند التبادل، ويعتبر هذا المجمع المفهوم الضيق للنقود (عرض النقود بمعناه الضيق) ويعبر عن المجمع النقدي (M1) من خلال المعادلة التالية: **(المشهداني خ.، 2017، صفحة 110)**

$$M_1 = CR + DD$$

حيث: CR: النقود المتبادلة MONEY IN CIRCULATION

DD: الودائع تحت الطلب DEMAND DEPOSITS

والودائع تحت الطلب (وهي الودائع التي تعطي صاحبها الحق في سحبها كلها، أو جزء منها في أي وقت يريد فيه ذلك دون اشعار مسبق، والبنك لا يدفع لأصحاب هذه الودائع فوائد لأنه لا يستفيد من استثمارها).

2-2 المجمع النقدي من النوع (M2):

بالإضافة إلى المجمع الأول هناك نوع آخر من الودائع المسجلة لدى البنوك التجارية وهي الودائع لأجل، حيث يتم ربط حجم معين من النقود لفترة زمنية معينة مقابل فائدة عكس الودائع تحت الطلب (لا توجد هناك

فائدة)، ويمكن للعميل أخذ أمواله وقت ما شاء بعكس الودائع لأجل وهناك أيضا حسابات التوفير، ويتم التعامل فيهما بواسطة الدفتر وليس شيكات كما في ودائع تحت الطلب.

وتعرف أحيانا بمصطلح السيولة المحلية الخاصة، وتتكون من الودائع تحت الطلب والعملات التي بالتداول بين أيدي الجمهور مضافا لها الودائع لأجل وحسابات التوفير. **(حداد، 2005، صفحة 89)**

إن الأساس الفكري لهذا المجمع هو التركيز على وظيفة النقود كمخزون للقيمة أو الثروة.

ويعبر عن المجمع النقدي(M2) من خلال المعادلة التالية:

$$M_2=M_1+TD+S$$

حيث:

M_1: المجمع النقدي الأول

TD: الودائع لأجل Time Deposits

S: حسابات التوفير Saving

ويسمى هذا المجمع المفهوم الموسع للنقود أو عرض النقود بالمفهوم الواسع.

وتعود أسباب التوسع في عرض النقود هنا إلى أن القطاع المالي في الدول المتقدمة قد وفر جزءا كبيرا من الموجودات المالية التي يمكن تحويلها وبسرعة إلى نقدية وتعتبر قريبة من النقود.

2-3 المجمع النقدي من النوع (M3):

يسمى إجمالي السيولة المحلية ويطلق عليه أيضا سيولة الاقتصاد وهو يمثل العرض النقدي بالمفهوم الأوسع. **(حمدوش، 2015، صفحة 293)**

ويتكون المجمع النقدي M3 من المجمع النقدي M_2 بالإضافة إلى مجموعة الأصول المالية التي تصدرها المؤسسات المالية الغير مصرفية المتمثلة في الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط وكذا سندات الخزينة العمومية والمكتتبة لدى الخواص والمؤسسات الغير مالية وهي أقل سيولة من M_2.

(رمضاني و عقبة، 2019، صفحة 673)

ونظرا لأن هذه المؤسسات لا تنتمي إلى القطاع المصرفي فإنها غير مراقبة بشكل وثيق من طرف السلطة النقدية، ومن الناحية الإقتصادية يرى البعض أن M_2 أحسن مجمع نقدي يضبط العلاقة الإحلالية بين النقد والسلع والخدمات، ومن الناحية العملية فهو أوسع مجمع نقدي يمكن للسلطات النقدية التحكم به ومراقبته. **(خليل ع.، 2012، صفحة 109)**

ويعبر عن المجمع النقدي(M3) من خلال المعادلة التالية:

$$M_3=M_2+\text{النقد لدى المؤسسات غير المالية}$$

2-4 المجمع النقدي من النوع (M4):

وهو ما أطلق عليه العرض النقدي الأمريكي، لقد توسعت المدرسة النقدية الأمريكية في تحديد معنى النقد فأضافت عناصر دفع غير موجودة في دول أخرى لذلك أطلق عليها المجمع النقدي الأمريكي وهو يتضمن العناصر التالية: **(كنعان، 2012، صفحة 395)**

- M_3؛
- الشيكات الناجمة عن المصاريف السياسية؛
- التزامات وزارة الخزانة الأمريكية؛
- ودائع الأفراد الأمريكيين بالدولار الأوروبي.

ويمثل الشكل رقم (2-2) مكونات المجمع النقدي من النوع (M4).

الشكل رقم (2-2): مكونات المجمع النقدي من النوع(M4)

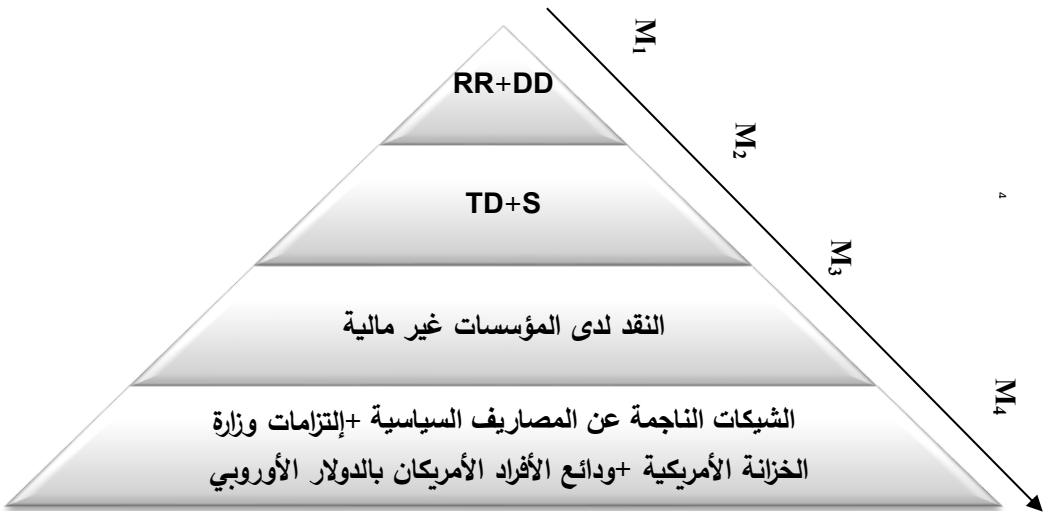

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

كعنان علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2012، ص395.

يسمح حساب المجاميع النقدية بتحليل السلوك المالي للمتعاملين الإقتصادين وتحديد أهداف السياسة النقدية لرسم معالم الوضعية النقدية للاقتصاد، وعموما فإن معظم البنوك المركزية تستقر على M_1وM_2، حيث يأخذ صندوق النقد الدولي M_1 في تقاريره والإحصائيات المالية الدولية بإعتبار أنه يمثل السيولة الحاضرة المؤثرة على قرارات الإنفاق القومي.

-إن اعتماد أي من هذه المجمعات يتوقف على مدى تقدم الإقتصاد وطبيعة هيكله، ودرجة تقدم وتطور النظام المالي والمصرفي فيه والعادات المصرفية لدى أفراد المجتمع.

الفرع الثاني: مقابلات العرض النقدي

بعد التعرف على المجاميع النقدية للعرض النقدي كان لابد أن نستعرض مقابلات هذا العرض، والذي قد يكون أصول أو ديون وتكون هي مصدر العرض النقدي، والجهات المصدرة للنقد ثلاثة: البنك المركزي، البنوك التجارية، الخزينة العمومية، والجهات المصدرة لهذا العرض تعتبر محاسبيا مدينا أما الجهة المستفيدة فتعتبر دائنا.

وسنقدم ميزانية مختصرة للبنك بتاريخ 31-12-....

الجدول رقم (2-1): ميزانية مختصرة للبنك بتاريخ 31-12-....

الأصول (إلتزامات)	الخصوم (موارد)
الذهب والعملات الأجنبية	القاعدة النقدية: وتشمل
القروض المقدمة للخزينة (الدولة)	E : نقود قانونية متداولة
القروض المقدمة للإقتصاد	R : إحتياطات
مختلف	خصوم خارجية
	حسابات رأس المال
	مختلف

المصدر: عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي (الجزء الأول)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص135.

لما سبق نستنتج أن المقابلات النقدية تتمثل في: **(خليل ع.، 2012، صفحة 132)**

- الذهب؛
- العملات الصعبة؛
- قروض للاقتصاد؛
- القروض للخزينة أو الدولة.

1- الذهب:

يتكون الرصيد الذهبي من مجموع السبائك أو القطع النقدية الذهبية لدى البنك المركزي ويستعمل هذا الأخير في:

- تغطية الإصدار النقدي، ولكن لإهمال قاعدة الذهب فقط تقلص هذا الدور وتخلت عنه الكثير من الدول لصالح استخدام حقوق السحب الخاصة.
- التسويات الدولية وأداة دفع عالمية يلجأ إليها أحيانا في حالة عجز ميزان المدفوعات أثناء حدوث الأزمات

الإقتصادية، حيث يمثل الذهب قوة شرائية عالمية. **(خليل م.، 2015، صفحة 56)**

- يستخدم كوسيط لتحديد سعر الصرف الدولي. **(خليل ع.، 2012، صفحة 133)**
- لا يعتمد كثيرا على الذهب في قوة العملة، وإنما تعتمد على القدرة الإنتاجية للبلد وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

2- العملات الأجنبية:

تتمثل العملات الأجنبية في عملات الاحتياطي الدولي أو السيولة الدولية خاصة الدولار الأمريكي الذي يشكل الجزء الأهم من وسائل الدفع الدولية، ويؤثر رصيد العملات الأجنبية على إصدار النقد المحلي من خلال تأثيره على وسائل الدفع الداخلية، وذلك نتيجة عمليات التصدير والاستيراد للسلع والخدمات. **(الطاهر، 2015، صفحة 56)**

فمثلا لما تكون هناك عملية تصدير هذا يعني أن صاحب السلعة المصدرة سيتحصل على عملات أجنبية والذي يسلمها للبنك المركزي ويحصل مقابلها على العملة الوطنية، مما يؤدي الى ارتفاع حصيلة العملات الأجنبية لدى البنك المركزي، والعكس في حالة ما إذا أراد مستورد استيراد سلعة من الخارج فيقوم بتحويل العملة الوطنية الى عملة اجنبية لتسديد عملية الاستيراد والذي يؤدي الى انخفاض حصيلة العملات الأجنبية لدى البنك المركزي.

مع الإشارة أن العملات الأجنبية تلعب دورا مزدوجا (غطاء للإصدار وأداة دفع دولي)، وكما يجب أن نشير إلى أن معرفة حجم العملات الأجنبية الموجودة داخل النظام البنكي تكون سهلة عندما يحتكر البنك المركزي حجزها فتظهر في ميزانية البنك، أما إذا كان بإمكان الأشخاص أو المنشآت الاحتفاظ بالعملات الأجنبية التي يتحصلون عليها من عمليات الاس0تيراد فيصعب الأمر. **(هني، 2006، صفحة 102)**

وتتمثل مصادر العملات الأجنبية في: **(خليل ع.، 2012، صفحة 133)**

- **صافي الميزان التجاري:**

وهو الفرق بين القيمة الإجمالية للصادرات والقيمة الإجمالية لواردات لبلد ما خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

- **صافي رؤوس الأموال الأجنبية والقروض:**

تتمثل في جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية والمديونية للدول بانتقال رؤوس الأموال من بلد لآخر ويمكن أن تكون قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل.

- **مصدرها كذلك صافي عوائد الملكية وعوامل الإنتاج من وإلى الخارج:**

وهي تلك الدخول الناتجة عن حقوق الدائنين أو ملكية تتعلق بفوائد وتوزيعات الأرباح بالإضافة الى الأجور المحولة من طرف المهاجرين في الخارج إضافة الى المنح العائلية والتقاعد والضمان الاجتماعي.

- **تحويلات الأفراد والهبات والمساعدات من وإلى الخارج:**

تتعلق بمبادلة تمت بين الدولة والعالم الخارجي بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية أي من جانب واحد، وتكون إما سلع او خدمات أو نقديات.

ويجب الإشارة إلى أن كلا من الذهب والعملات الأجنبية غير قابلة للتداول في النشاط المحلي لذلك تبقى لدى البنك المركزي ويصدر مقابلها العملة المحلية.

3- القروض للاقتصاد:

وهي مجموعة القروض (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) التي تقدم من طرف البنوك التجارية بطلب من الأفراد والمؤسسات لتمويل العمليات الاقتصادية (استهلاك، استثمار، وخدمات)، ويكون مصدرها في الغالب الودائع التي تجمعها هذه البنوك.

يمكن أن تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي عند حاجتها للسيولة بإعتباره الملجأ الأخير للإقراض، حيث يقوم هذا الأخير بإعادة تمويلها عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية على أساس معدل سعر الخصم. **(لطرش، 2012، صفحة 105)**

تعتبر القروض الموجهة للإقتصاد إحدى مكونات المقابلات النقدية لأنها تؤدي الى زيادة كمية النقد المتداول في الاقتصاد، فإذا ارتفع حجم هذه القروض ارتفع حجم العرض النقدي والعكس من ذلك أي أنه كلما انخفض حجم القروض انخفض حجم العرض النقدي، ولذلك يتدخل البنك المركزي في توجيه السياسة النقدية من خلال التأثير على مقدرة البنوك في منح الإئتمان وفق أهداف والظروف السائدة في البلد.

4- القروض المقدمة للخزينة العمومية:

إن الخزينة العمومية هي المسؤولة عن تحصيل إيرادات الدولة وتمويل نفقاتها وغالبا ما تواجه الخزينة عجزا في تحقيق أو تغطية هذه النفقات بالإيرادات العامة فتلجأ إلى البنك المركزي أو البنوك التجارية أو الأفراد والمنشآت لتزويدها بالسيولة النقدية لسد احتياجاتها وتشمل الذمم على الخزينة العمومية ما يلي:

(هني، 2006، صفحة 103)

4-1 تسبيقات البنك المركزي:

عندما تواجه الخزينة العمومية عجزا في تسديد النفقات العمومية تتجه إلى البنك المركزي لتزويدها

بالنقود، وتتمتع بإمتياز قانوني ينص بمنح تسبيقات لها في حد مبلغ معين كلما دعت الحاجة عكس البنوك التجارية التي تقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي عند حاجتها للسيولة النقدية.

4-2 السندات العمومية الموجودة بمحفظة البنوك والمؤسسات المالية:

هنا تقوم البنوك بحجز مبالغ لديها لصالح الخزينة العمومية، حيث وجود سندات عمومية بالمحفظة يضع حد لعملية إحداث العملة من طرف البنوك.

4-3 قروض من الجمهور:(عائلات، .....):

وتتمثل أساسا في ايداعات الأفراد والمنشآت لدى الخزينة العمومية.

إن أخطر العناصر المذكورة لتغطية النقد هي الدين على الخزينة العمومية، لأنها توجه في الغالب إلى نفقات ذات طابع استهلاكي وخدمات وليس إلى نفقات استثمارية إنتاجية وبهذا تؤدي الى زيادة التضخم وعدم استقرار الأسعار. **(حمدوش، 2015، صفحة 298)**

المطلب الثالث: الجهات المسؤولة عن العرض النقدي

من المعروف أن الجهاز المصرفي هو الذي يقوم بإصدار النقود المتداولة، فيقوم البنك المركزي بإصدار النقود الورقية أو ما يعرف بالنقود المركزية أو القانونية، ويصدرها هذا بصفته السلطة النقدية، وتقوم البنوك التجارية بإصدار النقود الكتابية أو ما يعرف بنقود الودائع، وبمعنى أدق نقول خلق النقود وليس اصدار، لأنها في الواقع ليس لها وجود مادي ملموس وإنما ماهي الا تسجيلات محاسبية لدى حسابات البنوك.

(دنيا، 2017، صفحة 42)

الشكل رقم (2-3): الجهات المسؤولة عن العرض النقدي:

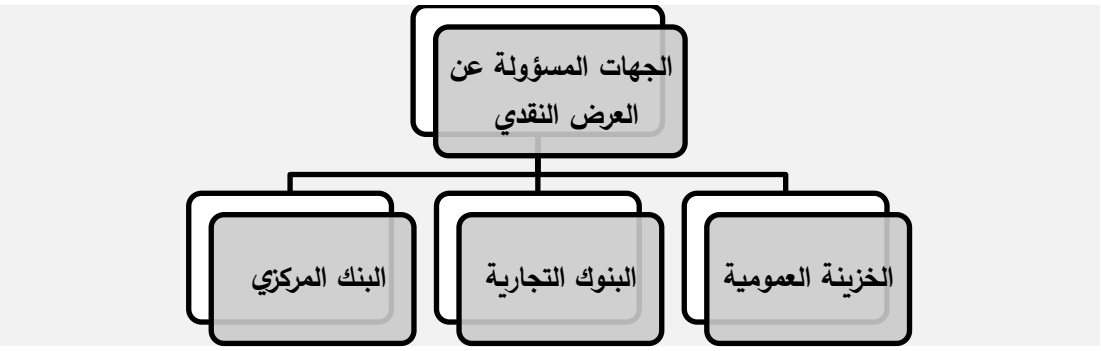

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي النقود الالكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2008 ، ص60.

الفرع الأول: البنك المركزي

يقوم البنك المركزي بإصدار النقود القانونية وهي النقود التي تفرض بقوة القانون (الإبراء القانوني) والتي تشكل الجزء الأكبر من عرض النقود في المجتمعات التي تتميز بضعف أجهزتها المصرفية والمالية، ويعتبر البنك المركزي والذي فوضته الدولة لأداء هذه العملية، واحتكاره لمثل هذا الامتياز أيضا بنك البنوك، حيث تلجأ إليه الحكومة والبنوك التجارية عند حاجتها للسيولة، وسمي قبل البنك المركزي في بداية نشأته ببنك الإصدار نظرا لاحتكاره إصدار النقود القانونية.

وتتكون وظائف البنك المركزي في:

-البنك المركزي بنك اصدار:

تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وظائف البنك المركزي ويقوم بإصدار النقد تبعا للحاجات الاقتصادية للدولة والسياسة النقدية المتبعة، وتكسبه هذه الوظيفة القدرة على التحكم بالعرض النقدي والقدرة على الرقابة على البنوك الأخرى.

-البنك المركزي كبنك بنوك:

ويكتسب هذه الوظيفة بحكم موقعه على رأس الجهاز المصرفي حيث تعني قيامه بالإشراف والرقابة على سلامة هذا الجهاز وتقيده بالتعليمات والأنظمة الهادفة الى الاستقرار العام للإقتصاد الوطني وذلك من خلال:

-احتفاظ البنك المركزي بالاحتياطي القانوني والذي يستخدمه كأداة من أجل التحكم في الائتمان المقدم وهو أداة من أدوات السياسة النقدية.

-يقوم البنك المركزي بوظيفة غرفة المقاصة بين البنوك التجارية بمعنى تحقيق التسويات المطلوبة في أرصدة حساباتها التي يحتفظ بها، ويستطيع من خلال هذه الوظيفة متابعة ضبط السيولة المتوفرة للبنوك التجارية بصورة مستمرة حسب قيمة الأصول التي تحتفظ بها.

-العمل كبنك الحكومة ومستشارها المالي:

يعمل البنك المركزي كبنك الحكومة ووكيلها ومستشارها المالي فهو الجهاز الذي يقدم النصائح والتوصيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية بشكل عام، والسياسة النقدية بشكل خاص، كما يعتبر المسؤول عن توفير احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

-وظيفة المقرض الأخير:

وتعني هذه الوظيفة قيام البنك المركزي بتوفير الأموال اللازمة لمؤسسات الجهاز المصرفي (البنوك التجارية) خصوصا إذا حدثت ظروف مفاجئة وأصبحت غير قادرة على مواجهة سحوبات الودائع لذلك تلجأ الى البنك المركزي لتقترض منه لمواجهة هذا السحب المفاجئ.

-وظيفة التحكم في العرض النقدي:

وتعتبر من أهم وظائف البنك المركزي والمقصود بها المراقبة والسيطرة على العرض النقدي وتتحقق هذه الوظيفة من خلال ممارسة الرقابة على الائتمان والتي تهدف الى التحكم في حجمه ونوعه، عن طريق تدخلات البنك المركزي من خلال أدوات السياسة النقدية كسياسة سعر الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة بالإضافة الى الأدوات الكيفية الأخرى كأسلوب الإقناع الأدبي.

أولا: الإصدار النقدي

الإصدار النقدي هو العملية التي يقوم بواسطتها البنك المركزي بإصدار النقود القانونية بحوزة الاقتصاد ككل ويتمثل ذلك في طبع ورق النقد أو ما يسمى بورق البنكنوت ووضعه في التداول، والبنك لا يقوم بطبع هذه الأوراق من فراغ ولكنه على أساس مقابلات العرض النقدي أو ما يسمى بـ غطاء الإصدار النقدي.

(لطرش، 2010، صفحة 39)

تخضع عملية الإصدار في العادة لقيود معينة وتتم وفق مقاييس محددة تتفق مع حاجة المعاملات الإقتصادية والسياسية العامة للدولة وبما يعطي الثقة اللازمة ليتعامل الأفراد بها، ويمكن أن نميز بين أنظمة الإصدار التالية:

1- نظام الإصدار المقيد بالغطاء الذهبي:

هنا البنك يتقيد في إصدار العملة المحلية بحجم الذهب الذي بحوزته أي 100 % وهو ما يشبه نظام المسكوكات الذهبية. **(دنيا، 2017، صفحة 95؛ غربي، 2018، صفحة 95)**

وقد تم التخلي عنه بعدما اكتسبت النقود الورقية ثقة الأفراد، كما تميز هذا النظام بالجمود وعدم مرونته خصوصا في حالات الرواج الإقتصادي، وذلك لحاجة الاقتصاد إلى كمية إضافية من النقود، لذلك تخلت عنه معظم دول العالم وقبل منتصف القرن السابع عشر إلى أنظمة أكثر مرونة وتتماشى مع الظروف الإقتصادية.

(حداد، 2005، صفحة 82)

2- نظام

طبقا لهذا النظام يقوم البنك المركزي بإصدار أوراق نقدية بقيمة ما لديه من سندات حكومية في حدود معينة وما زاد عن هذا الحد يتم تغطيته كليا بالذهب، وقد اتبعت هذا النظام إنجلترا سنة 1844 وتبعتها العديد من دول العالم بعد ذلك. **(الباقي، 2016، صفحة 46)**

3- نظام الإصدار الذهبي النسبي :

يتم وفق هذا النظام تغطية الإصدار النقدي بنسبة ثابتة من الاحتياطي الذهبي ومازاد عن هذا الحد يتم تغطيته بموجودات محددة مسبقا كعملات الأجنبية القابلة للتحويل الى ذهب أو بأوراق مالية مضمونة كالسندات الحكومية، ويعمل هذا النظام بطريقة مخالفة لنظام تغطية الإصدار الجزئي.

إن نظام الإصدار الذهبي النسبي أتاح للحكومة والجهات الرسمية التوسع في إصدار النقد بما يتماشى مع حاجات الاقتصاد (بدون فرض زيادة ذهب) أي أنه نظام مرن، ولكنه في نفس الوقت ينظر إليه بالشك خصوصا لما تقوم الحكومة بزيادة اصداراتها (سندات حكومية) لتغطية عجز لديها، وقد يعرض الاقتصاد الى تقلبات كبيرة في الدخل والمستوى العام للأسعار وكانت ألمانيا أول من اتبع هذا النظام سنة 1875 ثم انتشر إلى باقي بلدان العالم.

4- نظام الحد الأقصى للإصدار:

يقوم هذا النظام على تحديد الحد الأقصى من الأوراق النقدية المصدرة دون اعتبار للذهب في ذلك، وكانت فرنسا أول من استخدمت هذا النظام سنة 1870، وترجع السيطرة للمشرع في تحديد هذا الحد.

فشل نظام الحد الأقصى للإصدار في التكيف مع المتطلبات الاقتصادية وذلك بسبب عدم مرونته نظرا لطول الإجراءات القانونية من جهة، ومن جهة أخرى تغليب المتطلبات السياسية عن المتطلبات الإقتصادية.

(بوفاسة، 2018، صفحة 110)

5- نظام الإصدار الحر:

يمثل هذا النظام آخر التطورات التاريخية في نظم الإصدار حيث يتيح البنك المركزي حرية إصدار النقد استجابة للمتغيرات الإقتصادية وذلك بالتخلي عن مبدأ تحديد نوع معين من الموجودات الواجب استعمالها كغطاء للنقد المصدر، وقد ساعد في مرونة هذا النظام نسبة الاحتياطي القانوني الني يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية مما سمح لها باعتبار هذه الاحتياطات جزءا من أي غطاء نقدي جديد.

(الافندي، 2018، صفحة 376)

ثانيا: القاعدة النقدية (الأساس النقدي)

يصدر النقد على شكلين، فإما يذهب إلى الأفراد على شكل تداول CURRENCY (C) وإما أن يذهب إلى البنوك المركزية على شكل احتياطات لديها RESERVE (BANK R)، ويسمى النقد الذي يصدره البنك المركزي بالنقد الأساس MONETERY BASE. **(Henri, 2004, p. 129)**

القاعدة النقدية =العملة المتداولة + احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي

البنك المركزي يستطيع التحكم في القاعدة النقدية من خلال العمليات التالية: إصدار العملة، الإقراض الحكومي، عمليات السوق المفتوحة، إقراض البنوك التجارية، والتي تؤدي زيادتها إلى زيادة حجم القاعدة النقدية ومن ثم زيادة عرض النقود والعكس صحيح **(الأفندي، 2012، صفحة 388)**

وعادة لا يصدر البنك المركزي النقد إلا إذا طلب منه ذلك ويتم بطريقتين هما:

1- القاعدة النقدية غير المقترضة:

تظهر هذه القاعدة عند قيام البنك المركزي بشراء سندات حكومية ويدفع مقابلها نقودا قانونية وتكون الحكومة هنا هي الجهة التي تطب منه ذلك لتغطية العجز الحكومي وبعد شراء هذه الأوراق يقوم البنك المركزي بدوره بإعادة بيعها للبنوك التجارية، وهذه الأموال تذهب مباشرة على شكل نفقات للأفراد عندها ستزيد العملة المتداولة أو يذهب جزء منها إما من خلال الحكومة أو الأفراد أو المؤسسات مرة أخرى الى المصارف فتزيد احتياطات النبوك التجاري لدى البنك المركزي. **(حداد، 2005، صفحة 94)**

والقاعدة النقدية المقترضة تخضع للتحكم الكامل للبنك المركزي من خلال تدخلاته في عمليات السوق المفتوح التي تكون تحت سيطرته بالكامل.

2- القاعدة النقدية المقترضة:

تتم هذه القاعدة من خلال اقتراض المصارف التجارية من البنك المركزي وذلك من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية لديها عند حاجتها للسيولة النقدية، والبنك له تحديد سعر الخصم فقط عندها ستزيد الموجودات المحلية ومنه زيادة العرض النقدي ويعبر عنها بسياسة إعادة الخصم.

لا تخضع هذه القاعدة الي التحكم الكلي للبنك المركزي وإنما التحكم يكون جزئيا، وذلك لأنه يتوقف على محفظة الأوراق المالية للبنوك التجارية من جهة ومن جهة أخرى رغبتها في إعادة الخصم وحاجتها للسيولة.

الفرع الثاني: البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية (تتلقى الودائع وتمنح القروض) والبنك المركزي من الجهات الرئيسية الفاعلة في خلق النقود**(coppey, 2010, p. 132)** ، وإذا كان البنك المركزي يصدر نقودا قانونية، فالبنوك التجارية لا تصدر نقودا حقيقية وإنما تخلق ما يعرف بـ نقود الودائع (نقود ائتمانية)، وهي ليس لها وجود مادي كالنقود القانونية وإنما تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض وتعتبر دينا على الجهة التي أصدرتها وحقا لحاملها.

تشكل ودائع البنوك التجارية جزءا كبيرا من عرض النقود، ويمكن تقسيم هذه الودائع إلى:

الودائع الأولية: (Ahmed, iqbal, & khan, 1983, p. 37)

(من محددات مقدرة البنوك التجارية على خلق الودائع) وهي الوديعة التي تودع في بنوك تجارية لأول مرة بالإضافة إلى الودائع لدى البنك المركزي.

الودائع المشتقة:

تمثل الأموال التي أنشأتها البنوك التجارية (نقود الودائع) في عملية الائتمان وتشكل مصدرا رئيسيا للتوسع النقدي في الاقتصاديات ذات العادات المصرفية المتطورة.

أولا: عوامل نجاح (مقدرة) البنوك التجارية على خلق نقود الودائع

قدرة البنوك التجارية على خلق النقود الائتمانية ليست مطلقة وإنما تعتمد على بعض الشروط لنجاحها تتمثل في:

- مستوى تقدم النظام المصرفي وانتشار التعاملات بالشيكات، باعتبار أن كل القروض الممنوحة يتم سحبها بواسطة هذه الأخيرة (الشيكات)، وكدا تسوية العمليات المالية والتجارية تكون ضمن دائرة النظام المصرفي دون أن يحدث نقص حقيقي في الاحتياطي لدى البنوك التجارية أي لا يكون هناك تسرب للنقود خارج الجهاز المصرفي، حيث كلما زاد التسرب النقدي كلما قلت قدرة البنوك في خلق نقود الودائع.

(الأفندي، 2012، صفحة 211)

- حجم الوديعة الأولية، ويقصد به مدى رغبة إيداع الجمهور أموالهم لدى البنوك التجارية في شكل ودائع، حيث كلما زاد حجم الوديعة الأولية كلما زادت قدرة البنك في خلق الودائع المشتقة.
- نسبة الاحتياطي القانوني وهي تمثل سياسة البنك المركزي فكلما زادت هذه النسبة كلما قلت قدرة البنوك على خلق الائتمان وهذا وفق السياسة النقدية المتبعة للدولة.
- مدى رغبة الجمهور في طلب الائتمان من البنوك التجارية، حيث كلما زاد طلب الجمهور على الإئتمان كلما زاد من قدرتها على خلق النقود الائتمانية ومنه عرض النقود.

نلاحظ أن كل من العوامل السابقة تدور حول ثلاث جهات تتمثل في: البنك المركزي، البنوك التجارية، الجمهور وهي الجهات التي تؤثر في عرض النقود.

ثانيا: آلية خلق النقود الائتمانية

إن آلية خلق النقود الائتمانية (نقود الودائع) تأتي من كل بنك تجاري عند قبوله الودائع، يحتفظ بجزء منها يمثل الاحتياطي القانوني المفروض الاحتفاظ به لدى البنك المركزي والأرصدة الفائضة بعد ذلك تقوم هذه البنوك بتوظيفها في قروض واستثمارات مختلفة.

يعتمد ميكانيزم إنشاء نقود الودائع على المقولة الشهيرة بأن الودائع تسمح بالإقراض كما أن القروض تخلق الودائع، وتعني أن البنك التجاري ليس في حاجة الى منح الوديعة كقرض ما دام يستطيع أن يخلق الإئتمان بالاعتماد على هذه الأخيرة(الوديعة)، ونتيجة لذلك يقوم بمنح قروض تفوق حجم ودائعه من خلال ما يعرف بمضاعف الإئتمان، ولفهم الآلية التي تقوم بواسطتها انشاء نقود الودائع نميز بين حالتين هما:

1- في حالة عدم وجود تسرب نقدي: (لطرش، 2012، صفحة 46)

إن عملية خلق النقود الائتمانية تعتمد على عنصرين هما:

- حجم الوديعة الأولية.
- الاحتياطي القانوني المحتفظ به والذي يفرضه البنك المركزي وهو الذي يحتفظ به لمواجهة سحوبات الودائع التي تطلب في أي وقت (الودائع الجارية).

وتتم في إطار توفر الشروط التالية:

- عدم وجود تسرب نقدي كما افترضنا سابقا أي كل المبالغ المتداولة داخل المجتمع يتم استخدامها عن طريق وساطة البنوك.
- البنوك التجارية لا تحتفظ بأي احتياطات أخرى بخلاف الاحتياطي القانوني الذي يفرض من قبل البنك المركزي. **(الصيرفي، 2007، صفحة 80)**
- تتوقف مقدرة البنك في مضاعفة الودائع بعلاقة عكسية مع الاحتياطي القانوني وعلاقة طردية مع الوديعة الأولية.

يلاحظ أن في حالة عدم وجود تسرب نقدي هناك بعض الشروط أو بمعنى أصح فرضيات صعب تحقيقها في الواقع وربما كان من أهمها: **(الخصاونة، صفحة 236)**

1- التسرب النقدي حيث من الممكن اعتبار أن كل الودائع تعود إلى الجهاز المصرفي.

2- احتفاظ البنوك التجارية إلا بنسبة الاحتياطي القانوني، فالبنوك التجارية تحتفظ زيادة عن الاحتياطي القانوني من باب التحوط والأمان.

3- إن التحليل السابق لا يعطي اعتبار لمدى استعداد الأفراد والمؤسسات للاقتراض.

4- تدخل البنك المركزي لتنظيم عرض النقود في البلاد. **(رمضان و جودة، 2006، صفحة 36)**

2- في حالة وجود تسرب نقدي:

نقصد بالتسرب النقدي جزء من النقود القانونية المصدرة من طرف البنك المركزي المستعملة أو المتداولة خارج دائرة النظام المصرفي، وإدراج هذه الحالة أقرب من الواقع من الحالة الأولى التي افترضنا عدم وجود تسرب نقدي. **(لطرش، 2010، صفحة 50)**

يؤثر التسرب النقدي على قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع وله علاقة عكسية أي كلما كان معدل التسرب النقدي كبير كلما قلت قدرة البنوك في خلق نقود الودائع.

إذا افترضنا أن P هي نسبة التسرب النقدي، فإن مضاعف الائتمان يعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{1}{r+f-rf}$$

ومجموع الودائع أو سيولة النظام البنكي:

$$M=D \cdot \frac{1}{r+f-rf}$$

وأن نقود الودائع التي يمكن للنظام البنكي إنشاؤها:

$$Ms=M-D$$

ويمكن القول أن خلق نقود الودائع يرتبط بعلاقة عكسية مع التسرب النقدي والاحتياطي القانوني، وبعلاقة طردية مع الوديعة الأولية.

الفرع الثالث: الخزينة العمومية (الحكومة)

تقوم الخزينة العمومية بالتدخل مباشرة في خلق النقود أو امتصاصها لأنها تكسب المبادرة في رفع الودائع وتجميعها من ودائع العائلات ومؤسسات القطاع الخاص والعام وذلك بطريقتين:

(خبابة، 2008، صفحة 66)

1- **الطريقة المباشرة:** من خلال الحسابات التي يمكن فتحها لدى الخزينة العمومية.

2- **الطريقة غير المباشرة:** تخص الحساب الجاري البريدي لأن كل ودائع هذه المؤسسة تودع بدورها في حساب خاص بالخزينة العمومية.

عند حصول عجز في الخزينة العمومية واحتياجها للسيولة تقوم بإصدار سندات حكومية مما يؤدي الى زيادة العرض النقدي، وإن هذه الزيادة في اغلب الأحيان تكون في الأساس لتمويل نفقات عمومية ولاتقابلها زيادة في الإنتاج**(Marteau, 2008, p. 83)** .

تقوم الخزينة العمومية في بعض الدول بإصدار النقود المساعدة من خلال وزارة المالية وهي نقود قانونية وتوضع في التداول من قبل البنك المركزي، ولكنها لا تشكل جزءا كبيرا من عرض النقود وذلك لأن الغاية من إصدارها هو تسهيل المبادلات التجارية الصغيرة، ولا تقع الكمية المصدرة من النقود المساعدة تحت سيطرة البنك المركزي رغم أن إصدارها يتم بتشاور معه في نفس الوقت لا تؤثر على سيطرة البنك المركزي حيث تشكل جزءا صغيرا من عرض النقود. **(حداد، 2005، صفحة 91)**

خلاصة لما سبق إن عرض النقود يمر بمختلف المؤسسات المالية وهي البنك المركزي (النقود القانونية) والبنوك التجارية (نقود الودائع) والخزينة العمومية (النقود المساعدة)، وأن عرضها وطلبها مرتبط بالتوازن الاقتصادي والسياسة النقدية المنتهجة.

إن النقود الائتمانية هي إلى حد بعيد أهم أشكال النقود يتم إنشاؤها من قبل البنوك التجارية وذلك باستعمال الودائع المصرفية مع الإشارة أن البنك المركزي الذي يقوم بتوفير القاعدة النقدية، وهو ما يفسر وجهة النظر التقليدية أن القاعدة النقدية تحدد العرض النقدي وهذا الأخير يحدد حجم القروض المصرفية.

(CHAI, 2018, p. 225)

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للعرض النقدي

لطالما اهتم الفكر الاقتصادي بدراسة النقود وإعطاء تفسيرات لتغيرها وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، لذلك كان لابد من عرض النظريات الاقتصادية الكلية التي تفسرها حسب تسلسلها التاريخي لظهور المدارس الإقتصادية المشهورة، وتركزت هذه النظريات على تحديد قيم وحدة النقود والعوامل المؤثرة في تغير هذه القيم عبر الزمن، فمنهم من رأى أن النقود ماهي إلا وسيط للتبادل أي أنها حيادية (الكلاسيك) ومنهم من اعتبرها غير حيادية وتؤثر في النشاط الاقتصادي ككينز، وهنا سيتم التطرق إلى كل فكر اقتصادي على حدى.

المطلب الأول: العرض النقدي وفق النظرية الكلاسيكية (النظرية الكمية للنقود ومعادلة كامبردج للأرصدة النقدية)

ترجع جذور النظرية النقدية الكلاسيكية الى منتصف القرن 18 ومن مؤسسي هذه المدرسة: ادم سميث (أبو الرأسمالية) ودافيد ريكاردو، حيث اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى العام للأسعار، وقد كانت هناك عدة نظريات هي: النظرية الكمية للنقود (معادلة التبادل)، ومعادلة كامبردج للأرصدة النقدية وعلى العموم سيتم التطرق اليها في هذا المطلب.

أولا: فرضيات النظرية الكلاسيكية:

استندت هذه النظرية إلى مجموعة من الفرضيات: **(غربي، 2018، صفحة 29)**

- سرعة تداول النقود ثابتة ومستقلة عن كمية النقود المتداولة، وكذلك الحجم الحقيقي للمبادلات (التشغيل الكاملة).
- ارتباط المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود المعروضة، كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع له.

– النقود ليس لها أي تأثير على التوازن الاقتصادي فهي وسيلة للتبادل فقط أي حيادية النقود.

انطلاقا من الفروض السابقة بنى الكلاسيك نظريتهم بالاعتماد على معادلتين وهما:

ثانيا: معادلة التبادل لفيشر Fisher

تعتبر معادلة التبادل هي نقطة البدء في النظرية الكمية للنقود، صاغها الرياضي الاقتصادي الأمريكي آرفنج فيشر سنة 1917 والتي تؤكد على أن تغيرات الأسعار هي نتيجة لتغيرات العرض النقدي بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه. **(Sasonko, 2018, p. 26)**

قامت هذه المعادلة على الفروض المذكورة آنفا وتم صياغتها في معاملة رياضية وهي معادلة التبادل لفيشر وتشرح العلاقة التناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في اتجاه واحد كما يلي:

(Chi-Wei, 2018, p. 26)

$$MV=PQ$$

حيث:

M: كمية النقود المعروضة ؛ **Q:** حجم الإنتاج

V : سرعة دوران النقود ؛ **P** : المستوى العام للأسعار

V : معدل الدوران وهو متوسط عدد مرات انتقال وحدة النقد من يد لأخرى خلال فترة زمنية معينة واعتبره الكلاسيك ثابث المدى القصير.

من خلال هذه المعادلة نجد أن كمية النقود المعروضة مضروبة في سرعة دورانها يساوي كمية الناتج الذي يفترض أنه ثابث (مستوى التشغيل الكامل) مضروبا في المستوى العام للأسعار.

(سلطان، 2018، صفحة 60)

$$MV=PQ \quad => \quad p=\frac{MV}{Q}$$

هذا يعني أن: هناك **علاقة سببية بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار**

كما أن المعادلة تشمل على جانبين:

$$MV = PQ$$

جانب نقدي **جانب حقيقي**

وهو ما يفيد أن إجمالي النقود المدفوعة تساوي في قيمتها السلع والخدمات المتداولة.

(افناوي، 2005، صفحة 86)

وبافتراض سابق ثباث كل من سرعة دوران النقود V وحجم الإنتاج Q يبقى متغيرين M وP حيث يلاحظ أن مستوى العام للأسعار لا يمكن أن يغير كمية النقود المتداولة والعكس غير صحيح بمعنى كمية النقود هي

العنصر الوحيد المحدد للمستوى العام للأسعار أي كلما زادت كمية النقود تزداد الأسعار بنفس النسبة (أي في نفس الاتجاه).

المستوى العام للأسعار هو دالة في عرض النقود.

الشكل رقم (2-4): منحنى عرض النقود وفق معادلة التبادل لفيشر

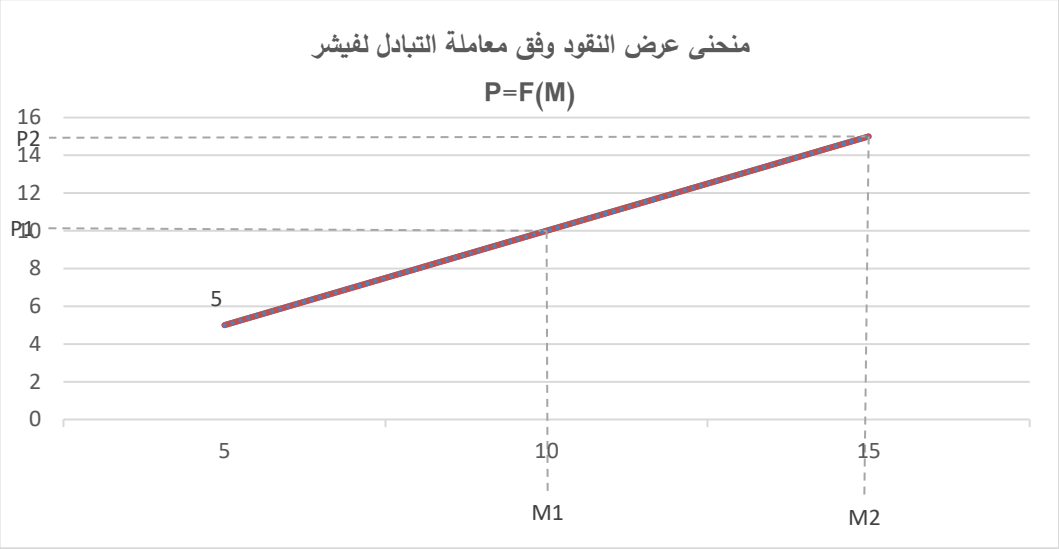

المصدر: محمد احمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية (السياسة والممارسة)، الطبعة الأولى، صنعاء،2012، ص327.

يوضح الشكل رقم (2-4) العلاقة الثابتة والمباشرة بين التغير في كمية النقود والمستوى العام للأسعار وتوضح أهمية التحكم في هذه الأخيرة من خلال كمية النقود وحيادية النقود بالنسبة لحجم الإنتاج Q، حيث التغير في الكمية المعروضة للنقود لا يؤثر في كمية الناتج وإنما يؤثر على المستوى العام للأسعار P.

-من مزايا هذه النظرية أنها تفسر الارتفاع التضخمي للأسعار في ظل ظروف معينة وخطورة الإفراط النقدي الذي يولد تضخم خصوصا بالنسبة للدول النامية ذات جهاز إنتاجي غير مرن. إلا أن هذه النظرية انتقدت من طرف كينز في فرضياتها وأثبتت قصورها وعدم قدرتها على حل أزمة الكساد العالمي (1929-1932) وقام بتعديلها فريدمان. **(غربي، 2018، صفحة 33)**

ومن أهم الانتقادات التي وجهت لها:

- عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج وكذا سرعة دوران النقود فالأول (حجم الإنتاج) لا يستقر بصفة دائمة، أما بالنسبة لسرعة دوران النقود تتغير حجم المعاملات أو ظروف السوق أو العادات المصرفية وتطورها وهي تختلف في فترات الكساد والرواج.
- اعتمد تحليل الكلاسيك على التحليل الساكن اللاديناميكي وذلك بسبب إفتراض الفترة قصيرة الأجل في علاقة المستوى العام للأسعار P بكمية النقود المعروضة M. **(خليل ع.، 2014، صفحة 233)**

- كما أن نظرية الكمية للنقود تبين أن العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار تكون في اتجاه واحد وليس العكس وهذا الوضع لا يتفق تماما مع الحياة الإقتصادية، إذ أن التغير في الأسعار في اتجاه معين لابد أن يؤثر على سلوك الأفراد ويجعلهم يغيرون من حجم معاملاتهم، وهذا يتوقف على الظروف السائدة في السوق وعلى توقعات المستهلكين أو المنتجين. **(السيد، 2018، الصفحات 125-126)**
- اعتبرت هذه النظرية أن النقود محايدة في النشاط الاقتصادي وهي لا تطلب إلا كوسيط للتبادل وإهمال وظائفها الأخرى.

ثالثا: معادلة كامبردج للأرصدة النقدية:

تمثل معادلة كامبردج للأرصدة النقدية الأسلوب الثاني أو المعادلة الثانية للنظرية الكمية للنقود ولقد ظهرت بعد الانتقادات لنظرية التبادل لفيشر التي كانت ترتكز على قيمة النقود، بصورة رئيسية وأنهم يؤمنون بحيادية النقود وبالتالي لا تطلب النقود لغير الإنفاق وتسوية المعاملات، أما معادلة كامبردج أعطت معنى آخر للطلب على النقود والاهتمام بأن للنقود وظيفة أخرى لتشمل "مخزن للقيمة" وليست فقط وظيفة للتبادل أي أن النقود يمكن أن تطلب لنفسها وهو ما يسمى بـ "التفضيل النقدي". **(خليل ع.، 2012، صفحة 234)**

وسميت بمعادلة كامبردج لأنها ظهرت على يد علماء الإقتصاد في جامعة كامبردج الإنجليزية مارشال وآرثر بيجو وروبرتن.

حيث بدأت على يد ألفريد مارشال الذي وضح أن هناك نسبة معينة من الدخل يحتفظ بها الأفراد على شكل نقد حاضر، أي أن هناك تفضيلا نقديا للأفراد فالأساس الذي تعتمد عليه معادلة كامبردج أو ما يسمى بمعادلة الأرصدة النقدية هو العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى. **(عيسى، 2011، صفحة 93)**

وتم صياغة هذه النظرية على النحو التالي: **(الأفندي، 2012، صفحة 328)**

$$\mathbf{M}=\frac{\mathbf{1}}{V} \times P \times Y$$

$$M = K \times P \times Y \longrightarrow$$

حيث: M تمثل كمية النقود.

$\mathbf{K}=\frac{\mathbf{1}}{V}$ وهي نسبة الاحتفاظ بالسيولة.

K تمثل نسبة من الدخل النقدي (PY) الذي يرغب الأفراد بالاحتفاظ به في صورة أرصدة نقدية سائلة لمواجهة مشتريات الأفراد من السلع والخدمات (التفضيل النقدي) وتمثل حجر الزاوية في معادلة ألفريد مارشال. **(المشهداني خ.، 2017، صفحة 276)**

وعند التوازن يجب أن تتساوى كمية النقود المعروضة M مع كمية المطلوبة منها M_d

أي أن: $\mathbf{M=M_d=KPY}$

وبقسمة طرفي المعادلة على P نجد أن:

$$\frac{\mathbf{Md}}{\boldsymbol{P}} = \boldsymbol{K \times Y}$$

حيث: $\frac{\mathbf{Md}}{\boldsymbol{P}}$ يمثل الطلب الحقيقي على النقود.

وباعتبار أن K ثابت في الأجل القصير ويعتمد على العادات المصرفية مثلها مثل سرعة دوران النقود وكذا الناتج الحقيقي يتحدد بظروف العرض في النموذج الكلاسيكي فإن المستوى العام للأسعار P يرتبط مباشرة بكمية النقود M حيث أن العلاقة بينهما تناسبية. **(عيسى، 2011، صفحة 95)**

معادلة كامبردج أدخلت K (نسبة التفضيل النقدي)، وبحثت في الإجابة عن السؤال:

لماذا يحتفظ الأفراد بالنقود؟.

⟸ إن ذلك يتوقف على مستوى الطلب النقدي على السلع والخدمات المنتجة في المجتمع.

معادلة كامبردج للأرصدة النقدية مثلت خطوة مهمة إلى الأمام نحو النظرية النقدية الحديثة حيث ركزت على الطلب على النقود (مخزن للقيمة)، وتفسير العلاقة التناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

(مندور، 2003، صفحة 81)

استخلص اقتصاديو كامبردج خاصيتين للنقود وهما:

النقود **وسيط للتبادل** (معادلة فيشر) + النقود **كمخزن للقيمة**

وعليه يتم التوصل إلى أن الطلب على النقود كجزء من الثروة يرتبط طرديا مع حجم الدخل النقدي وبذلك فالطلب على النقود يرتبط بالدخل النقدي سواء كان وسيط للتبادل أو كمخزن للقيمة.

ويتحقق التوازن في سوق النقد كما أشرنا سابقا بتساوي عرض النقود (M_S)مع الطلب على النقود (M_d)، مع العلم أن (M_S): متغير خارجي تحدده السلطات النقدية.

$$\mathbf{(M_S) = (M_d)} = \boldsymbol{KPY}$$

ويمكن تمثيل هذا التوازن في الشكل (2-5) التالي:

الشكل رقم (2-5): منحنى عرض النقود وفق معادلة كامبردج للأرصدة النقدية

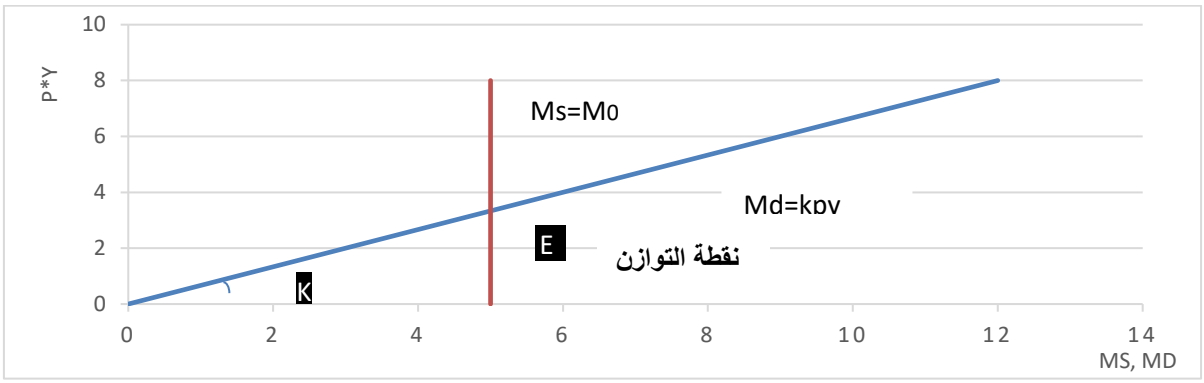

المصدر: نجلاء محمد بكر، اقتصاديات النقود والبنوك،2000، أكاديمية طيبة ص60.

ولقد تعرضت معادلة كامبردج تقريبا لنفس الانتقادات التي تعرضت لها معادلة التبادل لفيشر وأنها افترضت بعض الافتراضات التي قد لا تتحقق منها: **(باحنشل، 1999، صفحة 58)**

- K ثبات نسبة الاحتفاظ بالسيولة لدى الأفراد.
- افتراض مستوى التشغيل الكامل.
- إهمال دور سعر الفائدة في التأثير على حجم الأرصدة النقدية، كذلك الظروف الإقتصادية ففي فترات الرواج أو الركود أو فترات التضخم لا تكون توجهات الأفراد هي نفسها فيما يخص تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالسيولة (الأرصدة النقدية).
- لم تقدم النظرية الكمية تفسيرا للعوامل التي تحدد مستوى الطلب الكلي وهذا ما سعت اليه النظرية النقدية التي قدمها كينز.

بالرغم من الانتقادات التي وجهت للنظرية الكمية للنقود إلا أنها مثلت إضافة علمية اعتمد عليها فيما بعد ومهدت للتحليل الكمي، حيث أبرزت العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، كما اعترف الجميع بأهمية هذه النظرية في التنبيه لخطورة الإفراط النقدي الذي سيؤدي إلى زيادة معدلات التضخم خصوصا للدول التي تملك هيكل انتاجي غير مرن.

المطلب الثاني: العرض النقدي وفق النظرية الكينزية

كما رأينا سابقا النظرية الكمية للنقود في صيغتي معادلة التبادل لفيشر ومعادلة كامبردج للأرصدة النقدية والتي ركزت على البحث في قيمة النقود من خلال البحث عن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، ونتيجة للأزمات الإقتصادية التي تعرضت لها الدول الرأسمالية وأزمة الكساد الكبير سنة 1929 حيث بقيت هذه النظرية عاجزة عن حل هذه المشكلة ومهدت لظهور الفكر الكينزي، حيث رفض كينز الفروض الذي قام عليها الفكر الكلاسيكي، وأن النقود ليست حيادية مثلما اعتبرها الكلاسيك بل لها تأثير على المتغيرات الإقتصادية

الكلية سواء كانت عمالة، إنتاج، استهلاك، ادخار واستثمار مما يؤثر على التوازن الاقتصادي، ويفسر كينز أن التغير في المستوى العام للأسعار الناتج عن تغير كمية النقود ما هو الا انعكاس لمستوى العمالة والدخل النقدي، ولذلك اهتم في نظريته بتحليل الطلب الكلي الفعال.

وقد ارتكزت نظرية كينز في الطلب على النقود على الأسس التالية: **(المشهداني خ.، 2017، صفحة 278)**

1- رفض الفروض الكلاسيكية الأساسية: رفض فرضية ثباث الدخل (الناتج) عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وكذا رفض افتراض ثباث سرعة دوران النقود.

2- رفض قانون ساي للأسواق أو المنافذ أن كل عرض يخلق طلب مساو له غير واقعية.

3- التشغيل الكامل هو حالة خاصة وصعب التحقق، وان التشغيل الناقص هو الحالة الدائمة والواقعية وبذلك الناتج غير ثابث كما افترضه الكلاسيك.

4- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة الاختلالات والرقابة.

5- تعتبر النقود سلعة كباقي السلع تطلب لذاتها.

6- يتحدد سعر الفائدة عند توازن سوق النقود أي تساوي الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة منه.

الفرع الأول: الطلب على النقود (تفضيل السيولة)

كان ألفريد مارشال قد افترض ثباث الرغبة في الاحتفاظ بالنقود السائلة، في حين تخطى كينز هذه الأفكار فيما يخص تحليل تفضيل السيولة، حيث أرجع كينز أن النقود يمكن أن تطلب لذاتها أو ما يعرف بتفضيل السيولة يعود إلى ثلاثة دوافع، فقد تطلب النقود بدافع المعاملات أو لغرض الاحتياط، وقد يطلبها الأفراد بغرض المضاربة. **(خبابة، 2008، صفحة 54)**

1-الطلب على النقود بدافع المعاملات:

يأتي الطلب على النقود لغرض المبادلات نتيجة الفجوة الواقعة بين استلام الدخل وإنفاقه **(عيسى، 2011، صفحة 102)**، حيث يقوم الأفراد يوميا بالإنفاق على حاجاتهم اليومية المتعددة لذلك كان لابد لهم من طلب النقود لتسديد هذه النفقات، وهذا الطلب يتحدد بمستوى المعاملات التي يقوم بها الأفراد والتي تتوقف على مستوى الدخل النقدي للأفراد، وهو في هذا يتفق مع الفكر الكلاسيكي من حيث أن الطلب على النقود بدافع المعاملات يعد دالة طردية مع الدخل. **(بكر، ب س، صفحة 63)**

حيث كلما زاد الدخل الحقيقي كلما زادت رغبة الأفراد في الاحتفاظ بقدر أكبر من النقود على شكل سائل حتى يتمكنوا من القيام بمشتريات إضافية والعكس صحيح. وهذا هو دافع الدخل.

وهذه القاعدة صحيحة أيضا بالنسبة للمؤسسات حيث أن هذه الأخيرة تحتفظ بالنقود على شكل سائل من أجل تغطية النفقات الجارية مثل المواد الخام والمصروفات الجارية.

بالنسبة لكينز

⬅ الطلب على النقود بدافع المعاملات (وسيط للتبادل) وأن حجم هذا الطلب يتوقف على الدخل، ورياضيا يكون كالتالي: $M_t^d = F(Y)$

حيث: M_t^d: الطلب على النقود بدافع المعاملات ؛ **Y**: مستوى الدخل النقدي

الشكل رقم (2-6): منحى الطلب بغرض المعاملات

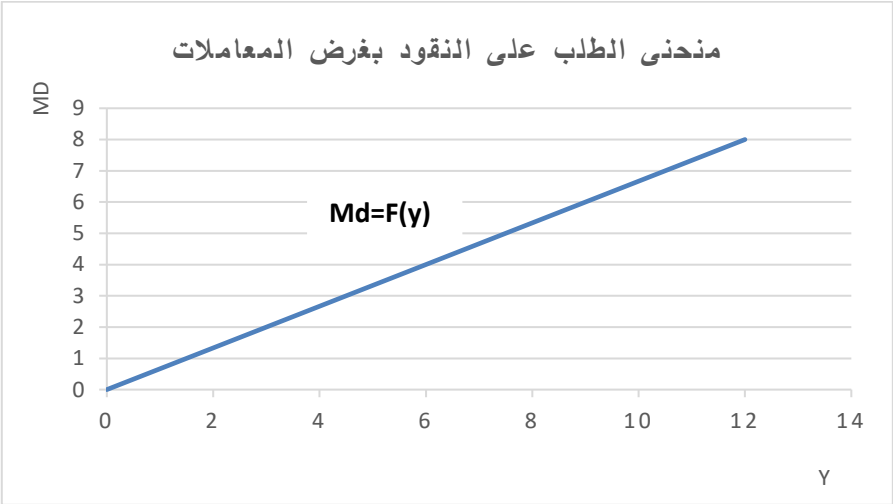

المصدر: خليفي عيسى، تغيرات في قيمة النقود(الاثاروالنتائج)، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2011، ص103.

يلاحظ من الشكل رقم (2-6) أن هناك علاقة طردية بين الدخل النقدي والطلب على النقود بغرض المبادلات فكلما يزيد الدخل النقدي يزيد طلب الافراد على النقود بغرض المعاملات والعكس صحيح، وأن دالة الطلب بغرض المعاملات تشبه دالة الطلب على النقود في النظرية الكمية ولكن كينز الطلب بغرض المعاملات ما هو إلا جزء من الطلب على النقود ولايمثل كل الطلب كما كان في النظرية الكمية التقليدية الكلاسيكية.

2-الطلب على النقود لغرض الاحتياط:

ذهب كينز إلى أبعد من فكرة احتفاظ الأفراد بغرض المعاملات حيث أن الأفراد والمؤسسات يحتفظون بالأرصدة نقدية إضافية لمواجهة حالات الطوارئ والاحتمالات التي قد تستلزم نفقات مفاجئة والاحتفاظ بهذه الأرصدة لمواجهة هذا النوع من النفقات. (كالمرض، البطالة، ....)، أو الاستفادة من الفرص غير المتوقعة (كانخفاض أسعار السلع) والعامل الأساسي الذي يتوقف عليه الطلب على النقود لغرض الاحتياط هو الدخل

مثله مثل طلب النقود لغرض المعاملات وعلى ذلك فالطلب على النقود بدافع الاحتياط هو دالة طردية في متغير الدخل وفي هذه الحالة تقوم النقود بوظيفة جديدة وهي مستودع أو مخزون للقيمة.

(قناوي، 2005، صفحة 107)

-بما أن الطلب على النقود لغرض المعاملات والطلب على النقود لغرض الاحتياط كلاهما دالة طردية لمتغير الدخل يمكن تمثيلها معا كما يلي:

الشكل رقم (2-7): منحى التفضيل النقدي لدافعي السيولة والاحتياط

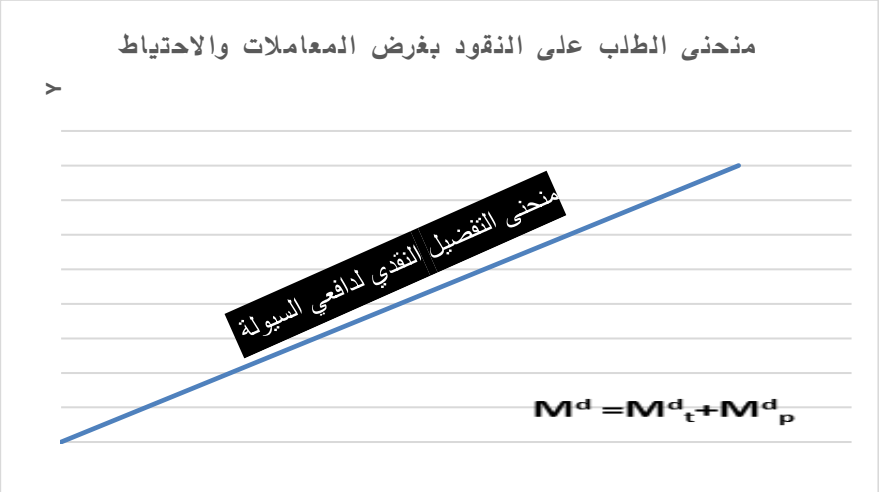

المصدر: عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي (الجزء الأول)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2012، ص288.

3-الطلب على النقود لغرض المضاربة:

لقد اهتم الكلاسيك بطلب النقود للمبادلات وأنها وسيط للتبادل وبحيادتيها، غير أن كينز بحث في دوافع الطلب على النقود وأن الأفراد من الممكن أن يحتفظوا بالسيولة النقدية كأصل مالي لغرض المضاربة، يقوم على أساس أن النقود لا تقتصر وظيفتها على وسيط للتبادل فقط وإنما على أساس وظيفة النقود كمخزن للثروة وأدخل عنصر الفائدة عكس الكلاسيك الذي أهمل دور سعر الفائدة في التأثير على حجم الأرصدة النقدية.

-يقصد بالمضاربة هو الاحتفاظ بالأرصدة النقدية السائلة انتظارا للفرص السانحة التي تحقق لهم مكاسب، حيث يراهنون على تحركات أسعار السندات، حيث أن المجازفين يفاضلون بين سيولة النقود من جهة والفائدة التي تحققها هذه السندات من جهة أخرى، وعلى ذلك فالطلب على النقود بدافع أو غرض المضاربة هو دالة عكسية في متغير سعر الفائدة، وتكون كالتالي: **MSD=F(i)**

ويمثل الطلب على النقد بغرض المضاربة بالشكل رقم (2-8).

الشكل رقم (2-8): منحى الطلب على النقود بغرض المضاربة

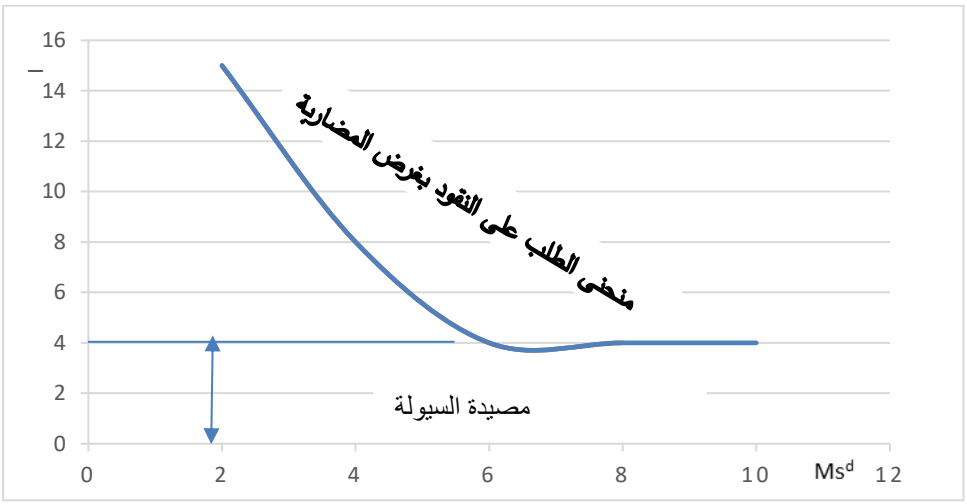

المصدر: خليفي عيسى، تغيرات في قيمة النقود (الاثار والعلاج)، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص107.

يجب أن نشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة السائدة في السوق وبين سعر السند، حيث ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي الى انخفاض سعر السند السوقي (لأن السند أصبح يدر عائد أقل من سعر الفائدة السوقي لذا سوف تنخفض القيمة السوقية للسند والعكس صحيح).

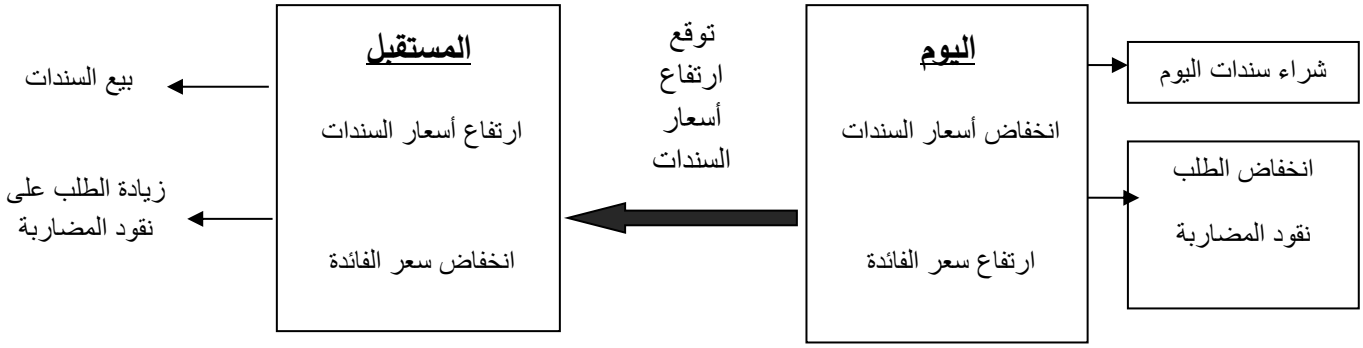

وبتجميع دوافع الطلب على النقود لغرض المعاملات + الاحتياط + المضاربة نتحصل على:

$$M_d=F(Y)+F(i)$$

$$M_d=F(Y,i)$$

سعر الفائدة(المضاربة) الدخل(المعاملات والاحتياط)

-كينز لم يتجاهل الدخل النقدي وأدخله في دالة الطلب الكلية.

تجدر الإشارة إلى أن العلاقة العكسية بين معدل الفائدة والطلب على النقود من أجل المضاربة تتوقف عند حد معين لسعر الفائدة، وهو معدل أدنى لها أين يصبح فيها الطلب على النقود ذات مرونة لانهاية لسعر الفائدة وهي الحالة التي يفضل الأفراد فيها الاحتفاظ بالسيولة بشكل كلي (نقود سائلة بدل فائدة ضعيفة) وهو ما سماه كينز **مصيدة السيولة أو فخ السيولة.**

الفرع الثاني: عرض النقود

أما فيما يخص العرض النقدي كان كينز ضد فكر الكلاسيك القائل بوجود علاقة تناسبية تتجه من كمية النقود إلى المستوى العام للأسعار، فالأسعار قد تتغير لأسباب حقيقية وليست نقدية مثل: تغير تكاليف الإنتاج أو ظروف استثنائية كالحروب مثلا فإن الأسعار سترتفع حتى لو لم تزد كمية النقود، كما أن الأسعار قد تتغير لأسباب نقدية أي أن العلاقة السببية هنا تتجه من المستوى العام للأسعار الى كمية النقود أي الاتجاه المعاكس للكلاسيك من $P \rightarrow M$ ، كما أن عرض النقود مرتبط بسياسة الإصدار والسياسة النقدية عموما، وأنه متغير خارجي يحدده البنك المركزي ويكون ثابت على المدى القصير. **(الأفندي، 2012، صفحة 329)** ، حيث أن النقود ليست كأي سلعة وأن كمية النقود المعروضة في أي وقت هي في الواقع كمية النقود المتداولة في أيدي الأفراد سواء نقدا متداولا أم ودائع مصرفية. **(قناوي، 2005، صفحة 108)**

وبعبارة أخرى: عرض النقود هي تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة والتي تحدد عادة من قبل السلطات النقدية ويفترض ثباتها في المدى القصير ويتم التوازن عند تساوي عرض النقود مع اطلب عليه، ووفق كينز الطلب على النقود هو دالة طردية للدخل وعكسية مع سعر الفائدة، في حين عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطة النقدية، ويتم تمثل كل منهما وفق الشكل رقم(2-9).

الشكل رقم (2-9): منحى الطلب على النقود وعرضه عند كينز

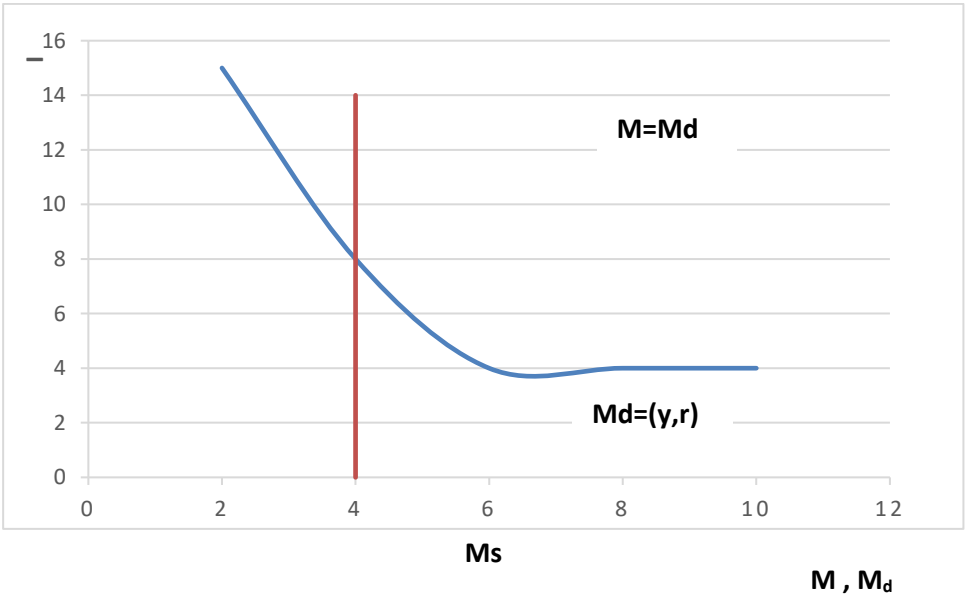

المصدر: عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي (الجزء الأول)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2012، ص288.

الفرع الثالث: تقييم النظرية النقدية لكينز

جاءت النظرية الكينزية في وقت وقفت فيه النظرية الكلاسيكية عاجزة عن إيجاد حل لأزمة الكساد العالمية (1933-1929)، حيث أعطى كينز أهمية كبيرة للنقود وتأثيرها على الأنشطة الإقتصادية وبحث في دوافع الطلب على النقود وركز على تنشيط الطلب الكلي الفعال لحل مشكلة الكساد آنذاك، وعلى العموم لكل فكر اقتصادي جانب إيجابي وجانب سلبي أو نقول بمعنى أدق نقائص.

أولا: إيجابيات (إضافات) النظرية النقدية الكينزية:

- أكد كينز أن دوافع الطلب على النقود هي ثلاثة حيث أضاف إلى جانب المعاملات والاحتياط المضاربة وبذلك دالة الطلب على النقود هي دالة لسعر الفائدة والدخل.
- تطرق كينز الى ما يعرف بمصيدة السيولة أي يكون حد أدنى معدل الفائدة لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أدنى منه أين يفضل الأفراد الاحتفاظ بالسيولة التامة.
- جعل كينز للنقود دورا مهما في تحديد مستوى الدخل والتشغيل من خلال تأثيره على سعر الفائدة حيث ربط بين النظرية النقدية ونظرية التشغيل والدخل (حيث ألغى الدور الحيادي للنقود وجمع بين الاقتصاد النقدي والعيني). **(عيسى، 2011، صفحة 111)**
- أعطى كينز أهمية لسعر الفائدة وفسره على أنه مكافأة مستحقة نظير تخلي الفرد على تفضيله للسيولة.
- كما تساءل كينز عن كيفية وصول الاقتصاد إلى تحقيق العمالة الكاملة مع وجود أفراد يكتنزون جزء من أموالهم وهو الانتقاد الذي قدمه كينز للكلاسيك والذي سيجيب عليه فريدمان فيما بعد.

(خبابة، 2008، صفحة 59)

- عجز النظام الرأسمالي وأكد أنه ليس نظام متوازن وبإمكانه التعرض لأزمات دورية، وعجز النظرية الكلاسيكية عن مواجهة الوضع.

ثانيا: انتقادات النظرية النقدية الكينزية:

من بين أهم الانتقادات التي وجهت للنظرية الكينزية نذكر مايلي:

- ركزت النظرية الكينزية على المدى القصير على تحديد أسعار الفائدة وأهمل العوامل التي تركز عليها على المدى الطويل.
- افترضت النظرية وصول الاقتصاد إلى حالة فخ السيولة وهي حالة خاصة قد لا يصل إليها الاقتصاد.

(غربي، 2018، صفحة 45)

- أهمل كينز أثر تغيرات الدخل على سعر الفائدة وجعله يتحدد على عوامل نقدية بحتة (عرض النقد والطلب عليه).

المطلب الثالث: العرض النقدي وفق النظرية الكمية الحديثة لفريدمان

يسمى أنصار هذه النظرية بالنقديين وذلك نسبة إلى مدرسة شيكاغو النقدية بالولايات المتحدة الأمريكية ومن مؤسسي هذه المدرسة نذكر الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان.

وجاءت نظرية ميلتون فريدمان في خمسينات القرن الماضي إثر ظهور موجة الكساد الاقتصادي التي اجتاحت معظم البلدان الرأسمالية وعندما عجزت النظرية الكينزية عن معالجة هذه الأزمة (ارتفاع الأسعار المرافق للبطالة)، وكانت هذه النظرية امتدادا للنظرية الكمية للنقود مع أخذ فريدمان الانتقادات التي وجهت لكل من النظريتين السابقتين محاولا تفادي النقائص التي اعترتهما.

إن النظرية النقدية الحديثة لفريدمان ليست نظرية في مستوى الأسعار كما كانت النظرية الكمية التقليدية ولا نظرية في الدخل كما هو الحال في النظرية الكينزية، بل هي نظرية لبيان أثر التغير على النقود وذلك من خلال دراسة العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة من الإنتاج وكمية النقود والتغير في مستوى الأسعار.

يرى فريدمان أن العوامل المؤثرة على عرض النقود عوامل مستقلة عن عوامل المؤثرة في طلبها، وأن عرض النقود هو الذي سيحدد مستوى الفائدة. **(عيسى، 2011، صفحة 114)**

أولا: فرضيات النظرية الكمية الحديثة لفريدمان

- التأكيد على فرضية ثبات سرعة دوران النقود التي كانت من فرضيات التحليل الكلاسيكي:

حيث بدأ فريدمان نظريته بمعادلة التبادل كما يلي: **(الأفندي، 2012، صفحة 346)**

$$\mathbf{MV = PY}$$

$$\mathbf{\rightarrow V = \frac{PY}{M}}$$

وحيث عند التوازن تكون $\mathbf{M=M_d}$ فإن هذا يعني أنه كلما يزيد M_d تنقص سرعة دوران النقود والعكس صحيح.

$$\mathbf{V = \frac{P\,Y}{M_d}}$$

- العلاقة بين تغير كمية النقود ومستوى الأسعار هي علاقة موجبة وسببية فقط وليست تناسبية مثلما اعتبرها الكلاسيك حيث زيادة كمية النقود لا تؤدي إلى زيادة الأسعار بنفس النسبة.

يرى فريدمان أن الثروة هي المحدد الأساسي للطلب على النقود وانتقد كينز باعتبار أن الثروة تتحدد في النقود والسندات بل لها عدة أشكال هي: الأصول النقدية (النقود)، الأصول المالية (أسهم وسندات)، لأصول الحقيقة، رأس المال البشري. **(غربي، 2018، صفحة 48)**

- إن الدخل الحقيقي هو المحدد الأساسي للطلب على النقود، فقد استخدم فريدمان مفهوم الدخل الدائم كمقياس للثروة، وقد حدده فريدمان بأنه متوسط دخل الفرد السنوي المتوقع الحصول عليه خلال السنوات المتبقية من حياة الفرد.
- يرى فريدمان أن مرونة الطلب الدخلية على النقود أكبر من الواحد أي أن التغيرات في كمية النقود التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها أي تلك التي يطلبها الأفراد تكون في نفس الاتجاه مع الدخل ولكن بنسب أكبر.
- معدلات العائد النسبي على الأصول المالية هي المحدد للاختيار بين الأصول البديلة وبذلك فإن الطلب على أي أصل يعتمد على معدل العائد لذلك الأصل ومقارنته مع الأصول البديلة وكذا مستوى الثروة. **(الأفندي، 2012، صفحة 470)**
- اعتبار النقود كسلعة وبذلك فإن الطلب على النقود مثله مثل الطلب على أي سلعة (تخضع للدخل) وأما سعر النقود فيتحدد طبقا لتكلفة الفرص البديلة، أي الطلب على النقود يتوقف أيضا على سعر الفائدة التي تمثل تكلفة الفرصة البديلة لاحتفاظ الفرد بالنقود السائلة وتربطها علاقة عكسية أي كلما زادت سعر الفائدة كلما قل الطلب على النقود. **(بكر، ب س، صفحة 69)**

ثانيا: دالة الطلب على النقود عند فريدمان

اهتم كينز بدوافع الطلب على النقود، لكن فريدمان نظرته كانت أوسع وبحث في محددات الطلب على النقود وأن الثروة محدد أساسي للطلب على النقود، وقاد تحليل البدائل الممكنة للنقود فريدمان إلى دراسة العوامل التي تحدد حجم الطلب النقدي من طرف الأعوان الاقتصاديين من جهة وتحديد كيفية توزيع الكمية الإضافية من النقود بين مختلف الأصول المشكلة للثروة من جهة أخرى.

والشكل التالي يوضح الطلب على النقود عند فريدمان.

الشكل رقم (2-10): تحديد الطلب على النقود عند فريدمان

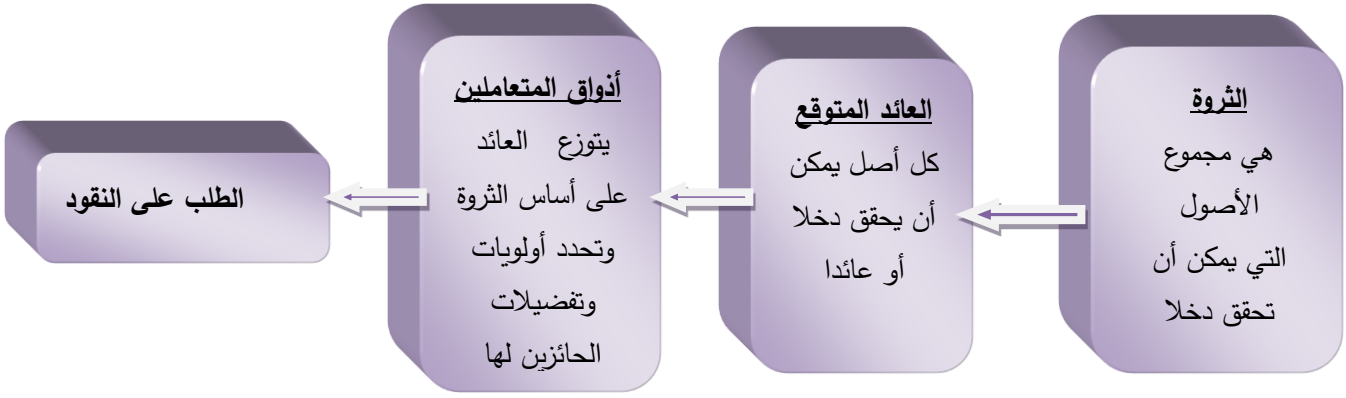

المصدر: عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الاولى،2018، ص49.

وتتمثل هذه العوامل فيما **يلي: (لطرش، 2012، صفحة 84)**

1- الثروة الكلية:

يشمل مفهوم الثروة عند فريدمان جميع الأصول التي يمكن أن تحقق دخلا أو عائدا معينا، وعلى خلاف كينز الذي إقتصرها على النقود والسندات، فإن فريدمان رأى أنها تتشكل من أصول بديلة للنقود، تتكون من أصول نقدية، أصول مالية (أسهم وسندات)، الأصول الحقيقية ورأس المال البشري.

هذه الثروة تمثل مقدار ثابث معين في نقطة زمنية معينة، مقسم كما رأينا إلى أشكال مختلفة الأصول يقبل الأفراد حيازتها. **(خليل ع.، 2014، صفحة 328)**

والثروة الكلية تتكون حسب الشكل رقم(2-11).

الشكل رقم (2-11): الثروة الكلية عند فريدمان

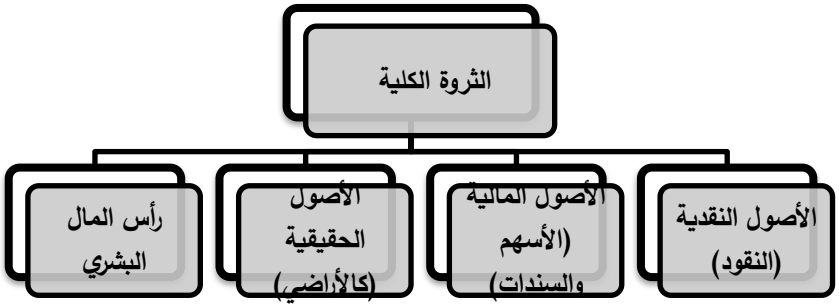

المصدر: لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية،2012، ص84.

1-1 الأصول النقدية (النقود):

هي المحدد الأساسي للثروة والعنصر الأكثر سيولة في أشكالها، ويحتفظ بها الأفراد إما نقدا أو في صورة نقود الودائع لدى البنوك ويتحصل مقابلها على عائد يتمثل في معدل الفائدة، كما يتمثل عائدها في الأمان بامتلاك الفرد سيولة جاهزة، وعائدها في الصورة الأولى هو معدل التغير في القوة الشرائية.

فمثلا عند حدوث تضخم فإن النقود تنقص قوتها الشرائية وبذلك نقول ان العائد الحقيقي للنقود يحدده المستوى العام للأسعار P **(بوفاسة، 2018، صفحة 69)**

1-2 الأصول المالية (الأسهم والسندات):

-السند:

يعتبر أداة مالية تعبر عن قرض ممثل في أوراق مالية متساوية القيمة، قابلة للتداول وعائد هذه السندات يتمثل في الفائدة والتي هي قيمة ثابثة من القيمة الاسمية للسند، وله في نهاية المدة الحصول على قيمة القرض. **(عدنان و الغالي، 2019، صفحة 187)**

-السهم:

يعتبر السهم من الأدوات المالية التي تعطي لصاحبها حق الحصول على ربح ولكنه غير مؤكد (في حالة تحقيق الشركة أرباح) وهو يمثل حق ملكية.

1-3 الأصول الحقيقية:

وهي أصل مادي وتشكل أحد أشكال الثروة التي يحتفظ بها الأفراد منها: الأراضي، العقارات... وغيرها، ويتوقف عائد هذه الأصول على المستوى العام للأسعار وكذلك الإهتلاك الذي قد تتعرض له هذه الأصول. **(خليل ع.، 2012، صفحة 332)**

1-4 الأصول البشرية :

تتمثل في مقدرة الأفراد في الحصول على دخل على شكل أجر أو عمل حر آخر، ويرى فريدمان أن من الصعب تحديد هذا العائد من رأس المال البشري وذلك لعدم وجود سوق رأس المال البشري مثل الأسواق الأخرى إلا أنه يمكن تحديده بالعلاقة التالية: **(بوفاسة، 2018، صفحة 70)**

العائد من رأس المال البشري = الثروة الكلية × النسبية بين الثروة المادية وغير المادية.

والجدول رقم (2-2) يوضح أشكال الثروة عند فريدمان وعوائدها المتوقعة.

جدول رقم (2-2): أشكال الثروة وعوائدها المتوقعة عند فريدمان

عنصر الثروة	العوائد المتوقعة	العلاقة
الثروة (الدخل الدائم أو المستمر)	الدخل المتوقع الحصول عليه على المدى الطويل	طردية
النقود (الأصول النقدية)	عائد معنوي (الراحة -الأمان) عائد مادي (فائدة على إيداعات)	طردية
الأصول المالية الأسهم السندات	 أرباح فوائد	 عكسية عكسية
الأصول الحقيقية	ارتفاع الأسعار => أرباح	عكسية
الأصول البشرية	قدرة الأفراد على الحصول على أجر أو دخل	عكسية

المصدر: عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، ص50، بتصرف.

2- الأسعار والعوائد من البدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة في شكل سائل:

كما تم التطرق سابقا لأشكال الثروة وعوائدها وتمثل العوائد التي تنتج عن الاحتفاظ بهذه الأصول بتكلفة الفرصة البديلة، والعلاقة العكسية بين الطلب على النقود وتكلفة الفرصة البديلة، حيث أن النقود تقدم له إمكانية التحويل إلى أشكال الثروة وذلك لسيولتها، كما يحاول حائز الأصول النقدية الاستفادة من النقود كأصل كامل السيولة

حيث يقوم بتقدير مقدار التكلفة المحتملة التي تترتب عن الاحتفاظ والذي يترتب عن المستوى العام للأسعار، أما العوائد الأخرى لأشكال الثروة فتكون:

- معدل الفائدة (السندات).
- حصص الأرباح (الأسهم)، الأصول الحقيقية (التغير في الأسعار).

أما رأس المال البشري كما قلنا سابقا يصعب قياسه واقعيا في السوق لذلك أخذه فريدمان كنسبة.

3- الأذواق أو ترتيب الأفضليات:

هناك عدة عوامل تفسر التغيرات في الطلب على النقود غير المتغيرات الكمية المذكورة تتمثل في تفضيل أذواق المحتفظين بالثروة، وهو ما أدرجه فريدمان رفقة متغيرات أخرى ذات تأثير صغير جدا غير مضبوط. **(خليل ع.، 2012، صفحة 335)**

ومما سبق يمكن صياغة دالة الطلب على النقود عند فريدمان كمايلي:

$$M_d = f\left(P, Re, Rp, \frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}, W, Yp, U\right)$$

حيث: **P** المستوى العام للأسعار **Re**: معدل عائد السهم

Rp: معدل الفائدة على السندات

$\frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}$: يعبر عن التغير المتوقع في الأسعار في الزمن

W : يمثل نسبة رأس المال غير البشري إلى البشري

Yp : يمثل الدخل الدائم حيث اعتمد فريدمان هذا المقياس لقياس الثروة (الأجل الطويل) عكس كينز الذي استخدم الدخل المطلق (أجل قصير) وبما يكون الاختلاف المفاهيمي الأساسي في التحليلات الأحدث ل الطلب على النقود، وقد حدد فريدمان الدخل الدائم بأنه"متوسط دخل الفرد السنوي المتوقع الحصول عليه خلال السنوات المتبقية من حياة الفرد". **(الأفندي، 2012، صفحة 470)**

U : يضم كل التأثيرات التي تنجم عن أذواق وتفضيلات طالبي النقود.

- اعتبر فريدمان الطلب على النقود مستقر بما أن الدخل الدائم يتميز عموما بالاستقرار (الدخل متغير تابع لدالة الطلب على النقود) واعتبر معدل الفائدة ذو تأثير ضعيف على هذه المعادلة.

وخلاصة القول أنه في ظل إستقرار الطلب، فإن زيادة عرض النقود سيؤدي إلى تغير الدخل النقدي (PY)، ومنه فريدمان يؤكد على أن عرض النقود يمارس تأثيرا على النشاط الاقتصادي (الدخل والأسعار) وليست محايدة كما اعتبرتها النظرية الكمية للنقود (الكلاسيك) والشكل التالي يوضح ذلك.

ثالثا: تقييم النظرية الكمية الحديثة لفريدمان:

بالرغم من الانتقادات التي وجهت الى النظرية الكمية لفريدمان مثل أي نظرية إلا أنه توصل إلى:

- التضخم ظاهرة نقدية بحتة، حيث أن مصدر التضخم في الأسعار يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق المستوى العام للأسعار وبالتالي يجب ضبط ومراقبة كمية النقود والناتج المحلي. **(المشهداني خ.، 2017، صفحة 284)**
- استقلال دالة عرض النقود عن الطلب على النقود.
- دالة الطلب على النقود دالة مستقرة (الدخل الدائم يتميز بالاستقرار)، وكذا تهميش دور الفائدة في تحديد الطلب على النقود خاصة (وان سعر الفائدة مصدر عدم الاستقرار)، أما عرض النقود والذي يحكم التغير في الأسعار هو التغير هو التغير في نصيب الوحدة المنتجة في كمية النقود.
- اعتمدت هذه النظرية على دراسة محددات الطلب على النقود وقام بالتوسع في مختلف أشكال الثروة وعوائدها في حين كينز إهتم فقط بالسندات في تحليله وأعطى أهمية لسعر فائدة واحد.
- إن كمية النقود هو المتغير الأساسي لدراسة التقلبات الإقتصادية الكلية.

(بوفاسة، 2018، صفحة 72)

وفي نظرة تقييمية يمكن القول أن النظرية النقدية المعاصرة بمقارنتها مع صورتها التقليدية كانت أكثر واقعية وأقرب للواقع الاقتصادي وتحليلها للعلاقة بين كمية النقود والأسعار فهي أدخلت كذلك في تفسيرها الناتج أو الدخل القومي الحقيقي وكذا استعملت الدخل الدائم وليس الدخل الجاري(المطلق) في المدى القصير (كينز) دراسة معمقة في الطلب على النقود، بالمختصر حاول الجمع بين نظريتين الكمية والكينزية وحاول إعطاء صورة تحليلية أعمق وأوسع محاولا الاستفادة من الانتقادات الموجهة لهما.

أهم فروقات بين كينز وفريدمان

كينز	فريدمان
الدخل الجاري مدي قصير	الدخل الدائم مدي طويل
النقود والسندات	نقود، أسهم وسندات، أصول حقيقية، رأس المال البشري
سعر الفائدة	عوائد لكل من أشكال الثروة
دور سعر الفائدة (فخ السيولة مرونة لانهائية)	تهميش دور الفائدة
إستقرار دالة العرض	إستقرار دالة الطلب التضخم ظاهرة نقدية بحتة
دالة الطلب يعتمد على سعر الفائدة علاقة عكسية	تعتمد على الدخل الدائم وهو مقياس الثروة

المبحث الثالث: إدارة العرض النقدي في إطار السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية جزءا مهما من السياسة الاقتصادية للدولة ذلك لأنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الكلية، إضافة لما للنقود من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى فهي الأداة التي تتدخل بها للتأثير على حجم العرض النقدي والائتمان وفق الأهداف المحددة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها

إن الاهتمام بالسياسة النقدية ظهر خلال القرن التاسع عشر وأخذ بالتزايد خاصة في فترات الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي، ولقد تطور مفهومها بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية عبر المراحل الزمنية المتعاقبة، كما تختلف أهداف السياسة النقدية تبعا للتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

أولا: مفهوم السياسة النقدية

يعتبر مصطلح السياسة النقدية من المصطلحات الحديثة نسبيا حيث ظهر هذا المصطلح في أدبيات الاقتصاد خلال القرن التاسع فقط، وبعد الاهتمام بهذا المصطلح خصوصا في حالات عدم الاستقرار ولقد مفهوم السياسة النقدية باختلاف النظريات الإقتصادية واختلاف في الأفكار، فقد عرفها الاقتصادي G L BASH على: "أنها ما تقوم به السلطة النقدية من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت نقدية أو ودائع أو سندات حكومية".

(pattat, p. 1987)

كما عرفها الاقتصادي KENT بأنها:" مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كالاستخدام الكامل". **(الخيكاني و كاظم، 2015، صفحة 13)**

كما تعرف السياسة النقدية على: "أنها سياسة الحكومة التي تأثر بها على عرض النقود وهذا بهدف مراقبة والتحكم في النقود المتداولة لتحقيق إستقرار الأسعار والنمو الاقتصادي".

(Grigolashivili, 2019, p. 290)

كما تعرف السياسة النقدية أنها مجموعة الإجراءات المتعددة للحكومة أو السلطات النقدية، لإدارة عرض النقد وسياسة الفائدة، بهدف الوصول بالاقتصاد الوطني إلى مرحلة التشغيل والمحافظة عليه من التضخم. **(كنعان، 2012، صفحة 373)**

وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه الاقتصادي **EINZIG** وهو أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي. **(طوروس، 2011، صفحة 191)**

مما سبق عرضه من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج مجموعة من العناصر تخص السياسة النقدية تتمثل في:

- الإجراءات والقرارات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي والتي تختلف النظرية النقدية، حيث تهتم النظرية النقدية بصورة أساسية لمحاولة تفسير الظواهر الإقتصادية بمنظور علمي بحث إلا أن السياسة النقدية هي تنفيذ هذه الإجراءات والتدابير وفق الظروف الإقتصادية وما يخدم المجتمع **(الشاذلي، 2017، صفحة 4)**
- تستخدم السلطات النقدية مجموعة من الأدوات سواء نقدية أو كيفية، تهدف من خلالها إلى التأثير على حجم العرض النقدي والائتمان كسعر الفائدة وحجم الائتمان المسموح به، وكذا أدوات نوعية كالرقابة الائتمان الاستهلاك ...الخ.
- إن للسياسة النقدية مجموعة من الأهداف ويجب أن نميز بين الأهداف الوسيطية وهي تلك التي تستخدمها السلطة النقدية للوصول إلى الأهداف النهائية، حيث تقوم السلطة النقدية بالتأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية كالاستهلاك والاستثمار... للوصول إلى الأهداف العامة للسياسة الإقتصادية وتحقيق إستقرار في المستوى العام للأسعار. **(هيفاء، 2010، صفحة 32)**

وبالاعتماد على ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل وكاف عن السياسة النقدية التي هي مجموعة الإجراءات والقوانين والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية بالاعتماد على مجموعة من الأدوات النقدية وغير النقدية لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية المحددة مسبقا، ولتفادي التقلبات التي قد تمس بالاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي ويكون ذلك بالتأثير على كل من العرض النقدي والائتمان ومن ثم التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي.

ثانيا: أهداف السياسة النقدية:

لقد اختلفت أهداف السياسة النقدية من خلال مسار تاريخي تخللته عدة مدارس وأفكار وأزمات، حيث لجأت البنوك المركزية إلى سياسة التسيير الكمي وذلك تبعا للحكمة التقليدية التي ترى أن التضخم دائما وفي أي مكان ظاهرة نقدية، وأن النقود متغير يؤثر فقط على الأسعار وأن النشاط الاقتصادي مقاس بالناتج المحلي يكون في حالة التشغيل الكامل وليس هناك أي مجال للأزمات وبطالة وأن كل عرض يخلق طلب مساو له (قانون ساي للأسواق)، وبذلك وفق المنظور الكلاسيكي فإن السياسة النقدية كان الهدف منها إستقرار الأسعار

فقط من خلال مكافحة التضخم،**(yrache, 2009, p. 180)** غير أن الأزمة العالمية في منتصف الثلاثين (1929) أثبتت قصور الفكر الكلاسيكي وظهر الفكر الكينزي الذي شرح أن التغير في عرض النقود له تأثيرات على إجمالي الإنفاق ومستوى الإنتاج من خلال التغيرات في سعر الفائدة، **(Olvwapelumi, 2020)** وأن النقود غير حيادية وتؤثر في الاقتصاد عكس افتراضات الكلاسيك، وأن من منظور كينز أن للسياسة النقدية في خدمة الانتعاش الاقتصادي وبالتالي يجب استخدامها لزيادة الطلب الكلي، حيث عند تخفيض معدل الفائدة تشجع الاستثمار بالنسبة للمؤسسات، وكذا تشجيع الأسر على الاستهلاك ومنه رفع مستوى النشاط والتشغيل وكذا يمكن استخدامه في محاربة التضخم حيث نقوم برفع سعر الفائدة للتحكم في الاقتصاد وكبح التضخم، وبذلك فإن العرض والطلب على النقود يحدد سعر الفائدة والذي يؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره على الاستثمار، الاستهلاك (الطلب الكلي) وبذلك أضافت النظرية الكينزية هدفا آخر للسياسة النقدية وهو تحقيق الاستخدام الكامل.

كل هذه الأفكار وآراء الاقتصاديين أدت إلى تأكيد أهمية السياسة النقدية من خلال توسيع أهدافها فلم تعد محصورة على تحديد إستقرار الأسعار (الكلاسيك) وإنما امتدت إلى التأثير على الدخل والإنتاج ومنه إلى أهداف أخرى.

تختلف أهداف السياسة النقدية بين الدول النامية والدول المتقدمة حسب التقدم الاقتصادي والاجتماعي ولكن الأكيد أنهم يتفقون على أهميتها، ويجب التمييز بين الأهداف النهائية والأهداف الوسيطية، الأولية (التشغيلية).

1- الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

باعتبار السياسة النقدية احدى أدوات السياسة الاقتصادية فإن الأهداف النهائية للسياسة النقدية تتطابق مع الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية وهي أهداف طويلة الأجل، يمكن إجمالها في:

- تحقيق التوازن والاستقرار في المستوى العام للأسعار؛
- تحقيق الاستخدام الكامل؛
- تحقيق معدلات نمو مرتفع نسبيا؛
- تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات.

1-1تحقيق التوازن والاستقرار في المستوى العام للأسعار:

يأتي هدف تحقيق إستقرار في المستوى العام للأسعار في مقدمة الأهداف النهائية للسياسة النقدية وعلى القدرة الشرائية للعملة المحلية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، فإن زيادة الإصدار النقدي سوف يؤدي إلى

حدوث تضخم (حسب النظرية الكمية هناك علاقة طردية بين الأسعار والنقود وتبعا للحكمة التقليدية التي تأسست على مقولة ميلتون فريدمان التضخم دائما وفي أي وقت ظاهرة نقدية).

حيث أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار سوف يؤدي إلى تخفيض القدرة الشرائية للفرد وتراجع الدخل الحقيقي للأفراد والذي يؤدي في المدى المتوسط والطويل إلى تراجع الاستثمارات ومستوى التشغيل (الشاذلي، 2017، صفحة 6) ،كذلك التضخم يؤدي إلى انتشار أجواء عدم اليقين والتشاؤم تجعل رجال الأعمال يقلعون عن المشاريع الإنتاجية مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وظهور البطالة وانتشار الآثار الاجتماعية كالفقر وانقسام المجتمع إلى طبقتين الأغنياء والفقراء أي التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول لغير صالح الفقراء.

لذلك كان لابد من محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستويات الأسعار وبالرغم من أن هناك أسباب أخرى لهذه الارتفاعات إلا أن النقديين ارجعوا أن السبب الرئيسي هو العرض النقدي،

(Sasonko, 2018, p. 83) ولابد من السلطة النقدية للتحكم في هذا العامل من خلال السياسة النقدية للحفاظ على إستقرار الأسعار وتلافي التأثيرات السلبية للتضخم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وليس غريبا أن يهتم صانعوا السياسة النقدية في الدول المتقدمة بسياسة استهداف التضخم Inflation Targets كهدف رئيسي ويطبق

هذا الهدف بشكل مباشر، حيث أن خلق بيئة مالية مستقرة يساعد على تحفيز المنتجين ومن ثم تراكم رأس المال ودعم النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل ومنه تحقيق تنمية اقتصادية.

(mouhanna, 2019, p. 483)

2-1 تحقيق الاستخدام الكامل:

يقصد بالاستخدام الكامل أن الأشخاص المؤهلين الذين يبحثون عن العمل وبمعدلات الأجور السائدة سيجدونه بدون أي تأخير **(الخيكاني و كاظم، 2015، صفحة 16)** أي توفير فرص عمل لكل باحث وراغب في العمل، ويعد هذا الهدف من الأهداف النهائية للسياسة النقدية نتيجة البطالة التي كانت منتشرة في العديد من دول العالم في فترة الكساد خلال الثلاثينيات والخوف من تفشي وانتشار هذه البطالة عملت السلطات النقدية على معالجة هذه الآفة والوصول بها إلى أدنى مستوياتها، فهي تقوم بزيادة عرض النقود

(Oluwaseyi و & all، 2019، صفحة 235) في حالة البطالة والكساد لتنشيط الطلب الكلي الفعال من استهلاك واستثمار ومنه تزيد المشاريع الاستثمارية وخلق مناصب شغل وتحقيق مستوى معين من التشغيل الكامل ذلك حتى تحافظ السلطات النقدية على اقتصاد معافى يجب عليها تحقيق مستوى بطالة طبيعي في حدود 5, 4% إلى6 % وتعمل السياسات على تقليلها.

1-3 تحقيق معدلات نمو مرتفع نسبيا:

تسعى الدول سواء متقدمة أو متخلفة على حد سواء إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبيا ولذلك يعد هذا الهدف من أهم أهداف السياسة النقدية ويرتبط هدف النمو الاقتصادي بهدف تحقيق التوظيف الكامل.

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن أو توسيع قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات تهميش أو مقدار الزيادة في متوسط الدخل الفرد الحقيقي خلال مدة زمنية معينة ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد القومي أن يكون معدل الزيادة في الدخل القومي أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان. **(الخيكاني و كاظم، 2015، صفحة 17)**

تقوم السياسة النقدية على تحقيق نمو اقتصادي من خلال التأثير على عرض النقود وذلك عن طريق تخفيض أسعار الفائدة بغية التوسع في منح الائتمان مما يشجع المستثمرين على القيام بمشاريع وبالتالي توظيف عمالة وزيادة الدخول والاستهلاك الأمر الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشة ومنه تحسين النمو الاقتصادي.

1-4 تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات:

يقصد به تحقيق التوازن في المعاملات الخارجية للإقتصاد القومي ويتحقق ذلك عندما تتعادل التزامات الاقتصاد القومي اتجاه العالم الخارجي مع حقوقه تجاه هذا العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، وكل هذا يظهر في ميزان المدفوعات **(الخطيب و عبد العزيز، 1435، صفحة 328).**

والعجز في ميزان المدفوعات يعني أن التزامات الاقتصاد القومي أكبر من حقوقه، أي أن الدولة تدفع أكثر مما تستلم بالعملة الصعبة سواء من احتياطاتها من العملة الأجنبية أو الاقتراض وتسعى معظم الدول لتصحيح اختلال ميزان مدفوعاتها وإتباع سياسة نقدية انكماشية برفع سعر الخصم مثلا مما يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة على القروض وينخفض الطلب الكلي وينعكس على الأسعار بانخفاضها الأمر الذي يشجع صادرات الدولة والى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية، ومن جهة ثانية ارتفاع أسعار الفائدة على القروض والودائع سوف تشجع دخول رؤوس الأموال الأجنبية. **(الخيكاني و كاظم، 2015، صفحة 18)**

ونفس الآلية بالنسبة لأثر سعر الصرف ففي حالة وجود عجز تلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها أي رفع سعر الصرف الأجنبي حتى يجعل السلع المستوردة أغلى للمستهلك وأرخص للمستهلك الأجنبي فيزيد الصادرات على حساب الواردات مما يؤدي تخفيض عجز ميزان المدفوعات.

2- الأهداف الأولية (تشغيلية أو عملية):

هي متغيرات يحاول البنك المركزي التأثير عليها لتحقيق الأهداف الوسيطية، وهي تعتبر حلقة

وصل بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطية وتتمثل في مجموعتين: مجمعات الاحتياطات النقدية واحتياطات البنوك. **(غربي، 2018، صفحة 83)**

2-1 مجمعات الاحتياطات النقدية:

وتتضمن القاعدة النقدية والأوراق النقدية المتداولة والتي تشمل النقود الورقية والمعدنية والنقود الكتابية والاحتياطات المصرفية وهي احتياطات البنوك لدى حسابات البنك المركزي والذي يضم بدوره احتياطات اختيارية واحتياطات إجبارية. **(Henri، 2004، صفحة 129)**

تعددت الاتجاهات واختلفت حول مؤيدين ومعارضين عن المجمع الاحتياطي الأكثر فاعلية في تحقيق أهداف السياسة النقدية، فقد دافعت البنوك المركزية في أمريكا عن القاعدة النقدية في حين دافعت فروع أخرى واقتصاديو مجلس المحافظين عن أنواع أخرى من مجاميع الاحتياطي كهدف أولي وانتقل النقاش إلى الحديث عن أهمية كل مجمع وهكذا بقي الموضوع محل جدل لأنه يتصف بالتجربة وكذا بمدى تأثير هذه المجمعات في التغيرات التي تحدث في العرض النقدي والذي يعتبر أحد هذه الأهداف الوسيطية وكذا قدرة السلطة النقدية على التحكم في هذه المجمعات النقدية، وكذا تطور النظام المصرفي. **(امينة و ايمان، 2020، صفحة 389)**

2-2 ظروف السوق النقدي:

يقصد بهذا المصطلح أحوال السوق النقدي وكل ما يتعلق بأسواق الائتمان والمقترضين ومدى رغبتهم واستجابتهم في معدل نمو الائتمان وتحركات أسعار الفائدة انخفاض أو ارتفاع وشروط الإقراض الأخرى وتحتوي على الاحتياطات الحرة وهي تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدي البنك المركزي مطروحا منه الاحتياطات التي اقترضتها منه ويسمى (صافي المقترض من الاحتياطي) ومعدل الأرصدة الفيدرالية وأسعار الفائدة الأخرى والتي يمارس بها البنك المركزي رقابة قوية عليها. **(السيد، 2018، صفحة 238)**

يستخدم البنك المركزي الأهداف الأولية (تشغيلية) كوسيط بين أدواته وتحقيق أهدافه عندما تكون الأهداف الوسيطية لم تؤثر في الوصول للأهداف المبتغاة، فيعمل البنك المركزي باستخدام متغيرات شديدة الاستجابة كأهداف أولية ويمارس عليها رقابة قوية وتكون هنا السلطة النقدية في حاجة لإعطاء إشارات سريعة وواضحة ودقيقة للمشغلين حول السياسة، وهذا هو دور الهدف التشغيلي وغالبا ما يتم بواسطة أسعار فائدة قصيرة الأجل لأنها تسمح لنا بتقييد أقل للسياسة النقدية.**(plihon, 2001, p. 88)**

3- الأهداف الوسيطية للسياسة النقدية:

تعتبر الأهداف النهائية للسياسة النقدية أهداف طويلة المدى وهذا يعني أنه عند تنفيذنا للسياسة النقدية لا تظهر بصورة سريعة ومن ثم يصبح الحكم على كفاءة السياسة النقدية غير صحيح هذا من جهة، من جهة

ثانية أن الأهداف النهائية قد تتعارض فيما بينها فالبنك هنا يقوم باختيار مجموعة من الأهداف الوسيطية والتي لها تأثير مباشر في الأهداف النهائية، وبإتباعه لهذه الإستراتيجية يتأكد من صحة هذه السياسة أولا.

(غربي، 2018، صفحة 82)

ونقصد بالأهداف الوسيطية المتغيرات التي يمكن للبنوك المركزية أن تمارس من خلالها نفوذا والتي لها صلات مباشرة مع الأهداف النهائية، وأن تكون هذه المتغيرات قابلة للقياس وإمكانية مراقبتها بما تملكه السلطات النقدية من أدوات. **(زواوي، 2015، صفحة 232)**

وتتمثل الأهداف الوسيطية في متغيرات نقدية كلية كمية كالعرض النقدي، وسعرية كسعر الفائدة وسعر الصرف.

3-1 العرض النقدي:

يشترط في استخدام العرض النقدي كهدف وسيط أن يكون قابلا للقياس وإمكانية السلطة النقدية التحكم والتأثير فيه، ولذلك يجب على البنوك المركزية مراقبة كمية النقد المتداول ويتم قياس العرض النقدي بمعيار السيولة في المدفوعات (بمعنى أكثر سيولة إلى اقل فاقل)، وعلى السلطات النقدية مراقبة ومتابعة هذه المجمعات النقدية وكذا يجب مراعاة العرض النقدي مع حجم السلع والخدمات المنتجة حيث زيادة كمية العرض سوف يؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار (التضخم) وفق فريدمان ميلتون أن التضخم دائما وأبدا وفي أي مكان ظاهرة نقدية، وأن النمو في عرض النقود هو التضخم لاسيما عند تحليله على المدى الطويل.

(Muzaffar & bekiros, 2017, p. 1)

وبهدف تفادي الوقوع في عدم الاستقرار النقدي وجب مراقبة المجاميع النقدية، وتختلف هذه المجمعات النقدية من اقتصاد إلى آخر حسب درجة تطور نظامه المالي والمصرفي وخصوصا في ظل وجود المشتقات المالية، فمثلا اختيار M1 كهدف وسيط يشير إلى رغبة السلطات النقدية في التأثير بشكل مباشر على السيولة ولكن M1 يتأثر بوسائل التوظيف البديلة (ارتفاع معدلات الفائدة مثلا على التوظيفات) سوف يؤدي إلى تقليل M1وبالتالي هذا المجمع النقدي سوف يصبح هدف ضعيف للسياسة النقدية وM2 لا يحل هذه المشاكل كذلك. **(لطرش، 2010، صفحة 152)**

وفي الأخير نقول أن هناك اتجاه في مختلف البنوك المركزية للدول المتقدمة أو المتخلفة تحدد كل سنة هدفا لنمو العرض النقدي بما يتماشى مع ظروف الاقتصادية وتسعى لاحترامه باستخدام أدوات السياسة النقدية.

(زواوي، 2015، صفحة 332)

3-2 سعر الفائدة كهدف وسيط :

تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطيا للسياسة النقدية، والذي يرتبط بنمو العرض النقدي وهو ما يجب أن تأخذه السلطة النقدية بعين الاعتبار ومنه فتحديد معدل

الفائدة متصل عن تحديد نمو العرض النقدي، ومن الواضح أن السلطة النقدية لا تستطيع تجاهل أسعار الفائدة التي تعد متغيرا سلوكيا مهما تتوقف عليه قرارات الإفراد والمؤسسات ويمثل لها (تكلفة اقتراض)، ويقوم المستثمر بأخذ القرار الاستثماري من خلال المقارنة بين معدل الفائدة ومعدل العائد (المردودية) ومن هذا المنطلق يأخذ سعر الفائدة أهمية كبيرة في السياسة النقدية ويمثل هدف وسيط وأداة من أدواتها في نفس الوقت، حيث يكون التأثير في سعرها السائد في سوق ما بين المؤسسات المالية هو وسيلة فعالة لتحقيق هذا الهدف أو من خلال التأثير على سعر الفائدة الحقيقي والذي هو السعر الذي يقرض به البنك المركزي الأموال للبنوك التجارية وذلك برفع المعدل أو خفضه وذلك حسب حالة السيولة هل هي حالة فائض أو نقص. (لطرش، 2010، صفحة 146)

وبالرغم من أهمية معدل الفائدة كهدف وسيط إلا أنه من الصعب تحديده أو تفسيره كهدف وسيط للسياسة النقدية لأنه يرتبط بمتغيرات مستقلة كعنصر التوقعات التضخمية، وتجدر الإشارة أن تغيرات سعر الفائدة لا يمكن أن نرجعها لمجهودات السياسة النقدية بل أن تغيره مرتبط أيضا بعوامل السوق التي تؤثر عليها بعض السياسات والعوامل الأخرى، حيث ذهب بعض الاقتصاديين أن أسعار الفائدة تكون مرتفعة في حالات الرواج الاقتصادي والعكس في أوقات الكساد وبالتالي يصعب على البنك المركزي تحديد نتائج سياسته النقدية عند أسعار فائدة لوحدها وإنما هي مرتبطة بمتغيرات أخرى ولذلك ذهب البعض إلى رفض استخدامها كهدف وسيط للسياسة النقدية. **(شفيق، 2017، صفحة 8)**

3-3 سعر الصرف كهدف وسيط:

يعرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات العملة المحلية التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي أو هو عدد الوحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من النقد المحلي والتعريف الأول هو الأكثر شيوعا. **(الغالبي، 2017، صفحة 16)**

ويعتبر سعر الصرف مؤشر جد مهم معبر عن الأوضاع الإقتصادية لبلد ما وتلجأ السلطات النقدية إلى استخدام سعر الصرف كهدف وسيط للحفاظ على التوازن الخارجي وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، فمثلا اذا سجل عجز في ميزان المدفوعات فإن تخفيض نسب الصرف سوف يؤدي إلى تحفيز الصادرات حيث أسعارها تقل في الأسواق الخارجية ويجعل السلع المستوردة أغلى للمستهلك المحلي فيزيد الصادرات عن الواردات، ويحسن ميزان المدفوعات.

إن إستقرار سعر الصرف أحد أهم ضمانات إستقرار وضعية أي بلد تجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، وفي

حالة حدوث مضاربة يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف لدعم العملة ضد المضاربين وحمايتها من التدهور مستعملا احتياطاتها النقدية بالعملة الصعبة قصد تحقيق استقرار أسعار الصرف.

الشكل رقم (2-12): اهداف السياسة النقدية

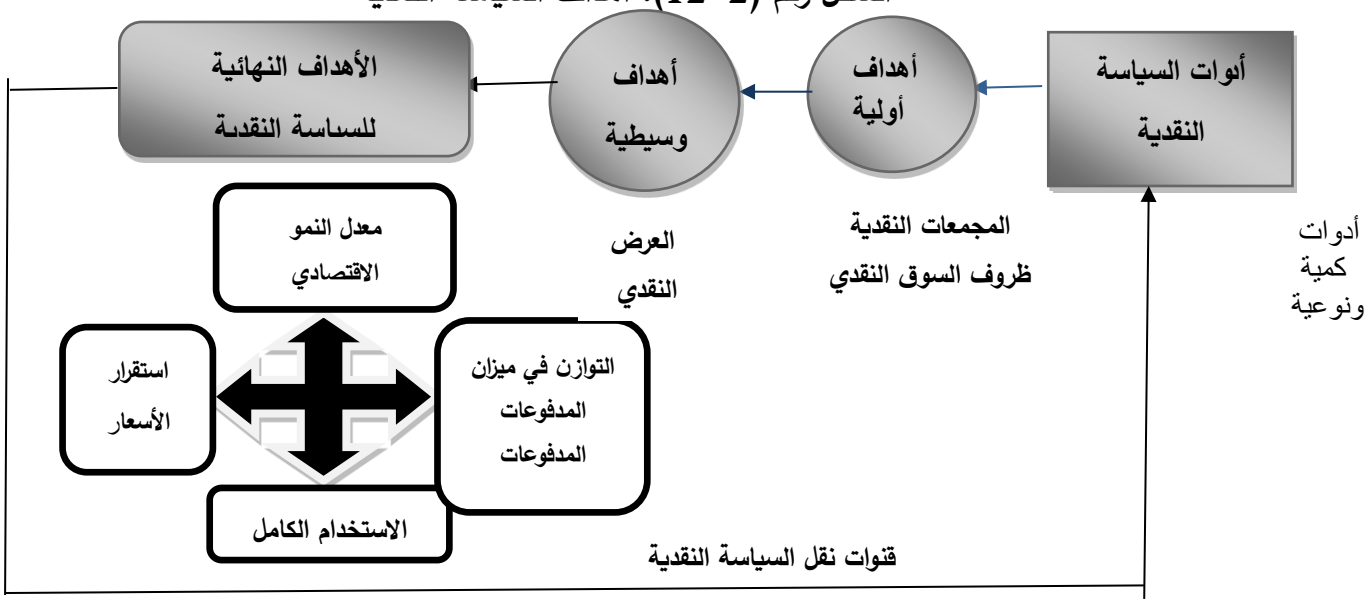

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

dominique plihom,**La monnaire et ses mécanismes**,Editions la Découverte,Paris, 2001,P86.

المطلب الثاني: التحكم في العرض النقدي من خلال أدوات السياسة النقدية

تم التطرق من قبل إلى مفهوم السياسة النقدية والتي تتمثل في مختلف الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على حجم الائتمان والعرض النقدي حسب الظروف الإقتصادية والأهداف المحددة سابقا مثل: الاستقرار النقدي (محاربة التضخم) وتحقيق النمو الاقتصادي، محاربة البطالة ...الخ، وليحقق البنك المركزي هذه الأهداف يستخدم مجموعة من الأدوات إما بطرق مباشرة وإما بطرق غير مباشرة، وهي لا تهتم بأوجه استخدام هذا الائتمان ولا بالجانب الكمي له بل بالتأثير على حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية ومدى قدرتها على منح الائتمان وتتمثل هذه الأدوات في:

الفرع الأول: عمليات السوق المفتوح

ويقصد بعمليات السوق المفتوح قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية كأذونات الخزانة والسندات الحكومية ومختلف الأوراق المالية بصفة عامة قصيرة أو طويلة الأجل للأفراد والبنوك والشركات.

(فهمي، 2006، صفحة 15)

كان بنك إنجلترا أول من قام بتطبيق هذه الأداة في القرن التاسع عشر، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستخداما خاصة في الدول المتقدمة، ويهدف البنك المركزي من خلال إتباعه هذه السياسة إلى التأثير على حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي التأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه هذه الأخيرة ومن ثم

إحداث التغير في العرض النقدي ومستوى أسعار الفائدة في الاتجاه الذي يريده بغرض تحقيق الهدف النهائي **(السمهوري، 2011، صفحة 199)**، وتدخل البنك يتم وفق الظروف الإقتصادية وسياسته المتبعة فإذا كان الاقتصاد يعاني من حالة ركود وانكماش فهنا على البنك إتباع سياسة توسعية من أجل تنشيط الاقتصاد، في هذه الحالة سيدخل البنك المركزي إلى السوق المالي كمشتري للأوراق المالية ويدفع مقابل هذه السندات نقودا في السوق، فإذا كان البائع من الأفراد فإنه يودع قيمة مبيعاته في حساب البنك التجاري الذي يتعامل معه، وستزيد حجم الودائع لديه ليرتفع بالتالي حجم الفائض من احتياطاته النقدية ومنه زيادة مقدرة البنوك على منح الائتمان ومن ثم زيادة عرض النقود في الاقتصاد.

أما إذا كان الاقتصاد يعاني من مشكلة التضخم، فهنا سيتبع البنك عكس الحالة الأولى ويطبق سياسة انكماشية من أجل التحكم في الارتفاع المستمر للأسعار والتقليل من الآثار السلبية له، فيدخل البنك المركزي للسوق المالي بائعا للسندات التي بحوزته، وفي هذه الحالة سيكون طالبا للنقود المركزية التي يخرجها من التبادل إثر عملية البيع، إذ أن مشتري السندات سيدفعون ثمنها للبنك المركزي بشيكات مسحوبة على حساباتهم لدى البنوك التجارية وبالتالي ستنخفض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية ومنه انخفاض قدرة البنوك على منح الائتمان ومن ثم نقص عرض النقود في الاقتصاد.

ملخص لتأثير عمليات السوق المفتوح على عرض النقود

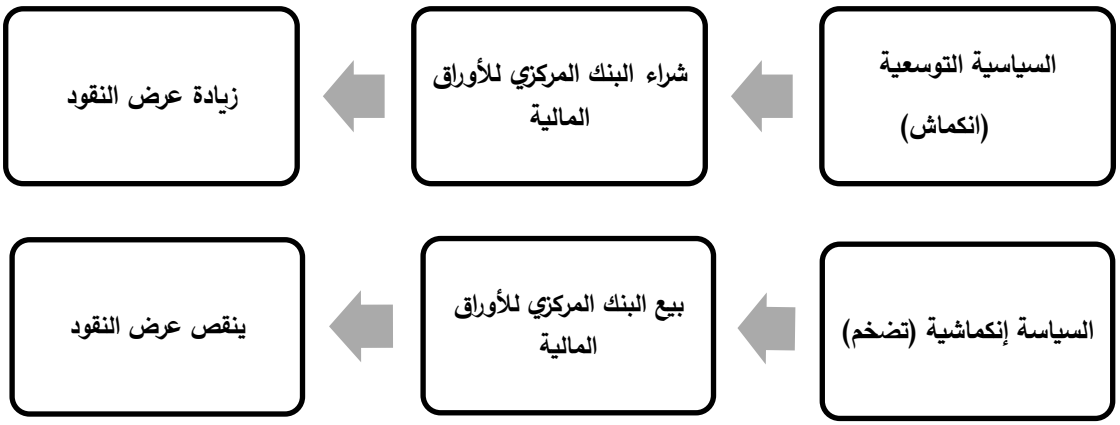

وتتوقف قدرة البنك المركزي على إتباع هذه السياسة على عدد من الاعتبارات نذكر منها:

- وجود أسواق نقدية مالية متطورة ومنظمة تتمتع بقدر كبير من الديناميكية.
- مدى توافر الوعي المصرفي لدى الأفراد في التعامل والثقة في الأسواق المالية.
- حجم وإمكانيات محفظة البنك المركزي واحتوائها على الأوراق المالية للقيام بعمليات البيع، قدرتها على التأثير كما رأينا سابقا وكذا ما في حوزته من سيولة نقدية عند دخوله كمشتري للأوراق المالية وقبول إمكانية الخسارة عند قيامه بهاته العمليات للوصول إلى أهدافه النهائية للسياسة النقدية.

- هذه الأداة يتوقف نجاحها على رغبة القطاع الخاص في طلب الائتمان حيث أنه لا يتوقف فقط على انخفاض سعر الفائدة وإنما يتوقف على توقعاته نحو المستقبل خصوصا في حالات عدم الاستقرار.
- ولقد لوحظ أن هذه السياسة تكون ناجحة وفعالة أكثر لدى البلدان المتقدمة لامتلاكها أسواق نقدية مالية ومتطورة وكذا ارتفاع الوعي المصرفي المالي لدى أفرادها بعكس البلدان النامية وذلك لضعف أسواقها المالية وتخلفها.

الفرع الثاني: سعر الخصم (البنك المركزي بصفته والملجأ الأخير للإقراض)

يسمى سعر الإقراض والخصم سعر الفائدة الرئيسي وهو السعر الذي يقرض به البنك المركزي أموالا للبنوك التجارية **(champeyrache, 2009, p. 180)** أو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية للبنوك وعادة ما يكون سعر الخصم أقل من سعر الفائدة الساري في السوق بحوالي 2% لأن الفرق بين هذين السعرين يمثل هامش ربح البنوك التجارية.

(المصري، 2014، صفحة 146)

ويستخدم البنك المركزي سياسة سعر الخصم بهدف التأثير على حجم القروض التي تحصل عليها البنوك التجارية وبالتالي على حجم احتياطاتها النقدية، وقدرتها على منح الائتمان ومنه التأثير على مستوى العرض النقدي في الاقتصاد.

فإذا قام البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم سيوف يشجع البنوك التجارية على الاقتراض منه وخصم ما لديها من أوراق تجارية وهذا بدوره سيزيد من حجم احتياطاتها النقدية وقدرتها على تقديم الائتمان ومن ثم يؤدي إلى زيادة عرض النقود، أما إذا قرر البنك المركزي تخفيض عرض النقود (مشكلة التضخم مثلا) ويريد أن يطبق سياسة انكماشية فإنه يقوم برفع معدل الخصم لتحجم البنوك التجارية عن الاقتراض من البنك المركزي وهذا يحد من قدرتها على منح الائتمان وفي حال قامت بقبول الاقتراض منه بهذا السعر فإن سعر الخصم سوف يؤثر على سعر الفائدة (أي يجب أن يكون أكبر منه) وبالتالي رفعه معناه رفع سعر الفائدة على القروض المقدمة لعملائها وهذا يقلل من عملية الاقتراض وحجم الائتمان ومنه تخفيض عرض النقود.

- كان بنك إنجلترا أول البنوك التي استعملت سياسة الخصم إبتداءا من سنة 1839 إثر إحدى الأزمات الإقتصادية الأولى للإقتصاد الرأسمالي **(جنابة، 2008، صفحة 204)** ، ولقد شكك العديد من الاقتصاديين في مدى نجاعة وفعالية هذه الأداة في تحقيق أهداف السياسة النقدية، خاصة في ظل تنوع مصادر التمويل وحرية تدفق رؤوس الأموال من وإلى الدول ومن ثم لم تعد هذه الأداة سوى مؤشر أمام البنوك التجارية على توجهات السياسة النقدية هل هي توسعية أو إنكماشية، وفي العديد من البلدان النامية فعالية هذه السياسة محدودة لعدم حاجة البنوك للاقتراض من البنك المركزي حيث يتوفر

لهذه البنوك فوائض نقدية لم تتمكن من توظيفها في عمليات الاقتراض والاستثماري بصورة كافية. **(الأفندي، 2012، صفحة 219)**

الفرع الثالث: نسبة الاحتياطي القانوني

الاحتياطي القانوني أو الإجباري هو عبارة عن نسبة قانونية على ودائع الجمهور (ودائع تحت الطلب وودائع لأجل) يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية أن تحتفظ بها لديه على كل وديعة تودع لديها في حساب مفتوح لديه باسم هذه البنوك ولاينتج عنها في الغالب فوائد، مع الإشارة إلى أن الاحتياطي الإجباري في الجزائر يتيح للبنوك التجارية فوائد. **(عزت و يوسف، 2017، صفحة 122)**

وكان البنك المركزي في الولايات المتحدة الأمريكية أول من أشار إلى أن نسبة الاحتياطي يمكن أن تستخدم كوسيلة لتحقيق الرقابة وإدارة الائتمان المصرفي بعدما كانت تهدف إلى حماية المودعين لدى تلك البنوك وأصبحت ذات هدف مزدوج. **(رزق، 2008، صفحة 265)**

$$R_d=\frac{R}{D}$$

حيث: **R:** حجم الاحتياطي ؛ **D:** إجمالي الودائع لدى البنوك

وتعتبر هذه النسبة القانونية من السياسات الحديثة وأسهلها، حيث يمتلك البنك المركزي السلطة القانونية لتغييرها وفق أهدافه المسطرة، وخاصة بالنسبة للدول النامية التي تعاني صعوبات في تحقيق فعالية الأدوات الأخرى كسياسة السوق المفتوح التي تتطلب أسواقا مالية متطورة، لذلك تستخدم هذه الأداة للتأثير على حجم الائتمان حسب الأحوال الإقتصادية السائدة. **(عزت و يوسف، 2017، صفحة 122)**

ففي حالة الكساد يجب على البنك المركزي تنشيط الاقتصاد فيتبع سياسة توسعية مما يقتضي تخفيض الاحتياط القانوني الواجب على البنوك التجارية الاحتفاظ به لديها فتزيد قدرة البنوك على منح الائتمان ومنه زيادة عرض النقود مما يزيد الطلب على السلع والخدمات وكذا ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وحدوث الإنتعاش، أما في حالة التضخم (الحالة المعاكسة للحالة الأولى) فيقوم البنك المركزي برفع الاحتياط القانوني الواجب على البنوك التجارية الاحتفاظ به فتقل قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان نظرا لارتفاع النسبة من إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية وبالتالي انخفاض مقدرتها على تقديم القروض والتسهيلات الإئتمانية وهذا يؤدي إلى انخفاض عرض النقود.

على الرغم من أهمية أداة الاحتياطي الإجباري (القانوني) كأحد أدوات السياسة النقدية إلا أنه لا يجب الاعتماد عليها كثيرا في التأثير على حجم الائتمان حيث مثلا في أوقات الرواج قد لا يؤثر ارتفاع هذه النسبة على الائتمان إذا كانت هذه البنوك التجارية تملك أرصدة نقدية وأكبر من النسبة القانونية فلن تتأثر بهذا الارتفاع مثلما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1987 متى سادت حالة من التضخم أين رفع مجلس

البنوك نسبة الاحتياطي إلى الحد الأقصى ولكن لم تنجح هذه السياسة وذلك لأن البنوك كانت تمتلك نسبة أكبر من النسبة القانونية، كذلك قد يؤثر معدل الاحتياطي القانوني على أسعار الأوراق المالية، حيث تلجأ بعض البنوك إلى التخلص من ملكية بعض الأوراق المالية لتعويض السيولة من خلال بيعها مما يعمل على انخفاض أسعارها فهنا في هذه الحالة هذه الأداة تؤثر سلبا على إستقرار أسواق الأوراق المالية، وبالرغم من بعض المآخذ المذكورة أو بمعنى أصح نقاط الضعف التي قد تعرقل فعالية هذه الأداة إلا أننا لا يمكن نفي مدى أهمتها لتنفيذ السياسة النقدية المرجوة خصوصا الدول النامية التي تعرف بضعف أسواقها المالية، ولكن يجب الجمع بين كل من سياسة السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني وسعر الخصم في اتجاه واحد ضمن ميكانيزم واحد لتحقيق رقابة فعالة على سياسة الائتمان والعرض النقدي.

المطلب الثالث: علاقة العرض النقدي والاستثمار الخاص نظريا

إن التغير في كمية النقود له تأثير على المستوى العام للأسعار هذا حسب النظرية الكلاسيكية (حيادية النقود كما تم التطرق إليه سابقا)، غير أن كينز أشار إلى أن التغير في كمية النقود التي بحوزة الوسطاء الاقتصاديين يؤثر في الطلب الكلي وهذا ما قام به لحل أزمة الكساد 1929 حيث دعى إلى تنشيط الطلب الكلي الفعال وإبراز الدور المهم للنقود عكس الكلاسيك.

الفرع الأول: العلاقة بين كمية النقود ومعدل الفائدة (النظرية الكينزية تم التطرق اليه سابقا)

الشكل رقم (2-13): العلاقة بين كمية النقود ومعدل الفائدة(كينز)

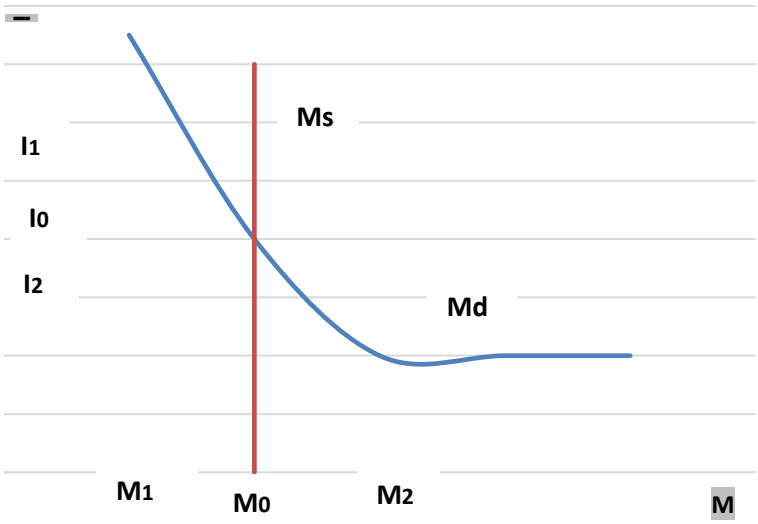

المصدر: عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي (الجزء الأول)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2012، ص272.

حيث:i : يمثل سعر الفائدة؛

Md : يمثل الطلب على النقود؛

M_S : يمثل العرض على النقود.

حسب كينز العرض النقدي ثابت وهو متغير خارجي تحدده السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي ويتحكم به عن طريق سياسته النقدية وفق الظروف والأهداف المسطرة، حيث لو زادت كمية العرض النقدي سوف يؤدي انتقال منحنى M_S إلى M_2 ولتكن مثلا شراء سندات، علما أن زيادة الطلب عليها سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها أي تخفيض i إلى i_2 والعكس عند تخفيض العرض النقدي (M_1)

وبذلك $M\uparrow \Leftarrow i\uparrow$ $\qquad$ $i\downarrow \Rightarrow M\downarrow$

الفرع الثاني: تأثير معدل الفائدة i على l

يعبر سعر الفائدة عن العائد النقدي للإقراض وفي الوقت ذاته كلفة الاقتراض.

حسب الكلاسيك دالة الاستثمار تعتمد على سعر الفائدة، وفقا لهذه الدالة هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار، حيث كلما ينخفض سعر الفائدة أي انخفاض تكلفة اقتراض الأموال اللازمة للاستثمار وبالتالي زيادة الطلب عليه والعكس عندما يرتفع سعر الفائدة تزيد تكلفة الاقتراض وبالتالي ينخفض الطلب على الاستثمار

وتكتب رياضيا على شكل الدالة: $l=f(i)$

وتمثل بيانيا بالشكل رقم (2-14).

الشكل رقم (2-14): منحنى الاستثمار عند الكلاسيك

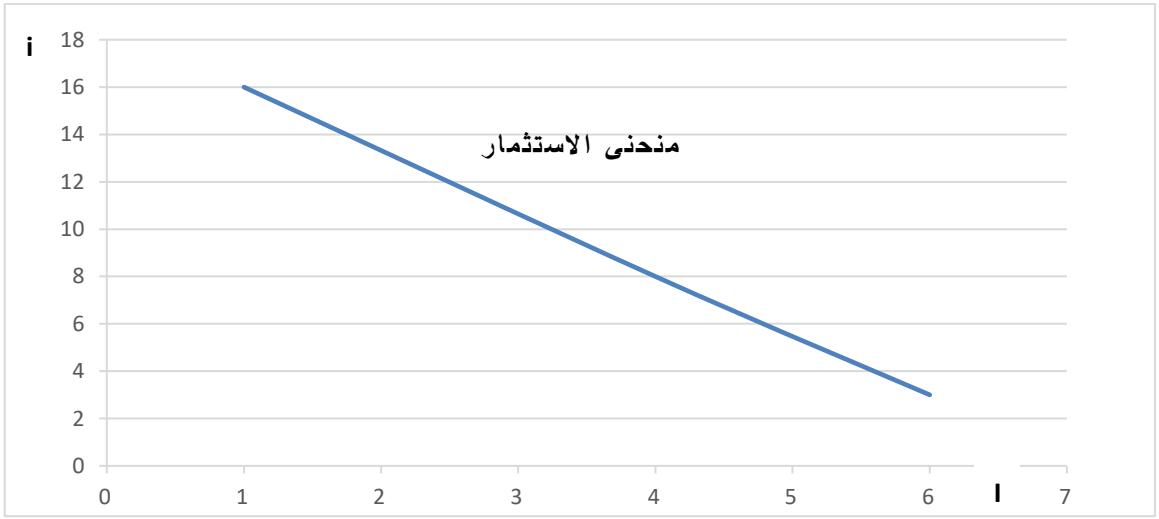

المصدر: بلغرسة عبد اللطيف، المجتهد في الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، المعارف للطباعة، 2020، ص380.

من الشكل رقم (2-14) يلاحظ أنه كلما ينخفض سعر الفائدة كلما يزيد اقبال المستثمرين على القروض لان تكلفة الإقراض تنخفض ويزيد حجم الاستثمار (تنشيط الطلب الكلي الفعال حسب كينز).

إن معدل الفائدة أمتغير نقدي حسب كينز مرتبط بسوق النقد كما رأينا سابقا ويؤثر على الاستثمار، وبذلك نؤكد على نظريا على العلاقة بين:

$$I\uparrow \Leftarrow i\downarrow \Leftarrow M\uparrow$$

الفرع الثالث: التوازن الكلي في سوق السلع والخدمات وسوق النقد نموذج (IS – LM)

يمكن فهم العلاقة بين عرض النقود والاستثمار الكلي في إطار نموذج(IS– LM) وفقا للنهج الكينزي، فان زيادة عرض النقود يؤدي إلى زيادة الدخل القومي من خلال قناة الطلب الكلي، بمعنى عندما يكون هناك ارتفاع او انخفاض في العرض النقدي فسيؤثر ذلك على مكونات الطلب الكلي والتي تتمثل في الاستهلاك الكلي، الإستثمار، النفقات الحكومية وصافي الصادرات. **(KHAN, 2018, p. 79)**

يعتبر نموذج IS–LMهو نموذج الاقتصاد الكلي الكينزي وهو النموذج الذي يجمع بين سوقين: سوق السلع والخدمات وسوق النقود، ويعتمد هذا النموذج على افتراض ثبات وجمود المستوى العام للأسعار وهو متفق عليه وفق المدرسة الكينزية بالإضافة الى أن هيكل الاقتصاد الكلي يتكون من سوقين وهما:

(سلطان، 2018، صفحة 125)

سوق السلع والخدماتIS :

اسمه مشتق من كلمتين (I) Inverstment استثمار و(S) Saving ادخار وهو ذو ميل سالب لسعر الفائدة ويعكس العلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة، حيث عندما ينخفض سعر الفائدة فإن حجم الاستثمار سوف يرتفع وذلك لان انخفاض سعر الفائدة سوف يشجع المستثمرين على القيام بالمشاريع الاستثمارية باعتبار سعر الفائدة يمثل تكلفة بالنسبة لهم، والحالة العكسية لما يرتفع سعر الفائدة فإن حجم الاستثمار سوف ينخفض وبالتالي الطلب الكلي سوف ينخفض باعتبار الاستثمار عنصر من عناصر الطلب الكلي وهذا ما سعى اليه كينز من خلال العمل على تنشيط الطلب الكلي خلال أزمة سنة 1929.

سوق النقود LM:

اسمه مشتق من كلمتين (L) Liquidity السيولة و(M) Money النقود هو ذو ميل موجب يعكس وجود علاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة ويتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتساوى طلب النقود مع عرضه. **(الافندي، 2018، صفحة 532.533)**

$$M_d=M_S$$

نموذج IS–LM يتكون بيانيا من جمع كل من منحنى IS (سوق السلع والخدمات) ومنحنى LM (سوق النقود)، وحسب التحليل الكينزي فإن سعر الفائدة يشكل حلقة الربط بين سوق السلع والخدمات وسوق النقود أي الربط

بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي ويمكن فهم العلاقة بين العرض النقدي والاستثمار الكلي بمنحنى التوازن الكلي IS–LM بالشكل التالي: **(KHAN، 2018، صفحة 79)**

الشكل رقم (2–15): منحنى التوازن الكلي IS–LM

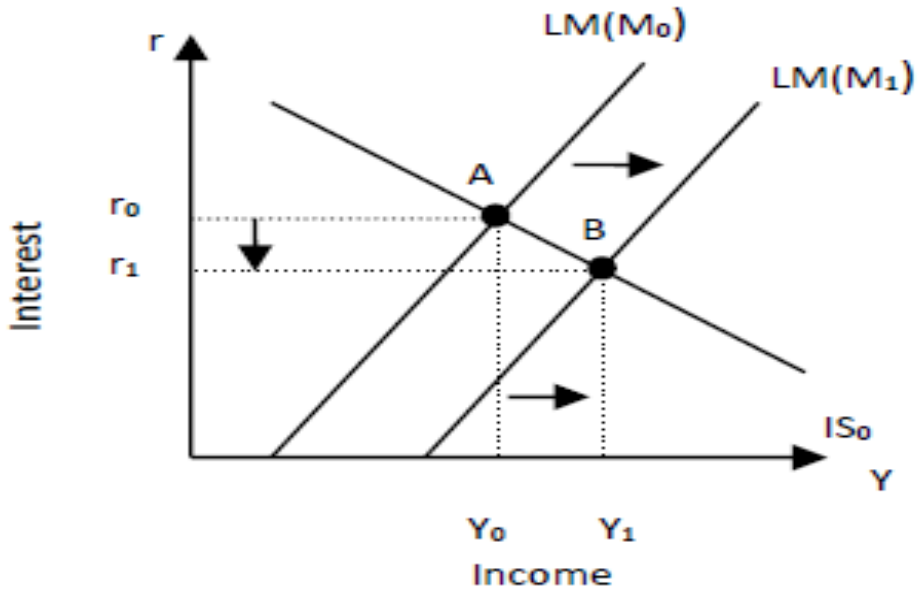

المصدر: Sohail alam kham & all, Estimating the role of money supply in determining aggregate investment in Pakistan,Journal of Applied Economics and Business Studies, vol 2, 1(2018),p79.

يوضح الشكل رقم (2–15) العلاقة بين العرض النقدي والدخل القومي حيث تم تمثيل معدل الفائدة على المحور العمودي، والدخل القومي على المحور الأفقي، حيث يوضح الرسم البياني التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود كما يوضح العلاقة بين أسعار الفائدة وسوق السلع والخدمات وسوق النقود.

حيث: IS: يمثل منحنى الادخار والاستثمار؛

LM: يمثل منحنى عرض النقود.

جاءت نظرية كينز في فترة كساد 1929وانتشار البطالة حيث دعا كينز الى تنشيط الطلب الكلي الفعال (الطلب الاستثماري، الطلب الاستهلاكي) من خلال تدخل الحكومة في حالة الركود الاقتصادي وذلك من خلال زيادة الانفاق وإلا فإن الاقتصاد سيكون عاجزا على تصحيح نفسه بنفسه (كلاسيك اليد الخفية)

فجاء كينز بنظرية الطلب الفعال لتصحيح الاختلالات التوازنية واهتم بجانب الطلب وبعده جاء العالم ألفين هانسن الذي درس التوازن الكلي على هيئة تمثيل رياضي للنظرية الكينزية في الاقتصاد الكلي.

لنفترض الآن أن عرض النقود قد زاد من قبل البنك المركزي وهذه الزيادة سوف تؤدي الى انخفاض سعر الفائدة، هذا الانخفاض سوف يؤدي الى زيادة الطلب الكلي بما في ذلك الطلب الاستثماري ويؤدي انتقال منحى التوازن النقديLM الى جهة اليمين من النقطة A الى النقطة B أي انتقال المنحنى من $LM(M_0)$ إلى $LM(M_1)$ وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة من i_0إلى i_1 ومنه زيادة حجم الاستثمارات في حالة وجود جهاز انتاجي مرن، ويؤدي إلى زيادة حجم الانتاج من Y_0 إلى Y_1 ، وهو ما يفسر العلاقة:

I↑ ⇦ i↓ ⇦ M↑

خلاصة الفصل الثاني:

لم يتفق الاقتصاديون حول إعطاء مفهوم محدد للعرض النقدي ولكن يمكن اجماله بأنه تلك الكمية من النقود المتاحة في فترة زمنية معينة، أو بمفهوم اخر هو اجمالي وسائل الدفع المتداولة في الاقتصاد بجميع أنواعها، ويتم تقسيمها أو تصنيفها الى مجمعات نقدية على أساس درجة تحولها الى سيولة من الأكثر الى الأقل فالأقل.

والاعتماد على هذه المجمعات يختلف من بلد لآخر وهذا راجع الى درجة تطور النظام المالي والمصرفي للبلد ودرجة الوعي المصرفي للأفراد.

وتتمثل الجهات المسؤولة عن الاصدار النقدي في: البنك المركزي، البنوك التجارية والخزينة العمومية، وهذه العملية لاتتم بدون مقابل وانما يجب توفر مقابل حقيقي لهذا الإصدار من ذهب، عملات الأجنبية، قروض مقدمة للخزينة والقروض مقدمة للاقتصاد.

أولى الفكر الاقتصادي أهمية لدراسة ظاهرة النقود وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية واختلفت النظريات الاقتصادية في تفسيرها، ففي الوقت الذي اعتبر فيه الفكر الكلاسيكي أن النقود ماهي الا وسيط للتبادل ولاتؤثر في النشاط الاقتصادي (حيادية النقود)، جاء الفكر الكينزي لإيجاد حل لأزمة الكساد العالمي (1929-1933) مؤكدا على أن الدور الهام للنقود وعدم حيادتيها، أما النقديون فكانت نظرتهم أوسع من النظريين السابقتين ورأى فريدمان أن الثروة هي المحدد الأساسي للطلب على النقود وأن التضخم ظاهرة نقدية بحتة.

تقوم السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي بالمراقبة والتأثير على حجم العرض النقدي والإئتمان بما يخدم أهداف السياسة الاقتصادية خاصة استقرار الأسعار وتحقيق النمو (اهداف أولية، أهداف وسيطية، أهداف نهائية)، وتقوم بذلك بواسطة أدوات تسمى أدوات السياسة النقدية يمكن أن تكون كمية (أدوات غير مباشرة) أو نوعية (أدوات مباشرة).

وبعد التعرف على كل من الإطار النظري للعرض النقدي والقطاع الخاص، سيتم التطرق إلى تطورهما في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021) في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

العرض النقدي والقطاع الخاص في الجزائر

تمهيد:

لقد عرفت معظم اقتصاديات العالم توجها نحو التحرير والانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة للانتقال الى اقتصاد السوق، الذي تحكمه أليات العرض والطلب، والجزائر على غرار تلك الدول كان لزاما عليها الاندماج في هذا النظام الاقتصادي الجديد، وبرز ذلك من خلال السياسة التي انتهجتها منذ بداية التسعينات لعل أهمها قانون النقد والقرض(90-10) والذي اعتبر منعرجا هاما لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف الى تشجيع وتفعيل القطاع الخاص والانسحاب التدريجي للقطاع العام، وكذا نقطة تحول في اصلاح المنظومة المصرفية وميلاد حقيقي للسياسة النقدية في الجزائر، لتصبح النقود أداة استراتيجية تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال إدارة عرض النقود وسعر الفائدة بهدف تحقيق معدلات النمو المرجوة و دعم نمو القطاع الخاص.

من خلال ما تقدم وللإحاطة بالموضوع أكثر تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021).

المبحث الثاني: القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021).

المبحث الثالث: مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021).

المبحث الأول: العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

لقي العرض النقدي اهتمام العديد من الاقتصاديين والباحثين في علم الاقتصاد نظرا للدور المهم الذي تلعبه النقود في التأثير على النشاط الاقتصادي، بعدما كان ينظر اليها الكلاسيك على أنها مجرد وسيط للمبادلة ومقياس للقيمة فقط، وكانت السلطة النقدية تتحكم فيه من خلال السياسة النقدية وفق الأهداف المسطرة لكل مرحلة.

المطلب الأول: السياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض 1990

لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية قبل صدور قانون النقد والقرض حيث كان البنك المركزي يلعب دورا ثانويا وكانت عملية إصدار النقود تهدف الى تغطية تمويل برامج التنمية إلى جانب ضعف الوساطة وعدم تطور السوق النقدية، وبالرغم من محاولة السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة المصرفية أواخر الثمانينات إلا أنها لم تكن كافية، وتعتبر سنة 1990 نقطة تحول في النظام النقدي والمالي ومنعرج مهم للسياسة النقدية في الجزائر.

الفرع الأول: قانون النقد والقرض (90-10)

يشكل قانون(90-10) الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا جديدا لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها منذ 1988 من طرف السلطات للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وكان أول نص تشريعي يطالب بإعادة هيكلة كل النظام المصرفي الجزائري، بهدف تنشيط الوساطة المالية وإعطاء استقلالية للبنك المركزي حيث عرفه البنك المركزي في المادة 11: "أنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وسمي ببنك الجزائر" (في مادته 12)، كما تتمثل مهمته في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني، والحفاظ عليه بإنماء جميع الطاقات الانتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد (المادة 55).

(المرسوم التنفيذي رقم 90-10، 1990)

1- أهداف قانون النقد والقرض (90-10):

جاء قانون النقد والقرض عن إرادة واضحة في تغيير النمط التسييري الذي اتبعته البنوك خلال عهد الثمانينات، والتي كانت تهدف إلى تنظيم نشاطاتها وفق مبادئ السوق بغية الوصول للأهداف المنشودة والتي تهدف إلى: **(العراف، 2013، صفحة 156)**

- إعادة الاعتبار للبنك المركزي في إدارة النقد والقرض بشكل يحميه من الضغوطات السياسية، حيث منح القانون له الاستقلالية، ليمارس المهام الموكلة إليه بأريحية بعيدا عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية؛

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المصرفي، والعمل من أجل القضاء على الانحرافات الغير مراقبة في إدارة وتسيير البنوك؛

- إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والمؤسسات العامة من حيث الحصول على الائتمان، حيث أصبح الائتمان يمنح على أساس الربحية والسيولة؛

- إنشاء مجلس النقد والقرض ويخول له صلاحيات كسلطة نقدية يمارسها ضمن إطار القانون بإصدار أنظمة مصرفية تتعلق بإصدار النقد، غرف المقاصة، مراقبة الصرف وتنظيم سوقه وكذلك النظم والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية؛ (المادة 44) بتصرف. **(قدور، 2013، صفحة 192)**

- تقنين العلاقة بين الخزينة العامة والبنك المركزي وذلك من خلال وضع سقف للتسبيقات حيث لا تتعدى 10% من إيرادات السنة السابقة للخزينة من جهة، ووضع مدة التصويت لسداد هذه التسبيقات التي لا تتجاوز 240 يوما من جهة أخرى وليس كما كانت مفتوحة وبدون شروط؛

- تحريك السوق النقدية وتنشيطها، وتشجيع الاستثمارات الخارجية، والسماح بإنشاء مصارف خاصة وأجنبية، حيث لا تزاول نشاطها إلا بترخيص من البنك المركزي الجزائري، على أن يكون نشاطها التمويلي موجه نحو:" توسيع وتطوير الانتاج، تمويل الصادرات وتمويل السكن".

2- مبادئ قانون النقد والقرض (90-10):

تتمثل المبادئ الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض في:

2-1 الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: (جليط، 2017، صفحة 147)

كانت القرارات النقدية في نظام التخطيط تتخذ على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط ولم تكن هناك أهداف نقدية بحتة، بل كان الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد الازمة لتمويل المخططات التنموية المعدة من طرف الدولة، وقد تبنى قانون النقد القرض مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية وأصبحت هذه القرارات لا تتخذ على أساس كمي حقيقي وإنما تتخذ على أساس الوضع النقدي.

ولقد انبثق عن هذا المبدأ مجموعة من الأهداف يمكن إدراجها في:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة هرم النظام المصرفي والمسؤول الأول عن تيسير السياسة النقدية.

- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية، العائلات والمؤسسات الخاصة.

- توسيع السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي ذات الفعالية الملموسة.

- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك وجعلها تلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض وذلك وفق اتجاهات السياسة النقدية.

2-2 الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية(الخزينة) :

كانت الخزينة في مرحلة سابقة مؤسسة مصرفية لتوزيع القروض خصوصا لتمويل الاستثمارات العمومية طويلة الأجل، لذلك كانت تلجأ غالبا للنظام المصرفي لتمويل نفقاتها مما أدى إلى التداخل بين صلاحيات وأهداف كل من الخزينة والسلطة النقدية، لذلك جاء قانون النقد والقرض ولم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى الاقتراض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي كما كان في السابق، وأصبح بذلك تمويل الخزينة يخضع لشروط، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

(عزوز، 11-12 مارس 2008، صفحة 16)

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي.
- توفير الظروف الملائمة لتطبيق السياسة النقدية بشكل فعال، حيث لم تعد الخزينة تلعب ذلك الدور المتعاظم في الحصول على تسبيقات من البنك المركزي الا في حدود 10% من الإيرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة في السنة المالية السابقة.

2-3 الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض (الائتمان):

لقد تم إبعاد الخزينة عن النشاط الائتماني وأصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامها التقليدية والتي يرتكز تقديمها على الجدوى الاقتصادية للمشاريع وليس عوامل سياسية كما كان من قبل.

فقانون النقد والقرض قام بالفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض وسمح هذا الفصل ببلوغ الأهداف التالية: **(العراف، 2013، صفحة 159)**

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛
- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية (منح القروض)؛
- تحرير السلطة النقدية وجعلها وحيدة ومستقلة عن السلطة السياسية (الأجهزة التنفيذية)؛
- ارساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد وخلق علاقة جديدة بين الجهاز المصرفي والمؤسسات العامة الاقتصادية أساسها الاستقلالية التجارية والتعاقدية في جو المنافسة الحرة.

2-4 انشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

كانت السلطة النقدية مشتتة على عدة مراكز، فأحيانا كانت وزارة المالية هي السلطة النقدية وأحيانا تكون الخزينة العمومية عند اللجوء للبنك المركزي لتمويل عجزها، والبنك المركزي سلطة نقدية لاحتكاره للإصدار النقدي، وجاء قانون النقد والقرض لإلغاء هذا التعدد والتداخل في مراكز السلطة النقدية، حيث أنشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة وذلك ضمن هيئة جديدة أسماها **مجلس النقد والقرض** (في مادته 44)، حيث جعل هذه السلطة تتمثل فيما يلي: **(عزوز، 11-12 مارس 2008، صفحة 16)**

- **سلطة وحيدة:** ليضمن بذلك انسجام السياسة النقدية.
- **سلطة مستقلة:** ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية.
- **سلطة موجودة في الدائرة النقدية:** وهذا لكي يضمن التحكم في تسيير النقد وتفادي التعارض بين الأهداف النقدية.

2-5 وضع نظام مصرفي على مستويين: (لطرش، 2010، صفحة 199)

يقصد بمبدأ وضع نظام مصرفي على مستويين التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية على المستوى الأول، ودوره في منح القروض على المستوى الثاني، وبهذا الفصل البنك المركزي يمثل بنك البنوك وفي أعلى الجهاز المصرفي، يراقب نشاط البنوك التجارية ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على مقدرة البنوك في منح الائتمان وفقا للسياسة النقدية المتبعة، وبموجب ترأسه للنظام النقدي بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي وتحكمه في السياسة النقدية.

3- أهم التعديلات على قانون النقد والقرض:

يعتبر قانون النقد والقرض منعرجا هاما وحاسما في الاصلاحات الاقتصادية بشكل عام وفي الاصلاحات النقدية المصرفية بشكل خاص، خصوصا وأنه أعطى للبنك المركزي الاعتبار الذي كان يستحقه كمسؤول أول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، كما أعاد المهام التقليدية للبنك المركزي في النقد والائتمان وابعاد الخزينة عن ذلك، وبالرغم من هذا إلا أن السلطات النقدية قد أدخلت تعديلات على هذا القانون وذلك وفق ما يتطلبه الوضع النقدي السائد.

3-1 التعديلات التي جاء بها الأمر رقم (01-01):

يعتبر الأمر (01-01) أول تعديل يطرأ على قانون النقد والقرض (90-10) حيث جاء هذا الأمر لتعديل بعض أحكام قانون النقد والقرض والذي جاء في 27 فيفري 2001، حيث تضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير البنك دون المساس بمضمون القانون، وكذا الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض وذلك لتعزيز الاستقلالية النقدية بهدف تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:

(فراج و بروكي، 2017، صفحة 21)

الجهاز الأول: مجلس الادارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

الجهاز الثاني: مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر.

يلاحظ أن هذا القانون قد فصل في صلاحيات كل من مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، كما تم التخلي عن عهدة المحافظ ونوابه وتعيينه بمرسوم رئاسي.

وأهم التعديلات التي جاء بها الأمر رقم (01-01) ما يلي:

- تعديل المادة 19: يتولى تسيير البنك الجزائري وإدارته ومراقبته على التوالي: محافظ يساعده ثلاث نواب ومجلس الادارة ومراقبان.

- وفق هذا التعديل يظهر رغبة المشرع في الفصل بين الشق الإداري (مجلس الادارة) والشق النقدي (مجلس النقد والقرض) المكلف بالشؤون النقدية والعمليات والمصرفية.

- تلغي المادة 13 من أمر (01-01) أحكام المادة 22 من قانون (20-10) التي تنص على "يعين المحافظ لمدة ست سنوات ويعين كل نواب المحافظ لمدة 5 سنوات، ويمكن تجديد مدة المحافظ ونوابه مرة واحدة تتم إقالة المحافظ ونوابه في حالة العجز الجسدي المثبت قانونا او الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية ولا يخضع المحافظ ونوابه لقواعد الوظيف العمومي".

ورغم التعديلات التي جاء بها قانون النقد والقرض أمر (01-01) الا أنه لم ينقص في صلاحية المحافظ وإنما أدى إلى تراجع استقلالية بنك الجزائر بسبب تراجع استقلالية المحافظ فيما يخص المدة (استقلالية وظيفية).

3-2 التعديلات التي جاء بها الأمر (03-11):

لقد جاء هذا التعديل في ظروف تميز فيها الجهاز المصرفي بضعف كبير وتخبط في المشاكل وخصوصا بعد فضيحتي بنك الخليفة وإفلاس البنك الصناعي وقد كلفا الخزينة أكثر من مليار و 700 مليون دولار، هذا الوضع كشف عن الضعف الكبير لآليات الرقابة والاشراف لبنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية ووضعت المنظومة المصرفية الجزائرية في وضع لا تحسد عليه خصوصا بعد فقدان ثقة العملاء بالنظام المصرفي ككل، فكان لابد من تصحيح هذه الثغرات التي غفل عنها قانون(90-10) لتمكين بنك الجزائر من ممارسة أفضل لصلاحياته فجاء أمر(03-11) وأهم ما جاء فيما يلي:

- التأكيد على مبدأ الفصل بين مجلس الادارة وصلاحيات مجلس النقد والقرض، وتقوية استقلالية اللجنة البنكية وهذا بإضافة الأمانة العامة.

– تعديل المادة 55 من القانون (90–10) وحلت محلها أحكام المادة 35 من الأمر (03–11) والتي تنص "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد".

يلاحظ أنه تم تحديد هدفين للسياسة النقدية وتم التخلي عن هدف التشغيل الكامل وبالتالي زيادة الاستقلالية. **(الأمر 3–11، 2003)**

– تأسيس هيئة رقابة حسب المادة 26 التي نصت على " تتولى حراسة بنك الجزائر هيئة مراقبة تتألف من مراقبين (2) يعنيان بمرسوم من رئيس الجمهورية والتي كانت مكلفة بمهمة متابعة جميع عمليات البنك ويمارسان حراسة خاصة على مركزية المخاطر ومستحقات غير مدفوعة وكذا حراسة تنظيم السوق النقدية.

– زيادة وتوسيع في صلاحيات المجلس بصفته سلطة نقدية حيث نصت المادة 62 من أمر (03–11) أن المجلس يقوم بتحديد السياسة النقدية والاشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، كما يقوم بتحديد الاهداف النقدية لاسيما ما يخص المجاميع النقدية والفرضية وكذا وضع قواعد الوقاية في سوق النقد، ويتأكد من نشر المعلومات في السوق ترمي إلى تفادي مخاطر الاختلال.

– تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي والبنكي عن طريق إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للإشراف على تسيير الارصدة والمديونية الخارجية، بالإضافة إلى عرض التقارير الاقتصادية والمالية والتقارير المتمثلة بالتسيير التي يرفعها بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة خصوصا رئيس الجمهورية. **(موساوي و مشتر، 2018، صفحة 156)**

– كما حاول الامر (03–11) التأكيد على الوفاء وحماية المودعين من خلال المادة 97 (بتصرف) التي نصت على ضرورة قدرة البنك والمؤسسات المالية على الوفاء تجاه المودعين. وكذا توضيح وتعزيز شروط سير مركزية المخاطر (المادة 98 بتصرف).

– جاء هذا التعديل في ظروف تميزت بإفلاس العديد من البنوك الخاصة وظهور ثغرات في قانون النقد والقرض رقم (90–10) ورقم (01–01) بخصوص مقدرة البنك المركزي على المراقبة الصرفية، كل هذا كان من أجل إعادة الثقة بالنظام المصرفي الجزائري، ورسم علاقة واضحة بين بنك الجزائر والحكومة.

كما يجب الاشارة أن تعديل (03–11) قد أعطى استقلالية أكبر من تعديل (01–01) ولكن لا تزال استقلاليته أقل مقارنة بقانون القرض 90–10.

3-3 تعديلات في ظل الأمر (10-04):

جاء الأمر (10-04) المؤرخ في 26 أوث 2010 يعدل ويتم الأمر(03-11) المتعلق بالنقد والقرض، ومن أهم ما جاء فيه ما يلي:

- جاءت المادة 2 والتي تعدل المادة 35 والتي نصت على " تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي"، أي استقرار الاسعار كهدف صريح ومباشر للسياسة النقدية مبرزا ضرورة استهداف التضخم.
- كما اسندت لبنك الجزائر تولي مهمة إعداد ميزان المدفوعات وعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر وذلك حسب المادة 36 مكرر ويلاحظ هنا توسيع صلاحياته.
- بخصوص الشراكة الأجنبية فإن البنوك والمؤسسات المالية وبغرض حماية المصالح الوطنية نصت المادة 83 على "لا يمكن الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية القيمة 51 %على الأقل من رأس المال ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء".
- تعزيز الرقابة الداخلية وذلك لضمان أمن وسلامة النظام البنكي وذلك بوضع جهاز رقابة حيث نصت المادة 97 مكرر 2 على "تلزم البنوك والمؤسسات المالية، ضمن الشروط المحددة بموجب نظام يصدره المجلس بوضع جهاز رقابة للمطابقة ناجح يهدف للتأكد من مطابقة القوانين والتنظيمات واحترام الاجراءات".

(الأمر10-4، 2010)

- يقوم بنك الجزائر بتنظيم وتسيير مصلحة مركزية مخاطر المؤسسات ومركزية المستحقات غير المدفوعة حسب المادة 08 التي تعدل وتتمم المواد 98، 100، 102، 106.
- أما بخصوص نفس المادة فنجد أنه في المادة 106 المعدلة من الأمر(03-11) أن اللجنة المصرفية قد أضيف لها ممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذا المجلس من بين المستشارين الأولين وممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

3-4 التعديل على قانون النقد والقرض 2017:

جاء هذا التعديل في ظل الأثر الكبير لاستمرار انهيار أسعار البترول وتأثيراته السلبية على التوازنات الاقتصادية الكلية وعلى نشاط القطاعات الحقيقية، النقدية والمالية للاقتصاد، حيث أدى إلى عجز في الحسابات الجارية والاجمالية لميزان المدفوعات بحوالي مليار دولار وتآكل احتياطات الصرف، **(بنك الجزائر م.، 2017، صفحة 3)**، مما أدى إلى ضرورة تعديل قانون النقد والقرض، حيث نصت المادة 45 مكرر: " بغض النظر

عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا القانون حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس (5) سنوات، بشراء مباشر عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار. **(قانون 17-10، 2017)**

من خلال هذه المادة يلاحظ أن الخزينة يمكن أن تدفع حساب جاري على المكشوف والسحب منه دون أي قيد أو سقف مثل ما كان موجودا في المادة46 من قانون النقد والقرض والخزينة يمكنها الحصول على تسبيقات من البنك المركزي في حدود 10% من الايرادات العادية السابقة، لا يمكن أن تتجاوز مدتها الكاملة 240 يوما في حين في هذا القانون مددها لمدة 5 سنوات.

يلاحظ أنه تم المساس بمبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والخزينة، حيث أصبحت الخزينة تطلب أي تمويل وبصفة مباشرة من البنك المركزي بدون أي شرط أو سقف لتمويل العجز لديها مما أدى إلى ضرب استقلالية للبنك.

- بالرغم من أن قانون النقد والقرض يعد بمثابة ميلاد للسلطة النقدية وأول من كرس مبدأ استقلالية بنك الجزائر ووضعه في قمة هرم النظام المصرفي ومنفذ ومسير للسياسة النقدية إلا أنه اعترته بعض النقائص والثغرات حاول تصحيحها واستدراكها في كل من التعديلات السابقة ولكن آخر تعديل كان بمثابة قمع لاستقلاليته، من خلال التمويل غير التقليدي والرجوع بها للوراء لمدة 5 سنوات كل هذا راجع للظروف الاقتصادية والوضع العالمي ككل، ولكن يجب على السلطات البحث عن طرق لاستعادة التوازنات في ميزان المدفوعات عبر ترشيد الواردات وزيادة الصادرات وإعادة هيكلة ورقمنة القطاع المصرفي ككل بالشكل الذي يواكب التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي.

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية بعد 1990:

يعتبر قانون النقد والقرض (90-10) نقطة تحول في إصلاح النظام المصرفي الجزائري ومنعرج مهم للسياسة النقدية، حيث أصبح البنك المركزي السلطة النقدية الوحيدة في الدولة، كما تم تعيينه مسؤولا عنها.

أصبحت السياسة النقدية تلعب دورا مهما في الجزائر من ناحية التحكم في الضغوطات التضخمية وتحقيق الاستقرار النقدي. خاصة بعد تحرير أسعار الفائدة، وبعد أن خضعت السياسة النقدية للتحرير التدريجي نحو ميكانزيمات السوق مما أدى إلى تدخل بنك الجزائر بأدواته الكمية (غير المباشرة) والمتمثلة أساسا في: سعر إعادة الخصم، سياسة الاحتياطي الاجباري، كما استحدث أدوات جديدة للسياسة النقدية كأداة استرجاع السيولة وتتمثل أهم أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2020) فيما يلي:

1- سعر إعادة الخصم: (قشام و عباس، 2021، صفحة 53)

تعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة ومنه مقدرتها على منح الإئتمان بالزيادة أو النقصان، وقبل صدور قانون النقد والقرض (10-90) كان بنك الجزائر يعامل القطاعات الاقتصادية بمعيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة الخصم الخاص بكل قطاع، ولكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لسعر إعادة الخصم، والذي يتم تغييره كل 12 شهرا تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده، فمع بداية كل سنة جديدة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرض ويقترح في نفس الوقت الأدوات المناسبة لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطية لبلوغ الهدف النهائي، وفي بداية كل ثلاثي يبرمج المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم.

وقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي وفق الصيغ التالية:

(مدوخ و صاف، 2005، صفحة 301)

1- إعادة خصم السندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج؛

2- إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على ألا تتعدى المدة القصوى لذلك ستة (06) أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة اثنا عشر (12) شهرا؛

3- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على ألا تتجاوز المدة القصوى ستة (06) أشهر يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات ثلاث (03) سنوات، ولكن هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي إلا إذا كان هدف القروض المتوسطة المعنية تهدف إلى تمويل تطوير وسائل الانتاج، أو تمويل الصادرات أو انجاز السكن؛

4- خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية والتي يفصل عن تاريخ استحقاقها ثلاثة (03) أشهر.

والجدول الموالي يوضح سعر إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990- 2021).

الجدول رقم (3-1): تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

بحسب ابتداء من	إلى	المعدل أو النسبة
1990/05/22	1991/09/30	%10.50
1991/10/01	1994/04/09	%11.50
1994/04/10	1995/08/01	%15.00
1995/08/02	1996/08/27	%14.00
1996/08/28	1997/04/20	%13.00
1997/04/21	1997/06/28	%12.50
1997/06/29	1997/11/17	%12.00
1997/11/18	1998/02/08	%11.00
1998/02/09	1999/09/08	%9.50
1999/09/09	2000/01/26	%08.50
2000/01/27	2000/10/21	%7.50
2000/10/22	2002/01/19	%6.00
2002/01/20	2003/05/31	%5.50
2003/06/01	2004/03/06	%4.50
2004/03/07	2016/09/30	%4.00
2016/10/02	2020/03/14	%3.50
2020/03/15	2020/04/28	%3.25
2020/04/29	**2021**	%3.00

المصدر: إحصاءات مجمعة من بنك الجزائر

- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 59(مارس 2022)، ص17.

يتضح من الجدول رقم (3-1) أن معدل إعادة الخصم تطور تطورا ملحوظا، ويمكن تمييز فترتين هما:

- **الفترة الأولى من 1990 إلى 1997**

تميزت معدلات إعادة الخصم بنسب 10 %فما فوق ووصلت إلى أقصى معدلاتها 15% في نهاية سنة 1995، وكان البنك المركزي يهدف إلى رفع تكلفة إعادة التمويل للحد من التوسع في الائتمان والتحكم في معدل التضخم، بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية والذي يرجع لتحرير أسعار الفائدة تماشيا مع تطبيق برنامج الاصلاح الهيكلي حيث سعى البنك المركزي للتخفيف من حدة التضخم.

- **الفترة الثانية منذ بداية 1998 إلى 2021:**

تميزت معدلات إعادة الخصم بانخفاض لأقل من 10%، حيث تميزت هذه الفترة باستمرار انخفاض معدل إعادة الخصم منذ سنة 1998 بنسبة 9.5% وصولا لسنة 2004 بنسبة 4.50 % لتصل سنة 2020 لنسبة 3%، وذلك نتيجة لانخفاض معدل التضخم حيث وصل لأدنى مستوياته سنة 2000 بنسبة0.3 % هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحسن الوضعية المالية للبنوك وظهور فائض سيولة لديها مما أدى إلى عدم لجوئها إلى طلب التمويل من البنك المركزي.

تواصل انخفاض معدلات إعادة الخصم إلى 3% في أفريل 2020 وذلك لمحاولة الجزائر احتواء التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد19 في محاولة منها لدعم الاقتصاد المحلي.

2- معدل الاحتياطي الالزامي:

يعتبر معدل الاحتياطي الاجباري أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر، والتي تعني ضرورة قيام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة من الودائع لدى البنك المركزي، وهذا الاحتياطي يعتبر بمثابة أمان للبنك والمتعاملين ولو كان هذا الأمان جزئيا، وقد حدد قانون النقد والقرض(90-10) في مادته 93:" يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد تنتج فوائد أو لا ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع ودائعها، أو على بعض أنواع هذه الودائع أو على مجموع توظيفاتها أو على بعض أنواع هذه التوظيفات وذلك بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية يدعى هذا الاحتياط بالاحتياط الإجباري، وقد حدد في نفس هذه المادة أنه لا يجب أن يتعدى 28% إلا في حالة الضرورة المثبتة قانونا".

إن عدم تحكم البنك المركزي في السيولة نتيجة استخدامه لأدوات السياسة النقدية المباشرة إلى غاية 1994، سواء من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل أو من خلال سياسة إعادة الخصم أو نفقات إعادة الشراء في سوق النقد، جعلت الجزائر بحاجة إلى أداة غير مباشرة للتحكم أفضل في السيولة المصرفية تمثلت في الاحتياطي الالزامي حيث بدأ العمل بها في أكتوبر 2001 بنسبة 3% من الودائع المصرفية (مع استبعاد الودائع بالعملة الأجنبية) حيث تحتسب عليها فوائد بنسبة 11.5%.

(غريبي، 2016، صفحة 5)

وفيما يلي جدول يوضح تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021).

الجدول رقم (3-2): تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021):

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل الاحتياطي الاجباري								
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل. الاحتياطي الاجباري				3	4.25	6.25	6.5	6.5
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الاحتياطي الاجباري	6.5	6.5	8	8	9	9	11	12
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل الاحتياطي الاجباري	12	12	8	4	10	10	3	2

المصدر: إحصاءات مجمعة من بنك الجزائر:

- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 5(ديسمبر 2008)، ص17.
- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 17 (مارس 2012)، ص17.
- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 59(جوان 2022)، ص17.

يلاحظ من الجدول رقم (3-2) أن معدل الاحتياطي الالزامي قد ارتفع منذ سنة 2001 إلى 2015 ارتفاعا تدريجيا من 3% إلى 12% بسبب وجود فائض في السيولة لدى البنوك التجارية، وبهذه الأداة يكون البنك المركزي قد أثر على هذه السيولة بهدف محاربة التضخم حيث بلغ متوسط معدل التضخم سنة 2012 حوالي8.9%.

- منذ سنة 2016 ووصولا إلى 2020 قام البنك المركزي بتخفيض معدل الاحتياطي الالزامي من 8% إلى 3%، حيث كان يهدف إلى زيادة مقدرة البنوك على منح الائتمان حيث تم خفض نسبة الاحتياطي القانوني 3 مرات لتتراجع من 10% في مارس 2020 إلى 2% في فبراير 2021 بهدف احتواء التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد19 بتبني سياسة نقدية توسعية لاسيما في ظل تراجع مستويات التضخم نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي.

3- استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض:

تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أو باسترجاع السيولة عن طريق نداءات العروض احدى التقنيات التي استحدثها بنك الجزائر لدعم الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية المعروفة وكان يهدف من خلالها الى سحب فائض السيولة، وهذا بناء على تعليمة بنك الجزائر رقم 02-2002 المؤرخة في 11 أفريل 2002 والمتعلقة باسترجاع السيولة من السوق والتي تنص على أنه: **(بن عزة و بلدغم، 2018، صفحة 123)**

"يتمكن بنك الجزائر من استرجاع السيولة على بياض في أي مرة يرى فيها ذلك ضروريا وتتم هذه العملية الآتية في أجل يقدر بـ 2 سا بين الإعلان والتسجيل لنتائج عملية، ويمكن لبنك الجزائر استدعاء البنوك لوضع السيولة لديها على شكل ودائع لـ 24 سا أو لأجل بمعدل ثابت يسدد لدى استحقاق الوديعة، كما يمكن استرجاع السيولة في أي وقت يرغبه بنك الجزائر".

وهدفت هذه الوسيلة إلى امتصاص فائض السيولة لدى البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، على أن تتم هذه العمليات لمدة 7 أيام ابتداء من أفريل 2002، ثم بعدها استرجاع السيولة لثلاثة أشهر المدرجة في أوث 2005، ثم لمدة ستة أشهر ابتداء من جانفي 2013، وبهذا قد أصبح للبنك المركزي أداة جديدة لتنفيذ السياسة النقدية منذ سنة 2002، وخصوصا مع ما تشهده البنوك من فائض السيولة خصوصا في فترات ارتفاع أسعار النفط.

والجدول التالي يوضح تطور أداة استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2002-2021).

الجدول رقم (3-3): تطور أداة استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2002-2021)

السنوات	استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض		
	لمدة 7 أيام	لمدة 3 أشهر	لمدة 6 أشهر
2002	2.75	-	-
2003	1.75	-	-
2004	0.75	-	-
2005	1.25	1.90	-
2006	1.25	02	-
2007	1.75	2.50	-
2008	1.25	02	-
2009	0.75	1.25	-
2010	0.75	1.25	-
2011	0.75	1.25	-
2012	0.75	1.25	-
2013	0.75	1.25	1.50
2014	0.75	1.25	1.50
2015	0.75	1.25	1.50
2016	0.75	1.25	1.50
2017	-	-	-
2018	3.50	-	-
2019	3.50	-	-
2020	-	-	-
2021	-		

المصدر: إحصاءات مجمعة من بنك الجزائر:

- النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم5 (ديسمبر2008)، ص17.
- النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 17 (مارس 2012)، ص17.
- النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 59 (جوان 2022)، ص17.

يلاحظ من الجدول رقم (3-3) أن استحداث أداة استرجاع السيولة عن طريق النداءات لمدة 7 أيام منذ سنة 2002 واستطاع البنك استرجاع 160 مليار دج ليصل المبلغ 450 مليار دج في ديسمبر 2006 ليصل 1100 مليار سنة 2009، ونظرا للتضخم المسجل في 2012، أدخل بنك الجزائر ابتداء من جانفي 2013 أداة جديدة للسياسة النقدية وهي استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل فائدة 1.50% حيث تقلصت السيولة

المصرفية في الثلاثي الثاني إلى 2542.49 مليار دينار في نهاية جوان 2013 و 2876.26 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012، وسمحت أدوات استرجاع السيولة باسترجاع حصة معتبرة قدرت ب1350 مليار دينار. **(الجزائر، 2012، صفحة 23)**

بعد سنة 2016 قام بنك الجزائر بالتقليص التدريجي لعمليات امتصاص السيولة ثم التوقف عنها سنة 2020 أي أنه توقف عن استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض وذلك للظروف العالمية (وباء كوفيد19) والهدف منها تمكين البنوك حيازة المزيد من الموارد القابلة للإقراض وتنشيط الاقتصاد.

4- تسهيلة الودائع المغلقة للفائدة:

بالإضافة إلى آلية استرجاع السيولة التي استحدثها بنك الجزائر في أفريل 2002، تم استحداث أداة جديدة تسمى " تسهيلة الودائع المغلقة وهي من الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية، تهدف إلى امتصاص فائض السيولة، وتم ادخالها سنة 2005 في إطار تعليمة بنك الجزائر رقم(04-05) المؤرخة في 2004/06/14، وتتمثل العملية في إيداع وديعة لـ 24 سا تتم بمبادرة من البنوك التجارية لدى بنك الجزائر، نظير فائدة ثابتة وتعتبر الودائع المغلقة للفائدة آلية لتسيير خزينة البنوك لفترات قصيرة جدا (يوم واحد).

(قشام و عباس، 2021، صفحة 58)

إذ تعتبر هذه الأداة قرضا تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر مقابل فائدة يحددها هذا الأخير وفقا للسياسة النقدية المتبعة.

والجدول التالي يوضح تطور أداة تسهيلة الودائع المغلقة للفائدة في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2004- 2021).

الجدول رقم (3-4): تطور أداة تسهيلة الودائع المغلقة للفائدة في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2004-2021):

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تسهيلات الودائع	0.30	0.30	0.75	0.75	0.30	0.30
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016 الى 2021**
تسهيلات الودائع	0.30	0.30	0.30	0.30	0.30	- -

المصدر: إحصاءات مجمعة من بنك الجزائر:

- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 05(ديسمبر 2008)، ص 17.
- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 17(مارس2012)، ص 17.
- النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 33(مارس 2016)، ص 17.
- النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 59 (جوان 2022)، ص 17.

منذ سنة 2002 كان هناك سيولة فائضة جعلت بنك الجزائر يستحدث أدوات سياسة نقدية جديدة بدءا من استرجاع السيولة سنة 2002، إلى تسهيلة الودائع المغلقة سنة ،2005 حيث يلاحظ من الجدول أن هذه الأداة اعتمد عليها منذ 2005 إلى غاية 2016.

– كانت هذه الأداة من أكثر أدوات السياسة النقدية نشاطا في النصف الأول من 2007، حيث بلغت حصتها 483.11 مليار دينار في نهاية 2007 أي بمعدل 31.11% مقابل وسيلة استرجاع السيولة 815.15 مليار دينار أي ما نسبته52.99%(**RAPPORT, 2008, p. 162**) ، وفي سنة 2008 كشف بنك الجزائر عن مساعيه للحد من الضغوط التضخمية وأبقى على تدخلاته بهذه الأداة حيث انتقل مبلغها الى 1013.75 مليار دينار في نهاية جوان 2008.

– في سنة 2009 تم تخفيض معدل هذه الأداة من 0.75 %الى 0.30% وهذا بهدف تحرير بعض السيولة المصرفية بسبب الازمة المالية العالمية 2008.

توفر هذه الأداة مرونة كبيرة فيما يتعلق بإدارة النقد قصير الأجل، وبقي البنك المركزي يعتمد عليها كأداة من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة ولكن بنسب أقل سنة 2013، فنظرا للتضخم المسجل في 2012 بـ 8.90% أي المعدل الأكثر ارتفاعا منذ 15 خمسة عشر سنة.

أدخل بنك الجزائر إبتداءا من منتصف جانفي 2013 أداة جديدة للسياسة النقدية بزيادة مدة استرجاع السيولة إلى 6 أشهر مما سمح بامتصاص أكبر للسيولة المصرفية ولاحتواء الآثار التضخمية، حيث تقلصت السيولة المصرفية في نهاية جوان 2013 إلى 2542.49 مليار دينار مقابل 2865.94 مليار دينار.

–مما سمح بتقليص هذا الفائض في السيولة على مستوى السوق النقدية، مما خفض لجوء المصارف الى تسهيلة الودائع لمدة 24 ساعة ب 163.98 مليار دينار في نهاية جوان 2013 مقابل 838.08 مليار دينار في نهاية ديسمبر.2012 **(بنك الجزائر م.، 2013، صفحة 24).**

–أمام تقلص فائض السيولة منذ 2015 والمرتبط بضعف أسعار البترول (صدمة نفطية 2014) وقصد جعل السوق النقدية ما بين المصارف أكثر ديناميكية، بدأ بنك الجزائر في التوقف عن استخدام أداة تسهيلة الودائع منذ 2016، حيث انتقلت السيولة المصرفية من 821 مليار دينار في نهاية 2016 إلى 512 مليار دينار نهاية سبتمبر 2017 مع عودة تمويل البنك المركزي للبنوك عن طريق استخدام عمليات إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوح ابتداء من مارس 2017 لضخ السيولة الناتجة عن تمويل عجز الخزينة العمومي.

(بنك الجزائر م.، 2018، صفحة 20)

– في سنة 2018 ومع اللجوء إلى التمويل غير التقليدي من خلال تدخل بنك الجزائر من خلال الشراء المباشر لسندات الخزينة العمومية ارتفع معدل السيولة المصرفية ب 1557.6 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2018 مقابل 482.4 مليار دينار في أكتوبر 2017.

– بعد التمويل غير التقليدي توقف بنك الجزائر عن ضخ السيولة وخصوصا أنها وجهت لتغطية نفقات تسييرية غير انتاجية كان لابد للسياسة النقدية من التوجه إلى امتصاص هذه السيولة وهذا من خلال تفعيل عمليات السوق المفتوحة المتعددة الأطراف لسبعة أيام في جانفي 2018، وكانت هي الاداة الرئيسية لإدارة السياسة النقدية مما سمح في هذه الفترة بتراجع الاحتياطات الحرة للمصارف من 996 مليار دينار في نهاية 2017 الى 204 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2018. **(بنك الجزائر ا.، 2019، صفحة 142)**

–خلال التسعة أشهر الاولى من سنة 2020 تقلصت السيولة المصرفية بشكل حاد منتقلة الى 461,8 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2020، أي بانخفاض قدره 639,1 مليار دينار أي–58,1%، ويعود ذلك الى العجز المسجل في الحساب الجاري لميزان المدفوعات نتيجة الازمة العالمية كوفيد19 و حالة الركود التي أصابت الاقتصاد العالمي مما أدى الى ضرورة اتباع سياسة نقدية تيسيريه بهدف تحفيز الانتعاش الاقتصادي وتخفيف تأثيراتها (جائحة كورونا) على الاقتصاد العالمي، حيث تم تخفيض الحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية من (3% الى 2% اعتبارا من فيفري 2021 ⇐ 10% ثم انخفض إلى 8% في مارس 2019 ⇐ 6% في 15 ماي 2020 ثم 3 % في 15 سبتمبر 2020). **(بنك الجزائر ا.، 2022، صفحة 40)**

كل هذا كان يهدف الى تحرير هوامش إضافية للسيولة المصرفية ودعم قدراتها التمويلية لتمويل الاقتصاد والخروج من حالة الكساد وتنشيط الطلب الكلي الفعلي للخروج من هذه الازمة, طبعا بالإضافة الى استعمال مجموعة من أدوات السياسة النقدية الاخرى كمعدل الفائدة التوجيهي, وفترات تأجيل البنوك والمؤسسات المالية لتسديد أقساط القروض.

المطلب الثاني: تطور العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

يعتبر العرض النقدي أحد المتغيرات المؤثرة في الوضعية الاقتصادية لأي دولة سواء كانت متقدمة أو في طريقها إلى النمو، حيث تستخدم كوسيط للوصول إلى الأهداف النهائية للسياسة النقدية بشكل خاص والسياسة الاقتصادية بشكل عام.

قبل اصدار قانون النقد والقرض (90 - 10) كانت النقود في الجزائر عبارة عن ظاهرة نقدية فقط ولم تكن أداة استراتيجية وليس لها أي دور في تنفيذ السياسة النقدية.

يتكون العرض النقدي في الجزائر من المجاميع النقدية التالية: **(مفتاح و ساسي، 2014، صفحة 281)**

المتاحات النقدية (M1): وتشمل العملة في التداول خارج النظام المصرفي (النقود القانونية) والودائع تحت الطلب لدى النظام المصرفي والودائع في الحسابات الجارية البريدية سواء كانت بالدينار او بالعملات الأجنبية .

العرض النقدي (M2): وتشمل على المتاحات النقدية مضافا إليها أشباه النقود والمتمثلة في الودائع لأجل وودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملات الأجنبية.

سيولة الاقتصاد (M3): وتشمل على العرض النقدي (M2) بالإضافة الى الودائع أو التوظيفات الادخارية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

والجدول التالي يوضح تطور كل من العرض النقدي M1 وM2 في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021) مع التركيز على M2 باعتباره أوسع مقياس يمكن للسلطات النقدية التحكم فيه وأحسن معبر عن العرض النقدي في الجزائر.

الجدول رقم (3-5): تطور العرض النقدي ومكوناته في الجزائر خلال الفترة الزمنية(1990-2021):

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	النقود M1	النقود الورقية	نقود كتابية	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل نمو M2
1990	271.04	135.3	135.1	72.9	343.3	22.3
1991	325.93	157.2	167.3	90.3	414.8	14.20
1992	370.37	184.9	192.3	152.0	529.2	23
1993	446.9	211.3	235.6	180.5	627.4	21.6
1994	475.9	223	252.9	247.7	723.6	15.3
1995	519.1	249.8	269.3	280.5	799.6	10.5
1996	595.2	290.6	304.6	324.4	919.6	15
1997	671.6	337.6	333.9	409.9	1081.5	18.2
1998	813.7	390.8	422.9	474.2	1287.9	19.1
1999	885.5	439.5	446	577.9	1463.4	13.6
2000	1048.2	484.5	563.7	974.3	2022.5	13.00
2001	1238.5	577.2	661.3	1235.0	2473.5	22.3
2002	1416.3	664.7	751.6	1485.2	2901.5	17.3
2003	1630.4	781.4	894	1724.0	3354.4	15.6
2004	2160.5	874.3	1286.2	1577.5	3738.0	11.4
2005	2422.7	921	1501.7	1724.2	4146.9	10.9
2006	3177.8	1081.4	1760.6	1649.8	4827.6	18.6
2007	4233.6	1284.5	2570.4	1761.0	5994.6	24.2
2008	4964.9	1540.0	3424.9	1991.0	6955.9	16.0
2009	4944.2	1829.4	3256.2	2228.9	7173.1	3.1
2010	5756.4	2098.6	3469.1	2524.3	8280.7	15.4
2011	7141.7	2571.5	32658.2	2787.5	9929.2	19.9
2012	7681.5	2952.3	36523.0	3333.6	11015.1	10.9
2013	8249.8	3204.0	5045.8	3691.7	11941.5	8.4
2014	9580.2	3658.9	5921.3	4083.7	13663.9	14.4
2015	9261.2	4108.0	5153.1	4443.3	13704.5	0.1
2016	9407.0	4497.2	4909.8	4409.3	13816.3	0.8
2017	10266.1	4716.9	5549.2	4708.5	14974.6	8.4
2018	11404.1	4926.8	6477.3	5232.6	16636.7	11.1
2019	10975.2	5437.6	5537.6	5532.4	16506.6	-0.8
2020	11901.8	6138.3	5763.5	5757.8	17659.6	7.00
2021	13630.4	6712.3	6918.1	6457.2	20087.5	13.7

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الديوان الوطني للإحصائيات **https://www.ons.dz**

الشكل رقم (3- 1): تطور كل من العرض النقدي M2 و M1 في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

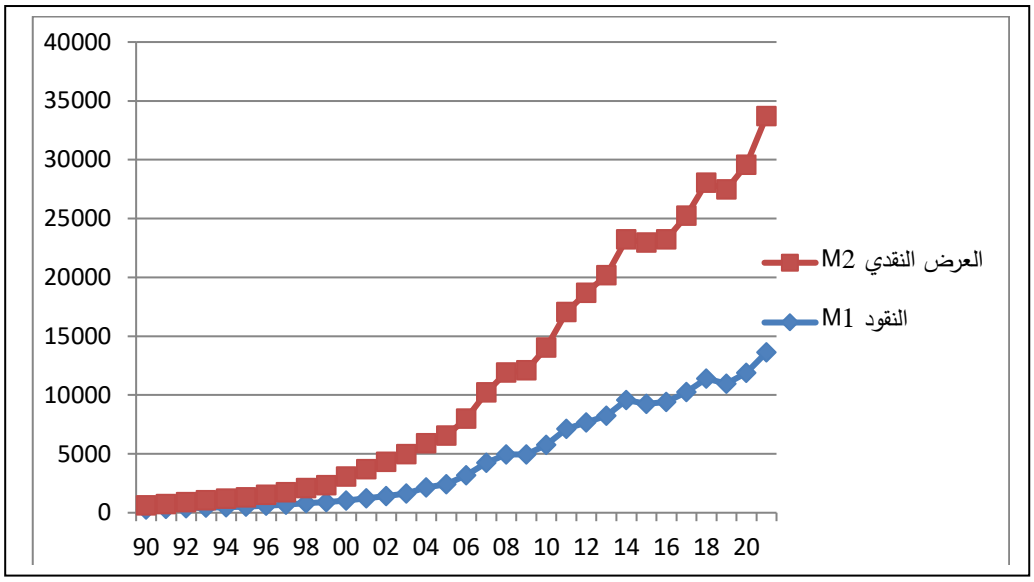

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (3-5).

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-5) أن العرض النقدي في الجزائر عرف تطورا كبيرا منذ سنة 1990 الى غاية سنة 2021 حيث انتقل من 343.3 مليار دج الى 20087.5 مليار دج،تميزت فترة الدراسة بتطور في العرض النقدي وكان لكل فترة ظروف اقتصادية، تم تقسيمها الى:

الفترة الأولى ما بين (1990-1993):

تميزت هذه الفترة بارتفاع العرض النقدي، بمتوسط "معدل نمو" في حدود 21.2% حيث ارتفع من 343.3 مليار دج الى 627.4 مليار دج (تقريبا الضعف في 4 سنوات)، وذلك بسبب ظهور اختلالات في الاقتصاد الجزائري، مما تطلب تطبيق سياسة نقدية توسعية لإعادة هيكلته أدت الى اصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة.

الفترة الثانية ما بين (1994-2000):

تميزت هذه الفترة بتراجع في معدلات نمو العرض النقدي مقارنة بالسنوات التي سبقت (90- 93) حيث سجل معدل نمو العرض النقدي 15.3% لسنة 1994 مقارنة بـ 21.6% لسنة 1993، ويعود هذا الانخفاض الى القيود التي فرضتها عملية إعادة الجدولة وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، تمثل في تخفيض عجز الميزانية وتجميد الأجور والحد من تمويل الاستثمارات العمومية بهدف التحكم في التضخم، إلتزمت فيه السلطات الجزائرية بتنفيذ بنود الاتفاق لينخفض من 14.9% خلال (1994- 1998) إلى 13.6% سنة 1999 بعرض نقدي قدره 1463.4 مليار دج و 2022.5 مليار دج سنة 2000 بمعدل نمو13% **(مزارشي و مداني، 2021، صفحة 83).**

الفترة الثالثة ما بين (2001-2007):

يلاحظ من خلال الجدول تسارع وتيرة نمو العرض النقدي M2 , فقد ارتفع من 2022.5 مليار دج بنسبة 13% الى 2473.5 مليار دج بنسبة 22.3% في ظرف سنة واحدة 2000 الى 2001، ليبلغ 5994.6 مليار دج سنة 2007 بمعدل نمو M2 بـ 24.2% وهي أعلى معدل نمو للعرض النقدي خلال الفترة الزمنية (1990-2021) ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى:

أولا: البرامج التي تبنتها الحكومة الجزائرية المتمثلة في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) والذي خصصت له مبلغ قدره 525 مليار دج (أي ما يعادل 7.5 مليار دولار أمريكي) ولفترة تمتد من السداسي الثاني لسنة 2001 الى نهاية 2004 والتي كان من بين أهدافه محاربة البطالة من خلال إنشاء مناصب شغل. وكذلك برنامج دعم النمو للفترة (2005-2009) الذي خصص له مبلغ 55 مليار دينار.

ثانيا: الزيادة في الارصدة النقدية الخارجية، وذلك نتيجة ارتفاع متواصل لأسعار النفط منذ سنة 2004 إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة الاوبك الى 36 دولار أمريكي، ليسجل ارتفاع الودائع لأجل بالعملة الأجنبية من طرف شركات النفط والغاز وهو ما يفسر ارتفاع العرض النقدي خلال هذه الفترة.

(النعماوي و واخرون، 2018، صفحة 15)

في سنة 2009 سجل تراجع مهم لمعدل نمو العرض النقدي، حيث انخفض في النصف الثاني لسنة 2008 بـ5.36% مقابل 10.13% في النصف الاول من سنة 2008 وصولا الى 3.20% سنة 2009 مقابل 16% سنة 2008.

تميزت هذه الفترة بالأزمة المالية العالمية 2008 وتأثير الصدمة الخارجية على الوضع المالي للشركات في قطاع المحروقات، مما أدى إلى انكماش حاد في ودائع قطاع المحروقات بمعدل 40.50% في سنة 2009 وهو ما يفسر هذه الزيادة الضعيفة في العرض النقدي وهو ما يؤكد أن صافي الأصول الاجنبية هو المصدر الرئيسي للزيادة في العرض النقدي في الجزائر **(بنك الجزائر، 2010، صفحة 161)**

الفترة الرابعة ما بين (2010-2014):

تميزت سنة 2010 بالعودة الى التوسع النقدي بوتيرة 15.4% بعدما كانت3.1% سنة 2009، هذا التوسع المرتبط أساسا بانتهاج الدولة لسياسة مالية توسعية جراء البرامج التنموية (مخطط التنمية 2010 - 2014)، بالإضافة الى توسع الموجودات الخارجية الصافية حيث ارتفعت بنسبة 10.2% سنة 2010، أما في سنة 2013 تم تسجيل تراجع في معدل نمو العرض النقدي الى 8.4% في حين كان من الأهداف الكمية لمجلس النقد والقرض تراوح معدلات نمو العرض النقدي ما بين 9% و11% حيث كان أقل من الهدف الكمي المستهدف. **(بنك الجزائر ا.، 2014، صفحة 172)**

وسرعان ما ارتفع معدل نمو العرض النقدي M2 حيث بلغ 14.50% سنة 2004 مقابل 8.4% سنة 2013 حيث ارتفعت M2 من 11941.5 مليار دج سنة 2013 الى 13663.9 مليار دج سنة 2014، وهذا نتيجة لارتفاع ودائع قطاع المحروقات بقوة سنة 2014 نتيجة ارتفاع في الأصول الخارجية، وهو دائما يؤكد أنه مصدر مهم للنمو والتوسع العرض النقدي M2 في الجزائر.

الفترة الخامسة ما بين (2015-2021):

تميزت سنة 2015 بانخفاض معدل نمو العرض النقديM2 بنمو شبه منعدم بلغ 0.1% نتيجة الانخفاض القوي للودائع لأجل لقطاع المحروقات، الانخفاض الحاد في أسعار البترول والذي استمر لسنة 2016، حيث بلغ العرض النقدي M2 مبلغ 13704.5 مليار دج لنفس السنتين، مما أدى إلى ضرورة احداث تغيير جذري في إدارة السيولة النقدية حيث كانت تسحب السيولة من النظام المصرفي لتتجه ابتداء من شهر أوت 2016 نحو ضخ السيولة لإعادة تمويل النظام المصرفي لتعويض الانخفاض الذي حصل في السيولة المصرفية. **(بنك الجزائر ا.، 2016، صفحة 131)**

-خلال سنتي 2017و2018 سجل نمو في العرض النقدي بـ 8.4% و11.1% على التوالي بعدما كانت نسبته 0.8% سنة 2016 ، نجم عن هذا الارتفاع في الارصدة النقدية الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف، حيث ارتفعت بنسبة 19.0% مقابل 11.1% فيما يخص الودائع لأجل خصوصا تزايد الودائع تحت الطلب للشركة الوطنية للمحروقات والتي استفادت في سنة 2018 من تسديد جزء من مستحقاتها على الخزينة والمقدر بـ 452 مليار دينار والتعديل على قانون النقد والعرض 2017 الخاص بالتمويل غير التقليدي التي أقرها في المادة 45 مكرر المؤرخ في 11 أكتوبر 2017. (بنك الجزائر ا.، 2020، صفحة 133)

-في سنة 2019 سجل تقلص للمعروض النقدي ب 16506.6 مليار دينار مقابل 16636.7 مليار دينار بمعدل نمو قدره -0.8% ليسجل 11.1% في 2018، ويعود سبب هذا الانخفاض القوى الى انخفاض في الودائع تحت الطلب للشركة الوطنية للمحروقات، والتي تراجعت ودائعها بـ71.3% خلال هذه السنة نتيجة انخفاض أسعار البترول.

-أما خلال سنتي 2020، 2021 سجل معدل نمو العرض النقدي تحسن ملموس حيث قدر بـ 7% 13.7% على التوالي بعدما سجل -0.8 % سنة 2019، حيث ارتفع العرض النقدي من 16506.6 مليار دج لسنة 2019 إلى 17659.6 مليار دج سنة 2020 و20087.5 لسنة 2010، وهذا بعد اتباع الجزائر سياسة تيسيرية لدعم الاقتصاد وتنشيطه وتخفيف تداعيات الأزمة العالمية الصحية (كوفيد19) التي أثرت سلبا على الاقتصاد العالمي ككل.

الشكل رقم (3- 2): تطور المتاحات النقدية في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

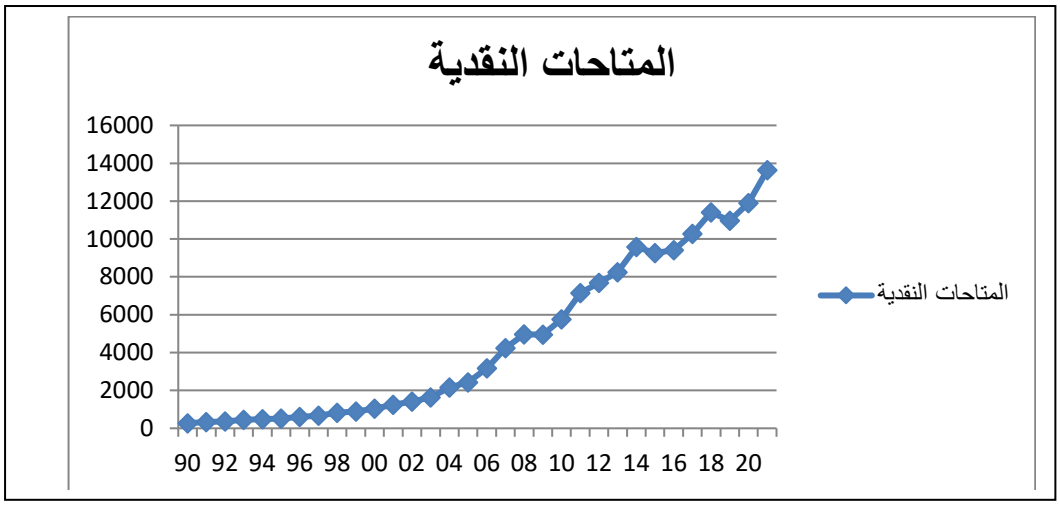

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (3-5).

1- تطور المتاحات النقدية :

من خلال الجدول رقم (3-5) تم التطرق إلى تطور مكونات العرض النقدي M1 أو ما يعرف بـ "المتاحات النقدية" والتي تتكون أساسا من النقود القانونية والودائع الجارية سواء لدى البنوك أو لدى الحسابات البريدية الجارية والخزينة، ومن الجدول يلاحظ أن المتاحات النقدية قد عرفت تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة، حيث بلغ العرض النقدي 271.04 مليار دج في سنة 1990 مرتفعا إلى 13630.4 مليار دج سنة 2021 حيث تضاعف بحوالي 50 مرة.

مثلث النقود القانونية 135.3 مليار ما يعادل 50%، الودائع الجارية لدى البنوك 39%، الحسابات البريدية الجارية والخزينة 10.88% سنة 1990، ويلاحظ أن النقود القانونية تشكل الجزء الأهم من تشكيلة العرض النقدي M1 .

-يلاحظ من الجدول ارتفاع النقود القانونية طيلة فترة الدراسة، خصوصا مع بداية سنة 2000 حيث ارتفعت من 484.5 مليار دج إلى 6712.3 مليار دينار سنة 2021 وهذا نتيجة حتمية للبرامج التي تبنتها الحكومة الجزائرية ابتداء من 2001 هذا من جهة، ومن جهة أخرى تفضيل الأفراد والمتعاملين الاقتصادين السيولة الجاهزة والتعامل بالأوراق النقدية بدلا من الاحتفاظ بأموالهم او ادخارها لدى البنوك (سواء لانعدام ثقة الافراد في الجهاز المصرفي أو غياب الثقافة البنكية) .

أما بالنسبة للودائع الجارية لدى البنوك يلاحظ أنها هي الأخرى تطورت منذ 1990 بنسبة 39% (من العرض النقدي M1) وواصلت التطور إلى أن بلغت 1127.9 مليار دج سنة 2004 مقابل النقود القانونية التي بلغت 874.3 مليار دج، حيث بلغت نسبتها 52.20% من المتاحات النقدية وذلك الارتفاع القوي لودائع تحت

الطلب لقطاع المحروقات وواصلت الودائع الجارية لدى البنوك الارتفاع، لتبلغ سنة 2007 نسبة 60.71% وهي أقصى نسبة خلال فترة الدراسة.

– في سنة 2015 سجل انخفاض للمتاحات النقدية ببلوغ 9261.2 مليار دج مقابل 9580.2 مليار دج سنة 2014، حيث سجل نمو بالسالب وقد تراجع معه انخفاض في الودائع الجارية لدى البنوك والحسابات البريدية الجارية والخزينة باعتبارهما من مكونات هذا المجمع، حيث كان المصدر الرئيسي لتراجع الودائع تحت الطلب قطاع المحروقات (أثر الصدمة الخارجية على الاقتصاد الوطني)، حيث انتقلت الحصة النسبية للنقود الورقية إلى44.35% ، 30% بالنسبة لـM1 ، M2على التوالي، ولكن سرعان ماسجل العرض النقدي M1 ارتفاعا قدره 1.6% في 2016 حيث بلغ 9407.0 مليار دج تحت أثر ارتفاع التداول النقد الورقي 9.5% والودائع لدى مركز الصكوك البريدية 7.4%. **(بنك الجزائر ا.، 2017، صفحة 130)**

–ما بين سنتي 2019 و2020 عرفت نسب الودائع الجارية لدى البنوك تراجعا مقابل النقود القانونية، ففي سنة 2019 سجل العرض النقدي M1 نسبة نمو قدرها بـ–3.7 % والذي أثر بدوره على M2 بنسبة نمو قدره –0.8% حيث بلغ العرض النقدي (M1)10975.2 مليار دج مقابل 11404.1 مليار دج سنة 2018، وهذا راجع لانخفاض حجم الودائع الجارية لدى البنوك إلى 4351.2 مليار دج مقابل 5371.8 مليار دج سنة 2018 وهذا بسبب الازمة الصحية العالمية وانخفاض أسعار البترول والانكماش الذي حل بالاقتصاد العالمي ككل.

–في سنتي 2020 و2021 سجل العرض النقدي M1 ارتفاعا بـ 11901.8 مليار دج بـ8.44% و13630.4 مليار دج (14.52%)، وترجع الزيادة بشكل اساسي إلى الزيادة في الودائع الجارية لدى البنوك والتي ارتفعت من 4210.0 مليار دج سنة 2020 إلى 5292.9 مليار دج سنة 2021 مسجلة بذلك نمو قدره 25.72% سنة 2021 مقابل انخفاض قدره –3.24% سنة 2020 **(بنك الجزائر ا.، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2022، صفحة 40)**.

وبالتالي فإن النمو الكبير في الودائع تحت الطلب يعتبر المكون الأساسي لارتفاع العرض النقدي M1 وM2 في الجزائر.

2– تطور أشباه النقود:

تسمى بأشباه النقود أو الودائع لأجل وتدخل ضمن تركيب العرض النقدي M2، وهي عبارة عن أموال مجمدة لفترة معينة مقابل فائدة تمنح لصاحبها، ويندرج ضمنها الودائع لأجل لدى البنوك ولدى صندوق التوفير والاحتياط، وهي تعبر عن الادخار.

من خلال تتبع تطور أشباه النقود خلال فترة الدراسة، يلاحظ أنها تطورت من 72.9 مليار دج سنة 1990 إلى 6457.2 مليار دج سنة 2021 .

-في سنة 1995 تخطت حصة أشباه النقود حصة النقود الكتابية، حيث بلغت 280.5 مليار دج بنسبة 35% من العرض النقدي M2 وواصلت الارتفاع إلى أن وصلت إلى 1235.0 مليار دج سنة 2001 بنسبة 50% من M2 وكان ذلك نتيجة لجوء الأفراد والمؤسسات إلى إيداع أموالهم في بنك الخليفة الذي كان أنشط البنوك ونجح في استقطاب الادخارات لارتفاع أسعار الفائدة الى17%. (صاري، 2014، صفحة 28)

-في سنة 2004 سجلت أشباه النقود تراجعا من 1577.5 مليار دج مقابل 1724.0 مليار دج سنة 2003. وبعد الظروف التي تخبط فيها الجهاز المصرفي وفضيحة بنك الخليفة التي جعلت منه محل عدم ثقة، وبعد تدخل الدولة واصدارها لتعديل قانون النقد والقرض(90-10)، والذي سمح بإعادة الثقة فيه من جديد وترجم ذلك بعودة الودائع لأجل (أشباه النقود) إلى الارتفاع أين وصلت سنة 2008 الى 1991.0 مليار دج لترتفع إلى4443.3 مليار دج في سنة 2015.

-في 2017 كان هناك ارتفاع نوعا ما للودائع لأجل قدر بـ 6.8 % ليسجل نسبة 8.8% لودائع القطاع الاقتصادي العمومي و6.0% بالنسبة لودائع القطاع الخاص . **(بنك الجزائر ا.، 2018، صفحة 123)**

وسجلت الودائع لأجل ارتفاعا طفيفا، حيث بلغت سنة 2020 نسبة 4.1%، نتيجة الظروف الصحية العالمية كوفيد19 وآثارها السلبية، ومع اتباع الجزائر سياسة توسعية لتنشيط الاقتصاد والخروج من حالة الركود والانكماش الذي كان يعاني منه، استطاعت الودائع لأجل تحقيق ارتفاع بـ 12.15%سنة 2021 حيث بلغت 6457.2 مليار دج مقابل 5757.8 مليار دج سنة 2020.

المطلب الثالث: تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021):

إن عملية الإصدار النقدي التي يقوم بها البنك المركزي لا تتم هكذا وبدون مراقبة، يجب أن يقابلها عناصر تسمى مقابلات العرض النقدي، وهي تمثل مجموع الأصول والديون التي تقابل عملية الإصدار، فالتغيرات التي تطرأ على مستوى العرض النقدي يرجع سببها إلى المكونات والمقابلات حقوقا تظهر في جانب الأصول لميزانية البنك وتتكون من: الأصول الخارجية، القروض المقدمة للخزينة، القروض المقدمة للاقتصاد. والجدول الموالي يوضح تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021).

الجدول رقم (3-6): تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021):

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	العرض النقدي الضيق بالمفهوم M1	العرض النقدي الواسع بالمفهوم M2	صافي الأصول الخارجية	قروض الحكومة الخزينة	قروض الاقتصاد
1990	271.04	343.3	6.5	468.6	246.97
1991	325.93	414.8	24.3	401.6	325.84
1992	370.37	529.2	22.8	280.6	335.50
1993	446.9	627.4	19.7	300.5	226.24
1994	475.9	723.6	60.4	468.6	305.9
1995	519.1	799.6	26.4	401.6	565.7
1996	595.2	919.6	134.0	280.6	776.8
1997	671.6	1081.5	350.4	423.7	741.2
1998	813.7	1287.9	280	723.2	906.2
1999	885.5	1463.4	169.6	648.7	1150.7
2000	1048.2	2022.5	775.9	677.6	993.7
2001	1238.5	2473.5	1310.8	569.7	1078.4
2002	1416.3	2901.5	1755.7	578.6	1266.8
2003	1630.4	3354.4	2342.6	423.4	1380.2
2004	2160.5	3738.0	3119.2	-20.6	1535.0
2005	2422.7	4146.9	-4179.7	-933.2	1779.8
2006	3177.8	4827.6	5515.0	-1304.1	1905.4
2007	4233.6	5994.6	7415.5	-2193.1	2205.2
2008	4964.9	6955.9	10246.9	-3627.3	2615.5
2009	4944.9	7173.1	10886	-3483.3	3086.5
2010	4944.2	8280.7	11996.5	-3510.9	3268.1
2011	5756.4	9929.2	13922.4	-3406.6	3726.5
2012	7141.7	11015.1	14940.0	-3334.1	4287.6
2013	7681.5	11941.5	15225.2	-3235.4	5156.3
2014	8249.8	13663.9	15601.79	-2015.2	6504.6
2015	9580.2	13704.5	15375.4	567.5	7277.2
2016	9407.0	13816.3	12596.3	2682.2	7909.9
2017	10266.1	14974.6	11227.4	4691.9	8880.0
2018	11404.1	16636.7	9485.6	6325.7	9976.3
2019	10975.2	16506.6	7598.7	7019.9	10857.8
2020	11901.8	17659.6	6518.2	9353.5	11182.3
2021	13630.8	20087.5	6559.0	12903.2	9839.2

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات **https://www.ons.dz**

1- تطور صافي الأصول الخارجية:

تشمل الأصول الخارجية مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من الذهب والعملات الأجنبية، والتي تعتبر من أهم مقابلات العرض النقدي في الجزائر، باعتبار هذه الأخيرة تعتمد على عائدات البترول التي تقارب 98% من مجموع الإيرادات، حيث نجد الأصول الخارجية ترتبط أساسا بأسعار

البترول، حيث كلما ترتفع أسعار النفط ترتفع معها الأصول الخارجية والعكس أي كلما تنخفض أسعار النفط تنخفض معها، يعد صافي الأصول الخارجية مصدر رئيسي للتوسع النقدي في الجزائر.

الشكل رقم (3-3): تطور صافي الأصول الخارجية في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

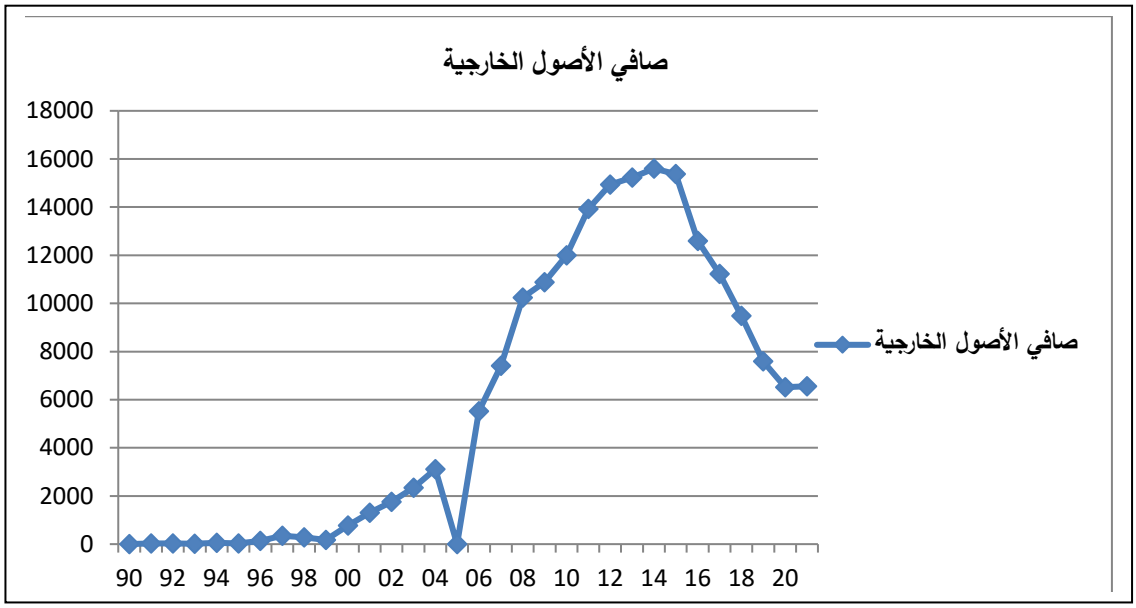

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (3-6).

من خلال الجدول رقم(3-6) وتتبع تطور صافي الأصول الخارجية خلال فترة الدراسة يلاحظ تذبذب في القيم خصوصا في فترة التسعينات، وكان هذا مرتبطا أساسا بأسعار البترول في كل مرحلة، والذي يؤثر مباشرة في صافي الأصول الخارجية سواء بالإيجاب أو السلب، حيث شهدت فترة التسعينات انخفاضا ففي سنة 1993 بلغ 19.7 مليار دج مقابل 22.8 مليار دج سنة 1992، بينما في سنة 1994 سجل ارتفاعا بلغ 60.4 مليار دج، ولكن سرعان ما انخفض مجددا سنتي 1998و1999 بنسبة -17.4 % و-37.8%، حيث سجلا على التوالي 280 مليار دج، 169.6 مليار دج وكان هذا حسب انخفاض أسعار البترول وأزمة النقط التي مست الجزائر في هذه الفترة، لتعاود الارتفاع سنة 2000 حيث بلغ -37.8%، حيث سجلا على التوالي 280 مليار دج، 169.6 مليار دج وكان هذا حسب انخفاض أسعار البترول وأزمة النقط التي مست الجزائر في هذه الفترة، لتعاود الارتفاع سنة 2000 حيث بلغ صافي الأصول الخارجية 775.9 مليار دج بعدما كان 169.6 مليار دج (حيث تضاعف تقريبا 5 مرات في سنة واحدة) وهذا بسبب تحسن أسعار البترول حيث وصل سعره الى 28.59 دولار للبرميل.

- في سنة 2001 سجل صافي الأصول الخارجية 1310.8 مليار دج مقابل العرض النقدي (M1) 1238.5 مليار دج، حيث أن الأصول الخارجية تجاوزته وهذه الوضعية النقدية سجلت لأول مرة، وتوالت ارتفاعات الأصول الخارجية إلى غاية 2014 ولكن ما ميز الفترة من (2005-2014)، ظاهرة نقدية جديدة

أن صافي الأصول الأجنبية تجاوزت قيمتها المتاحات النقدية وشبه النقدية في الجزائر حيث بلغت 4179.7 مليار دج سنة 2005 مقابل 4146.9 مليار دج.

- منذ 2015 عرف صافي الموجودات الخارجية تقلصا بنسبة 2.28% ويرجع السبب إلى انخفاض أسعار البترول وتراجع قيمة الدينار مقابل العملة الأميركية وتواصل الانخفاض في صافي الأصول حيث عرفت تقلصا يقارب -14.2 %، -9.9%، -15.5% لسنوات 2020، 2019، 2018 على التوالي، ويفسر هذا التقلص الذي عرفه صافي التدفقات السلبية للرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات، بانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار (6.3% متوسط سنوي)، حيث لم يغط صافي الموجودات الخارجية سوى 54.5% من العرض النقدي M1 ومانسبته 24 % من العرض النقديM2، بسبب انخفاض أسعار النفط حيث بلغ سنتي 2019 و 2020 (64.44 دولار للبرميل و42.08 دولار للبرميل على التوالي).

(بنك الجزائر ا.، 2021، صفحة 135)

- في سنة 2021 يلاحظ تحسن نوعا ما للأصول الخارجية حيث بلغت 6559.0 مليار دج مقابل 6518.2 مليار دج فهي على الأقل لم تسجل التقلص السلبي وهذا راجع لتحسن أسعار البترول.

مما سبق يلاحظ تراجع دور الأصول الخارجية كمقابل للمعروض النقدي في الجزائر حيث كان يحتل الجزء الأكبر للإصدار النقدي وهذا لتدهور أسعار البترول من جهة وزيادة أهمية القروض الموجهة للاقتصاد من جهة ثانية.

2- تطور القروض المقدمة للخزينة (الحكومة):

تتمثل قروض الخزينة في التسبيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخزينة العمومية، للاكتتاب في شكل سندات للخزينة العمومية من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص، ودائع المؤسسات في حسابات الخزينة والتي منها الحسابات البريدية. **(صاري، 2014، صفحة 32)**

تمثل القروض المقدمة للخزينة مجموع الحقوق على الدولة الذي يشكل مقابلا من مقابلات العرض النقدي.

الشكل رقم (3-4): تطور القروض المقدمة للخزينة (الحكومة) في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

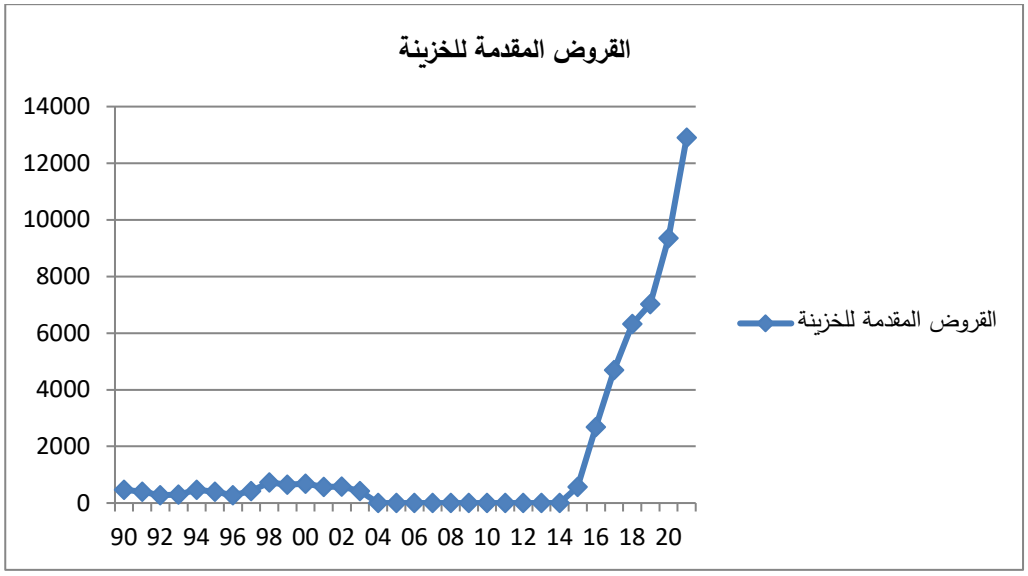

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (3-6).

من خلال تتبع تطور القروض المقدمة الخزينة والتي تطورت بالارتفاع وانخفاض من سنة لأخرى خلال الفترة 1990- 2021 ويمكن أن نميز بين 3 فترات وهي:

الفترة من (1990-2003):

خلال هذه الفترة كانت القروض المقدمة للخزينة موجبة بمعنى الدولة في وضعية مدينة، حيث سجلت القروض المقدمة للخزينة في أوائل التسعينيات حتى 1995 ارتفاعا لهذه القروض حيث بلغت 401.6 مليار دج سنة 1995وهذا راجع لتحمل الدولة تمويل عجز مؤسساتها بعد تدهور الظروف الاقتصادية في هذه الفترة، أما في سنة 1996 سجلت تراجعا معتبرا في حجم الديون حيث بلغ 280.6 مليار دج وذلك لقيام الدولة بالتطهير المالي لمؤسساتها العمومية والسياسة المالية المشبعة آنذاك لتبلغ 423.4 مليار دج سنة 2003.

الفترة من (2004-2014):

في سنة 2004 بلغت القروض المقدمة للخزينة 20.6- مليار دج، ولأول مرة أصبحت الخزينة العمومية دائنا صافيا اتجاه النظام المصرفي.

في حين شهد معدل نمو القروض الموجهة للخزينة من 2009 إلى غاية 2014 معدلات نمو منخفضة ومستقرة نوعا ما لم تتجاوز 3.8-%، ذلك نتيجة الدور الذي لعبته الخزينة العمومية في عمليات تمويل بعض السلع الاستهلاكية والقروض الممنوحة للشباب في إطار توفير مناصب الشغل.

وباعتبار القروض الموجهة للخزينة تمثل مقابلا للعرض النقدي، في هذه الفترة كانت بإشارة سالبة هذا يعني أنها لم تكن تشكل جزءا من العرض النقدي في هذه الفترة والممثلة في (2004-2014).

الفترة من (2015-2021):

في هذه الفترة عرف منحى جديد للقروض الموجهة للخزينة هذا بعد انخفاض اسعار النفط في النصف الثاني لسنة 2014، أدى إلى لجوء الخزينة العمومية إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي وهذا ابتداء من 2015، ولأول مرة منذ 2005، لم تعد الدولة دائنا صافيا اتجاه النظام المصرفي على الدولة 567.5 مليار دج، تحت تأثير العجوزات القوية في 2015 الممولة من خلال الاقتطاعات من صندوق ضبط الموارد (FRR) وتقلص احتياطات الصرف وتغير وضعية الدولة من دائن صافي إلى مدين صافي.

-في 2016 عرفت قروض النظام المصرفي الموجهة للخزينة ارتفاعا قدره 372% حيث بلغ 2682.2 مليار دج مقابل 567.5 مليار دج سنة 2015. **(بنك الجزائر ا.، 2017، صفحة 132)**

مع تسجيل تقلص قوي لصندوق ضبط الموارد والذي انتقل من 2156 مليار دج إلى 870 مليار دج، واستمرت في الارتفاع لسنة 2021 بنسبة 37.95 % من 9353.5 مليار دينار سنة 2020 إلى 12903.2 مليار دج ويرجع هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى العمليات بين البنوك والخزينة العمومية في إطار البرنامج الخاص لإعادة التمويل، حيث بلغ إجمالي السيولة التي تم ضخها 1680 مليار دينار جزائري نهاية سنة2021 (وكان يمثل جانب جوهري للسياسة النقدية غير التقليدية والتي اتبعها بنك الجزائر لدعم الاقتصاد لما بعد جائحة كورونا). **(بنك الجزائر ا.، 2022، صفحة 39)**

3- تطور القروض المقدمة للاقتصاد :

القروض المقدمة للاقتصاد هي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للأعوان الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم، وتأخذ صورتين إما تكون قروض مقدمة من البنك المركزي إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتها من السيولة النقدية وذلك عن طريق الاقتراض منه أو إعادة خصم الأوراق التجارية، وإما في صورة قروض مقدمة من البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين.

الشكل رقم (3-5): تطور القروض المقدمة للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

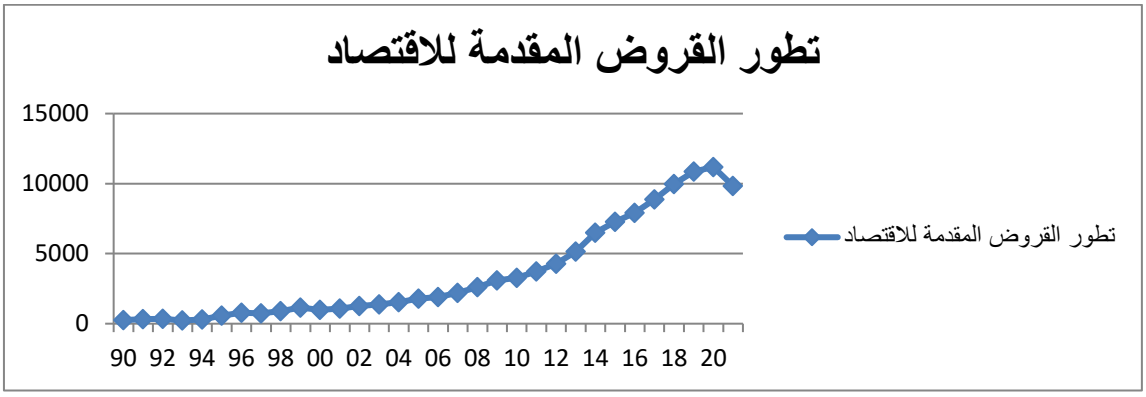

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-6).

يلاحظ من الجدول رقم (3-6) أن القروض المقدمة للاقتصاد شهدت تطور مستمرا منذ الفترة الزمنية (1990-2021) حيث انتقل حجمها 246.97 سنة 1990 إلى 11182.3 مليار دج سنة 2020، أي تضاعف بحوالي 45 مرة في هذه الفترة.

وقد شهدت القروض المقدمة للاقتصاد تطورا خلال فترة الدراسة ماعدا سنتي 1993، 2000، حيث قدر حجم هذه القروض على التوالي 226.24 مليار دج و993.7 مليار دج، وكان ذلك بسبب تدهور الاقتصاد وخصوصا تأثير انخفاض أسعار البترول في هذه الفترة، أما دون ذلك فيلاحظ ارتفاع لحجم القروض المقدمة للاقتصاد منذ 2001 حيث سجلت 1078.4 مليار دولار سنة 2001، واستمرت في الارتفاع لغاية 2014 بحجم قروض 6504.6 مليار دج حيث اعتمدت الجزائر برامج تنموية منذ 2001 إلى غاية 2014 بهدف دعم القطاع الخاص وتقديم التسهيلات التي تشجعه على الإقدام على المشاريع مما أدى إلى زيادة الطلب على القروض، كما سعت الدولة لتمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأساس لدعم النمو الاقتصادي. وهذا ما يفسر زيادة القروض الموجهة للاقتصاد بشكل عام والقطاع الخاص بشكل خاص.

والدولة ماتزال سائرة في سياستها لدعم القطاع الخاص، أين استمرت القروض الموجهة للاقتصاد في الارتفاع، حيث سجلت 8880.0 مليار دج سنة 2017 مقابل 7909.9 مليار دج سنة 2016أي بارتفاع قدره 12.3 % وبلغت 9976.3 مليار دج سنة 2018 بـ12.4%، كما سجل 10857.8 مليار دج و9839.2 مليار دج أي بانخفاض قدره -12.01% ويفسر هذا الانخفاض بتحويل القروض المجمعة طويلة الأجل على مستوى البنوك العمومية إلى سندات خزينة بآجال استحقاق تتراوح بين 10 و15 سنة.

(بنك الجزائر ا.، 2022، صفحة 43)

خلال ما تم عرضه لمقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021) نقول أن تراكم الموجودات الخارجية يعتبر أهم محدد للتوسع النقدي منذ 2001، ولكنه معرض لصدمات خارجية فهو متغير تابع لأسعار النفط والظروف الاقتصادية العالمية، بينما متغير القروض الموجهة للاقتصاد يلعب دورا ديناميكيا أكثر وأكثر في نمو السيولة المصرفية ويضع الجزائر في مجموعة البلدان الناشئة ذات النمو السريع للقروض وهذا دون أن تلجأ إلى مصادر تمويل خارجية بشرط توجه هذه القروض إلى قطاعات اقتصادية منتجة تساهم في زيادة الناتج المحلي خارج المحروقات وتحقيق النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

سعت الجزائر منذ مطلع الثمانينات الى إصدار العديد من النصوص القانونية لدعم القطاع الخاص وشكلت البوادر الأولى نحو الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو الاقتصاد الحر، فلم يكن من الممكن الحديث عن حرية المبادرة الخاصة في ظل السيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية فكان لابد من وضع الأطر التي تسمح وتواكب سياسة الإنسحاب التدريجي للدولة والاتجاه نحو اقتصاد سوق يحكمه قانون المنافسة وروح المبادرة الفردية بما يتماشى مع التوجه العالمي.

المطلب الأول: مسار القطاع الخاص في الجزائر

لتتبع مسار القطاع الخاص في الجزائر سوف نتتبع أهم المراحل الزمنية التي لمسنا فيها بداية الانسحاب التدريجي للدولة لتترك المجال للقطاع الخاص من اجل اشراكه في عملية التنمية، وأهم هذه المراحل هي:

الفرع الأول: مرحلة الثمانينات

اتجهت الجزائر في هذه المرحلة نحو القيام بإصلاحات اقتصادية كبرى كانت تهدف من خلالها إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتعزيز استقلالية مؤسساته، حيث عرفت هذه المرحلة بمرحلة التنمية اللامركزية من خلال مخططين هما المخطط الخماسي الأول 1984/1980 والمخطط الخماسي الثاني 1989/1985 واللذان مثلا مرحلة الاصلاحات في ظل التوجه الاشتراكي، وإعادة الاعتبار نسبيا إلى القطاع الخاص حيث تم التطرق إليه ضمن المحاور التي تم إدراجها للمناقشة أثناء المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد في جوان سنة 1980، والذي نادى بضرورة دمج القطاع الخاص وتأطير تطور نشاطاته ضمن إطار التخطيط العام للاقتصاد الوطني مع احترام قواعد الاقتصاد الاشتراكي ونشاطات القطاع العمومي، وهذا ما استوجب وضع الأطر التنظيمية و الثانوية التي تدعم القطاع الخاص و تحفز الأفراد على الاستثمار ومن هذه القوانين نذكر: **(صويلح، 2012، صفحة 80)**

1-قانون الاستثمار الخاص رقم(82-11):

جاء هذا القانون في 21 أوث 1982، والذي يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني لتوضيح وتنظيم تدخل القطاع الخاص الوطني واستثني من هذا القانون الاستثمارات في القطاع الفلاحي وتجارة التجزئة والحرفيين وأصحاب المهن الحرة وكذا الاستثمارات الاجنبية وقد حدد هذا القانون مهام القطاع الفلاحي وتجارة التجزئة والحرفيون وأصحاب المهن الحرة وكذا الاستثمارات الأجنبية وقد حدد هذا القانون مهام هذا القطاع الخاص فيما يلي: **(قانون 82-11، 1982)**

- المساهمة في توسيع القدرات الانتاجية الوطنية وفي إنشاء مناصب للعمل وتعبئة الادخار وتلبية حاجيات المواطنين من المواد والخدمات.

- تحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكي من خلال المساهمة في أنشطة المرحلة الأخيرة من التحويل الصناعي والمقاولة من الباطن.
- المشاركة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية.

كما جاء هذا القانون بمجموعة من الامتيازات الجبائية والمالية وتسهيلات بالنسبة للمستثمر كالتموين بالمواد الأولية والمنتوجات نصف المصنعة، كما يمكن ان يستفيد من المساعدة في مجال الاعلام الاقتصادي والتقني. على الرغم من أهمية هذا القانون والذي حاول تنظيم هذا الاستثمار الخاص وتبيان أهدافه إلا أنه عانى من بعض النقائص والقيود حيث أضفى على القطاع الخاص مجموعة من القيود تمثلت أساسا في تحديد سقف الاستثمار الخاص، إضافة إلى ضرورة الحصول على رخص اعتماد لبدء العمل الاستثماري.

2- قانون الاستثمار الخاص رقم (88-25):

جاء هذا القانون ليحل محل القانون 11/82 لتصحيح وتعويض النقائص الموجودة والتي كانت تمثل قيود على القطاع الخاص خصوصا بعد الازمة الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري بسبب انخفاض أسعار البترول لسنة 1987 والتي أدت إلى ظهور اختلالات في جميع الميادين (الاعتماد على مورد واحد للمداخيل وهو البترول)، مما استدعى من السلطات البحث عن البديل والمتمثل في القطاع الخاص، حيث ألغى القانون رقم(88-25) المؤرخ في 21 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة كل الاجراءات التأطيرية التي كانت تميز القانون(82-11) ، حيث حرر سقف الاستثمار الخاص وسمح للمستثمرين الخواص بالاستثمار في قطاعات متعددة ماعدا تلك التي تعتبرها الدولة قطاعات استراتيجية كالنشاطات المتعلقة بالنظام المصرفي والتأمينات والمناجم والمحروقات ومن بين الأهداف التي جاء بها هذا القانون نذكر منها:

(رحموني، 2011، صفحة 35)

- احداث تكامل اقتصادي عن طريق انتاج التجهيزات باستكمال مواد أولية محلية مما يخلق تعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام؛
- توسيع القدرات الانتاجية وإضفاء المزيد من الفعالية على إدارة المنتج؛
- توفير مناصب شغل وتقليل معدلات البطالة خصوصا في ظل تدهور ظروف القطاع العام؛
- خلق نشاطات منتجة قابلة للتصدير للبحث عن بدائل المحروقات.

كما سمح هذا القانون بإلغاء الاعتماد واكتفى بذكر الاستثمارات ذات الاولوية والتي تستفيد من الامتيازات وبالنتيجة تم الغاء ديوان توجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمار الخاص OSCIP وعوض بالغرفة الوطنية للتجارة، ويلاحظ أن هذا القانون اتسم بالمرونة مقارنة بقانون 82 الا انه لم يكن واضحا بخصوص الامتيازات الممنوحة

للقطاع الخاص ولم يتطرق إلى فتح الامتيازات الجبائية ولا التخفيضات المالية وتركها ضمن اختصاصات قوانين المالية.**(Chambre national de commerce, 1991, p. 22)**

-شهدت الجزائر بعد 1989 تحولا جذريا على الصعيد السياسي والاقتصادي حيث مع صدور دستور 1989 أصبحت الملكية الخاصة مضمونة وبدأت الجزائر بالقيام بالإصلاحات ووضع الاطر القانونية والتنظيمية اللازمة لتجسيد التوجه نحو اقتصاد السوق، وبدعم من المؤسسات المالية العالمية تحديدا صندوق النقد والبنك الدوليين وكان الهدف الرئيسي منه توفير مناخ للاستثمار الخاص.

الفرع الثاني: مرحلة التسعينات

أهم ما ميز هذه الفترة الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر من ارتفاع خدمات الدين الخارجي وتفاقم أزمة المديونية الخارجية، مما أجبر السلطات على إعادة جدولة الديون وفرض عليها تطبيق سياسة التعديل الهيكلي المتضمنة إجراءات طويلة الأجل تصل مدتها إلى خمس سنوات، وقد تم التوقيع على اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي وهما اتفاق 1989/05/30 واتفاق 1991/06/03، ثم اتفاق المساندة وهي مرحلة التثبيت (أفريل 1994 -31 مارس 1995) ثم اتفاق برنامج إعادة الهيكلة الموسع (أفريل 1995- مارس 1998)، حيث اسفرت هذه الاتفاقيات عن مجموعة من القوانين كان يجب على الجزائر اصدارها لدعم القطاع الخاص وذلك بعد بروز ضعف القطاع العام من جهة و من جهة ثانية استجابة لمقتضيات التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي والتي تمثلت أهمها في: **(بوسنة، 2018، صفحة 378)**

1-القانون رقم (90-10) المؤرخ في 14 أفريل 1990:

اعتبر قانون النقد والقرض نقطة تحول ومنعرج هام في النظام النقدي والمالي في الجزائر، كما أنه كان بداية مهد لفتح الاقتصاد الوطني أمام المبادرة الخاصة، حيث أرسى مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والمؤسسات العامة في الحصول على الائتمان حيث أصبح يمنح على أساس الربحية والسيولة، وظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها بموجب قانون لتمويل كل من مؤسسات القطاع العام والخاص دون تمييز.

كما كرس هذا القانون مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي إذ يمكن ان يستثمر رأس المال الاجنبي في كل القطاعات باستثناء القطاعات الإستراتيجية، كما سمح بإنشاء مصارف خاصة وأجنبية، فانطلاقا من 1990 برز مبدأ جديد قائم على الحرية والمساواة في المعاملة بين المؤسسات العمومية والخاصة بعد إلغاء الاحتكار وتحرير التجارة والخارجية. **(صويلح، 2012، صفحة 83)**

2-المرسوم التشريعي رقم (93-12) المؤرخ في أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار :

جاء هذا القانون لتشجيع الاستثمار الخاص حيث عمل على إزالة الفوارق بين الاستثمار العام والخاص، وبين المستثمر المقيم وغير المقيم، وعلى الاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع او الخدمات الغير مخصصة للدولة وترك الحرية لهذه الاستثمارات اي كرس هذا القانون مبدا حرية الاستثمار واتاحة المساواة بين المواطنين الخواص والأجانب ويمكن استخلاص أهم ما جاء به هذا القانون فيما يلي: **(مياسي، 2012، صفحة 119)**

- تكريس حرية الاستثمار في حدود ما يسمح به القانون؛
- مبدا توحيد المعاملة بين الخواص الوطنيين والأجانب؛
- تضمن المرسوم أيضا انشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI) والتي كانت تهدف لتسهيل انجاز المشاريع وتقديم الحوافز وتشجيع المستثمرين للولوج إلى عالم الاستثمار؛
- حماية الاستثمار من خلال تحويل الاموال والعوائد وكذا اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع وفق الاتفاقيات الدولية، فألغى القانون رقم (88-25) المؤرخ في 21 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة كل الاجراءات التأطيرية التي كانت تميز القانون(82-11)، حيث حرر سقف الاستثمار الخاص وسمح للمستثمرين الخواص بالاستثمار في قطاعات متعددة ماعدا تلك التي تعتبرها الدولة قطاعات استراتيجية كالنشاطات المتعلقة بالنظام المصرفي والتأمينات والمناجم والمحروقات ومن بين الأهداف التي جاء بها هذا القانون نذكر منها: **(رحموني، 2011، صفحة 35)**
- ينحصر تدخل السلطات العمومية في تقديم التحفيزات للمستثمرين أساسا عبر التخفيضات الجبائية والتشجيعات الجمركية؛
- تصنيف التشجيعات المخصصة للاستثمارات في الجزائر في ثلاثة أنظمة: نظام عام، نظام خاص للاستثمارات المنجزة في المناطق التي ينبغي ترقيتها ونظام خاص بالاستثمارات المنجزة في المناطق التي ينبغي ترقيتها في نظام خاص بالاستثمارات المنجزة في مناطق التبادل الحر.

لقد جاء هذا النظام ليكرس إرادة الدولة الجزائرية في إعطاء مكانة متميزة للقطاع الخاص بعد أن كان مهمشا لفترة طويلة أين كانت الحصة الأكبر تمنح للقطاع العام وكانت له الافضلية، ويعتبر أول منعرج مهم للاتجاه نحو اقتصاد السوق الذي من أهم مبادئه الحرية الاقتصادية وروح المبادرة الفردية، لذلك سعت الجزائر لتوفير كل الاطر القانونية والتنظيمية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين، وبالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني ولمسايرة توجهات الساحة العالمية.

3-الأمر رقم (95-22) المؤرخ في 26 أوث سنة 1995 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية:

إن ظاهرة الخوصصة في الجزائر لم تعد فكرة مجردة بل أصبحت إجراء عملي بعد إمضاء الجزائر اتفاقية ستاند باي مع صندوق النقد الدولي سنة 1994، وبدأت بتطبيق التعليمات المنصوص عليها أي بداية عملية الخوصصة، حيث تتمثل الخوصصة في عملية نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص، وذلك بتمويل جزء أو كل من الأصول المادية أو المعنوية أو الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص ماديين أو معنويين خواص. **(بوسنة، 2018، صفحة 382)**

-جاء القانون رقم (94-08) في مادته 24 والتي سمحت لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية وفتح رأسمالها للخواص في حدود49%، وجاء بعدها الأمر رقم(95-22) والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية الذي نص على مندوب الاصلاح الاقتصادي كجهاز سياسي ومجلس الخوصصة كجهاز فني بالإضافة إلى النص على لجنة لمراقبة عمليات الخوصصة، حيث عدل قانون 94 فيما يخص إلغاء نسبة49 % مع إمكانية تحويل ملكية كل الأصول المادية او المعنوية أو جزء منها أو كل رأسمالها أو جزء منه لصالح الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين التابعين للقطاع الخاص وهذا حسب ما جاء في المادة الأولى من هذا الأمر.

(شوايدية، 2018، صفحة 128)

تعتبر الخوصصة أسلوب لتمكين الدولة من إعادة هيكلة اقتصادها خصوصا في ظل ضعف القطاع العام وتدهوره لتتماشى مع نمط وآليات اقتصاد السوق وتسهيل اندماج الجزائر الاقتصاد العالمي وقد اسندت مهام الخوصصة حسب هذا القانون الى هيئة مكلفة بالعملية وانشاء مجلس كما تخضع عميات الخوصصة الى لجنة مراقبة وقد حدد عدة أشكال لها نذكر منها: **(بن شهرة، 2009، صفحة 155)**

- التنازل عن طريق السوق المالية (البورصة).
- التنازل عن طريق المزايدة (محدودة أو مفتوحة وطنية أو دولية).

اعتبر الأمر رقم (95-22) المؤرخ في 26 أوث 1995 مهدا حقيقيا لتجسيد سياسة الخوصصة في الجزائر، إلا أن هذا القانون مثل أي قانون تخللته نقائص حيث كان موجها نحو قطاعات دون أخرى فجاء القانون رقم (97-19) المؤرخ في 19 مارس 1997 والذي يعدل ويتمم الأمر رقم (95-22) وفتح المجال نحو قطاعات مختلفة بما في ذلك القطاع السياسي والفندقي.

الفرع الثالث: ما بعد الفترة 2000:

بعد عملية التصحيح الهيكلي ومحاولة الجزائر دعم القطاع الخاص من خلال المرسوم التشريعي رقم (93-12) والمتعلق بترقية الاستثمار وتجسيد أسلوب الخوصصة أول مرة في 1995، كسياسة اقتصادية شاملة تهدف إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد الوطني الا ان حصيلة الاستثمار لم تكن في المستوى

المطلوب وبقيت غالبية المشاريع مجرد حبر على ورق، فكان لزاما على الدولة الدخول في إصلاحات جديدة وساعدها على ذلك البحبوحة المالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى تراكم احتياطات النقد الأجنبي وارتفاع الإيرادات العامة.

أولا: البرنامج الاستثمارية:

حيث شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية من خلال تنفيذ برنامج استثمارية تمثلت في:

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004):

تعتبر سياسة الانعاش الاقتصادي احدى أهم وسائل التأثير على الوضع الاقتصادي على المدى القصير، يهدف أساسا إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال رفع الانفاق الحكومي الموجه للاستثمار خلال فترة زمنية معينة، ويتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات الاقتصادية والأنشطة المنتجة ومرافقة الاصلاحات الهيكلية التي التزمت الدولة بالقيام بها قصد إنشاء محيط ملائم للاندماج في الاقتصاد العالمي.

(قرفي، ب.س، صفحة 146)

ويعتبر برنامج دعم الانعاش برنامجا ضخما حيث بلغت قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري (أي ما يقارب 7 مليار دولار)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار (أي ما يقارب 16 مليار دولار) وكان أبرز ما يهدف إليه هذا البرنامج:

- خلق مناصب شغل والتقليل من معدلات البطالة خاصة في ظل الظروف الصعبة في فترة التسعينات وتسريح العمال؛
- خلق ديناميكية داخل الاقتصاد الوطني تهدف إلى بعث دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم وتشجيع الأنشطة التي تكون منتجة وتضيف قيمة مضافة؛
- تحسين البنايات التحتية والهياكل القاعدية حيث خصص لهذا البرنامج 40.1% للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية وهذا لتوفير الجو المناسب للاستثمار.

وفيما يخص الإجراءات المساندة للقطاع الخاص وذلك من خلال دعم المحيط المباشر الذي تعمل ضمنه المؤسسة ما يلي: **(مياسي، 2012، صفحة 123)**

- إعادة النظر في النظام الضريبي من خلال تخفيض قيمة النسب والرسوم التي تفرض على المؤسسات وهذا ما كان يمثل بالنسبة لها حافز كما ساهم أيضا في التقليل من التهرب الضريبي.

- تهيئة المناطق الصناعية (من شبكات مياه ونقل وغاز) من خلال توفير الهياكل القاعدية والتي من شأنها تقليص مدة تنفيذ المشاريع وخاصة ما يتعلق بمشكل العقار الصناعي الذي يعتبر من بين مشاكل القطاع الخاص في الجزائر.
- مواصلة تنفيذ الاصلاحات المؤسساتية الضرورية لبروز محيط يسمح بعمل فعال لقوى السوق وبدون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وإعادة توجيه دورها كسلطة رقابة وضبط
- تفكيك احتكار القطاع العمومي وتوسيع حقل الخوصصة من خلال مجموعة من القوانين كقانون ترقية الاستثمار رقم (01-03) وقانون توجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم (18-01) والتي سيتم التطرق اليها لاحقا.

وحتى لا تبقى هذه الإجراءات مجرد أهداف فقط، خصصت السلطات العمومية غلافا ماليا لضمان تنفيذها قدر بـ 7 مليار دولار ضمن محاور تمثلت في: أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري ودعم الاصلاحات.

استطاعت الحكومة التقليص من حدة الفقر بأكثر من 50% خلال الفترة الزمنية (2001- 2004) حيث احتلت الجزائر المرتبة 51 وفق مؤشر الفقر على المستوى الوطني بمعدل 22.6% وهذا وفق تقرير التنمية الإنسانية لبرنامج الأمم المتحدة.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) :

يعتبر هذا البرنامج مكملا لبرنامج دعم الانعاش الذي بدأت به الجزائر منذ سنة 2001 على مدار خمس سنوات، ليأتي بعده برنامج دعم النمو الاقتصادي والذي يهدف إلى انجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو، ويعتبر إطارا مشجعا للقطاع الخاص إذ يشجع الأنشطة الكفيلة بتحريك النشاط الاقتصادي وكذلك المولدة لمناصب شغل جديدة، واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في الاقتصاد الجزائري حيث رصد له ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار.

وتضمن البرنامج خمس محاور تمثلت في: **(سمايلي و بوطورة، 2019، صفحة 162)**

- محور خاص بتحسين ظروف معيشة السكان؛
- محور تطوير المنشآت الأساسية؛
- محور دعم التنمية الاقتصادية؛
- محور تطوير الخدمة العمومية؛
- محور خاص بتطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال.

حيث خصص للمحورين الأوليين 1908.5 مليار دج و1703.1 مليار دج أي ما يعادل 45.41% و40.53 % من مجموع البرنامج الكلي، وفيما يخص ترقية الاستثمار كانت ضمن البرنامج حيث خصص لها ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية او أجنبية، وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية خصصت لها 4 مليار دج.

- ما تم ملاحظته المجهودات التي بدلتها الجزائر منذ 2001 في دعم التنمية المستدامة للبلاد لمواكبة التطورات العالمية ولتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي.

حققت الجزائر على إثرها مجموعة من الانجازات يمكن ذكر أهمها في: **(عريس، 2017، صفحة 86)**

- استطاعت الجزائر تسديد كل ديونها، حيث انتقلت من وضع مدين إلى وضع دائن، وهذا نتيجة الفائض المحقق في الميزانية، وتخلصت من التحكم والضغط الذي مارسته المنظمة العالمية (FMI) والشروط التقييدية ضمن برنامج التعديل الهيكلي.

- غلاف مالي استثماري ضخم بلغ 265 مليار دولار، كان نصيب الاستثمار الاجنبي المباشر منه 46 مليار دولار وهو مقبول خصوصا في ظل الظروف التي عاشتها الجزائر في فترة التسعينات (العشرية السوداء).

- فيما يخص التشغيل نجحت في امتصاص البطالة حيث سجلت 10% سنة 2009 بعدما قدرت بـ 30 %سنة 2000، وهذا ان دل على شيء انما يدل على ان الاصلاحات التي نفذتها الجزائر عن طريق برامج الانعاش ساهمت في توفير مناصب شغل وهي من بين الاهداف المسطرة والتي حشدت مبالغ معتبرة لتحقيق ذلك.

- انشاء العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت: 455398 مؤسسة خاصة سنة 2009 مقابل 179893 مؤسسة خاصة سنة 2001، حيث تضاعفت بأكثر من 3 مرات خلال فترة البرنامج الانعاش دعم النمو. وهذا يدل على عزم الدولة على دعم القطاع الخاص. **(سعيج و محصر، 2017، صفحة 10)**

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014):

تابعت الجزائر مسيرتها في دعم الاقتصاد من خلال استكمال برنامج توطيد النمو الاقتصادي، حيث خصص له مبلغ قدر ب 21214 مليار دج مقسمة إلى برامج فرعية كالتالي:

- برنامج تحسين الظروف المعيشية؛
- برنامج تطوير الهياكل القاعدية؛
- برنامج دعم التنمية الاقتصادية الموجه للقطاع الصناعي والتركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الفلاحة والتنمية الريفية.

حيث استكملت الجزائر نفس التوجه الذي اعتمدت عليه في برامج التنمية السابقة وكانت مبالغ معتبرة موجهة لتحسين ظروف المعيشة، حيث استفاد البرنامج من تمويل خاص يصل إلى 9903 مليار دج أي ما يمثل 45.42% من اجمالي البرنامج، احتل فيها المرتبة الأولى ويليه قطاع الاشغال العمومية الكبرى بمبلغ 8400 مليار دج أي بنسبة 38.52 %.

يلاحظ أن التوجه القطاعي للدولة عكس رغبتها في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصفة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل، وخصوصا ما يتعلق بترقية الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم في سنة 2010 دمج وزارتي الصناعة وترقية الاستثمار ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت وزارة واحدة سميت بـ وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

(قرفي، ب.س، صفحة 149)

سعت الجزائر بكل الامكانيات المتوفرة لديها بدءا من سنة 2000 لمحاولة اصلاح الاقتصاد الجزائري من كل الجوانب فرصدت مبالغا معتبرة تجسدت في 3 برامج تنموية حاولت من خلالها إعادة هيكلة الاقتصاد بالشكل الذي يسمح بالاندماج في الاقتصاد العالمي، كما عملت على القيام بوضع الأطر التشريعية والتنظيمية لتشجيع الاستثمار الخاص لتوفير بيئة أعمال ملائمة، وكان أساس نمو القطاع الخاص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها من أفضل وسائل الانعاش الاقتصادي لما تتصف به من صفات تجعلها قادرة على الدفع بالتنمية إلى الأمام.

ثانيا: أهم القوانين والتشريعات الداعمة للقطاع الخاص:

ومن بين أهم القوانين والتشريعات المحفزة للاستثمار في الجزائر هي:

1- قانون الاستثمار الجديد رقم (03-01):

جاء هذا القانون بعد وجود قصور في المرسوم التشريعي(93-12) الذي صادف المستثمرين، ولمحاولة استقطاب وتوظيف الاستثمارات الوطنية والأجنبية قررت السلطات الجزائرية وضع قانون جديد تمثل في الامر رقم (01-03) المؤرخ في 20 أوث 2001 والمتعلق بترقية الاستثمار الذي جاء ليحل محل المرسوم التشريعي رقم(93-12) لتعويض النقص وإعطاء رؤيا جديدة للإستثمار، وقد جاء في المادة 4 من هذا القانون " تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة"، وهو ما يؤكد على تكريس مبدأ الحرية التامة للإستثمار. **(الأمر 01-03، 2001)**

كما تطرق الى مفهوم الاستثمار بنظرة توسعية حيث أضاف الاستثمارات المنجزة عن طريق الامتياز أو براءة الاختراع وأخذ حصص في المؤسسات حيث توفر المساهمات العينية والنقدية واستكمال النشاطات في إطار الخوصصة. **(صويلح، 2012، صفحة 84)**

وأهم ما جاء به هذا القانون هو تكريس مبدأ المعاملة بالمثل بين المستثمر المحلي والأجنبي وذلك من خلال: **(سمرد و واخرون، 2020، صفحة 125)**

- يعامل الاشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات التي لها علاقة بالاستثمار.
- امكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة فيها.
- حماية المستثمر الوطني والأجنبي من خلال الاتفاقيات الدولية والثنائية والمتعددة الأطراف وخلق ظروف محفزة له.

وبموجب هذا المرسوم تم انشاء 3 هيئات متمثلة فيما يلي:

المجلس الوطني للاستثمار:

يكون تحت رئاسة رئيس الحكومة، ويقدم اقتراحات بخصوص الاستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار، كما يقترح التدابير التي من شأنها تحفيزه مثل: التشجيع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية لتمويل الاستثمار.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

ومهمتها ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها (سيتم التطرق إليها بالتفصيل في المطلب التالي)

الشباك الوحيد:

ينشأ على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ومن مهامه تخفيف وتبسيط إجراءات وشكليات إنشاء المشاريع وتأسيس المؤسسات.

كما يضم الأمر (01-03) مجموعة من الحوافز الضريبية والجمركية بالإضافة الى مزايا خاصة تستفيد منها الاستثمارات ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

وقد اعطى الأمر رقم (01-03) دفعا قويا للاستثمار سواء المحلي والأجنبي من خلال المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي وجملة التحفيزات المقدمة له، كما أنشأ مجموعة هياكل فعالة، كل هذا أكد على مساعي الجزائر نحو دعم القطاع الخاص وتشجيع المبادرة الفردية في ظل برنامج الانعاش الذي بدأت في تنفيذه سنة 2001 حيث وضح المكانة التي أصبحت تحتلها استثمارات القطاع الخاص في كل القطاعات الاقتصادية.

2-القانون التوجيهي رقم (01-18):

جاء القانون رقم (01-18) الموافق لـ 12 ديسمبر سنة 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واعتبر منعرجا هاما في هذا القطاع، حيث جاء ليجيب عن الغموض الذي يلف هذه المؤسسات حيث هدف هذا القانون لأول مرة إلى تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد تدابير لمساعدتها ودعم ترقيتها.

فقد أخذ المشرع الجزائري نفس التعريف الذي اعتمده الاتحاد الاوروبي خاصة في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي وكذا توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2000. جاء في المادة 4 من هذا القانون:" تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج سلع أو خدمات والتي تشغل من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2مليار) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار **(قانون 01-18، 2001)**، حيث اعتمد المشرع في تعريفه على معيار عدد المال ومعيار رقم الأعمال السنوي وصنفها على هذا الأساس إلى متوسطة، صغيرة ومصغرة، الأمر الذي سمح بتحسين الاطار التنظيمي الذي كانت تعمل به، كما تم إنشاء صناديق ضمان القروض لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان وتسهيل القروض البنكية لها لتقديم الدعم وكذا التدابير المشتركة المتعلقة بتطوير نظام إعلام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتشاور مع الحركة الجمعوية في المؤسسات. **(مياسي، 2012، صفحة 122)**

ومن بين الأهداف التي جاء بها هذا القانون نذكر:

- إنعاش النمو الاقتصادي من خلال تشجيع بروز مؤسسات جديدة وزيادة انتاجها؛
- تحسين فعالية وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية الإطار التشريعي والتنظيمي الملائم لعمل هذه المؤسسات لتكريس روح المقاولة وتنميتها لدى المستثمرين؛
- تسهيل الحصول على التمويل البنكي وتسريع الإجراءات الإدارية المتعلقة بملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير وترقية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تصدير السلع والخدمات التي تنتجها.

يعتبر قانون رقم (18-01) القانون الأول الذي جاء لوضع وتوضيح الإطار القانوني التنظيمي لعمل هذه المؤسسات، حيث جاء هذا القانون ليعطي حلولا للعديد من المشاكل التي كان يعاني منها هذا القطاع لأنه كان يعمل في ظل غياب قانون يوضح عمله، وعملت الجزائر خلال هذه الفترة على دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيارا لبناء الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات وفي كل مرة تؤكد توجهها نحو تشجيع القطاع الخاص على اعتبار أن نشاط هذه المؤسسات يستحوذ عليه هذا الأخير.

3- القانون التوجيهي رقم (17-02) لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

جاء القانون رقم (17-02) المؤرخ في 10 جانفي 2017 المعدل والمتمم لقانون رقم (01-18) والذي يتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يهدف إلى تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحديد التدابير الداعمة لها وأهم تعديل جاء به هذا القانون فيما يخص معايير تصنيف

هذه المؤسسات هو تغيير معيار رقم الأعمال والحصيلة السنوية وأبقى على نفس التصنيف بخصوص عدد العمال الموجودين في القانون القديم (01-18)، وحسب هذا القانون جعل الوكالة الوطنية لتطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جهازا للدولة مكلف بتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويدعمها لتحقيق مهامها، وستضمن هذه الوكالة سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص الإنشاء والتطوير وضمان ديمومتها بما فيها تحسين وترقية الابتكار وتعزيز المؤهلات والقدرات الإدارية. **(علوني، 2021، صفحة 24)**

- كما أنشأ القانون صناديق الاطلاق إضافة الى صناديق ضمان القروض وتكون مهمتها ترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة.

- كما أنشأ بموجب هذا القانون المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تمثل هيئة استشارية وتتكون من المنظمات والجمعيات المهنية المتخصصة الممثلة للمؤسسات، وممثلي القطاعات والهيئات المعنية بهذا القطاع.

- كما جاء في هذا القانون التأكيد على ضرورة ترقية المناولة واعتبارها الأداة المفضلة لتكثيف وزيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تعزيز قدرتها التنافسية ومنه تحسين الاقتصاد الوطني، مع التأكيد على ضرورة وجود نظام معلوماتي يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. **(قانون 17-02، 2017)**

وتأتي صياغة هذا القانون الجديد بتحديد جوانب متعددة من دعم ومرافقة وكل هذا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل تكوينها والأهم استمراريتها من خلال تشجيع روح المقاولاتية من جهة والتقليل الصعوبات التي تواجهها من جهة أخرى بغية تحقيق التنمية الاقتصادية المتوخاة ودعم الاقتصاد الوطني وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

4- قانون الاستثمار الجديد رقم (22-18) المؤرخ في 25 ذي الحجة والذي يتعلق بالاستثمار :

بعد سنة 2000 توالت الاصلاحات المتعلقة بقانون الاستثمار بدءا من قانون (01-03) ،عدل هذا القانون طيلة هذه السنوات حيث عدل وتمم بالأمر رقم(06-08) في مادته 04 بإعطاء الحرية التامة والحماية القانونية وكل الضمانات مع مراعاة التشريعات بالإضافة إلى الكثير من الاعفاءات والامتيازات الجبائية، ليتبع بالقانون رقم(16-09) والمتعلق بترقية الاستثمار والذي كان يحمل في طياته تعزيزات استثمارية، ويليه المرسوم التنفيذي رقم (17-100) ليعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 06-350 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها، حاولت الجزائر في كل مرة التأكيد على أهمية القطاع الخاص في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي وصولا **إلى** قانون الاستثمار الجديد رقم (22-18)، والذي جاء بعد الركود الذي عرفت الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الجزائري بشكل خاص وهذا نتيجة تداعيات أزمة كوفيد19.

(مقص و لعلى، 2020، صفحة 284)

يهدف القانون رقم (22-18) الذي يتعلق بالاستثمار حسب المادة الأولى من هذا القانون إلى تحديد القواعد التي تنظم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم، والأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات المنجزة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الوطنيين أو الأجانب، مقيمين كانوا أو غير مقيمين. **(قانون 22-18، 2022)**

يعتبر هذا القانون أول قانون يقوم بتوضيح وشرح لمبادئ الاستثمار حيث جاء بشرح مفصل للمبدأ الأول وهو مبدأ حرية الاستثمار والذي تم التأكيد عليه في قانون (22-18) والذي لم يتم التطرق لشرحه في القوانين السابقة، كما تم التطرق إلى الشخص المعني بحرية الاستثمار، بالإضافة إلى التأكيد على مبدأ المساواة مع إضافة عنصر الشفافية الذي تم التطرق إليه أول مرة في هذا القانون. (ارزيل، 2022، صفحة 48)

والمخطط التالي يعرض أهم ما جاء به القانون الجديد رقم (22-18):

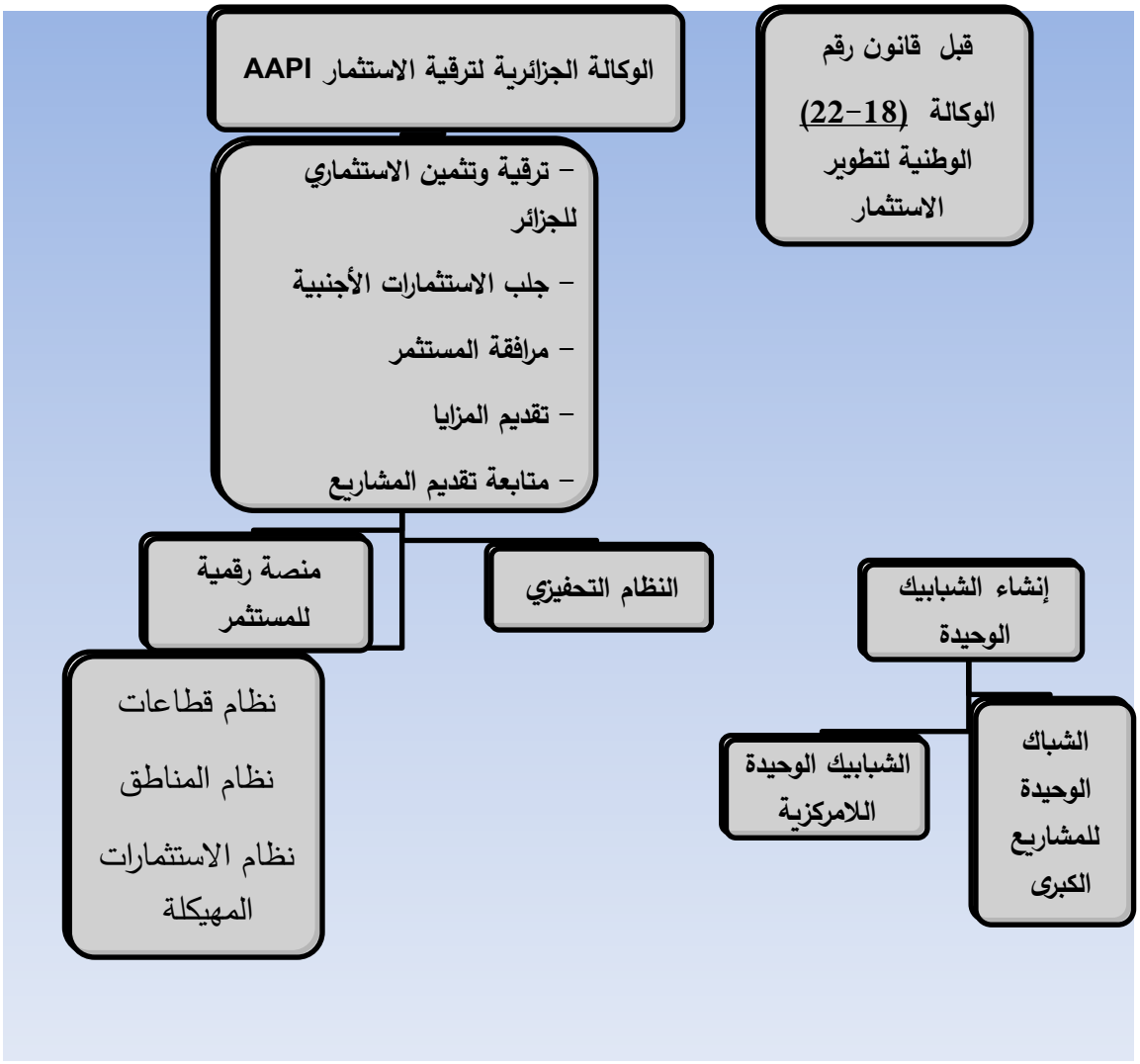

يعتبر قانون رقم (22-18) بمثابة ولادة جديدة للاستثمار حيث فتح المجال للاستثمار الاجنبي بدون أي قيود مثلما كان سابقا، لتكون هناك منافسة على المشاريع والعمل والإدارة المتميزة بالإضافة الى أنه قام

بإيضاح عدة مفاهيم كانت غير واضحة في القوانين السابقة، بالإضافة إلى نظام الامتيازات وإضفاء نوع من الشفافية والوضوح بالنسبة للمستثمر كل هذا الهدف بناء اقتصاد قوي مبني على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجذب الاستثمارات الأجنبية التي تنعكس ايجابا على حياة الفرد من توفير مناصب شغل بهدف تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

المطلب الثاني: وكالات دعم القطاع الخاص في الجزائر

نظرا لتوجه الجزائر نحو اقتصاد السوق والاهتمام بالقطاع الخاص نظرا لأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية وأنه محفز للنمو فقد عمدت السلطات الجزائرية إلى تشجيع هذا القطاع ومحاولة دعمه من خلال وضع أطر مؤسساتية للحد من القيود التي تفرض على الاستثمار الخاص، وتم انشاء العديد من الهيئات والوكالات التي كان الهدف منها ترقية القطاع الخاص ودعم نشاط هذه المؤسسات في مختلف الجوانب المالية وغير المالية من أجل تسهيل قيام وعمل هذه المشاريع.

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

تم انشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم(96-296)المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق ل 8 سبتمبر سنة 1996، و المتعلق بإنشاء الوكالة وتحديد قانونها الأساسي عملا بأحكام المادة 16 من المرسوم رقم(96-14) المؤرخ في 24 جوان 1996، والمتعلق بقانون المالية التكميلي ويدخل إنشاء هذه الوكالة في إطار سياسة ترقية الاستثمار الخاص على المستوى الوطني، وهي هيئة ذات طابع خاص تسري عليها احكام هذا المرسوم تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل لمتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة وتخص فئة السكان الأقل من 35 سنة (40 سنة بالنسبة للمسير).

كان الهدف الأساسي للوكالة هو خلق مناصب شغل والقضاء على البطالة وتطلع بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية وتقوم بالمهام الآتية: **(المرسوم التنفيذي 96-296، 1996)**

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الاعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الاخرى التي يحصلون عليها؛

- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوو المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي ترابطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- تشجيع كل أشكال التدابير الاخرى الرامية إلى ترفيه تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الاولي وتقدم هذه الوكالة إعانات تتمثل في:

1- الاعانة المالية.

2- الاعانات الجبائية وشبه جبائية.

1- الاعانات المالية:

1-1- القروض بدون فوائد:

يستفيد أصحاب المؤسسات الصغيرة من قروض بدون فوائد تمنحها الوكالة في حالة التمويل الثنائي (صاحب المشروع+ قرض الوكالة)

1-2- تخفيض نسبة الفائدة:

تحدد معدل تخفيض نسب فائدة قروض الاستثمارات التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للشباب صاحب المشروع على النحو التالي:

- 75% من معدل الدين الذي تطبقه في مناطق اخرى للمشاريع المنجزة في قطاع الفلاحة والري والصيد البحري؛
- 50% المنجزة في قطاعات النشاط الاخرى؛
- أما المناطق الخاصة، ترفع معدلات التخفيض بنسبة 90% و75% على التوالي لقطاع الفلاحة والري والصيد البحري وقطاعات النشاط الاخرى.

ولا يتحمل مستفيد القرض سوى فارق نسبة الفائدة غير الخاضع للتخفيض.

2- الاعانات الجبائية وشبه الجبائية:

تستفيد المؤسسات الصغيرة من تسهيلات جبائية وشبه جبائية مهمة تختلف باختلاف مراحل المشروع فيما اذا كانت في فترة تنفيذ المشروع أو في فترة الاستغلال والإنتاج، فخلال تنفيذ وانجاز المشروع من التسهيلات نجد الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، رسم نقل الملكية والإعفاء من حقوق التسجيل والرسم العقاري على المباني، وكذا الاستفادة من المعدل المخفض 5% المتعلق بالرسوم الجمركية على التجهيزات ووسائل الانتاج المستوردة، كما تستفيد هذه المؤسسات خلال فترة الاستغلال والإنتاج من الاعفاء الكلي من الضريبة على ارباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل، ومن الرسم الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

(العلواني و بن سمينة، 2018، صفحة 1290)

- حددت الوكالة أن التمويل يكون وفق 3 أشكال وهي:

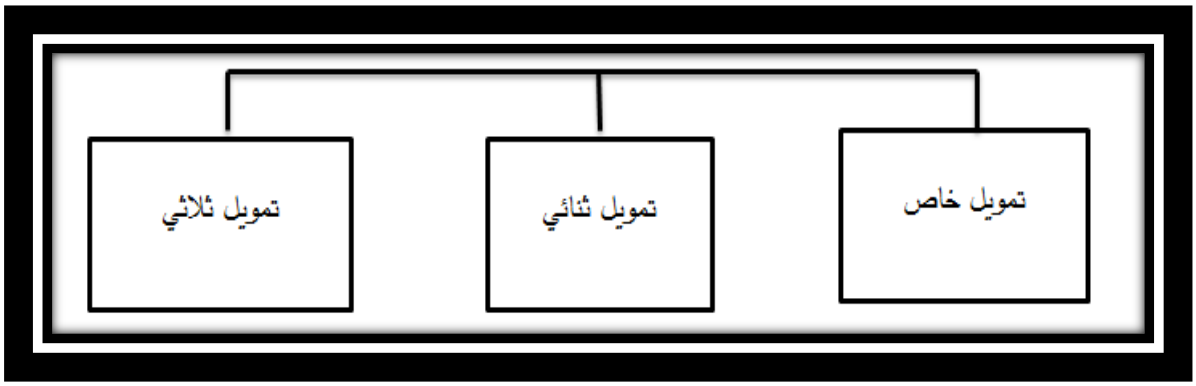

- **التمويل الذاتي:** في هذه الحالة يتكفل صاحب المشروع بتكاليفه الكلية عن طريق احضار الحصص العينية والمادية وبعد ذلك يتم تقديم الدعم له بالإعانات الجبائية وشبه الجبائية.
- **التمويل الثنائي:** في هذه الحالة يكون راس المال مكون من الوكالة وصاحب المشروع وتكون المساهمة المالية مستوى الاستثمار. وقرض بدون فائدة تمنحه المؤسسة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- **التمويل الثلاثي:** في هذه الحالة راس المال يتكون من مساهمة المؤسسة والوكالة بالإضافة الى الطرف الثالث والمتمثل في القرض البنكي، حيث تتولى الوكالة تغطية جزء من الفائدة وتكون نسبة فائدة هذا القرض منخفضة حسب موطن الاستثمار. **(رحموني، 2011، صفحة 104)**

بعدها جاء المرسوم التنفيذي رقم(20-329) المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق لـ22 نوفمبر سنة 2020 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم(96-296) والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الاساسي ويغير تسميتها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومن مهامها بالإضافة إلى المهام السابقة: **(المرسوم التنفيذي 20-329، 2020)**

- يطبق كل تدبير من شأنه ان يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تعد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا للاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية.
- تشجع استحداث وتطوير الانظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي.
- تسهر على عصرنة وتقييس عملية انشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها.
- تعد وتطور أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.
- تعمل على عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتيسير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة.

- تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الاجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة.
- تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.
- كما عرضت تسمية الوزير المكلف بالتشغيل والوزير المكلف بالعمل والتشغيل بتسمية الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة.

والجدول الموالي يوضح المشاريع الممولة وأثر الشغل للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لسنة 2020.

الجدول رقم (3-7): المشاريع الممولة وأثر الشغل للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لسنة 2020 (ANADE)

القطاعات	المشاريع الممولة	أثر الشغل
الزراعة	58883	139282
الصناعة التقليدية	43289	126855
البناء والاشغال العمومية BTPH	35359	102365
هيدروليك	564	2065
الصناعة	28119	80759
صياغة	10860	24969
الصيد	1132	5552
اعمال حرة	12421	27841
الخدمات	109144	254176
نقل البريد	13389	24137
نقل البضائع	56692	96531
نقل المسافرين	19011	43716
المجموع	386714	923071

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية / http://www.ansej.org.dz

من خلال الجدول رقم (3-7) يلاحظ أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية قد أنشئت في نهاية 2020 ما قدره 386714 مشروعا وتوفير 923071 منصب شغل موزع إلى مجموع من القطاعات، أن قطاع الخدمات حاز على أعلى حصة من المشاريع الممولة ب 109144 مشروع ممول أي 28.22% من إجمالي المشاريع وبأعلى حصة من تشغيل اليد العاملة (منصب عمل) بـ 254176 بما يقارب 27.53% من إجمالي المناصب المستحدثة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وبعدها يأتي قطاع الزراعة ونقل البضائع على الترتيب 58883و56692 مشروع ممول.

مما تقدم يمكن القول أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية قد فتحت المجال للعمل المقاولاتي حيث مكنت الشباب من إنجاز مشاريعهم وقدمت لهم العون المالي والاستشاري والمتابعة للقيام بمشاريعهم.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب الأمر الرئاسي رقم (01-03) المؤرخ في 01 جمادي الثاني الموافق ل 20 أوث 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، حيث تطورت الوكالة بالتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وجاءت لتحل محل وكالة ترقية الاستثمار ودعمها APSI والتي تأسست بمقتضى المرسوم (93-12) الصادر في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار وتطويرها ومتابعتها.

جاء المرسوم التنفيذي رقم(06-356) المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر سنة 2006، والذي يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها في مادته الأولى: "أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات". **(المرسوم التنفيذي06-356، 2006)**، ويكون هدفها ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها من خلال تقديم المساعدات والتوجيهات للمستثمرين المحليين والجانب على حد سواء.

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الأداة المناسبة لتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتمثل مهامها في: **(المرسوم التنفيذي 17-100، 2017)**

- جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين؛
- مساعدة ومرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع بما فيها ما بعد الإنجاز؛
- تسجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد إحصائيات الإنجاز وتحليلها؛
- تسهيل التعاون مع الإدارات المعنية، الترتيبات للمستثمرين وتبسيط إجراءات وشكليات إنشاء المؤسسات وشروط استغلالها وإنجاز المشاريع، وتساهم بهذا الصدد في تحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه؛
- ترقية الشراكة والفرص الجزائرية للاستثمار عبر الاقليم الوطني والخارج.

يمكن ان تستفيد المشاريع الاستثمارية من الاعفاء والتخفيض من الضرائب وهذا حسب الاستثمار المنشئ لمناصب الشغل والتموقع الجغرافي وكذا الاستثمار الذي يكون مهما للاقتصاد الوطني وهذا حسب القانون رقم (16-09) المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق لـ 3 غشت سنة 2016 يتعلق بترقية الاستثمار كالتالي: **(قانون 16-09، 2016)**

المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة

مرحلة الإنجاز (المادة 12) – الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار – الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة او المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز المشاريع – الاعفاء من دفع حق نقل الملكية يعوض والرسم على الاشهار العقاري ومبالغ الاملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الاملاك العقارية المبنية وغير مبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. – تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الاتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار – الاعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية الي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء – الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية لشركات وزيادات في رأس المال.	مرحلة الاستغلال، – بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر لمدة 3 سنوات: – الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات – الاعفاء من الرسم على النشاط المهني – تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الاتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة	
– تكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتكلفة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار وذلك بعد تقييمها من قبل الوكلة – التخفيض من مبلغ الاتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية	– الاعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في مرحلة الاستغلال – الاعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار. – الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار	مناطق الجنوب والهضاب العليا + (المادة13)

المزايا الاضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل (المادة 16)

- ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، من 3 إلى 5 سنوات عندما تنشئ أكثر من 100 منصب شكل دائم، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال، على الأكثر.

- **المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني**

- تبرم الوكالة هذه الاتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار فيما يلي: (المادة 18)

- تمديد مدة مزايا الاستغلال المذكورة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة لفترة تصل إلى 10 سنوات.

- منح إعفاء أو تخفيض طبقا لتشريع للعمولة، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الانجاز للمدة المتفق عليها مسبقا مع الوكالة.

ضمنت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحكم خبرتها وحنكتها في مجال ترقية الاستثمار مكانة داخل شبكات دولية لوكالات ترقية الاستثمار كما تتعاون خاصة مع نظرائها الأوروبيين والآسيويين منهم: (العلواني و بن سمينة، 2018، صفحة 1296)

- الجمعية العالمية لوكالات ترقية الاستثمارات التي تشمل أكثر من 150 وكالة ترقية استثمار في العالم;

- **أنيما**، شركات أورو متوسطية لوكالات ترقية الاستثمار لـ 12 بلد للضفة الجنوبية للبحر المتوسط بالشراكة مع وكالات فرنسية وإيطالية واسبانية؛

- ابرام عدة عقود واتفاقيات ثنائية مع وكالات ترقية الاستثمار تهدف لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما يخص ترقية الاستثمار تهدف لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما يخص ترقية الاستثمار؛

- كما تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تقديم خدمات وفقا للمعايير والمقاييس الدولية مع مؤسسات وهيئات دولية مختلفة مثل:

- CNUCED للاستشارة والخبرة بمناسبة فحص سياسة الاستثمار في الجزائر؛

- ONUDIلتكوين وإتقان إطارات الوكالة حول مناهج تقييم مشاريع الاستثمارات؛

- البنك العالمي من أجل تدقيق سياق إنشاء المؤسسات واقتراحات خاصة بتدابير التحسين في إطار برنامج "القيام بالأعمال".

الجدول رقم (3-8): المشاريع الممولة واستحداث مناصب الشغل للوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI) (2002-2020)

القطاعات	عدد المشاريع	%	عدد المناصب	%
الزراعة	1437	2.36	56905	4.65
البناء والأشغال العمومية	11473	18.83	238368	19.48
الصناعة	13587	22.30	560065	45.78
الصحة	1217	2.00	28785	2.35
النقل	26019	42.71	141514	11.57
السياحة	1238	2.03	74190	6.06
الخدمات	5945	9.76	123638	10.11
المجموع	60916	100	1223465	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار https://andi.dz/

يتبين من الجدول رقم(3-8) مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم نمو القطاع الخاص، وذلك من خلال عدد المشاريع الممولة منذ 2002 الى 2020، حيث وصلت الى 60916 مشروع وكانت أكبر حصة من هذه المشاريع لقطاع النقل حيث استحوذ على 26019 مشروع أي ما يعادل 42.71% من اجمالي المشاريع، وما يفسر هذه النسبة اتجاه المستثمرين إلى قطاع النقل أين تقل فيه المخاطرة بالإضافة الى انه يتميز بالربح السريع، ثم بعد ذلك يليه قطاع الصناعة والبناء على التوالي 13587 مشروع بنسبة 22.30 %، و11473مشروع بنسبة18.83%، ويأتي في الأخير كل من السياحة والصحة في من حيث الاستفادة من المشاريع بمعدلات لاتفوق 2% من اجمالي المشاريع وذلك لجموح المستثمرين للاستثمار في هذه القطاعات. هذا ان أخذنا بمعيار عدد المشاريع.

أما إذا أخذنا بمعيار عدد مناصب الشغل فيلاحظ من الجدول أن قطاع الصناعة يأخذ المرتبة الأولى في خلقه لمناصب الشغل بـ 560065 منصب شغل بنسبة 45.78% من مجموع مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة في جميع القطاعات تم يليه قطاع البناء والنقل على التوالي 238368 منصب شغل بـ19.48%، 141514 منصب شغل بـ11.57%.

لقد ساهمت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار دعما للقطاع الخاص حيث وصل عدد المشاريع الممولة من طرفها إلى 60916 مشروع نهاية 2020، كما ساهمت في خلق مناصب شغل بـ1223465 منصب شغل للتخفيف من البطالة، وكنتيجة يلاحظ أن الشباب بدأ يتوجه إلى الاستثمار من خلال تأسيس مشاريع خاصة به تساهم وبشكل فعال في خلق مناصب شغل كما رأينا من خلال دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الاشخاص المحرومين من توفير خدمات مالية تتماشى مع احتياجاتهم والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر وغير المنتظم والبطالين وهذا من خلال استحداث أنشطتهم التي تمكنهم من الحصول على مداخيل. ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، حسب المنشور رقم 10 والمؤرخ في جويلية 1999 والمتعلق بتطبيق الاجراءات الخاصة بالقرض المصغر حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15000 نشاط في مختلف القطاعات، إلا أنه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوقعه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها. **(مانع و بوطروة، 2018، صفحة 157)**، وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر"، وبناء على التوصيات المقدمة من خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم(04-14) المؤرخ في 22 جانفي 2004.

1- إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومهامها:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم(04-14) المؤرخ في 29 ذو القعدة عام 1424 الموافق لـ 22 يناير 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الاساسي على أنها هيئة ذات طابع خاص وتوضع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل لمتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة وفقا لأحكام هذا المرسوم، وتتمتع هذه الأخيرة بالشخصية المعنوية والاستقلال، ويكون مقر الوكالة بمدينة الجزائر ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بموجب مرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل، تحدث الوكالة فروعا على المستوى المحلي بناء على قرار مجلسها التوجيهي. **(المرسوم التنفيذي 04-14، 2004)**

إلا أنه لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف سنة 2005، وتشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية.

(حملة و يحياوي، 2021، صفحة 66)

وتضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الآتية:

- تسير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.
- تمنح قروض بدون فائدة.

- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الانشطة المدرة للمداخيل.
- تنظيم المعارض (عرض- بيع) جهوية ووطنية لمنتجات القرض المصغر.
- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين عن تسيير الجهاز.

أما فيما يخص أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

- رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال ابراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة.
- تنمية روح المقاولاتية، لتحل محل الاتكالية، وبالتالي تساعد على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.
- دعم توجيه، ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة.
- دعم تسويق منتجات القرض المصغر عن طريق تنظيم المعارض (عرض- بيع).

2- الخدمات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

جاءت المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم (134- 11) التي تعدل أحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 04-15 الموافق لـ 22 يناير 2004، الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها وكانت قد اشترطت ما يلي:

- أن يبلغوا من العمر 18 فما فوق؛
- ان يكونوا بدون دخل أو ذوي دخل ضعيف غير مستقر وغير منتظم وان يكون لديهم إقامة مستقرة؛
- أن يكونوا ذوي مهارات لها علاقة بالنشاط المرتقب؛
- الا يكونوا قد استفادوا من مساعدة أخرى لإحداث الأنشطة؛

- أن يقدموا مساهمة جزافية على الموافقة.

2-1 الخدمات المالية:

يمنح جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر صيغتين من التمويل، بما فيها واحدة بمساهمة الخمس (05) بنوك العمومية الشريكة.

الصيغة الاولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة-مقاول)

هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء المواد الأولية لا تتجاوز 100000 دج، وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذي لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكنهم لا يملكون أموال شراء المواد الأولية لإعادة او إطلاق نشاط، وقد تصل قيمتها إلى 250000 دج على مستوى ولايات الجنوب، بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي(وكالة-بنك-مقاول):

وهي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان انشاء نشاط تكلفة المشروع قد تصل 1000.000.00 دج التمويل يقدم كالتالي:

- قرض بنكي بنسبة 70% سلفة الوكالة بدون فوائد 29%.
- 1% مساهمة شخصية وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بـ 3 سنوات بالنسبة للقرض البنكي.
- وللإشارة، فإن المرسوم الرئاسي رقم(11-133) المعدل والمؤرخ في 22 مارس 2011 قد عدل قيم التمويل كالآتي:
- من 30.000 إلى 10.000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250.000 دج بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا)
- من 400000 دج الى 1000000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات (التمويل الثلاثي).

والجدول التالي يوضح صيغ التمويل كالتالي:

الجدول رقم (3-9): صيغ التمويل الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

قيمة المشروع	صنف المقاول	صيغ التمويل	م. شخصية	الوكالة	قرض بنكي
لا تتجاوز 100.000 دج	شراء المواد الأولية	ثنائي	/	%100	/
لا تتجاوز 250.000 دج	شراء مواد أولية (ولايات الجنوب)	ثنائي	/	%100	/
لا تتجاوز 100.000 دج	كل الأصناف	ثلاثي	%1	%29	%70

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع وزارة الصناعة **https://www.industrie.gov.dz**

2-2 الخدمات غير المالية:

إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة المستفيدين، والهدف هو الدعم إلى أقصى حد ممكن، واستمرارية الأعمال، لهذا فالوكالة توفر لهم:

- الاستقبال في أحسن ظروف متاحة لحاملي افكار إنشاء المشاريع؛
- مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط؛
- متابعة جوارية جدية، لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها؛
- دورات تكوينية لإنشاء أو تسيير المؤسسات الجد المصغرة؛
- اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع الهيئات والمؤسسات المتخصصة والمخولة لذلك؛
- معارض لعرض وبيع المنتجات في إطار القرض المصغر؛
- وضع موقع في الأنترنيت للإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.

ويوضح الجدول التالي القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط ونمط التمويل من طرف الوكلة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) للفترة الزمنية(2005-2020).

الجدول رقم (3-10) توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط وحسب نمط التمويل من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): (2005-2020)

القطاع	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
الفلاحة	127482	13.53
الصناعة الصغيرة	374866	39.79
البناء والأشغال العمومية	82225	8.73
الخدمات	186306	19.77
الصناعة التقليدية	165594	17.57
تجارة	4811	0.51
الصيد البحري	930	0.10
المجموع	942214	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع وزارة الصناعة https://www.industrie.gov.dz /

الشكل رقم (3-6): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) لسنة 2020.

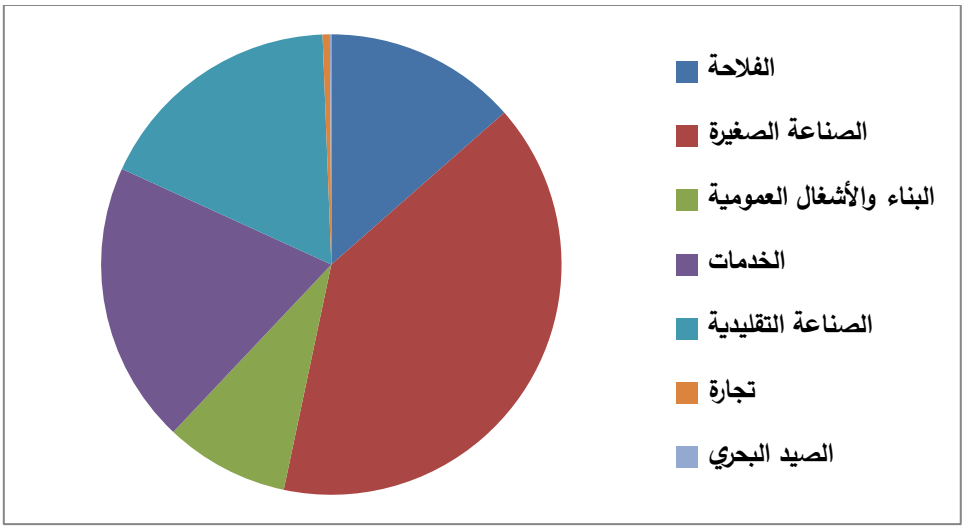

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على موقع وزارة الصناعة https://www.industrie.gov.dz /

يلاحظ من الجدول رقم(3-10) أن قطاع الصناعة الصغيرة يستحوذ على 39.79% من مجموع القروض الكلية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والذي يمثل الصناعات الخفيفة التي تتطلب في معظمها تمويل لشراء مواد أولية وكانت تضم خياطة، تجارة، حلويات تقليدية، الكسكس، حلاقة، مطاعم...)، ويليها قطاع الخدمات بنسبة 19.77% والصناعات التقليدية (كالفخار ...) بنسبة17.57%، وما يلاحظ أن الوكالة قد ساعدت العنصر النسوي بإدخاله الى سوق العمل والدفع به للمشاركة في تحقيق التنمية، ويليها قطاع الفلاحة (زراعة، تربية، مواشي)، يلاحظ أن الوكالة الوطنية لتيسير القرض المصغر ANGEM قد

حققت ولو نسبيا الهدف التي أنشئت من أجله من خلال فتح مناصب شغل حيث بلغ عدد المناصب المستحدثة إلى غاية 30 أفريل 2022: 1407431 منصب موزعة على النحو التالي تمويل ثنائي بـ 1259254منصب (89.47%) وتمويل ثلاثي بـ148177 منصب(10.52%)، أي معظم المناصب المستحدثة كانت تخص المشاريع ذات التمويل الذي لا يتجاوز 100000 دج (250000 دج بالنسبة لدول الجنوب).

في حين أن المناصب التي كانت تخص التمويل الثلاثي أقل وهذا راجع أصلا إلى ضعف القروض الموجهة له وربما يرجع إلى عدم امتلاك نسبة المساهمة الشخصية المقدرة بـ 1% وخصوصا أن هذه القروض موجهة لأصحاب الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم.

وبهذا قد ساهمت الوكالة كما رأينا في خلق مناصب شغل للعديد من البطالين وخصوصا العنصر النسوي الماكثات في المنزل وأعطت لهن دورا في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر

ما بين جوان 2002 ومارس 2003، أطلق البنك الدولي في الجزائر دراسة استقصائية لعينة من 573 مؤسسة محلية عامة وخاصة و57 شركات أجنبية التي تنوي الاستثمار في الجزائر غطى الاستبيان المجالات التي تتعلق بإطار عمل الشركة أو حتى بيئة الأعمال، وأظهرت النتائج أن معظم المشاكل ارتبطت من ناحية عوامل الانتاج وأكثرها تأثيرا: رأس المال أو التمويل ومشكلة العقار الصناعي، ومن ناحية أخرى ما يتعلق بالحوكمة الاقتصادية والإطار المؤسسي التي يتم على مستوى إدارة المؤسسات، واستمرت هذه القيود تحد من نمو وتطور القطاع الخاص إلى الآن بالرغم من كل المحاولات. **(A.Temmar. p. 40:** ، ومن أهم هذه العراقيل نذكر:

الفرع الأول: مشكلة التمويل

تعتبر مشكلة التمويل من بين أهم المشكلات التي تعترض المستثمرين في الجزائر وحسب تقرير البنك العالمي لسنة 2010 تم رصد 10 معوقات من بينها اشكالية التمويل بنسبة 25.09%، وتتم عملية التمويل على مستوى النظام المصرفي من خلال تجميع المدخرات وإعادة توجيهها الى الاستثمار، والتي تتسم بنقص المدخرات لغياب الثقافة المصرفية (الادخارية) لدى الأفراد من جهة، ومن جهة ثانية الصعوبات الإدارية والبيروقراطية التي تشوب عملية منح القروض للقيام بالمشاريع الاستثمارية خاصة التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة، بالرغم من التعديلات المصرفية كقانون النقد والقرض(90-10) والذي يهدف إلى منح القروض على أساس الربحية وليس على أساس اعتبارات سياسية ولا شخصية.

هذا وبالإضافة الى ارتفاع أسعار الفائدة التي قد تصل حتى حدود7% وهي نسب كبيرة مقارنة بباقي دول العالم، حيث تمثل بالنسبة للمستثمر تكلفة رأس المال، فكلما كانت أسعار الفائدة كبيرة كلما قل ربح المستثمر حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم محددات القرار الاستثماري.

بالرغم من الاصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري، إلا أنه يتميز بأنه نظام فتي مقارنة بالدول المتقدمة، ولم يرق الى المستوى المطلوب، ومن بين الصعوبات المرتبطة بالتمويل، نذكر:

(غربي و عازب، 2020، صفحة 93)

- شروط الحصول على القروض والضمانات المقدمة التي تؤخذ بعين الاعتبار عند منح القروض فكانت تؤخذ على أساس اعتبارات شخصية وسياسية وليس على أساس الربحية وتدفقاته المستقبلية؛
- التركيز على الانشطة التجارية والمهنية في عمليات التمويل، حيث تفضل البنوك منح قروض قصيرة الأجل التي تقل فيها مخاطر عدم التسديد بالإضافة إلى أن معظم القروض الجزائرية موجهة أساسا للاستيراد وليس الاستثمار حيث تمثل 60% وأكثر؛
- تتكون مدخرات البنوك الجزائرية من مدخرات عمومية بحوالي 93% أي أن الادخار العائلي يشكل نسبا ضعيفة وهذا يدل على أن سياسة تعبئة الموارد ضعيفة وهذا راجع إلى عدم ثقة الجمهور بالنظام المصرفي وكذا غياب سياسة تهدف إلى تشجيع وتعبئة المدخرات من طرف البنك أو بسبب تدهور ظروف المعيشة للفرد الجزائري وانخفاض قدرته الشرائية الشيء الذي لا يسمح له بالادخار؛
- نمط التنظيم المركزي المتميز بقرارات مركزية مما يسبب تأخير مدة معالجة القروض والذي يؤدي إلى ضياع الوقت والمال بالنسبة للمستثمر.

بالرغم من محاولة الجزائر تعزيز وإعادة رسملة المتتالية للقطاع المصرفي إلا أنه يبقى محدودا في قدرته على دعم القطاع الخاص ومنه دعم النشاط الاقتصادي ككل، وبالأخص في ظل غياب سوق مالي نشط ومرن تتوفر فيه أدوات تمويل بديلة كالاكتتاب الأولي وزيادة رأس المال والسندات فهي مقتضبة ومتخلفة هذا بالرغم من وجودها القانوني، ولذلك كان لابد من توفير التمويل اللازم لتحقيق الاستثمارات والمشاريع الخاصة سواء عن طريق الائتمان المصرفي او عن طريق السوق المالي الذي يعتبر محفزا وداعما لنمو وتطور القطاع الخاص.

الفرع الثاني: مشكلة الحصول على العقار الصناعي

يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها القطاع الخاص في الجزائر، وهو يمثل قطعة الأرض التابعة لأملاك الدولة العمومية أو الخاصة والمهيأة لأن تكون موطن المنشأ أو المصنع أو حتى الورثة، وفي الحقيقة ان مشكلة العقار الصناعي لا تتعلق بندرته وإنما يتعلق بمسألة توزيعه والاستخدام فكم هكتار

صالح للزراعة خصص للصناعة وعلى غير ذلك؟ وكم من مستثمر وطني أو أجنبي تعطلت أعماله للبدء بالعمل الاستثماري لطول الاجراءات الادارية للحصول عليه، وما يتعلق بطرق الدفع والتسوية القانونية، إضافة إلى غياب سوق عقاري حر شفاف وديناميكي وهو ما يشجع على المضاربة والتوزيع غير العادل للأراضي (التموقع)، فالمستثمرون لا يفضلون الاراضي الموجودة داخل المناطق الصناعية ويفضلون الاراضي المنفردة داخل الدائرة الحضرية وهذا المطلب يكون مرفوضا عموما لاعتبارات كثيرة أهمها تلك المتعلقة بحماية السكان ؟أو تلك المخصصة للاستثمار العمومي ومنها ما يتعلق بالسعر وأنه أسعارها مرتفعة جدا ويطالبون بتحرير السوق العقارية وإخضاعها لقوى العرض والطلب. **(منصوري، 2007، صفحة 55)**

- بالنسبة للأراضي الموجهة للنشاطات الصناعية، يواجه المستثمر عدة صعوبات للحصول على أرض صناعية، تشكل قيود البيروقراطية التي لازالت تفرض نفسها على مستوى الجماعات المحلية والهيئات المشرفة على التسيير والتمييز بين القطاع العام وتفضيله على القطاع الخاص في مجال التمليك أو كراء العقارات، بالإضافة إلى طول مدة منح الأراضي وفي دراسة للبنك العالمي أثبت مدى طول هذه الإجراءات الحصول على العقار الصناعي كعائق على الاستثمار الخاص في الجزائر، حيث اثبتت الدراسة ان هذه المؤسسات تنتظر في المتوسط بين3-5 سنوات. **(مياسي، 2012، صفحة 136)**

الجدول رقم (3-11): فترة الانتظار للحصول على العقار الصناعي

نوع العقار	محلات إدارية	أراضي صناعية لعينة شاملة	أراضي صناعية لمؤسسات صناعية
المؤسسات الباحثة عن عقار	**19.6**	**37.7**	**42.1**
مدة الانتظار	**3.6 سنة**	**4.9 سنة**	**4.7 سنة**

المصدر: البنك العالمي، تقرير الاستثمار العالمي 2005.

ومن جهة اخرى اظهرت النتائج في الجزائر وجود عدد كبير من الأراضي غير مستغلة، حيث يوجد حوالي 30% من المساحة الكلية المتوفرة غير مستغلة، كما اوضحت تقديرات وزارة الصناعة ان حجم العقار الصناعي المتاح يقدر بـ 180 مليون م^2، بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م^2 وهذا يؤكد مرة اخرى أن الأزمة ليست في نقص العقار بقدر ماهي مشكلة فساد وغياب استراتيجية في توزيع الأراضي. **(مولاي و شعيب، ب ص، صفحة 26)**

إن العقار الاستثماري في الجزائر يعرف وضعا معقدا لذا بات من الضروري حل مختلف المشاكل التي تتعلق به من خلال وضع سياسة عقارية منسجمة، والتي تتم من خلال تكييف مقتضيات العقار الصناعي مع التوجهات الحالية للدولة وفق متطلبات السوق، كما يستلزم وضع قانون اطار للعقار الاستثماري وتكثيف

التكوين للإدارة المشرفة عليه في ميدان تسيير العقار الصناعي لضمان توفير الحصول على العقار الصناعي المناسب في أقل الآجال وبأحسن الأسعار، مما يشجع المستثمرين للإقبال على الاستثمار ومنه نمو القطاع الخاص وتحقيقه للتنمية المستدامة المنتظرة منه.

الفرع الثالث: مشكلة اليد العاملة المؤهلة

على الرغم من عدم وجود نقص على مستوى الكوادر البشرية من حيث الكم الا أن هناك مشكلة لازالت قائمة على صعيد الكيف، والمتمثلة في المستوى التعليمي والمهاري لتلك الكوادر، وهو ما يؤدي الى تدني في مستوياتها الإنتاجية مقارنة بالعديد من دول العالم الاخرى، وذلك بسبب عوامل عديدة أهمها عدم التحسن في نوعية التعليم بكل مراحله وخصوصا في المرحلة الأساسية، ويؤكد هذا الوضع سلبية ميزان الجاذبية الخاص بمتوسط الدراسة للبالغين، وكذا ضعف القاعدة العملية التي تتميز بغياب كلي للربط بين الجانب التطبيقي(القطاع الاستثماري) والجانب الأكاديمي (الجامعة). **(تقرير المؤسسة العربية، 2015، صفحة 68)**

ومع سعي الجزائر في السنوات الأخيرة للبحث عن سبل مرافقة الطالب الجامعي الذي يمتلك أفكار ابتكارية ومحاولة دعمه من خلال حاضنات الأعمال التي تم تنصيبها كأسلوب لإنشاء مؤسسات ناشئة ولكن إلى الآن لانستطيع الجزم بمدى نجاحها.

الفرع الرابع: مشكلة النظام القضائي

قامت الجزائر بتعديل الإطار القانوني والقضائي تدريجيا وفقا لمتطلبات اقتصاد السوق، ولكنه لا يزال يتخبط في النقائص التي تجعله بعيدا كل البعد عن العمل بفعالية وممكن ارجاع ذلك إلى:

–المستوى غير الكافي للتنظيم الاداري ونقص القضاة المؤهلين في مجال القانون التجاري لاسيما الالتزامات والعقود لتعزيز النظام القضائي يعتمد على رفع مستوى القوانين القضائية والاطار التنظيمي المنظم للإجراءات، وعلى القدرات الفنية للقضاة في القانون التجاري، وتحديث مستوى الإدارة القضائية (فيما يخص المحاكم والسجلات) وإتاحة دورات متخصصة في القضايا التجارية وتعزيز جودة التعليم القانوني، حيث تم تعديل الإطار القضائي الجزائري تدريجيا ليتناسب مع متطلبات السوق لكن الحقيقة أن مجتمع الأعمال لديه ثقة محدودة في حيادية النظام علاوة على ذلك فانه بطيء ومكلف وتشوب أحكامه الغموض والممارسات غير المقبولة لذلك وجب تعزيز إطار تعديل النظام القضائي والقانوني القائم على تدريب القدرات المهنية للقضاة في القانون التجاري من خلال إنشاء محاكم تجارية مستقلة للتسوية الفعالة للنزاعات بالشكل الصحيح والذي يسمح للمستثمرين بممارسة أعمالهم في جو مريح.

الفرع الخامس: مشكل العبء الجبائي والجمركي

بالرغم من الجهود المبذولة للتخفيف من الأعباء الجبائية والجمركية كنوع من تقديم حوافز لدعم القطاع الخاص وتشجيع ولوج المستثمرين إلى عالم الأعمال، إلا أن بعض الاقتطاعات لا تزال مرتفعة كاشتراكات الضمان الاجتماعي بالنسبة لصاحب العمل التي تقدر بـ 26% من كتلة الاجور، وعلى العموم يمكن ذكر أهم العوائق فيما يلي: **(سعودي و ساسي ، 2017، صفحة 97)**

- اشتراكات ارباب العمل فيما يخص الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الاجراء المرتفعة والتي تثقل كاهل المؤسسات الخاصة؛
- نسب الضرائب والرسوم المتقطعة على أنشطة المؤسسات الخاصة خلال مرحلة الاستغلال (ادت إلى ارتفاع الضغط الجبائي مما ولد ضغوط إضافية على المشروع الاستثماري؛
- صعوبات جمركية نتيجة الاجراءات المتخذة من قبل إدارة الجمارك التي لم تتكيف مع الآليات الجمركية الدولية والتي لم تسهل نشاطها بل تميزت بانتشار الرشوة والبيروقراطية.

وحسب قاعدة بيانات أداء الأعمال التي يعدها البنك الدولي يقدر اجمالي الضرائب كنسبة من اجمالي الربح بـ 76.4 % فيما يخص الجزائر وهي نسبة كبيرة ادت الى تعدد حالات التهرب الضريبي لذا وجب إعادة النظر في تخفيف العبء الضريبي والجبائي لدعم الاستثمار الخاص في الجزائر.

الفرع السادس: انخفاض مستوى التقدم التكنولوجي والتحصل على المعلومة

تعاني الدول العربية بما فيها الجزائر من ميزان جاذبية سالب على مستوى التقدم التكنولوجي ومتغيراته بسبب عوامل عدة منها تدني الانفاق على التنمية البشرية والتكنولوجية والبحث العلمي بشكل عام، وغياب خطط وبرامج البحث والتطوير والربط بينهما وبين القطاعات الانتاجية والخدمية، وتزايد الفجوة بينها وبين الدول الناشئة والمتقدمة، والتي تؤثر بدورها على أداء الشركات الذي يساهم بشكل مباشر في الزيادة الانتاجية وكذا تحسين جودة المعلومات. **(مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2018، صفحة 43)**

أما في ما يخص المعلومات تعتبر عنصرا أساسيا لاتخاذ قرارات الاستثمار، حيث من المستحيل على المستثمر أو المصرفي او المسؤول العام وضع تقديرات معقولة لديناميكية السوق بدون هذه المعلومات (معلومات عن القوانين، اللوائح والاجراءات، احوال السوق ...الخ)، بالإضافة إلى النقص الكبير لمكاتب الدراسات والتوجيه الاقتصادي والافتقار الى استراتيجية وطنية منظمة متخصصة في الاعلام الاقتصادي ادى الى خلق جو يسوده عدم الاستقرار والغموض بسبب عدم توافر المعلومات، حيث قواعد هذه البيانات تكون غير كافية وعند وجودها لا تستطيع الشركات الوصول اليها، حيث احتلت الجزائر المرتبة 135 من أصل 181 في عام 2009. **(رحموني، 2011، صفحة 81)**

الفرع السابع: مشكل الفساد

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد وتقلص من فعالية الاستثمار الخاص، حيث أن كثرة العراقيل وتعقد الاجراءات الادارية وطولها كل هذه المظاهر السلبية تساهم في انتشار الفساد الاداري، حيث يلجأ إلى الطرق الغير قانونية كالرشوة والوساطة والمحسوبية لتسهيل الاجراءات هذا من جهة، من جهة اخرى غياب المساءلة لتمتع كبار المسؤولين ورجال السياسة بحصانة تحميهم. **(شعبان و دباغي، 2015، صفحة 9)**

إن ظاهرة الفساد الاداري تؤدي إلى عزوف المستثمرين نتيجة الصعوبات التي يتعرضون لها، وكذلك توجه هذه الاستثمارات إلى اشخاص أقل كفاءة، ضف إلى ذلك فهذه التصرفات تؤدي إلى القضاء على التنافسية في المعاملات العادلة كما يعمل كذلك على عدم توفر الشفافية في المعاملات التي لها علاقة بالاستثمار وأبسط مثال على ذلك: عند منح القروض تمنح للمشروع الذي لا يحقق أي إضافة للاقتصاد وإنما تمنح على اساس اعتبارات اخرى.... وهكذا.

–وقد صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2007، أما تونس فاحتلت المرتبة 63 والمغرب 76، وقد أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلا أن 34.3% من مدراء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتشريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات. **(مولاي و شعيب، ب ص، صفحة 27)**

كان هناك بحوث أجراها صندوق النقد الدولي لسنة 2017 أشارت إلى أن الحد من الفساد تترتب عليه زيادة النمو الاقتصادي: فتراجع أحد مؤشرات الفساد سيؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي والى زيادة نسبة الاستثمار.

الفرع الثامن: السوق الموازية

يعرف الاقتصاد الموازي بأنه ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يكون خفيا وغير معلن بغرض تجنب الضرائب، القوانين والتنظيمات التي وضعتها الدولة في منظومتها المعيارية والتي سطرتها لسير الاقتصاد الوطني، حيث لا يدخل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام للبلد، والمميز فيه صعوبة تحديده، وبناء على تقديرات صادرة عن البنك الدولي سنة 2006، فقد بلغ حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر30%من الناتج الداخلي الخام اي ما يتجاوز 20 مليار دولار أما حجم التشغيل الموازي فقد قدر بحوالي 43% من حجم التشغيل الكلي حسب تحقيق الديوان الوطني للإحصائيات 2007، وهذه النسبة جد خطيرة على التوازنات الكلية بشكل عام وعلى القطاع الخاص بشكل خاص حيث أن المستثمرين الذين يعملون في إطار القانون سوف يواجهون المستثمرين الذي يعملون في السوق الموازية، والذين ستكون أسعارهم أقل بحكم تهربهم الضريبي والجمركي وسيكون عائقا فعليا وغير مشجع على الاستثمار، لذا وجب على السلطات دعم الاستثمار بغية

التوجه نحو إمكانية توسيع القطاع الرسمي وتسهيل الاجراءات الادارية ومحاربة الفساد وإصلاح النظام الضريبي كل هذا لتقليل وكبح نمو السوق الموازية. **(يحياوي، 2016، صفحة 291)**

المبحث الثالث: مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

اتجهت الجزائر منذ سنة 1980 نحو اتباع مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية والاتجاه التدريجي نحو اقتصاد السوق من خلال برامج التصحيح وإعادة الهيكلة التي هدفت إلى تعزيز مكانة القطاع الخاص بغرض تحقيق التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية الريعية خصوصا مع تدهور مؤسسات القطاع العام.

عملت الجزائر على دعم القطاع الخاص سواء من خلال الإطار التشريعي الداعم له أو الهيئات والحوافز والمزايا اللازمة لتشجيعه، كل هذه كان من أجل إشراك القطاع الخاص في التنمية، وسيتم التطرق في هذه الجزئية إلى مدى مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من تكوين القيمة المضافة، وإعطاء نسب مساهمته لبعض القطاعات الاقتصادية والناتج الخام وكذا مساهمته في التشغيل.

المطلب الأول: مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

تعتبر القيمة المضافة مؤشر يقيس المساهمة الإنتاجية للمؤسسات في الاقتصاد الوطني، لذلك سيتم قياس مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ومدى أهميته من خلال هذا المؤشر، والقيمة المضافة تعبر عن الثروة الإضافية المحققة من طرف القطاعات، فهي الفرق بين قيمة الانتاج عند كل مرحلة من المراحل الانتاجية للسلعة وقيمة السلع الوسيطية التي تدخل في تركيب هذه السلع عند كل مرحلة.

(خاطر، سنة 2021، صفحة 332)

وفي الجدول التالي سوف نستعرض نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة الزمنية(1990-2021).

الجدول رقم (3-12): مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021) **(الوحدة : مليون دج)**

السنوات	حصة القطاع الخاص	النسبة %	حصة القطاع العام	النسبة %	إجمالي القيمة المضافة
1990	184361.0	42.94	244944.7	57.05	429305.7
1991	283171.5	41.65	396620.8	58.34	679792.3
1992	364485.2	43.46	474138.6	56.53	838623.8
1993	438576.6	47.70	480754.8	52.29	919331.4
1994	538188.8	46.57	617455.1	53.42	1155644.0
1995	711671.7	45.37	857116.0	54.63	1568787.7
1996	935763.8	45.67	1111922.0	54.33	2047685.8
1997	1010274.2	45.68	1201539.5	54.32	2211813.7
1998	1181231.4	53.27	1036214.0	46.73	2217445.4
1999	1332882.0	51.29	1266073.9	48.71	2598955.9
2000	1430219.1	41.69	2000638.2	58.31	3430857.3
2001	1642907.1	47	1809051.3	52.4	3451958.4
2002	1798232.2	49.33	1847679.2	50.67	3645911.4
2003	2040611.8	47.49	2256358.0	52.51	4296969.8
2004	2369619.0	46.47	2730053.7	53.53	5099672.7
2005	2749498.8	42.72	3686636.3	57.28	6436135.1
2006	3144318.0	42.80	4201149.5	57.19	7345467.5
2007	3442532.3	42.84	4592959.3	57.15	8035491.6
2008	3867807.4	41.37	5480608.3	58.62	934415.7
2009	4430009.0	54.73	3663787.7	45.26	8093796.7
2010	4992644.3	51.47	4706973.7	48.52	9699617.3
2011	5447850.7	48.19	5855054.1	51.82	11302904.8
2012	6425037.7	51.48	6058014.1	48.52	12483051.8
2013	7276820.1	56.59	5580000.6	43.40	12856820.8
2014	7882184.5	59.45	5374831.1	40.54	13257015.6
2015	8309768.0	66.86	4119751.1	33.14	12429519.1
2016	8850002.7	67.71	4219854.7	32.28	13069857.4
2017	9194463.3	65.33	4879287.4	34.66	14073750.7
2018	10134080.8	63.95	5712771.0	36.04	15846851.9
2019	10454677.4	66.58	5247365.3	33.41	15702042.6
2020	9584371.4	70.74	3963760.6	29.25	13548132.0
2021	13259768	66.57	6658515	33.43	19918283

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) https://www.ons.dz

الشكل رقم (3-7): مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في الجزائر للفترة الزمنية (1990-2020)

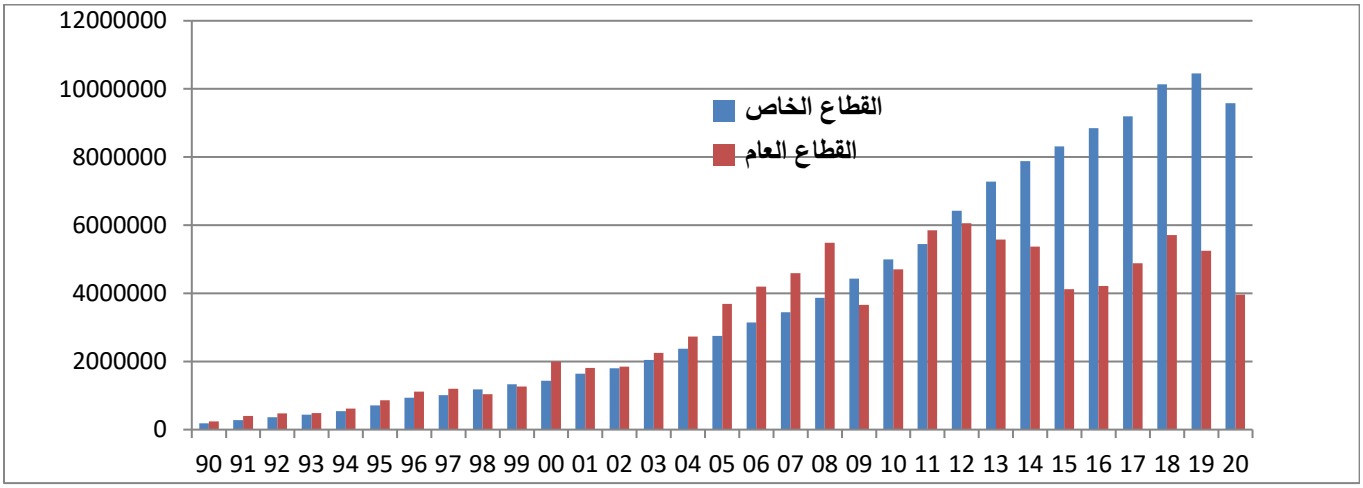

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-12).

من خلال الجدول رقم (3-12) يلاحظ أن قيم القيمة المضافة في تزايد من سنة لأخرى ماعدا سنة 2020، حيث ساهم القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بـ 15702042.6 مليون دج سنة 2019 مقابل 13548132.0 مليون دج سنة 2020، ويمكن أن يفسر هذا الانخفاض بالأزمة الصحية العالمية التي اصابت العالم (كوفيد 19) وآثارها السلبية على النشاط الاقتصادي وحالة الركود الاقتصادي وما صاحبه من انخفاض في أسعار البترول كل هذا أثر سلبا على القيمة المضافة للجزائر.

- كانت مساهمة القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة منذ سنة 1990 إلى 2008 لا تتجاوز 50%وكانت نسبة القطاع العام تفوق نسبة القطاع الخاص ماعدا سنتي1998و1999، وذلك راجع لارتفاع أسعار المحروقات في هذه الفترة باعتبار أن القطاع العام محتكر لقطاع المحروقات بإعتباره ملكا للدولة.

- بعد سنة 2009 يلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة تجاوزت نسب القطاع العام وواصلت الارتفاع، فقد بلغت 4430009.0 مليون دج سنة 2009 مقارنة بالقطاع العام 3663787.7 مليون دج وكانت نسبة القطاع الخاص قد قدرت بـ 54.73% مقابل 45.62 % للقطاع العام واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت نسبة المساهمة 70% لصالح القطاع الخاص، حيث بلغ 9584371.4 مليون دج مقابل 3963760.6 مليون دج سنة2020، وكان هذا راجع الى انتهاج الجزائر لسياسات اصلاحية تهدف إلى تشجيع القطاع الخاص وإصدارها لقوانين تدعم الاستثمار كالأمر رقم(01-03) الصادر في 2001 والمتعلق بترقية الاستثمار وقانون الاستثمار الجديد رقم(22-18) وغيرها من التشريعات التي ساعدت على

توفير جو ملائم لتأسيس قطاع خاص وتراجع دور القطاع العام وهو التوجه الذي سعت إليه الجزائر منذ سنة 1990 في دعم واشراك القطاع الخاص في تحقيق التنمية للبلاد.

قد بينت الإحصاءات أهمية مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة وكانت وحداته تتركز في قطاعين التجارة والخدمات وهي قطاعات تتميز بالربح السريع وقلة المخاطر الاستثمارية لذلك يسعى المستثمرون الخواص اليها، باستثناء نشاط المحروقات تعود لاستثمارات القطاع العام خصوصا فيما يتعلق بالصناعات الثقيلة، وعلى الدولة العمل على اشراك القطاع الخاص ذات طابع صناعي انتاجي وليس خدمي كما حال القطاع الخاص في الجزائر.

كانت مساهمة القطاع الخاص في اجمالي القيمة المضافة موزعة حسب الانشطة الاقتصادية والجدول التالي يوضح اهم هذه القطاعات المساهمة.

الجدول رقم (3-13): مساهمة القطاع الخاص في اجمالي القيمة المضافة حسب الأنشطة الاقتصادية (1990-2020)

السنوات	الزراعة	المحروقات	البناء والأشغال	الخدمات	النقل	التجارة
1990	99.75	-	45.8	79.2	49.0	76.9
1991	99.7	-	59.6	81.5	49.1	80.9
1992	99.9	-	58.8	85.2	55.3	72.0
1993	99.0	-	60.6	84.2	56.2	84.7
1994	99.1	0.37	60.6	85.3	53.8	84.1
1995	99.3	0.43	57.5	85.3	56.8	88.2
1996	99.6	3.51	58.3	88.4	66	89.8
1997	99.3	3.86	61.5	92.2	66.90	92.9
1998	99.7	4.4	64.2	84.7	68.3	92.6
1999	99.6	5.03	68.0	86.2	72.8	93.3
2000	99.5	4.54	67.9	85.5	71.4	93.7
2001	99.6	4.33	80.5	87.7	75.9	93.8
2002	99.6	7.31	75.2	87.7	77.3	77.3
2003	99.7	7.94	75.8	84.7	71.1	93.1
2004	99.5	8.03	77.4	82.6	72.1	93.4
2005	99.5	9.49	79.8	82.4	72.1	94.1
2006	99.5	9.1	80.2	98.94	82.5	94.1
2007	99.5	6	80.9	90.28	79.9	93.3
2008	99.5	5.56	86.6	87.68	80.3	93.2
2009	99.8	8.42	87.1	88.72	80.7	93.6
2010	99.3	7.85	86.2	88.34	81.1	94.1
2011	99.3	5.9	86.4	85.2	82.1	93.9
2012	99.3	9.04	87.3	85.2	82	94.1
2013	99.1	9.4	88	84.6	83.9	94
2014	99.2	11.6	83.1	82	83.5	94.5
2015	99.3	12.29	82.2	81.8	82.8	94.1
2016	99.3	10.2	83.1	80.6	82.6	94.1
2017	99.2	10.2	83.3	79.8	83.6	93.9
2018	99.27	10.8	83.35	%80	84.90	94.06
2019	99.26	12.59	82.35	80.14	84.95	94.11
2020	99.49	10.01	82.25	79.10	85.30	94.71

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) **https://www.ons.dz**

- **الفلاحة:**

اهتمت الجزائر بقطاع الفلاحة باعتباره الحلقة الأهم ولا يمكن التفكير في التنمية الاقتصادية المستدامة من دون الفلاحة، حيث فسحت الدولة المجال للقطاع الخاص للعمل الفلاحي وتراجع دورها في هذا المجال يلاحظ من الجدول أن مساهمة القطاع الخاص في قطاع الفلاحة تجاوزت 99% منذ 1990 إلى 2020، هذا إن دل على شيء إنما يدل على هيمنة القطاع الخاص على الفلاحة واستبعاد القطاع العام، حيث أن مساهمته لم تبلغ إلا 1% وهذا مرده إلى أنه قطاع يغلب عليه الطابع العائلي من جهة، ومن جهة أخرى جهود الدولة من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 من خلال نظام دعم خاص وملائم ومشاركة الفلاحين باعتبارهم متعاملين اقتصاديين وتقديم دعم مباشر يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين واستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، وكذلك دعم سياسة القرض.

- **المحروقات:**

يلاحظ من الجدول رقم (3-15) أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين إجمالي القيمة المضافة لقطاع المحروقات ضعيفة، وكانت كالتالي:

- 1990 إلى 1993 مساهمته منعدمة، أي احتكار القطاع العام لقطاع المحروقات احتكارا كليا 100% للقطاع العام.

- منذ 1994 إلى 2020 لا تتجاوز نسبة مساهمة القطاع الخاص نسبة12% وهذا راجع لكون قطاع المحروقات قطاع استراتيجي وحساس في الاقتصاد الوطني، والمورد الأساسي للخزينة العمومية، لذلك عملت الدولة على احتكار هذا القطاع عبر مختلف القوانين التي نظمتها إلى غاية سنة 2005 بإصدار السلطة لقانون المحروقات رقم (05-07)، حيث فتح المجال للقطاع الخاص للتوجه نحو الصناعة الاستراتيجية وخاصة الأجنبي منه حيث فتح أبواب الشراكة حتى وإن كانت تخص الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص في هذا المجال.

- **قطاع البناء والأشغال:**

كانت نسب مساهمة القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال قد شهدت تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة، حيث بلغت نسبة 45.8% سنة 1990 وصولا إلى 82.25% سنة 2020 من إجمالي القيمة المضافة، حيث يلاحظ الانسحاب التدريجي للقطاع العام في مجال البناء والأشغال، وهذا راجع إلى اهتمام الدولة بهذا القطاع من خلال برامج الانعاش الاقتصادي والذي يدخل ضمن المنشآت القاعدية الأساسية التي اهتمت بها الدولة، لاسيما في مجال بناء السكنات العمومية والبنية التحتية التي رصدت لها مبالغ معتبرة مما شجع القطاع الخاص على الدخول لهذا القطاع والاستثمار فيه.

- **قطاع النقل والمواصلات:**

يعتبر قطاع النقل الدعامة الأساسية التي ترتكز عليه البرامج التنموية للدولة نظرا للدور الذي يلعبه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وواحدا من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة والازدهار والنمو حيث اهتمت الجزائر بهذا القطاع من خلال تمويل العديد من مشاريع البرامج التنموية، والتي شهدت انجاز أضخم مشروع طريق سيار في إفريقيا كلها، محاولة منها تحقيق تنمية اقتصادية بالاعتماد على قطاع النقل، يلاحظ من خلال الجدول رقم(3-15) أن نسب مساهمة القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة لقطاع النقل والمواصلات نسب مرتفعة، فقد عرفت تزايدا بنسبة 49.0% منذ سنة 1990 إلى أن وصلت85.30% سنة 2020، هذا يعود من جهة إلى المشاريع الضخمة التي سعت الحكومة إلى تجسيدها وانجذاب القطاع الخاص لهذا النوع من الاستثمارات، والتي تتميز بنسب قليلة من المخاطر وأرباح سهلة وسريعة وهو ما جعل هذا القطاع تحت سيطرة القطاع الخاص. كما تم فتح مجال النقل الجوي للخواص بعد ما كان محتكرا على القطاع العام فقد تم تأسيس أول شركة طيران جزائرية خاصة بنظام الطيران مخفض السعر في سنة 2022.

- **قطاع التجارة:**

يلاحظ من الجدول رقم(3-15) أن قطاع التجارة للقطاع الخاص تميز بارتفاع نسب مساهمته في القيمة المضافة بنسب لا تقل عن 72% ووصلت نسبته94.71% سنة 2020، وهي نسب مرتفعة تعكس أهمية النشاط التجاري وخصوصا أن هذا القطاع عرف أكبر حصة للخوصصة وترك المجال للخواص، بينما لم تتجاوز مساهمة القطاع العام نسبة 5% سنة 2020، وهي مساهمة ضعيفة جدا مقارنة بالقطاع الخاص هذا من جهة، ومن جهة أخرى هذا النوع من الأنشطة يتميز بالربح السريع وهذا ما يجذب المستثمرين، بالإضافة إلى التجارة الخارجية التي كانت محتكرة من طرف الدولة ولكنها رفعت هذا الاحتكار لفتح المجال أمام القطاع الخاص من أجل تنويع صادراتها خارج المحروقات، وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا الخصوص إلا أن القطاع الخاص من خلال مؤسساته الإنتاجية لا يزال بعيدا عن المنافسة الأجنبية.

- **قطاع الخدمات:**

يلعب قطاع الخدمات أحد أهم الاتجاهات الحديثة للاقتصاديات المعاصرة حيث اتجه العالم نحو اقتصاد الخدمات بدلا من الاقتصاد الصناعي والزراعي، والجزائر مثلها مثل باقي الدول اهتمت بهذا القطاع بدءا من عمليات الخوصصة.

ومن خلال الجدول رقم (3-15) يلاحظ أن قطاع الخدمات لا يقل أهمية عن قطاع التجارة، فكانت مساهمته مرتفعة طيلة سنوات الدراسة، حيث سجل أقل نسبة بـ76.9 % سنة 1990، وهذا إن دل على شيء يدل على

هيمنة القطاع الخاص على قطاع الخدمات (الفندقة، السياحة، النقل البري للمسافرين)، في حين كانت مساهمة القطاع العام لا تتعدى 20%.

قد بينت الإحصاءات أهمية مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة وكانت وحداته تتركز في قطاعين التجارة والخدمات، وهي قطاعات تتميز بالربح السريع وقلة المخاطر الاستثمارية لذلك يسعى المستثمرون الخواص إليها، باستثناء نشاط المحروقات تعود لاستثمارات القطاع العام خصوصا فيما يتعلق بالصناعات الثقيلة، وعلى الدولة العمل على إشراك القطاع الخاص في مشاريع ذات طابع صناعي انتاجي وليس خدمي كما هو حال القطاع الخاص في الجزائر.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

يعرف اجمالي الناتج المحلي على أنه إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويعكس هذا المؤشر الحالة الاقتصادية للجزائر، فزيادة الإنتاج في أي دولة تعكس تحسن الوضع الاقتصادي وقدرة هذه الأخيرة على توفير المزيد من فرص العمل، وبالتالي زيادة دخل الأفراد الذي ينعكس على زيادة مدخراتهم واستثماراتهم، وبالتالي مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في اجمالي الناتج المحلي.

وفي الجدول الموالي سيتم عرض مساهمة القطاع الخاص في اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021) بدون قطاع المحروقات، وذلك للوقوف على المساهمة الفعلية لهذا الأخير حتى تكون الصورة أوضح لأن قطاع المحروقات محتكر من طرف القطاع العام، ومصدر مهم لتكوين الناتج المحلي في الجزائر ومساهمة القطاع الخاص في قطاع المحروقات مساهمة طفيفة جدا تتمثل في تقديم خدمات فقط.

الجدول رقم (3-14): مساهمة القطاع الخاص في اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021) (بدون قطاع محروقات)

السنوات	حصة القطاع الخاص	النسبة %	حصة القطاع العام	النسبة %	المبلغ الإجمالي
1990	264528.6	39.87	399073.0	60.13	663601.6
1991	399969.5	39.02	624837.8	60.97	1024807.3
1992	508059.7	39.77	769332.9	60.22	1277392.6
1993	647700.00	43.60	837626.8	56.39	1485326.8
1994	807594.5	42.83	1077788.0	57.16	1885382.5
1995	1026491.3	41.95	1420194.3	58.04	2446685.6
1996	1392071.0	44.13	1762278.9	55.86	3154349.9
1997	1517360.3	44.63	1881927.8	55.36	3399288.1
1998	1786609.5	49.90	1793073.8	50.09	3579683.3
1999	2015322.6	48.29	2157515.5	51.70	4172838.1
2000	2181919.0	42.65	2934511.3	57.35	5116430.3
2001	248605.3	47.5	2748216.2	52.50	5234272.5
2002	2722766.4	49.04	828279.9	50.95	5551046.3
2003	3020103.3	48.01	3269492.0	51.98	6289595.3
2004	3465034.1	47.44	3838372.4	52.55	7303406.5
2005	3940502.5	44.40	4932507.4	55.59	8873009.9
2006	4517830.7	44.32	5677396.5	55.68	10195227.2
2007	5020792.7	45.59	6236773.7	55.40	11257566.4
2008	5572969.0	43.41	7263904.6	56.58	12836873.7
2009	6448504.8	53.54	5594998.7	46.45	12043503.5
2010	7314254.5	52.82	6532629.1	47.17	13846883.6
2011	8161075.0	50.77	7910447.7	49.22	16071522.7
2012	9378753.3	53.65	8101438.1	46.34	17480191.4
2013	10614497.3	57.54	7830016.5	42.45	18444513.8
2014	11649208.7	60	7763071	40	19412280.5
2015	12445504.4	64.33	6898922.7	35.66	19344427.1
2016	13368941.9	65.57	7079909.1	34.62	20448851.1
2017	14378537.3	64.53	7902045.2	35.46	22280582.5
2018	15426513.2	63.14	9005684.4	36.85	24432197.6
2019	16004386.6	65.23	8527513.9	34.76	24531900.7
2020	15015190.0	69	6727.5	31	21743059.5
2021	18 802 211.0	62.77	11 149 936	37.22	29952147.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) https://www.ons.dz

الشكل رقم (3-8): مساهمة القطاع الخاص في اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2020) (بدون قطاع محروقات)

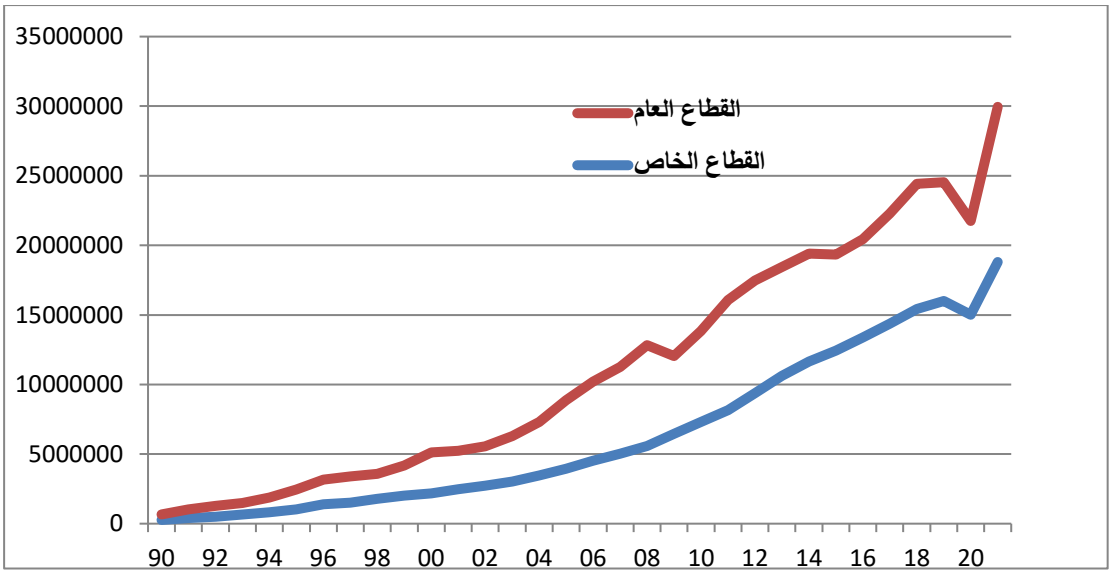

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-16)

يلاحظ من الجدول رقم (3-14) أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر منذ 1990 إلى 2021، حيث أنها وصلت نسبتها حدود 62.77 % سنة 2021 مقابل 37.22% للقطاع العام بعدما كانت نسبة مساهمة القطاع العام60% سنة 1990 مقابل39.87% للقطاع الخاص كما هو موضح في الشكل رقم (3-9)، وهذا بسبب الانسحاب التدريجي للقطاع العام لحساب القطاع الخاص وفتح المجال أمامه لتشجيع المبادرة الفردية وهو الاتجاه التي سارت فيه الجزائر منذ التسعينيات.

الشكل رقم (3-9): مساهمة كل القطاع الخاص والقطاع العام في اجمالي الناتج المحلي في الجزائر لسنتي 1990 و2021.

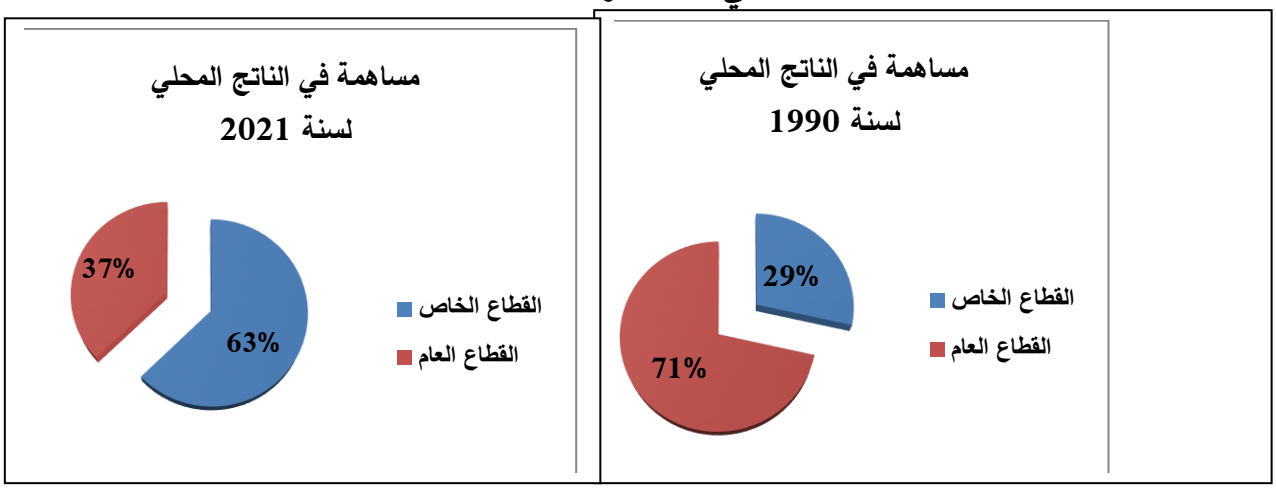

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-16).

ومن خلال الجدول رقم (3-16) نميز بين فترتين وهما:

الفترة (1990-2008):

ما يلاحظ من الجدول خلال هذه الفترة كانت نسب مساهمة القطاع العام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تفوق نسب مساهمة القطاع الخاص، حيث لم تتعد نسب مساهمته في اجمالي الناتج المحلي 43.41% سنة 2008 مقابل56.58% لصالح القطاع العام، وهي أعلى نسبة للقطاع الخاص في هاته الفترة، ويدل ضعف هده النسبة على ضعف القطاع الخاص وقصوره ومحدوديته في النشاط الاقتصادي، وكانت هذه مرحلة حساسة في الاقتصاد الجزائري وهي مرحلة تحول من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق وفتح أبواب الاستثمار أمام القطاع الخاص.

الفترة (2009-2021):

بعد سنة 2008 يلاحظ من الجدول أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين اجمالي الناتج المحلي بدأت تتعدى مساهمة القطاع العام، وكان ذلك سنة 2009 لأول مرة يتفوق فيها القطاع الخاص على القطاع العام بنسبة 53.54% مقابل تراجع مساهمة القطاع العام في تكوين اجمالي الناتج المحلي الى46.45%، وواصلت مساهمة القطاع الخاص في النمو وصولا الى مساهمة قدرها63.77% سنة 2021 مقابل 37% للقطاع العام، ويرجع ذلك الى الحكم الجزئي على نجاعة البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر والتي كانت تهدف من خلالها دعم وتطوير القطاع الخاص وتشجيع المستثمرين لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وكذا وضع القوانين والتشريعات المحفزة على العمل الاستثماري والمنظمة له.

عرف نصيب القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي تطورا مقارنة بالقطاع العام نتيجة الانسحاب التدريجي للدولة لصالح القطاع الخاص، خاصة ما تعلق بقطاع التجارة والخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية، فقد كانت محل جذب للمستثمرين اين يتميز الاستثمار فيها بنقص في المخاطرة والربح السريع وبذلك سيطر القطاع الخاص على هذه القطاعات.

من خلال تحليلنا لمساهمة القطاع الخاص لتكوين اجمالي الناتج المحلي تتضح الأهمية والدور الكبير للقطاع الخاص في توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويعها.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2004-2019)

تبرز أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في عملية التشغيل، وهذا ماأثبته معظم الاقتصاديين في عدم قدرة الصناعات الكبيرة على توفير فرص العمل سواء في المجتمعات المتقدمة أو النامية، فبالرغم من أن القطاع الخاص في الجزائر يتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا أنه يشغل أكبر عدد من اليد العاملة وذلك لكثرتها، واعتمادها على عنصر العمل وليس التكنولوجيا، وبذلك يحتل القطاع الخاص أهمية كبيرة في التشغيل والتقليل من البطالة ومنه تحقيق التنمية المرجوة.

والجدول التالي يبين مساهمة كل من القطاع العام والخاص في التشغيل في الجزائر:

الجدول رقم (3-15): تطور مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2004 – 2019):

السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص
2004	2964000	5121000
2005	2964000	5080000
2006	2746000	6123000
2007	2987000	5607000
2008	3149000	5996000
2009	3235000	6238000
2010	3346000	6390000
2011	3843000	5756000
2012	4354000	5816000
2013	4440000	6349000
2014	4100000	6139000
2015	4455000	6139000
2016	4355000	6490000
2017	4153000	6616000
2018	4090000	6911000
2019 ماي	42670000	7014000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)https://www.ons.dz

الشكل رقم (3-10): مساهمة كل القطاع الخاص والقطاع العام في التشغيل في الجزائر لسنتي 2004 و2019.:

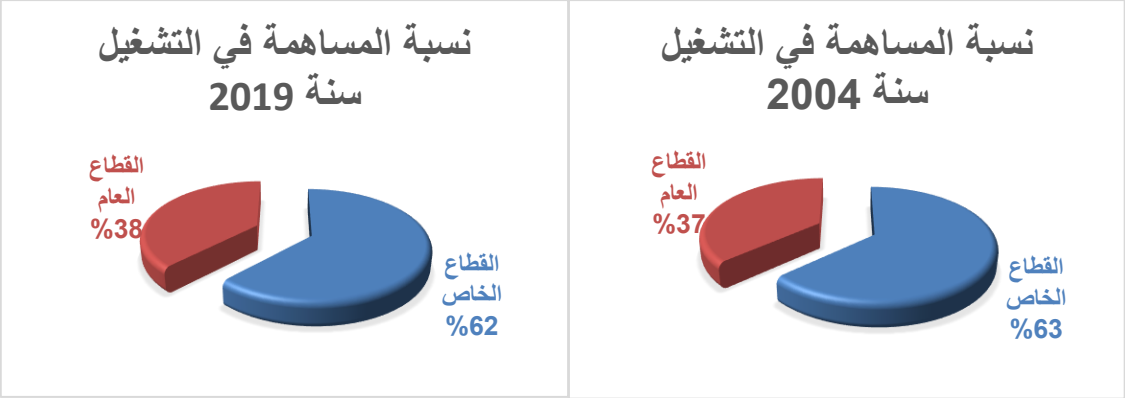

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-15).

يلاحظ من الجدول رقم (3-15) أن القطاع الخاص المورد رقم واحد للشغل، مع الأخذ بعين الاعتبار عدد العمال الغير مصرح بهم في الاقتصاد الجزائري، حيث يلاحظ أن القطاع الخاص يشغل 62 % من إجمالي اليد العاملة وهو يوافق حجما بلغ 5121000 مشتغلا سنة 2004 وصولا إلى 7014000 سنة 2019، علما أن أغلب المؤسسات الخاصة هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة وقطاع الخدمات والأشغال العمومية والصناعة من أهم القطاعات المولدة للشغل، وهي تعتبر أساسا من اختصاص القطاع الخاص، وعند تتبع الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل يتبين أن مساهمته في تزايد مستمر وذلك بفعل التحفيزات التي منحت للقطاع الخاص ضمن قوانين الاستثمار والقوانين الضريبية.

من خلال ماتقدم لانستطيع إلغاء الدور المهم للقطاع الخاص في مشاركته في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته المعتبرة في كل من الناتج المحلي الإجمالي وفي تحقيق القيمة المضافة، وكذلك في توفير مناصب العمل والتقليل من معدلات البطالة، حيث أنه تعدى في السنوات الأخيرة مساهمة القطاع العام وأثبت أنه محرك أساسي لدفع النمو الاقتصادي، إلا أن القطاع الخاص وبالرغم من تحقيقه لنتائج إيجابية يبقى بعيدا عن التطلعات المنتظرة منه، خصوصا في ظل استمرار اعتماد الجزائر على المحروقات بالدرجة الأولى كمورد رئيسي للبلاد، وعدم قدرة القطاع الخاص على تنويع القطاعات التي ينشط فيها بسبب الصعوبات التي تعرقل نشاطه والمذكورة سابقا.

خلاصة الفصل الثالث:

اتجهت الجزائر نحو إعادة هيكلة اقتصادها للاندماج في اقتصاد السوق القائم على تحرير المبادرة الفردية والمنافسة وفق آليات العرض والطلب على مختلف الأصعدة سواء على مستوى القوانين والتنظيمات لدعم القطاع الخاص وبداية الانسحاب التدريجي للدولة وقد أصدرت قانون رقم(82-11) وقانون (88-25) الا أنه اعترتهما عدة نقائص، ولاستطيع التحدث عن التغيير الا بعد فترة التسعينات وبالأخص مع سن قانون النقد والقرض (90-10)، والذي يعد بمثابة حجر أساس انبثقت منه قوانين أخرى تهدف في مجملها لتطبيق مبادئ اقتصاد السوق، وتنشيط القطاع الخاص وتفعيل دوره في التنمية الاقتصادية، وعلى الصعيد المصرفي والمالي وضع بنك الجزائر في قمة الهرم المصرفي وأصبح السلطة النقدية الوحيدة ومستقلا عن الخزينة، كما أنه أرسى مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات العامة والخاصة في منح الائتمان.

أصبحت السياسة النقدية في الجزائر بعد قانون النقد والقرض تلعب دورا فعالا في التأثير على العرض النقدي والائتمان والتحكم في التضخم، وذلك باستخدام أدواتها المتمثلة في: سعر الخصم، الاحتياطي الإجباري، والسوق المفتوح بالإضافة الى استحداثها أدوات جديدة كاسترجاع السيولة عن طريق النداءات، وتسهيلة الودائع المغلقة للفائدة لامتصاص فائض السيولة.

بتتبع تطور العرض النقدي في الجزائر في الفترة الزمنية (1990-2021) يلاحظ انه تطور تطورا كبيرا وصافي الأصول الأجنبية يعتبر أساس التوسع النقدي مع العلم أنه متغير خارجي صعب التحكم فيه، بالإضافة للبرامج التنموية التي اتبعتها الجزائر منذ 2001 (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي)، وساعدها في ذلك البحبوحة المالية لتتبع سياسة توسعية لتمويل هذه البرامج بهدف تحسين مناخ الاستثمار وتقديم تسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كألية لدعم القطاع الخاص.

بالرغم من الاصلاحات التي قامت بها الجزائر ووضعها لأطر قانونية وتنظيمية، كان من أهمها: قانون الاستثمار(03-01) والقانون التوجيهي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (16-01)، قانون الاستثمار الجديد (22-18)، بالإضافة الى بعث المؤسسات والهيئات المؤطرة للاستثمار للتقليل من العراقيل والمعيقات التي تعترض المستثمر الوطني وإعطائه كل التسهيلات اللازمة والمشجعة على الاستثمار، ومع كل هذا لازالت هناك العديد من المعوقات تقف أمام المستثمرين وتؤثر في عملهم الاستثماري.

الفصل الرابع

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

بعد التعرف على الإطار النظري لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في العرض النقدي والقطاع الخاص وتتبع مسار تطورهما في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)، كان لابد من تدعيم هذه العلاقة بدراسة تطبيقية (قياسية)، من خلال تحويل هذه العلاقات النظرية الى دراسة قياسية للوصول الى هدف الدراسة وهو بناء نموذج لقياس وتحليل تأثير عرض النقود على نمو القطاع الخاص في الجزائر.

وقبل ذلك كان لابد من إعطاء خلفية نظرية للسلاسل الزمنية والنموذج المستخدم في هذه الدراسة وأهم شروط استخدامه ومميزاته والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL).

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل العرض النقدي والاستثمار الخاص خلال الفترة الزمنية (1990-2021).

المبحث الثاني: الخلفية النظرية للقياس الاقتصادي.

المبحث الثالث: النمذجة القياسية لتأثير العرض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021).

المبحث الأول: تحليل العرض النقدي والاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

لا يمكن الحديث عن علاقة العرض النقدي بالاستثمار الخاص من غير الحديث عن السياسة النقدية، والتي تهدف في الأساس الى التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي، من خلال التحكم في العرض النقدي والائتمان الموجه بإدخال متغيرات وسيطية كسعر الفائدة وتوجيهها وفق الأهداف المرجوة.

ولذلك كان لابد من دراسة تطور حجم الإئتمان الممنوح لكل من القطاع العام والخاص، كما تم التطرق الى سعر الفائدة كمتغير مهم مؤثر على الاستثمار الخاص، وأخيرا تحليل تطور كل من العرض النقدي والاستثمار الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: تطور حجم الإئتمان الخاص والعام في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

تعتبر البنوك حجر الزاوية في وجود قطاع خاص فعال يلعب دور حيوي في التنمية الاقتصادية من خلال التعبئة الفعالة للمدخرات المالية والتخصيص الكفؤ للموارد واللذان يعتمدان على مدى استطاعة القطاع الخاص في الحصول على الائتمان، وقد سعت الدول ومن بينها الجزائر إلى السعي لإدخال القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية كشريك إقتصادي مهم يهدف لزيارة النمو الاقتصادي، فالقروض المقدمة للقطاع الخاص تعزز الإستثمار ونمو الإنتاجية أكثر بكثير مما يحققه الإئتمان المقدم للقطاع العام.

- **الإئتمان العام: (دنيا، 2015، صفحة 49)**

يتمثل في كافة الديون الخاصة بالأشخاص العامة كالدولة ومؤسسات القطاع العام، وتتوقف قدرة الأشخاص العموميين في الحصول على الإئتمان على المقدرة المالية لأفراد المجتمع ومؤسساته المصرفية وقدرتها على منح الإئتمان من جهة، ومدى ثقة المجتمع في الحكومة من جهة أخرى.

- **الإئتمان الخاص:**

هو مجموع الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص وذلك من خلال القروض المقدمة للأفراد الطبيعيين والمعنويين الخواص وتتوقف قدرتهم على تلقي الإئتمان على الثقة التي يتمتعون بها، وفي المقابل قدرتهم على الوفاء بالدين عند حلول أجله وبالتالي تنشئ عملية الإقراض مطالبة بالسداد في المستقبل.

(Onyinyechi, 2019, p. 195)

لقد سعت الجزائر لدعم الاقتصاد الخاص وكان قانون النقد والقرض (90-10) بداية لفتح الاقتصاد الوطني للمبادرة الفردي، حيث أرسى مبدأ توحيد المعاملة بين مؤسسات القطاع العام والخاص في الحصول

على الإئتمان، وسوف يتم تحليل الإئتمان المقدم (1990-2021) مع تحديد أهم المحطات التاريخية التي مر بها الاقتصاد الجزائري والذي كان له التأثير على الإئتمان المقدم لكلا القطاعين.

الجدول رقم (4-1): تطور حجم الإئتمان الخاص والعام في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

(الوحدة مليار دج)

السنوات	إجمالي القروض	معدل النمو	الائتمان الموجه للقطاع الخاص	النسبة %	الائتمان الموجه للقطاع العام	النسبة %
1990	485	-	96	19.4	389	80.6
1991	541	11.54	101	18.4	440	81.5
1992	614.9	13.65	125.6	20.31	489.3	79.69
1993	654.8	6.48	142.3	22.91	512.2	77.09
1994	683.9	4.44	178.9	26.87	504.2	73.13
1995	734.9	7.45	150.2	21.35	584.7	79.65
1996	802.6	9.21	187.2	16.6	615.4	76.73
1997	840.5	4.72	210.3	24.98	630.2	75.02
1998	883.8	5.15	233.6	26.37	650.2	73.63
1999	960.9	8.72	250.4	18.63	710.5	81.37
2000	1026.7	6.84	296.5	28.1	730.2	71.9
2001	1078.4	5.03	337.612	31.3	740.087	68.6
2002	1266.8	17.47	550.208	43.45	715.834	56.55
2003	1380.2	8.95	587.78	42.6	791.694	57.3
2004	1535	11.21	674.73	44.0	859.657	56.00
2005	1779.8	15.94	882.5	50.4	895.7	49.6
2006	1905.4	7.05	1057.0	48.9	847.0	55.1
2007	2205.2	15.73	1214.4	55	989.3	45
2008	2615.5	18.60	1411.9	53.98	1202.2	46.01
2009	3086.5	18.00	1599.2	51.81	1485.9	48.18
2010	3262.1	5.9	1805.3	55.34	1461.4	44.65
2011	3726.51	14.27	1982.5	53.19	1742.3	46.80
2012	4287.46	15.32	2244.9	52.35	2040.7	47.64
2013	5156.3	20.3	2720.2	52.75	2434.3	47.24
2014	6504.6	26.1	3120.0	48	3382.9	52
2015	7277.2	11.9	3586.6	49.28	3688.9	50.71
2016	7909.9	8.7	3955.0	50	3952.8	50
2017	8880.0	12.3	4566.1	51.42	4311.8	48.57
2018	9976.3	12.3	5029.9	50.41	4944.2	49.58
2019	10855.6	8.8	5219.1	48.07	5636.6	50.92

2020	11180.2	3.0	5386.9	48.18	5793.3	51.82
2021	9836.6	12.0 -	5574.0	56.66	4262.6	43.33

المصدر: بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر. https://www.bank-of-algeria.dz/ar/ /

الشكل رقم (4-1): تطور حجم الإئتمان الخاص والعام في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

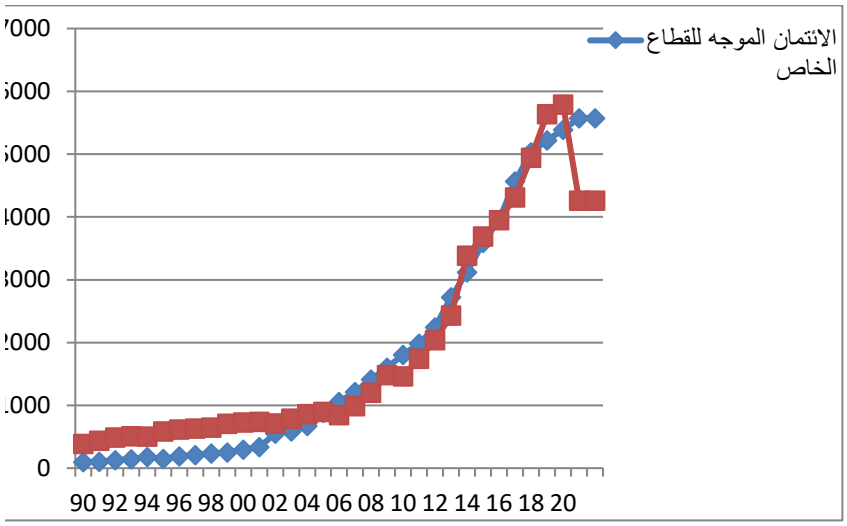

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-1).

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-1) أن القروض المقدمة للاقتصاد بشكل عام، والتي تجمع كل من قروض القطاع العام والقطاع الخاص في نمو مستمر، حيث انتقل حجمها من 485 مليار دينار سنة 1990 إلى 9836.6 مليار دينار سنة 2021، أي تضاعفت بحوالي أكثر من عشرين مرة في هذه الفترة.

ما تم ملاحظته أن حصة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص كانت نسبه قليلة جدا مقارنة بحصة الإئتمان الممنوح للقطاع العام في الفترة ما بين (1990-2004)، حيث كانت معظم القروض توجه لتمويل احتياجات القطاع العام أين بلغت النسبة 80.6% سنة 1990 من مجموع القروض أي 485 مليار دينار مقابل 19.4% لصالح القطاع الخاص (96 مليار دج)، وذلك بسبب سيطرة القطاع العام في هاته الفترة على الاقتصاد الوطني وكذا الظروف التي تميزت بعدم الاستقرار مما أدى الى عزوف المستثمرين عن القيام بالاستثمارات وكذا غياب قوانين تنظم وتحكم العمل الاستثماري.

بعد سنة 2000 بدأ التراجع في نسبة الإئتمان المقدم للقطاع العام لصالح القطاع الخاص، وكان هذا راجع إلى اعتماد الجزائر برامج تنموية بداية ببرامج الانتعاش الاقتصادي منذ 2001، والتي كانت تهدف إلى إطلاق مشاريع والعمل على تحسين البنى التحتية والهياكل القاعدية وهذا لخلق جو ملائم لتشجيع الإستثمار حيث رصدت له ما يقارب 7 مليار دج.

كانت الجزائر تبحث عن سبل لتمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم النمو الاقتصادي، وهذا ما يفسر زيادة حصص الإئتمان المقدم للقطاع الخاص منذ 2005، حيث سجل نسبة 50.4% من إجمالي القروض أي مناصفة بينه وبين القطاع العام وهذا لأول مرة منذ 1990، بعد عزم الجزائر على دعم القطاع الخاص ولا ننسى الإطار التشريعي بدوره الذي قدم عدة امتيازات للمستثمر نذكر منها قانون الإستثمار رقم(03-01) ومختلف الأجهزة الداعمة كالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI ، كلها هذا كان يصب لصالح القطاع الخاص والدفع بعجلة الاقتصاد من خلال الاستثمار وبالرغم من انخفاض حصة الإئتمان المقدم للقطاع العام إلا أن البنوك العمومية ضمنت تمويل كافة مؤسساته خلال سنتي 2006 و2007.

وهكذا شهد الإئتمان توجها ملحوظا نحو المؤسسات الصناعية والتجارية الخاص حيث بلغت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص سنة 2007 ما يقارب 56%، وهي السنة التي تعدت فيها نسبة ائتمان القطاع الخاص نسبة ائتمان القطاع العام من مجموع الإئتمان المقدم حيث بلغ نسبة 45% فقط.

(A Temmar, p. 63)

وتواصل ارتفاع القروض الممنوحة للقطاع الخاص بعد سنة 2009 بمعدل 51.81% (ما يعادل 1599.2 مليار دج) مقابل 48.18% للقطاع العام، وهذا إن دل على شيء فهو يدل أن القطاع المصرفي الجزائري لم يتضرر بآثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ويؤكد الطابع المتواصل لتوسيع قروض القطاع الخاص مقارنة بعدة دول ناشئة ونامية تأثرت بهذه الأزمة.

في سنة 2014 تم تسجيل انخفاض طفيف لنسبة ائتمان القطاع الخاص حيث سجل 40% على حساب القطاع العام بنسبة 52%، ولكن سرعان ما عادت حصة الإئتمان للقطاع الخاص أكبر من نظيرتها من القطاع العام، كما يؤكد أن هيكل هذه القروض في معظمها قروض طويلة، متوسطة الأجل بنسبة قدرها 76.5% والموزعة لتمويل الاستثمارات وبالخصوص في قطاعي الطاقة والماء.

(بنك الجزائر ا.، 2016، صفحة 63)

يتضح من الجدول أنه منذ سنة 2015 عادت نسبة الإئتمان المقدم للقطاع الخاص للارتفاع نتيجة مواصلة الدولة لدعمه باستثناء سنة 2019 أين تم تسجيل تراجع في اجمالي القروض حيث بلغ 10855.6 مليار دج (48.07%) مقابل 50.92% للقطاع العام.

سنة 2021 بلغ الائتمان المقدم للقطاع الخاص 9836.6 مليار دج أي انخفاض قدره -12.0%، ويعزى هذا الانخفاض الى تحويل القروض المجمعة طويلة الأجل على مستوى البنوك العمومية إلى سندات خزينة بآجال استحقاق تتراوح بين 10 و15 سنة.

لقد سعت الجزائر منذ بداية أزمة كوفيد 19 الى دعم الاقتصاد من خلال مواصلة التدابير التيسيرية التي بدأتها سنة 2020، ومحاولة تحرير هوامش إضافية من السيولة للبنوك من أجل تعزيز قدرتها على تمويل الاقتصاد، كما تم تقديم تسهيلات وتأجيل لتسديد أقساط القروض المستحقة وإعادة جدولة قروض زبائنها المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كورونا التي عانى منه الاقتصاد العالمي ككل بما فيه الاقتصاد الجزائري، لذلك كان لابد لبنك الجزائر من دعم النظام البنكي وإنعاش الاقتصاد الحقيقي، كما تم اطلاق البرنامج لإعادة التمويل سنة 2021 حيث مثل هذا البرنامج جانب جوهري للسياسة النقدية الغير تقليدية.

وفي الأخير يمكن القول أن سياسة الدولة منذ سنة1990 كانت واضحة المعالم من حيث دعمها للقطاع الخاص، ومما يؤكد ذلك حجم الإئتمان الممنوح له وتطوره تماشيا مع متطلبات الاندماج العالمي.

المطلب الثاني: تطور سعر الفائدة الحقيقي والاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

يمكن تعريف سعر الفائدة على انه العائد النقدي للإقراض وفي الوقت ذاته يمثل كلفة الإقتراض، حيث يكون سعر الفائدة هو الأداة التي تعمل على تحويل النقد من أصل عاطل الى أصل استثماري.

اهتم كينز بسعر الفائدة وعرفها على "أنها ثمن للتخلي عن السيولة" عكس الكلاسيك الذين يرونها وسيلة لإحلال التوازن والمساواة بين الادخار والاستثمار ولم يحيطوها بأي أهمية لمعالجة الاختلالات.

(بن عبد الفتاح، 2009، صفحة 7)

رأى كينز أن لسعر الفائدة دور مهم في تحديد مستوى الإنتاج والاستخدام عن طريق تأثيره في الطلب على سعر الاستثمار، وتوصل الى أهمية سعر الفائدة ودوره الإيجابي في إنعاش الاقتصاد من خلال تحفيز الاستثمار بالنظر الى مرونته بالنسبة لسعر الفائدة، كما أشار كينز الى حالة مصيدة السيولة أين تكون فيها السياسة النقدية غير فعالة.

اعتبر سعر الفائدة الأداة التي تربط بين القطاع النقدي من جهة والقطاع الحقيقي من جهة أخرى حسب التحليل الكينزي، وقد سعت الجزائر مثلها مثل باقي الدول الى إعادة الاعتبار لأسعار الفائدة وإعطائها الأولوية في مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق، من خلال تحرير أسعارها في الجزائر، وذلك من خلال ابرام اتفاقية الاستعداد الائتماني(89-90) وبرنامج التعديل الهيكلي بعدما كانت تخضع لقرارات إدارية مركزية، وبعدها من خلال الإصلاحات النقدية سنة 1990 التي هدفت الى تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية لتوجيهها نحو الإقراض وتمويل الاستثمارات، وفي الجدول التالي سوف نستعرض تطورات أسعار الفائدة الحقيقية والاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021).

الجدول رقم (4-2): تطور سعر الفائدة الحقيقي والاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

السنوات	أسعار الفائدة الاسمية	حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص	الاستثمار الخاص	معدل التضخم	أسعار الفائدة الحقيقية
1990	11.17	96	111.19	16.70	5.53-
1991	12.67	101	210.6	25.90	13.23-
1992	14.00	125.6	178.39	31.70	17.7-
1993	14.00	142.3	153.98	20.50	6.5-
1994	16.44	178.9	212.71	29	12.56-
1995	18.40	150.2	329.34	29.80	11.4-
1996	19.00	187.9	485.92	18.70	0.3
1997	15.70	210.3	422.42	5.7	10
1998	11.50	233.6	556.55	5.00	6.5
1999	10.80	250.4	662.96	2.60	8.2
2000	10.00	296.5	649.73	0.3	9.7
2001	9.50	337.612	777.2	4.20	5.3
2002	8.60	550.208	933.45	1.40	7.2
2003	8.10	587.78	1077.2	4.30	3.8
2004	8.00	674.73	1407.08	4.00	4.00
2005	8.00	882.5	1586.94	1.40	6.6
2006	8.00	1057.0	1549.83	2.30	5.7
2007	8.00	1214.4	1789.25	3.70	4.3
2008	8.00	1411.9	2151.37	4.90	3.4
2009	8.00	1599.2	2726.34	5.70	2.3
2010	8.00	1805.3	3160.27	3.90	4.1
2011	8.00	1982.5	3616.9	4.50	3.5
2012	8.00	2244.9	4095.19	8.90	0.9-
2013	8.00	2720.2	5318.85	3.30	4.7
2014	8.00	3120.0	4919.11	2.90	5.1
2015	8.00	3586.6	5447.5	4.80	3.2
2016	8.00	3955.0	6181.6	6.40	1.6
2017	8.00	4566.1	6401.5	5.60	2.4
2018	8.00	5029.9	5500.6	4.30	3.7
2019	8.00	5219.1		2.00	6.00
2020	8.00	5386.9		2.40	5.6
2021	8.00	5574.0		7.20	0.8

المصدر: - بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر. https://www.bank-of-algeria.dz/ar/ /

-بالاعتماد على موقع البنك الدولي. https://www.albankaldawli.org/ar/home

الشكل رقم (4-2): تطور سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

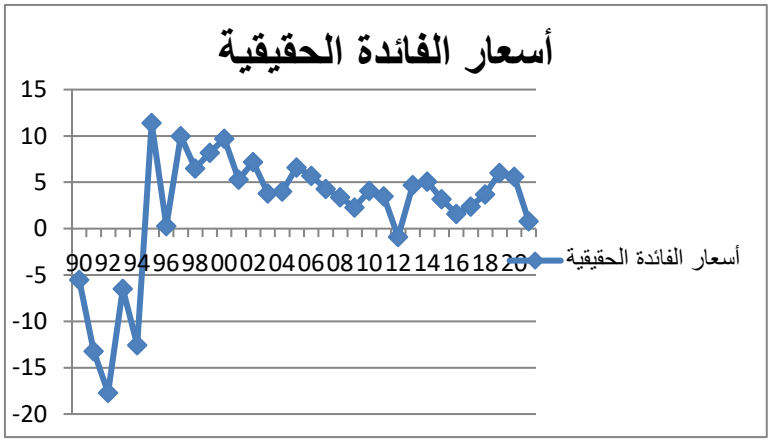

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (4-2).

من خلال الجدول رقم(4-2) يتضح أن الجزائر سجلت معدلات فائدة سالبة خلال الفترة (1990-1995)، حيث بلغت نسب سلبية قدرت بـ -17.7 سنة 1992 ويرجع هذا الى الارتفاع في معدلات التضخم والذي بلغ في نفس السنة معدل 31.70%، حيث أنه كلما كانت معدلات التضخم مرتفعة فإنها تعبر عن أسعار فائدة حقيقية أقل من أسعار الفائدة الإسمية، لذلك سعت الجزائر للقيام بمجموعة من الإصلاحات من بينها قانون النقد والقرض (90-10) الذي جاء بتشريعات وقوانين ساهمت في بلورة النظام المصرفي، وقامت بتبني سياسة نقدية انكماشية بغرض تخفيض معدلات التضخم، حيث سجلت أسعار الفائدة الحقيقية نسبا موجبة بدءا من سنة 1997 بـ 10% مع تسجيل انخفاض معدل التضخم الى 5.7% .

استمرت معدلات الفائدة الحقيقية والإسمية في الانخفاض ليتم تثبيتها بدءا من سنة 2004 الى 2021 عند 8%، ويرجع ذلك الى اتجاه الجزائر نحو دعم القطاع الخاص ومختلف القوانين التي أصدرت لتشجيعه وخصوصا الامتيازات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن إرجاع ضعف معدلات حجم الاستثمار الخاص في فترة التسعينات للأسباب التالية: **(خليفة و بوخدوني، 2021، صفحة 281)**

- ارتفاع معدلات التضخم وحالات عدم اليقين والتشاؤم بين المستثمرين الخواص مما جعلهم يحجمون عن الاستثمار؛
- غياب الإطار القانوني الذي يحكم وينظم الاستثمار ويحمي المستثمرين؛
- الأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة والتي جعلت الامن والأمان مفقودين وهو ما أثر سلبا على حجم الاستثمار الخاص وكذا هروب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية نحو الخارج.

بعد سنة 2001 شرعت الجزائر في إصلاحات جديدة وساعدها على ذلك ارتفاع أسعار النفط وانتهجت سياسة مالية توسعية من خلال تنفيذ برنامج استثمارية، برنامج دعم النمو(2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)، وكذا برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014) وكانت تهدف الى اصلاح الاقتصاد الجزائري بشكل عام ودعم القطاع الخاص وتوفير البيئة المناسبة، بالإضافة الى وضع الأطر القانونية والتشريعية لتشجيعه ونذكر قانون الاستثمار الخاص رقم(03-01) والذي أعطى دفعا قويا للاستثمار حيث ارتفع حجم الاستثمار الخاص وأخذ محنى تصاعدي في هذه الفترة، من جهة أخرى يلاحظ انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية نتيجة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر والتي ساهمت في تشجيع الاستثمار الخاص، وتعتبر معدلات الفائدة محددا أساسيا من محددات الاستثمار الخاص من خلال زيادة القروض الممنوحة للقطاع الخاص باعتبارها تمثل تكلفة للمستثمر، عند انخفاضها تؤدي الى تشجيع المستثمرين لطلب الائتمان وذلك يؤدي الى زيادة حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص، بمعنى أنه عند انخفاض سعر الفائدة سوف يزيد الطلب الاستثماري، وواصل الاستثمار الخاص في أخذ منحنى تصاعدي الى غاية سنة 2017 حيث سجل 6401.5 مليار دج مقابل معدل فائدة حقيقي 2.4% وواصل انخفاضه سنة 2018 حيث سجل 5500.6 مليار دج مقابل سعر فائدة حقيقي 3.7% (بعد ما كان معدل الفائدة الحقيقي 2.4% سنة 2018).

بعد 2019 تم تجميد مختلف المشاريع وذلك بعد الأزمة الصحية العالمية أزمة كوفيد 19 وحالة الركود التي أصابت الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الجزائري بشكل خاص، وسجل تراجع في نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص سنة 2019 الى ما نسبته 48.07% من مجموع القروض المقدمة بعدما كانت تمثل 50.41% سنة 2018.

كما تم تسجيل صفر استثمار أجنبي في الجزائر منذ 2019 الى غاية صدور قانون الاستثمار الجديد سنة 2022، كبداية فعلية للاستثمار في الجزائر والذي كان ضرورة، خاصة وأنه جاء بعد الركود الذي عرفه الاقتصاد الجزائري والذي حمل في طياته تعزيزات استثمارية للمستثمر الوطني والأجنبي بدون أي قيود، كما قدم مزايا ضريبية لتحفيز حاضنات الأعمال والتي أصبحت تحتل زخما كبيرا وديناميكية مع زيادة الاهتمام بها وتجسيدها، والذي من شأنه تغيير ملامح الاستثمار في الجزائر.

المطلب الثالث: تحليل علاقة عرض النقود بالاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

كانت للسلطات النقدية دور كبير في دعم الاستثمار بشكل عام والاستثمار الخاص بشكل خاص وذلك من خلال السياسات النقدية المتبعة في كل فترة، والتي تعكس الظروف الاقتصادية للبلاد من خلال التحكم في العرض النقدي، ولذلك كان لابد من توضيح هذه العلاقة التي تربط بين عرض النقود والاستثمار الخاص في الجزائر من خلال تحليل تطور كل متغير خلال فترة الدراسة وتتبع أهم مراحل تطورهما.

وفي الجدول التالي سوف نستعرض تطورات عرض النقود والاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021).

الجدول رقم (4- 3): تطور عرض النقود والاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

(الوحدة مليار دج)

السنوات	العرض النقدي M2	نسبة النمو%	القروض المقدمة للقطاع الخاص	الاستثمار الخاص	نسبة النمو%
1990	343.3	22.3	96	111.19	-
1991	414.8	14.20	101	210.6	89.4
1992	529.2	23	125.6	178.39	15.2-
1993	627.4	21.6	142.3	153.98	13.6-
1994	723.6	15.3	178.9	212.71	38.1
1995	799.6	10.5	150.2	329.34	54.8
1996	919.6	15	187.9	485.92	47.54
1997	1081.5	18.2	210.3	422.42	13.00-
1998	1287.9	19.1	233.6	556.55	31.7
1999	1463.4	13.6	250.4	662.96	19.1
2000	2022.5	13.00	296.5	649.73	2.00-
2001	2473.5	22.3	337.612	777.2	19.6
2002	2901.5	17.3	550.208	933.45	20.1
2003	3354.4	15.6	587.78	1077.2	15.4
2004	3738.0	11.4	674.73	1407.08	30.6
2005	4146.9	10.9	882.5	1586.94	12.8
2006	4827.6	18.6	1057.0	1549.83	2.3-
2007	5994.6	24.2	1214.4	1789.25	15.4
2008	6955.9	16.0	1411.9	2151.37	20.2
2009	7173.1	3.1	1599.2	2726.34	26.7
2010	8280.7	15.4	1805.3	3160.27	15.9
2011	9929.2	19.9	1982.5	3616.9	14.4
2012	11015.1	10.9	2244.9	4095.19	13.2
2013	11941.5	8.4	2720.2	5318.85	29.9
2014	13663.9	14.4	3120.0	4919.11	7.5-
2015	13704.5	0.1	3586.6	5447.5	10.7
2016	13816.3	0.8	3955.0	6181.6	13.4
2017	14974.6	8.4	4566.1	6401.5	3.5
2018	16636.7	11.1	5029.9	5500.6	14.07-
2019	16506.6	0.8-	5219.1		
2020	17659.6	7.00	5386.9		
2021	20087.5	13.7	5574.0		

المصدر: - بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر. https://www.bank-of-algeria.dz /

-بالاعتماد على موقع البنك الدولي. https://www.albankaldawli.

-بالاعتماد على الموقع الديوان الوطني للإحصائيات https://www.ons.dz

الشكل رقم (4- 3): تطور عرض النقود والاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2021-1990)

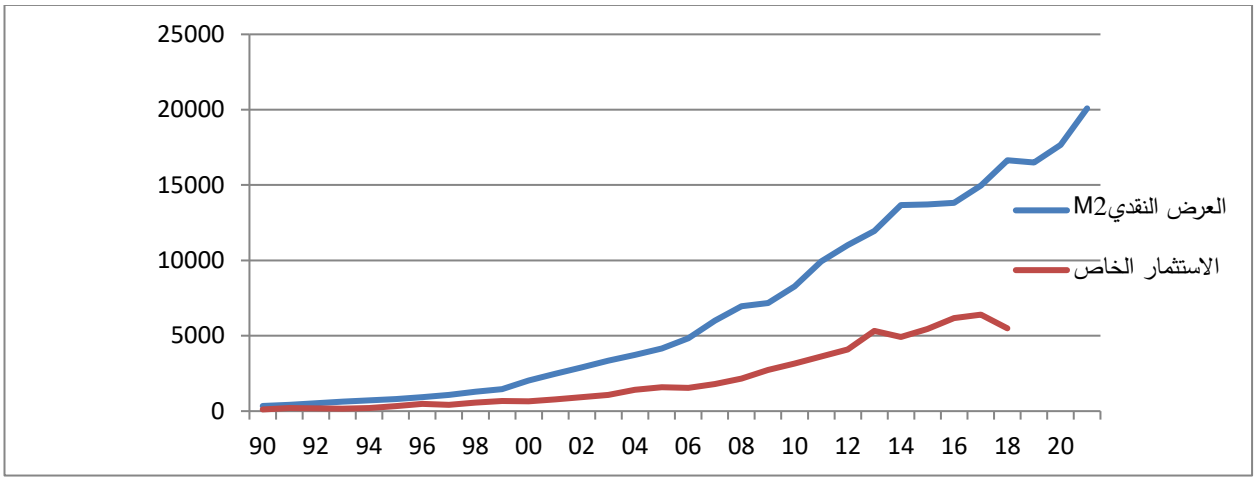

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-3).

يلاحظ من الجدول رقم(4-3) أن كلا من العرض النقدي والاستثمار الخاص قد عرف تطورا ملحوظا منذ سنة 1990 الى غاية سنة 2021، والملاحظ أن النمو في العرض النقدي لا يقابله نفس النمو في الاستثمار الخاص وهي متباينة خصوصا في بعض السنوات، وتكون نسب عكسية نذكر منها سنة 1992 كانت نسبة نمو العرض النقدي 23 % مقابل انخفاض نسبة النمو في القطاع الخاص بـ-15.2% وفي سنة 2018 كانت نسبة نمو العرض النقدي 11.1% مقابل تسجيل قيمة سلبية لنمو الاستثمار الخاص بـ-14.07%، ويمكن تفسير هذا أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الاستثمار الخاص وتحد من تطوره، بالإضافة الى أن التغير في المتغيرات النقدية يكون أسرع من التغير في الاستثمار الخاص باعتبار أنه متغير طويل الأجل لا تظهر نتائجه سريعا.

كما يلاحظ من الجدول أنه بالرغم من ارتفاع معدلات نمو العرض النقدي في الجزائر في الفترة الزمنية (90-93) بمعدل يفوق 20%، إلا أن الاستثمار الخاص كان ضعيفا وسجل معدلات نمو سالبة قدرت بـ -15.2% سنة 1992، وهذا يفسر أساسا بتدهور البيئة الاستثمارية وحالات عدم الاستقرار وارتفاع معدلات التضخم حيث بلغ اعلى قيمة له سنة 1992 التي قدرت بـ31.70%، وحالات عدم اليقين والتشاؤم بين المستثمرين والظروف الأمنية التي سادت الجزائر في فترة التسعينات ما عرف باسم "العشرية السوداء" ونظرا لهاته الظروف وعدم قدرة الجزائر على تسديد ديونها الخارجية، مما استدعى اللجوء الى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وإعادة جدولة الديون، والتي كانت من بين أهدافها التحكم في التضخم مما استدعى تطبيق سياسة نقدية انكماشية تهدف الى تقليص حجم الانفاق العام والحد من تمويل الاستثمارات العمومية من خلال خوصصة هذه المؤسسات بموجب الأمر(95-22) المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية لتقليل العبء على

الدولة بتحملها نفقات لمؤسسات مفلسة، وكان من بين أهداف السياسة النقدية تحقيق متوسط نمو عرض نقدي 14.9% خلال (1994-1998) هذا من جهة ، ومن جهة أخرى اتباع سياسة التقشف أدى الى التحكم في التضخم وبلوغ معدلات فائدة حقيقية موجبة لأول مرة سنة 1997 بمعدل 10%.

بعد سنة 2000 تسارعت وتيرة نمو العرض النقدي بمعدلات مرتفعة وسجلت سنة 2007 معدل 24.2% وهو أعلى نسبة خلال فترة الدراسة، ويرجع السبب أساسا الى الارتفاع المتواصل لأسعار النفط منذ 2004 باعتبار صافي الأصول الأجنبية هو المصدر الرئيسي للزيادة في العرض النقدي في الجزائر، ومن جهة أخرى تطور الاستثمار الخاص في هذه الفترة بالنظر الى البرامج التي تبنتها الحكومة الجزائرية والتي كانت برامج استثمارية طويلة المدى، الهدف منها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قطاع خاص) وتهيئة البنى التحتية.

بعد 2010 واصلت الجزائر انتهاج سياسة مالية توسعية من خلال البرامج التنموية (كمخطط التنمية 2010-2014)، وواصل معدل العرض النقدي النمو حيث قدر بـ 14.4% سنة 2014 نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وهو ما يؤكد دائما أنه مصدر مهم لنمو العرض النقدي في الجزائر مقابل نمو سلبي للاستثمار الخاص يفسر بأن هناك عوامل أخرى تحد من نموه غير العرض النقدي فليس دائما زيادة العرض النقدي تقابلها زيادة في حجم الاستثمار الخاص.

في سنة 2018 تم تسجيل إنخفاض في معدل العرض النقدي الى 11.1% وكذلك سجل الاستثمار الخاص معدل نمو سلبي قدره -14.07% وتراجعت نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص، وهذا راجع الى تجميد مختلف المشاريع نتيجة أزمة الكوفيد 19 وحالة الركود التي أصابت الاقتصاد العالمي.

والجزائر الآن تسعى الى تحسين وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي من خلال إصدارها لقانون الاستثمار الجديد سنة 2022 كبداية فعلية والذي من شأنه تغيير ملامح الاستثمار في الجزائر.

من هذا التحليل يمكن القول أن العرض النقدي هو متغير يؤثر في الاستثمار الخاص من بين مجموعة من المتغيرات المؤثرة فيه، لذلك يجب تحقيق الانسجام وتوفير مجموعة من العوامل والمتغيرات النقدية والظروف التي تصب في نفس الاتجاه وتؤثر بالإيجاب على الاستثمار الخاص، فمثلا أهداف السياسة النقدية لا يجب أن تكون متضاربة بل تكون أهدافها منسجمة ومتكاملة (سعر فائدة، التضخم، أسعار البترول، ..) ، بالإضافة الى تحسين البيئة الكلية للاستثمار (من البنى التحتية والأطر القانونية للاستثمار...الخ)، كل هذه العوامل تتضافر للوصول الى دعم ونمو فعلي للقطاع الخاص.

المبحث الثاني: الخلفية النظرية للقياس الاقتصادي

القياس الاقتصادي هو ذلك العلم الذي يجمع بين الاقتصاد والرياضيات والإحصاء، ويهتم بدراسة المتغيرات الكمية لتحليل واختبار العلاقات الاقتصادية فيما بينها والتنبؤ بقيمها في المستقبل، وهذا ما يساعد صانعي القرار في رسم السياسات الاقتصادية الكلية، ولذلك قبل بناء النموذج القياسي كان لابد من التعرف على الخلفية النظرية لهذا الجانب والنموذج المستخدم في الدراسة.

المطلب الأول: مدخل الى السلاسل الزمنية

تعتبر بيانات السلسلة الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات القياسية التطبيقية، خاصة تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف السلاسل الزمنية

تعرف السلاسل الزمنية على أنها مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية، وبمعنى آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة ترتيبا تصاعديا حسب الزمن. **(الشيخي، 2011، صفحة 195)**

أو هي عبارة عن مجموع الملاحظات بشأن وحدة اقتصادية معينة، والتي تتم ملاحظتها على فترات زمنية معينة، تتمتع بيانات السلسلة الزمنية بترتيب طبيعي حسب الزمن t.**(JAKUB, 2019, p. 3)**

ويعبر عن السلسلة الزمنية بـ Y_t.

$$Y = [Y_t، Y_{t-1}، \dots Y_0]$$

حيث: Y: متغير ؛ t : الزمن

ويمكن القول أن السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات لظاهرة معينة، يتم تجمعيها خلال فترة زمنية معينة ويمكن أن تكون سنوية، نصف سنوية، شهرية أو حتى بالأيام.

الفرع الثاني: مركبات (مكونات) السلسلة الزمنية

تتكون السلسلة الزمنية من مجموعة من المركبات التي تساعدنا على معرفة سلوك السلسلة وتحديد مقدار تغيراتها واتجاهاتها، والتي تتكون من:

1- الاتجاه العام (Trend):

هو النمو الطبيعي للظاهرة، حيث يعبر عن تطور متغير ما عبر الزمن سواء كان هذا التطور بميل موجب أو سالب، إلا أن هذا التطور لا يلاحظ في الفترات القصيرة بينما يكون واضحا في الفترات الطويلة ويرمز له بالرمز T.

بمعنى آخر هو اتجاه التطور الذي تأخذه السلسلة الزمنية خلال فترة طويلة من الزمن بالرغم من التذبذبات الموجودة بها.

والشكل التالي يوضح حالة وجود مركبة اتجاه عام في السلسلة الزمنية Y_t.

الشكل رقم (4-4): منحنى معياري لسلسلة زمنية Y_t في حالة وجود مركبة اتجاه عام

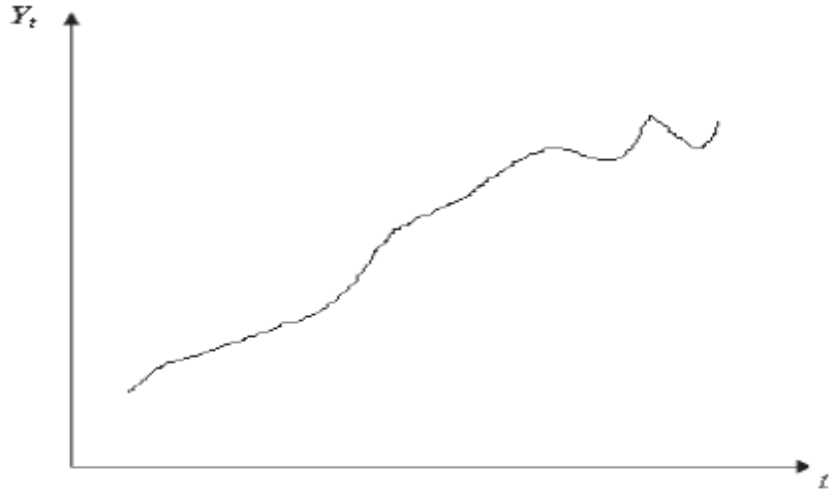

حيث:

Y_t قيم المشاهدة

t الزمن

المصدر: محمد بن شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، الطبعة الاولى، الجزائر، ص196، 2011.

2- التغيرات الموسمية (Seasonal variations):

تسمى أيضا بالتغيرات الفصلية وهي التغيرات التي تتكرر بإنتظام خلال فترة زمنية أقل من سنة، فقد تكون ساعة، يوم، أسبوع، ..... ونرمز لها بالرمز S، وهي متغيرات متشابهة في سلوكها حيث تظهر في فترات زمنية منتظمة كالأعياد، الدخول المدرسي، وتتأثر بعامل الموسمية.

والشكل التالي يوضح حالة وجود مركبة موسمية في السلسلة الزمنية Y_t .

الشكل رقم (4-5): منحنى معياري لسلسلة زمنية Y_t في حالة وجود مركبة موسمية

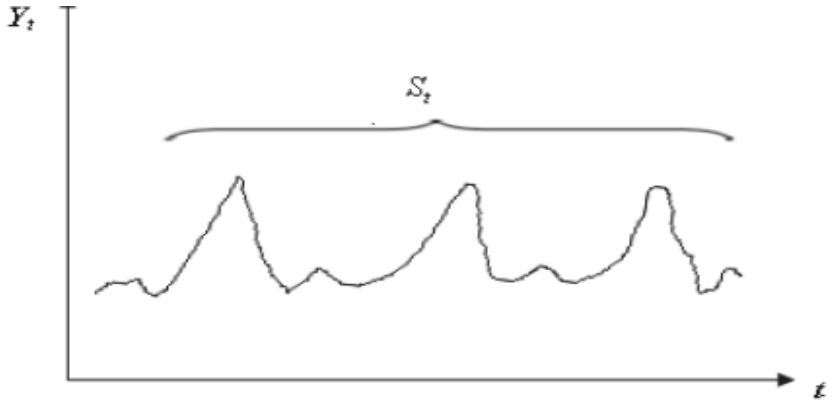

المصدر: محمد بن شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، الطبعة الاولى، الجزائر، ص197، 2011.

3- التغيرات الدورية (Cyclical Variations):

تظهر هذه المركبة في السلاسل الزمنية طويلة الأجل والتي تبرز أثر إنتقال الأحوال الاقتصادية مثلا: الانتقال من حالة الكساد الى الانتعاش فالرواج ثم الركود وهكذا... وتسمى أيضا بـ مركبة الدورات الاقتصادية، وهي تغيرات تشبه التغيرات الموسمية ولكنها تتم في فترات أطول منها، فالتغيرات الدورية عادة ما تتراوح بين ثلاث الى عشر سنوات، وبالتالي يصعب التعرف على تقلباتها ونرمز لها بالرمز C .

(بوشنافة و عروس، 2022، صفحة 128).

والشكل التالي يوضح حالة وجود مركبة دورية في السلسلة الزمنية Y_t.

الشكل رقم (4-6): منحنى معياري لسلسلة زمنية Y_t في حالة وجود مركبة دورية

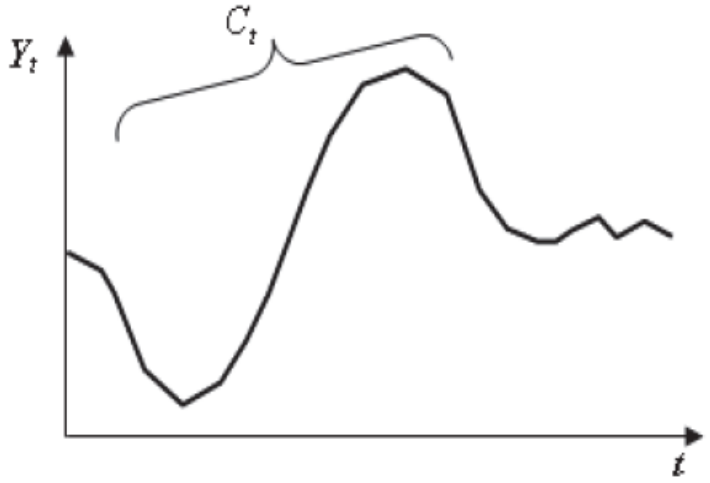

المصدر: محمد بن شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، الطبعة الاولى، الجزائر، ص197، 2011.

4- التغيرات الفجائية أو العشوائية (Random Orstochastic Variations):

وهي تلك التغيرات التي تحدث بشكل مفاجئ، وتعبر عن تلك التذبذبات غير المنتظمة التي تنجم عن ظروف طارئة لا يمكن التنبأ بوقوعها أو تحديد نطاق تأثيرها مثل: الزلزال، اضراب العمال، أزمة كوفيد19 ...ويرمز لها بـ ε_t، والشكل التالي يوضح حالة وجود مركبة عشوائية في السلسلة الزمنية Y_t .

الشكل رقم (4-7): منحنى معياري لسلسلة زمنية Y_t في حالة وجود مركبة عشوائية

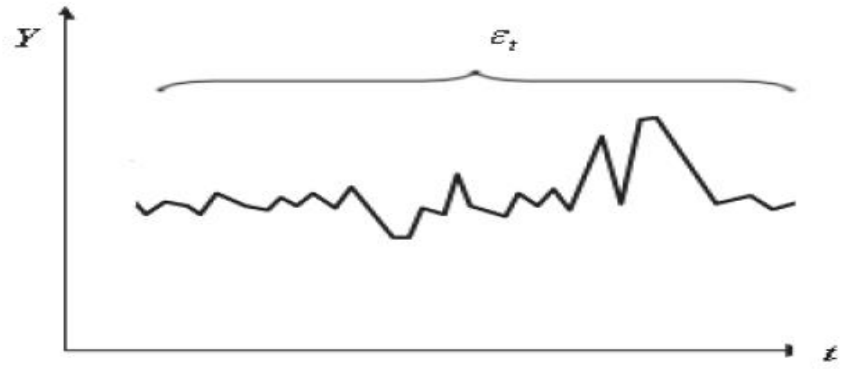

المصدر: محمد بن شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، الطبعة الاولى، الجزائر، ص197، 2011.

الفرع الثالث: الخصائص الإستقرارية للسلسة الزمنية

مفهوم الإستقرارية هو مفهوم مهم جدا في المجال القياسي لأنه يؤثر على سلوك وخصائص السلسلة الزمنية لأن عدم استقرارها سيعطي ما يعرف بالانحدار الزائف.

ومن المؤشرات الأولى التي تدل على أن الانحدار المقدر زائف هي كبر معامل التحديد R^2 وزيادة المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة، ويرجع هذا الى أن بيانات السلسلة الزمنية غالبا ما يوجد بها اتجاه عام يعكس ظرف معين يؤثر على جميع المتغيرات، فتجعلها تتغير في نفس الاتجاه بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينها، وهنا سيتم التحصل على نتائج مقبولة إحصائيا ولكنها غير مجدية ولايمكن الاعتماد عليها في التحليل. **(Haq & Larsson, 2016, p. 21)**

وقبل التعرف على الخصائص الإستقرارية للسلسلة الزمنية لابد من التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية بين:

- سلاسل زمنية مستقرة Stationary time serries.
- سلاسل زمنية غير مستقرة.Non stationary time series

بحيث أن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها وهذا خلال فترة زمنية طويلة أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا ميل موجب ولا سالب، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فإن المتوسط فيها يتغير باستمرار.

-تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا ما توفرت فيها الخصائص التالية: **(عبد الله، 2004، صفحة 648)**

-ثبات قيم المتوسط عبر الزمن $E(Y_t) = U$

-ثبات التباين عبر الزمن $Var(Y_t) = E(Y_t - U)^2 = \delta^2$

-أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يتم عنده حساب التباين المشترك

$$Cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - U)(Y_{t+k} - U)]$$
$$= Cov(Y_{t+k}, Y_{t+k+s})$$

بيانات السلسلة الزمنية عادة ما تكون غير مستقرة وبالتالي سنتحصل على انحدار زائف، ويقال أن السلسة الزمنية التي لها جذر وحدة أنها غير مستقرة، ولذلك ومن أجل إجراء تحليل إحصائي ذو معنى ينبغي دراسة الإستقرارية الزمنية للسلسلة قيد الدراسة، وكما تم الإشارة إلى أن السلسة الزمنية المستقرة هي التي يكون متوسطها وتباينها ثابت وثباث التباين لكل تأخر معين أي أن جميعها ثابت مع t(الزمن).

وقد يصعب تحديد طبيعة السلسلة الزمنية من رسمها البياني، هنا نلجأ إلى إستخدام دالة الارتباط الذاتي أو اختبارات جذر الوحدة.

أولا: دالة الارتباط الذاتي (ACF)

توضح دالة الارتباط الذاتي لسلسلة زمنية الارتباط الموجود بين المشاهدات لفترات زمنية مختلفة، وهي ذات أهمية بالغة في الكشف عن بعض الخصائص الهامة للسلسلة الزمنية، وهي أحد الاختبارات البسيطة للإستقرارية.

وتعرف دالة الارتباط الذاتي عند الفجوة K كما يلي: **(الشيخي، 2011، صفحة 204)**

$$\boldsymbol{P_k = \frac{Y_k}{Y_c}}$$

$$\boldsymbol{P_k = \frac{\text{التغاير عند الفترة الزمنية المتأخر k}}{\text{التباين}}}$$

$$\boldsymbol{\widehat{P_k} = \frac{\sum_{n=k+1}^{n}(Y_t - \bar{Y})(Y_{n+k} - \bar{Y})}{\sum_{n=1}^{T}(Y_1 - \bar{Y})^2}} \quad ; \quad \textbf{حيث} \quad (\boldsymbol{n = 1.2.3. \ldots \ldots .T})$$

$$\boldsymbol{\widehat{P_0} = \frac{\sum(Y_i - \bar{Y})^2}{n}}$$

حيث: n: تمثل حجم العينة.؛

K: طول الفجوة الزمنية؛

$\bar{Y}$: متوسط العينة.

وتتراوح قيمة معامل الارتباط $P(k)$ بين -1 و $+1$ وبالتالي فإن دالة الارتباط الذاتي في العينة عند الفترة الزمنية المتأخرة K أي عند الفجوة K هي:

$$\boldsymbol{\widehat{P}_K = \frac{\widehat{Y_K}}{\widehat{Y_0}}}$$

$\widehat{P}_K$ يمثل ببساطة النسبة بين تغاير العينة عند الفجوة K إلى تباين العينة.

إذا كانت السلسلة مستقرة فإنه غالبا ما تكون معاملات الارتباط لها توزيع طبيعي متوسطه الحسابي 0 وتباينه $\frac{1}{n}$.

$$\widehat{P_k} \sim \left(0.\frac{1}{n}\right)$$

وعلى ذلك فإن مجال الثقة عند مستوى معنوية 5% يكون:

$$P_k = \widehat{P}_R + 1{,}96\sqrt{\frac{1}{n}}$$

- إذا كان P_k يقع داخل هذه الحدود فإننا نقبل فرضية العدم القائلة إن هذا المعامل يساوي صفر، وإذا كان يقع خارج هذه الحدود فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن P_k يختلف عن الصفر.

$$\begin{cases} H_0: P_k = 0 \\ H_1: P_k \neq 0 \end{cases}$$

- بمعنى استقرار السلسلة الزمنية يتطلب أن تكون معاملات الارتباط الذاتي لها مساوية للصفر أو بمعنى اخر لا تختلف معنويا عن الصفر.
- تتصف دالة الارتباط الذاتي P_k لأي عملية ساكنة بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- معامل الارتباط الذاتي P_k عند الفجوة الزمنية صفر يساوي الواحد أي أن $P_0 = 1$.
- إذا معامل الارتباط الذاتي $P_k = 0$ فهذا يعني أنه لاتوجد علاقة خطية بين أن متغيرين الفاصل الزمني بينهما K، ولكن قد توجد بينهما علاقة غير خطية بينهما.
- إذا معامل الارتباط الذاتي $P_k = \pm 1$ فهذا يعني أنه توجد علاقة خطية تامة بين أن متغيريين الفاصل الزمني بينهما K، وأنه يمكن التنبؤ بأحدهما بإستخدام علاقة خطية يقوم فيها المتغير الاخر بدور المتغير المستقل الوحيد في هذه العلاقة.

ثانيا: اختبارات جذر الوحدة للإستقرارية

من المهم معرفة ما إذا كانت السلسلة الزمنية لها جذر وحدة أم لا والسلاسل التي تستقر في المستوى I(0) تختلف عن التي تستقر في الفرق الأول I(1) ، حيث كان نيلسون وبلوسر (سنة 1982) من بين أول من أشاروا إلى ذلك لأنه لا يمكن الوصول إلى نتائج مجدية في ظل عدم إستقرار السلاسل الزمنية وسنتحصل على انحدار زائف، لذلك كان من الضروري الكشف عن وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية.

ويتم عادة باختبارات جذر الوحدة وتكون فيها الفرضية العدم هي أن السلسلة الزمنية لها جذر وحدة مقابل الفرضية البديلة القائلة أن السلسلة الزمنية ليس لها جذر وحدة.

(David son & G Mackinnon, 2021, p. 613)

إن اختبارات جذر الوحدة لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، بل إنها تساعد على تحديد الفروقات اللازمة لجعل السلسة الزمنية مستقرة، وقبل التعرف على أهم هذه الاختبارات لابد أن نميز نوعين من السلاسل:

Difference Stationary (DS) ؛ Trend Stationary (TS)

- **السلاسل التحديدية من النوع TS:**

هي سلاسل غير مستقرة تحتوي على اتجاه عام محدد وهذا النوع يصبح مستقرا من خلال نزع مركبة الاتجاه العام من السلسلة وتأخذ الشكل التالي:

$$\boldsymbol{Y_t = f(x_t) + U_t}$$

حيث: $\boldsymbol{f(x_t)}$: دالة كثير الحدود

$\boldsymbol{U_t}$: حد الخطأ العشوائي (التشويش الأبيض)

وأكثر هذه النماذج تأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى ويكتب بالصيغة التالية:

$$\boldsymbol{Y_t = a_0 + a_1 t + U_t}$$

ويعد هذا النموذج غير مستقر لأن وسطه الحسابي $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن ولكي نجعله مستقر نقوم بتقدير المعالم a_0 و a_1 بطريقة (المربعات الصغرى الاعتيادية) OLS وطرح المقدار $\widehat{a_0} + \widehat{a_1}\ t$ من Y_t أي:

$$\boldsymbol{Y_t - \widehat{a_0} + \widehat{a_1}\ t}$$

- **السلاسل العشوائية من النوع DS:**

هي سلاسل غير مستقرة ذات اتجاه عام عشوائي (سلاسل سير عشوائي) وتتميز بوجود جذر وحدة مرة واحدة على الأقل ومن أجل جعلها مستقرة نقوم بتطبيق مرشح الفروق الأولى وتأخذ الشكل التالي:

$$\boldsymbol{Y_t = Y_{t-1} + \beta + U_t}$$

وبعد ادخال الفروق الأولى نتحصل على: $\boldsymbol{\Delta^d Y_t = \beta + U_t}$

حيث:

β : ثابث؛

d : رتب الفروق الأولى.

- إذا كانت $\beta = 0$ يسمى النموذج السير العشوائي بدون ثابث Randon Walk Model

ويكتب من الشكل:

$$\boldsymbol{Y_t = Y_{t-1} + U_t}$$

$$\boldsymbol{\Delta^d Y_t = U_t}$$

حيث: Δ^d هو معامل الفروق الأولى

- إذا كانت $\beta \neq 0$ يسمى النموذج السير العشوائي بثابت ويكتب من الشكل:

$$\boldsymbol{Y_t = Y_{t-1} + \beta + U_t}$$

وتعد أغلب سلاسل المتغيرات الاقتصادية الكلية من نوع السلاسل العشوائية(DS) أين يكون تأثير الصدمات فيها دائما وليس عابرا مثل السلاسل التحديدية (TS)، ومن اختبارات جذر الوحدة نجد:

1- اختبار جذر الوحدة لديكي فولر البسيط (DF):

إن أبسط الاختبارات وأكثرها إستخداما للكشف عن جذر الوحدة تلك الاختبارات التي طورها ديكي فولر (Dickey–Fuller 1979) ويطلق عليها اختبار DF وهذا اختصارا لإسمه (أول حرفين منه)، وتعمل اختبارات ديكي فولر على البحث في استقرارية السلسلة الزمنية ما من عدمه وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء التحديدية أو العشوائية، ويستخدم في هذا الاختبار ثلاث صيغ تتمثل في: (عبد الله، 2004، صفحة 258)

نموذج السير العشوائي بدون ثابت $\Delta Y_t = (\emptyset_1 - 1)Y_{t-1} + U_t$

نموذج السير العشوائي بثابت $\Delta Y_t = (\emptyset_1 - 1)Y_{t-1} + \beta_0 + U_t$

نموذج السير العشوائي بثابت واتجاه عام $\Delta Y_t = (\emptyset_1 - 1)Y_{t-1} + \beta_0 + \beta_t + U_t$

وإذا وضعنا $(\emptyset - 1) = \lambda$ تصبح:

نموذج السير العشوائي بدون ثابت $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + U_t$

نموذج السير العشوائي بثابت $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \beta_0 + U_t$

نموذج السير العشوائي بثابت واتجاه عام $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \beta_0 + \beta_t + U_t$

- إن مبدأ إختبار ديكي فولر البسيط يتمثل في تحقق فرضية العدم التالية:

$$\boldsymbol{(H_0 = \lambda = 0)\ \ H_0 : \emptyset_1 - 1 = 0 \Rightarrow\!\!\gg\ \emptyset_1 = 1}$$

وفي جميع الصيغ السابقة يتم إجراء الاختبار بتقدير هذه الصيغ بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وحساب t ومقارنتها بالقيم المستخرجة من الجداول المعدة خصيصا لذلك من قبل ديكي فولر، وتكون النتيجة كالتالي:

- إذا كانت t المحسوبة أكبر t الجدولية فإننا نرفض الفرضية الصفرية (العدم) H_0 القائلة بوجود جذر وحدة للسلسلة الزمنية، ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي نقول أن السلسلة الزمنية مستقرة أو ساكنة.
- إذا كانت t المحسوبة أصغر t الجدولية فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بوجود جذر وحدة للسلسلة الزمنية، ونرفض الفرضية البديلة وبالتالي نقول أن السلسة الزمنية غير مستقرة (أي وجود جذر وحدة للسلسلة الزمنية).

غير أن اختبار ديكي فولر (*DF*)لا يصبح ملائما إذا وجدت مشكلة الإرتباط الذاتي في الحد العشوائي (الارتباط التسلسلي) وذلك بالرغم أن البيانات المدرجة في العلاقة تكون مستقرة.

2- إختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF):

يقوم إختبار ديكي فولر البسيط اعلى افتراض أنه لايوجد ارتباط تسلسلي بين الأخطاء وبذلك لا يكون هذا الاختبار مناسبا ولا يعطي نتائج غير دقيقة بشأن استقرارية السلسلة الزمنية، أو بمعنى آخر جذر الوحدة للسلسلة الزمنية.

أجرى ديكي فولر بعض التعديلات في إختبار DF وقدم سنة 1981 نسخة موسعة للتغلب على مشكلة الإرتباط الذاتي في الحد العشوائي وسمي بـ "اختبار ADF" ديكي فولر الموسع أو المعزز، وذلك من خلال إضافة قيم متأخرة للمتغير التابع ΔY_t. **(Mahmoud, 2020, p. 398)**

ويعتمد إختبار ديكي فولر الموسع ADFعلى نفس صيغ إختبار ديكي فولر DF، غير أن إختبار ديكي فولر الموسع يقوم على مبدأ توسيع المعاملات الثلاثة السابقة وذلك بإضافة عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية λ للمتغير التابع Y_t.

الصيغة الأولى:

نموذج السير العشوائي بدون ثابث

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \propto_i \Delta Y_{t-1} + U_t$$

الصيغة الثانية:

نموذج السير العشوائي بثابث

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \beta_0 + \sum_{i=1}^{n} \propto_i \Delta Y_{t-1} + U_t$$

الصيغة الثالثة:

نموذج السير العشوائي بثابث واتجاه عام

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \beta_0 + \beta_t + \sum_{i=1}^{n} \propto_i \Delta Y_{t-1} + U_t$$

U_t هو مقدار الخطأ العشوائي.

يلاحظ في الصيغ الثلاث أننا قمنا بإدراج القيم المتأخرة للمتغير التابع ΔY_t (الفروقات المتأخرة للمتغير Y_t) حتى تختفي مشكلة الإرتباط الذاتي (التسلسلي) بين الأخطاء. **(عبد الغفار، 2015، صفحة 1051)**

مثلا إذا أخذنا في الصيغة الأولى $\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$ وتبين أن مشكلة الارتباط الذاتي قد اختفت فإننا نكتفي عند هذا الفرق، ويتم تقدير النموذج بإستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، وقيمة اختبار tالمحسوبة ومقارنتها مع t الجدولية وبناءا على هذه المقارنة يتم قبول أو رفض الفرضية الصفرية أي معرفة ما إذا كانت هذه السلسلة الزمنية مستقرة أم لا.

3- اختبار فيليبس بيرون 1988 (PP) (Phillips-Perron)

جاء إختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ليزيل الجدل حول اختبار ديكي فولر البسيط (DF) الذي يفترض أن الأخطاء مستقلة وموزعة بشكل متماثل وللتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وذلك بإضافة فروق الفترات الزمنية المتأخرة للمتغير التابعY_t.

جاء فيليبس وبيرون باختبارات شبيهة باختبار ديكي فولر الموسع لكنها تضمنت تصحيح تلقائي للتأخيرات (طرقا إحصائية لا معلمية) بدون إضافة الفروق في الفترات الزمنية المتأخرة، وتتحصل في العادة اختبارات فيليبس بيرون واختبارات ديكي فولر على نفس النتائج. **(Brooks, 2008, p. 330)**

يجري اختبار فيليبس بيرون (PP) في أربع مراحل: (عيشوش، 2021، الصفحات 101-102)

- التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للنماذج الثلاثة لاختبار ديكي فولر البسيط وحساب البواقي $\widehat{U_t}$.
- تحديد ما يسمى بالتباين قصير المدى والمعرف بالعلاقة التالية:

$$\widehat{\sigma^2} = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} \widehat{U^2}_t$$

- تقدير المعامل المصحح S_I^2، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث: (C.B Phillips & Perron, 1988, p. 340)

$$\boldsymbol{S_I^2 = T^{-1}\ \sum_{t=1}^{T} U_t^2 + 2T^{-1} \sum_{s=1}^{I} \sum_{t=s+1}^{T} U_t\, U_{t-s}}$$

I عدد التباطؤات

T عدد المشاهدات الكلية $\left[I \cong 4\left(\frac{T}{100}\right)^{29}\right]$

- يتم في آخر مرحلة حساب إحصائية فيليبس بيرون:

$$\left(K = \frac{\widehat{\delta}^2}{S_I^2}\right) \quad t_{\emptyset}^{*} = \sqrt{K}\left(\frac{\widehat{\emptyset}-1}{\widehat{\delta}_{\emptyset}}\right) \quad + \frac{(K-1)\widehat{\partial_{\emptyset}}}{\sqrt{K}}$$

هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماكينون **MACKINNON** .

- وإلى الآن لم يتم الفصل بين أي من الاختبارات السابقة هو الأكثر جودة هل اختبار ديكي فولر الموسع (*ADF*) أم فيليبس وبيرون (*PP*) وفي حالة التحصل على نتائج متضاربة عند الكشف عن جذر الوحدة أي الاختبارين سنعتمد ؟!.

إن اختبار فيليبس وبيرون (*PP*) يعد أكثر كفاءة من اختبار ديكي فولر الموسع (*ADF*) لكونه يقوم على تصحيح معلمي لإحصائيات ديكي فولر من خلال تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة جذر الوحدة مع أخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، ولكن هناك من يرجح اختيار ديكي فولر الموسع خصوصا في العينات المحددة (الصغيرة) ويرى أن اختبار فيليبس وبيرون أقل جودة من اختبار (*ADF*). **(جاسم، علي، و احمد، 2015، صفحة 163).**

المطلب الثاني: التكامل المشترك

في الكثير من الأحيان لاتكون السلاسل الزمنية مستقرة فتظهر في خصائصها الابتعاد عن وسطها الحسابي مع مرور الزمن، ولذلك فإن تقدير المتغيرات بهذه العلاقة يعطي انحدارا زائفا، وللتغلب على مشكلة عدم الاستقرار توجه التحليل الاقتصادي القياسي لبيانات السلاسل الزمنية بشكل متزايد نحو التكامل المشترك.

لقد أصبح التكامل المشترك متطلبا أساسيا لأي نموذج قياسي يستخدم بيانات السلاسل الزمنية الغير مستقرة، حيث أنها إذا لم تتكامل السلسلتان سنتحصل على نتائج غير مجدية، أما إذا كانت متكاملة فيمكن القول أنهما تتمتعان بخاصية التكامل المشترك (COINTEGRATION).

الفرع الأول: تعريف التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

إذا كانت السلسلتان الزمنيتان Y_t،X_t غير مستقرتين وتم استخدامهما في تقدير دالة الانحدار فإن الانحدار الذي نتحصل عليه في هذه الحالة يكون انحدار زائف، غير أن ذلك لا يتحقق إذا كانت هذه السلسلتين تتمتعان بخاصية التكامل المشترك (Cointegration).

وقبل التطرق الى التكامل المشترك يجب التعرف على تكامل السلاسل الزمنية لأنه غالبا ما نصادف مصطلح سلسلة زمنية متكاملة، فماذا نعني بها؟.

أولا: تكامل السلاسل الزمنية

إذا كانت لدينا سلسلة زمنية Y_t مستقرة في صورتها الأصلية قبل أخذ أي فرق منها فهي متكاملة من الرتبة صفر، وتكتب على الشكل: $\boldsymbol{Y_t \sim I(0)}$

اما إذا كانت هذه السلسلة الزمنية غير مستقرة عند المستوى، وعند أخذ الفرق الأول تصبح مستقرة فإن هذه السلسلة متكاملة من الرتبة الأولى، وتكتب على الشكل: $\boldsymbol{Y_t \sim I(1)}$

بصفة عامة السلسلة الزمنية الغير مستقرة قد تحتاج الى أخذ الفروق أكثر من مرة لتصبح مستقرة، اذا كانت السلسلة الزمنية Y_t تصبح مستقرة بعد أخذ عدد من الفروق $\boldsymbol{d}$ يقال أنها متكاملة من الدرجة $\boldsymbol{d}$ وتكتب على الشكل: $\boldsymbol{Y_t \sim I(d)}$

وهناك بعض الخصائص المتعلقة بتكامل السلاسل الزمنية نذكر منها:

(عبد الله، 2004، الصفحات 669-670)

- إذا هناك سلسلة Y_t متكاملة من الرتبة الأولى وY_t متكاملة من الرتبة صفر تكتب على الشكل:

$$\boldsymbol{Y_t \sim I(0)} \qquad \boldsymbol{X_t \sim I(1)}$$

فإن السلسلة Z_t التي تشير الى مجموعهما تكون متكاملة من الرتبة الأولى أي:

$$\boldsymbol{Z_t = (X_t + Y_t) \sim I(1)}$$

- لا يؤثر إضافة حد ثابت أو ضربه في سلسلة زمنية على رتبة تكاملها أي:

a، b : ثوابت و $X_t \sim I(d)$ نتحصل على:

$$Z_t = (a + bX_t) \sim I(1)$$ (أي بقاء نفس رتبة التكامل)

- يترتب على طرح سلسلتين متكاملتين من رتبة واحدة الحصول على سلسلة جديدة متكاملة من نفس الرتبة.

$$Y_t \sim I(d) \qquad X_t \sim I(d)$$

$$Z_t = (X_t - Y_t) \sim I(d)$$

كما يجب الإشارة أنه إذا كانت هناك سلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة كل على حدى فليس بالضرورة أنهما يتصفان بخاصية التكامل المشترك، لذا كان لابد من التفريق بين المصطلحين والفهم الجيد لهما وفيما يلي سيتم التطرق الى التكامل المشترك.

ثانيا: تعريف التكامل المشترك

قدم مصطلح التكامل المشترك لأول مرة من قبل جرانجر (Granger) سنة1981 وتم التفصيل فيه سنة 1987من قبل أنجل وجرانجر (Engle and Granger)، وهي تعالج مسألة دمج ديناميكيات المدى القصير مع التوازن في المدى الطويل.**(MADDALA, 1992, p. 588)**

يعرف التكامل المشترك بأنه ذلك التوافق بين سلسلتين Y_t،X_t أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات لإحداهما إلى إلغاء التقلبات في السلسلة الزمنية الأخرى، أي ممكن أن تكون لدينا سلسلتان غير مستقرتين إذا أخذت كل واحدة على حدى، ولكن إذا تم أخذها كمجموعة فمن الممكن إيجاد علاقة خطية بين هاتين السلسلتين ممكن مستقرة أو ساكنة.

ويتطلب القول بأن السلستين الزمنيتين Y_t،X_t بينهما تكامل مشترك عندما تكون كل منهما متكاملة من نفس الرتبة، وأن تكون البواقي الناتجة من تقدير العلاقة والتي تعبر عن العلاقة الخطية بينهما متكاملة من الرتبة 0 ويعبر عن ذلك بمايلي:

$$Y_t \sim I(1) \qquad X_t \sim I(1)$$
$$Y_t = \beta_1 + \beta_2 X_2 + U_t$$
$$U_t \sim I(0)$$

ويلاحظ في هذه الحالة أن الحد العشوائي ممثل في عنصر حد الخطأ U_t، والذي يقيس إنحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل، وهو ما يعني أن التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل، فلو أن .هناك متغيران يتصفان بالتكامل المشترك، فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود إنحراف عن هذا الاتجاه في الأجل القصير وتنعكس هذه الإنحرافات في البواقي ممثلة بالعلاقة التالية:

(عبد الله، 2004، الصفحات 670-671)

$$\boldsymbol{U_t = Y_t - \widehat{\beta}_1 - \widehat{\beta}_2 X_t}$$

إذن التكامل المشترك هو خطوة مهمة للنمذجة، فهو يهتم بتحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات المتكاملة وإعادة تحديد العلاقة بين المتغيرات المدروسة في نموذج تصحيح الخطأ (ECM) بمعنى اخر هو مرحلة متقدمة منه.

ثالثا: نموذج تصحيح الخطأ ECM

إذا كانت السلسلتان الزمنيتان X_t، Y_t غير مستقرتين كل على حدى، ولكنهما تتصفان بخاصية التكامل المشترك كمجموعة، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأECM (Error Correction Model) كما هو موضح بالعلاقة:

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta_i \Delta X_{t-1} + \theta e_{t-1} + U_t$$

ما يلاحظ في هذا النموذج أنه يتضمن كل معلومات العلاقة طويلة وكذلك قصيرة الأجل.

حيث:

θ: يمثل معامل سرعة التعديل.

ويكون هذا المعامل سالبا لأنه يشير إلى المعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل (يقيس سرعة تكيف الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير الى التوازن في الأجل الطويل)، كما يلاحظ أنه يتم إدراج الفروق التي لها تأثير معنوي فقط في الصيغة المقدرة لقياس العلاقة قصيرة الأجل ويتم استبعادها في العلاقة طويلة الأجل.

نموذج تصحيح الخطأ مهم وواسع الانتشار وهذا راجع الى المميزات التالية:

(الصانوي، ب.س، صفحة 19)

- هو نموذج مناسب لقياس تصحيح اختلال التوازن في الفترة السابقة.
- إذا كان هناك تكامل مشترك، يصاغ باستخدام الفروق الأولى والتي تزيل المتجه من المتغيرات الداخلة في النموذج، ويحل مشكلة الانحدار الزائف.
- ميزة مهمة هي امكانية بناء النموذج باستخدامه من عام الى محدد في النمذجة القياسية.
- الميزة الاخيرة والأكثر اهمية تأتي من الحقيقة ان حد خطأ اختلال التوازن هو متغير مستقر، أي أن حالة التكيف في الاجل الطويل تمنع حد الخطأ من ان يكون كبيرا.

الفرع الثاني: اختبارات التكامل المشترك

يعد اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، خطوة مهمة وضرورية لتحديد ما إذا كان النموذج يظهر تجريبيا علاقات ذات معنى في الأجل الطويل، وهناك عدة اختبارات لهذه التقنية ولكن سيتم التطرق الى طريقتين هما: اختبار Engle And Granger سنة 1987، اختبار Johansen Juselious سنة 1990.

أولا: اختبار انجل وجرانجر سنة 1987 (Engle Granger Test)

قدر انجل وجرانجر تقنية التكامل المشترك كحل للانحدار الزائف الذي يتحصل عليه عند تقدير السلاسل الزمنية الغير المستقرة، ووفقا لجرانجر فإن السلاسل الزمنية غير مستقرة تكون متكاملة إذا كان تركيبها الخطي مستقرا وقدمت آلية تصحيح الخطأ لتقدير معلمات التوازن الطويل الأجل، ويعد هذا الاختبار من أبسط الطرق

المستخدمة في إختبار وجود التكامل المشترك في السلاسل الزمنية، ولكن يشترط في هذا الاختبار أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الرتبة. **(حمد، 2015، صفحة 91)**

يرتكز اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه Engle And Granger(1987) ذات الخطوتين على: **(Engle & Granger, 1987, p. 260)**

- الخطوة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرات؛
- الخطوة الثانية: تقدير العلاقة طويلة المدى.

الخطوة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرين: (الشيخي، 2011، صفحة 292)

من أهم شروط التكامل المشترك أن تكون السلسلتان متكاملتين من نفس الدرجة (الرتبة) في هذا الاختبار، غير أن هناك اختبارات تقبل اختلاف في الرتب ومع ذلك يكون هناك تكامل مشترك بينهما.

وتكون السلسلتان الزمنيتان X_t،Y_t متكاملتين إذا تحقق الشرطان التاليان:

- أن تكون كل سلسلة منتجة من سلسلة عشوائية من نفس درجة التكامل؛
- أن تكون التركيبة الخطية للسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة من درجة تكامل أقل.

الخطوة الثانية: تقدير العلاقة طويلة الأجل

بعد تحديد الشرط الضروري للتكامل في الخطوة الأولى، تأتي الخطوة الثانية والتي تتمثل في تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين محل الدراسة بإستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) كما يلي:**(Ghouse and Al, 2018, pp. 8-9)**

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + e_t$$

ومن أجل قبول علاقة التكامل المشترك، يجب أن تكون سلسلة بواقي التقدير $\hat{e}_i$ مستقرة (بإختبار مدى استقرارية e_t يتم عن طريق اختبارات الإستقرارية كاختبار ديكي فولر الموسع أو فيليبس وبيرون).

وذلك بتقدير الصيغة التالية:

$$\Delta_{e_t} = \lambda e_{t-1} + U_t$$

ونجد قيمة t المحسوبة والتي يتم مقارنتها بالقيمة الحرجة المستخرجة من جداول انجل -جرانجر أو التي يمكن الحصول عليها ضمن نتائج البرامج الإحصائية مثل (Eviews) وتكون كمايلي:

-إذا كانت t المحسوبة أكبر t الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم H_0 =λ =0 ونقبل الفرضية البديلة بالتالي تكون e_t مستقرة وتتصف بيانات السلسلتين X_t،Y_t في هذه الحالة بخاصية التكامل المشترك وبالتالي لا يكون الانحدار المقدر بين السلسلتين زائفا، ويتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

-إذا كانت t المحسوبة أصغر t الجدولية فإننا نقبل فرضية العدم H_0 =λ =0 وبالتالي تكون e_t غير مستقرة ولا يوجد تكامل مشترك.

بالرغم من مميزات طريقة انجل جرانجر (سهولة للفهم والتطبيق) إلا أنه يعتريها بعض القيود وشروط في تطبيقها نذكر منها:

- إن اختبار انجل جرانجر يعتمد على مقدر ذو خطوتين، الأولى لتقدير البواقي والثانية للتحقق من استقرار سلسلة البواقي، وأي خطأ في الخطوة الأولى سيقودنا إلى خطأ في الخطوة الثانية، حيث جاءت اختبارات أخرى تتم وفق معادلة واحدة.
- اختبار انجل جرانجر يتعامل مع متجه تكامل مشترك واحد، وإذا كان هناك أكثر من متغيرين، قد يكون هناك أكثر من علاقات للتكامل وهذا الاختبار لا يستطيع التعامل معها ولا يقدم لنا عدد متجهات التكامل المشترك ولذلك لا يكون صالحا في هذه الحالة.
- عند تقدير العلاقة طويلة الأجل، فإن تحديد المتغير على يسار المعادلة وهو المتغير التابع واستخدام الآخر كمفسر، في اختبار التكامل المشترك للبواقي ولو أخذنا العكس لن يكون هناك اختلاف بين U_{2t}،U_{1t} ومن الملاحظ أن هذه الميزة غير مرغوب فيها وخصوصا عندما يكون هناك أكثر من متغيرين. (الصانوي، ب.س، صفحة 22)

ثانيا: اختبار جوهانسن (Johansen) سنة 1988:

تم تخصيص العديد من الأبحاث على مدى سنوات لتقدير واختبار العلاقات طويلة الأجل تحت عنوان "التكامل المشترك" من بينها جرانجر (1981)، جرانجر ووايس(1983) وأنجل وجرانجر (1987)، كما ذكر في آخر إختبار فمن بين عيوبه أنه يتعامل مع متجه واحد للتكامل، جاء اقتراح جوهانسن سنة 1988 لحل هذا الإشكال والقادر على تحديد عدد متجهات التكامل المشترك (نماذج تحتوي على أكثر من متغيرين)، وهذا يعني أن المتغيرات في النموذج من الممكن أن تكون أكثر من علاقة توازنية.

(Johansen & Juselius, 1990, p. 169)

اقترح جوهانسن اختبارا يعتمد على القيم الذاتية للمصفوفة يتم حسابها بإتباع الخطوتين التاليتين: (Bourbonnais, 2015, pp. 310-311)

الخطوة الأولى: يتم فيها حساب البواقي $\widehat{V_t}$،$\widehat{U_t}$ انطلاقا من النموذجين التاليين:

$$Y_t = \widehat{\emptyset}_0 + \widehat{\emptyset}_1 \Delta Y_{t-1} + \widehat{\emptyset}_2 \Delta Y_{t-2} + \dots\dots + \widehat{\emptyset}_p \Delta Y_{t-p} + U_t$$

$$Y_t = \begin{cases} Y_{t3،1} \\ Y_{t2،1} \\ . \\ . \\ Y_{k،1} \end{cases}$$

حيث: $\widehat{U_t}$و$\widehat{V_t}$ هي مصفوفات البواقي ذات البعد (K.T).

K: عدد المتغيرات.

T: عدد المشاهدات.

الخطوة الثانية: حساب مصفوفات التباين–التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية، ونقوم بحساب أربع (4) مصفوفات ذات البعد (K،K) انطلاقا من بواقي التقدير $\widehat{U_t}$ و$\widehat{V_t}$.

$$\widehat{\sum_{uu}} = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} U_t \grave{U}_t$$

$$\widehat{\sum_{vv}} = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} V_t \grave{V}_t$$

$$\widehat{\sum_{uv}} = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} U_t \grave{V}_t$$

$$\widehat{\sum_{vu}} = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} V_t \grave{U}_t$$

ويتم الحصول على قيمة *K* قيمة ذاتية للمصفوفة *M* ذات البعد (*K*،*K*) المحسوبة كمايلي:

$$\widehat{\sum_{vv}}^{-1} \widehat{\sum_{vv}} \widehat{\sum_{uu}}^{-1} \sum_{uv}$$

من أجل تحديد عدد متجهات التكامل المشترك فإن الاعتماد الأساسي يندرج في اختبارين مبنيين على دالة الإمكانيات العظمى هما: **(محمد، 2021، صفحة 559)**

- اختبار الأثر (TRACE TEST)؛
- اختبار القيمة الذاتية العظمى (MAXIMAL EIGENVALUE).

وتكتب على النحو التالي:

$$\Delta X_t = T_1 X_{t-1} + \cdots T_{k-1} \Delta_{t-k-1} + IIX_{t-K} + C + \varepsilon_t$$

حيث:

Δ : يمثل الفروق من الدرجة الأولى؛

X_t : متجه يحتوي على متغيرات الدراسة؛

C :متجه من الثوابث؛

ε_t : متجه بواقي التقدير؛

K : عدد الفجوات الزمنية.

ويحتوي ε_i حيث: $T_i = (I - \emptyset_1 - \emptyset_2 \ldots . \emptyset_i)$ على معلمات المصفوفة في المدى القصير، كما تحتوي المصفوفة II على معلومات عن العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين متجه المتغيرات محل الدراسة.

وحسب منهج يوهانس يمكن كتابة II على النحو التالي:

$$II = \alpha\acute{\beta}$$

(متجهات التكامل المشترك $\beta = r$، α مصفوفة تحتوي على سرعة التعديل نحو التوازن من اجل كل شعاع للتكامل المشترك).

- **اختبار الأثر:**

وهو اختبار تتابعي، ويتم فيه اختبار فرضية العدم H_0 القائلة بوجود عدد من المتجهات تساوي على الأكثر r، مقابل الفرضية البديلة H_1 القائلة بوجود عدد من المتجهات تتجاوز r.

وتعطى إحصائية الأثر بالعلاقة التالية: **(بن مسعود و بوثلجة، 2019، صفحة 23)**

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{p} I_n \left(1 - \hat{\lambda}_i\right)$$

تتبع هذه الإحصائية قانونا احتماليا يشبه الى حد بعيد توزيع x^2 ، وقد قام كل من جوهانسن وجسليون بوضع جدول لقيم (λ_{trace}) سنة 1990، وبعد حساب قيمة (λ_{trace}) يتم مقارنتها مع قيمها الجدولية كمايلي:

- إذا كانت λ_{trace} المحسوبة > λ_{trace} الجدولية عند مستوى معنوية معين يتم رفض فرضية العدم H_0القائلة بوجود عدد من المتجهات تساوي على الأكثر r وقبول الفرضية البديلة H_1 القائلة بوجود عدد من المتجهات تتجاوز r.

- إذا كانت λ_{trace} المحسوبة $<\lambda_{trace}$ الجدولية عند مستوى معنوية معين يتم قبول فرضية العدم H_0القائلة بوجود عدد من المتجهات تساوي على الأكثر r ورفض الفرضية البديلة H_1 القائلة بوجود عدد من المتجهات تتجاوز r.

- **اختبار القيمة الذاتية العظمى:**

وهو اختبار تتابعي، وهو اختبار القيمة الذاتية القصوى لاختبار فرضية العدم H_0 بأن عدد متجهات التكامل المشترك تساوي r مقابل الفرضية البديلة H_1 بأنه يساوي r+1، بالعلاقة:

$$\boldsymbol{\lambda_{max}(r، r+1) = T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})}$$

هذا الاختبار يعتمد على:

H_0 : *وجود متجه للتكامل المشترك* = r

H_1 : *وجود متجه للتكامل المشترك* = r+1

ويتم رفض فرضية العدم H_0 إذا كانت λ_{max} المحسوبة أكبر من λ_{max} الجدولية وقبول الفرضية البديلة H_1 القائلة بوجود *r+1* متجه للتكامل المشترك.

أما إذا كانت λ_{max} المحسوبة أقل من λ_{max} الجدولية سيتم قبول فرضية العدم القائلة بوجود متجه r للتكامل المشترك ورفض الفرضية البديلة H_1 .

بالرغم من أن اختبار جوهانسن وجسليوس يسمح بتحديد عدد متجهات التكامل المشترك على عكس اختبار انجل جرانجر الذي يقتصر على متجه واحد للتكامل، إلا أن هذا الاختبار ينبغي أن تكون متغيراته مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$ وإلا فلا يمكن استخدام اختبار الأثر ولا اختبار القيمة الذاتية العظمى، لذلك كان لابد من البحث عن اختبارات أخرى لا تتطلب أن تكون متغيراتها تستقر في الفرق الأول $I(1)$ ، وتم تطوير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة الذي أزال هذا الشرط، حيث يتميز بأنه لا يتطلب أن تكون جميع المتغيرات تستقر في المستوى أو الفرق الأول [$I(0)$أو$I(1)$]، وإنما يطبق حتى لو كانت المتغيرات مزيج من $I(1)$ و$I(0)$ وسوف يتم التطرق إليه في المطلب اللاحق.

المطلب الثالث: نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL)

إذا كان نموذج الإنحدار لا يشتمل فقط على القيم الحالية للمتغيرات المفسرة وإنما يحتوي أيضا على القيم المتأخرة (أي في الماضي) يسمى بـ نموذج القيم الموزعة متأخرا، وإذا كان النموذج يحتوي على قيمة أو أكثر لقيم متأخرة للمتغير التابع وتأخذ على أنها متغيرات مفسرة فإن النموذج يطلق عليه نموذج الإنحدار الذاتي، وبالجمع بين هاذين النموذجين نتحصل على نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (*ARDL*). **(عبد الغفار، 2015، صفحة 851)**

وتعرف هذه النماذج بـ النماذج الديناميكية لأنها تصور المسار الزمني للمتغير التابع فيما يتعلق بقيمه السابقة ويتم استخدام هذه النماذج على نطاق واسع في التحليل القياسي، وتتمتع نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة بخاصية مراعاة الديناميكيات الزمنية (زمن التعديل)، التوقعات في تفسير المتغير التابع، وبالتالي تحسين التنبؤات وفعالية السياسات على عكس النموذج البسيط (الغير الديناميكي) الذي يكون تفسيره فوري وغير ممتد في الزمن.**(Gujarati & Porter, 2009, p. 617)**

لقد اهتم الكثير من الباحثين في الاقتصاد القياسي بالبحث في العلاقات بين المتغيرات، ولحل مشكلة عدم الإستقرارية والحصول على انحدار زائف، اعتمد هذا التحليل على استخدام تقنيات التكامل المشترك، بالاعتماد على نهجين رئيسيين اختبار انجل جرانجر ذو الخطوتين (1987) *واختبار* يوهانسن (1991–1995) ومجموعة أخرى من الاختبارات التي كانت تشترط فيها أن تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1) ا. **(Pesaran, Shin, & Smith, 2001, p. 289)**

تم طرح نهج حديث نسبيا لتحليل التكامل المشترك في سلسلة من الدراسات التي أجراها بيساران وسميث (1989) وبيساران وشين (1999)، وتم تطويره من طرف بيساران وآخرين سنة 2001 يأخذ بعين الاعتبار معادلة تكامل مشترك واحدة.

يعتمد أسلوب إختبار الحدود ARDL على تقدير المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لنموذج تصحيح الخطأ المشروط المقيد (UECM) لتحليل التكامل المشترك ويتم استخدامه لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل وكذلك لتقدير معاملات المدى الطويل والقصير قيد الدراسة.**(Abu Sayad & ALL, p. 3)**

الفرع الأول: مزايا نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL).

يستخدم أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة(ARDL) لتمتعه بمجموعة من المزايا نذكر منها:

- إجراء إختبار الحدود في أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة بسيط على عكس تقنيات التكامل المشترك الأخرى كاختبار جوهانسن وجوليوس (JOHANSEN JUELIUS 1990)، فإنه يسمح بتقدير علاقة التكامل المشترك بواسطة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) بمجرد تحديد الترتيب المتأخر للنموذج.
- على عكس الطرق التقليدية مثل اختبارات جوهانسن(1990) واختبارات انجل جرانجر اللذان يفرضان أن تكون المتغيرات مستقرة في نفس الرتبة يمكن استخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) للمتغيرات التي تكون مستقرة في المستوى أو عند الفرق الأول أو مزيجا بينهما ولكن لانستطيع تطبيقه على متغيرات متكاملة من الرتبة 2 (تستقر بعد الفرق الثاني)، لذلك لا يمكن أن نقول أن إجراء إختبار التكامل المشترك المقيد لا يتطلب الاختبار المسبق للمتغيرات في نموذج لجذر الوحدة. **(Stavroyiannis, 2020, p. 4)**
- معظم تقنيات التكامل المشترك حساسة لحجم العينة الصغيرة بينما يوفر أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) نتائج قوية لأحجام العينات الصغيرة (من 30 إلى 80 ملاحظة). **(yakubu, baba, & bala, 2015, p. 11)**
- يقوم أسلوب الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) بدمج تأثير الأجل القصير للمتغيرات مع التوازن على المدى الطويل بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ دون إسقاط أو فقدان معلومات المدى الطويل، وبذلك يمكن تقدير العلاقة القصيرة والطويلة الأجل في وقت واحد (نفس النموذج *ECM*)، بالإضافة إلى ذلك وعكس اختبارات التكامل المشترك التقليدية، من الممكن تحديد فترات تأخر مختلفة لكل متغير في نموذج *Persaran* مما يجعله أكثر مرونة.
- منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) تتبع نهجا عاما إلى نهج محددا فيمكن للمتغيرات أن تمثل في معادلة واحدة ولهذا السبب من الممكن معالجة العديد من مشكلات الاقتصاد القياسي كالارتباط الذاتي، والتوصل إلى نموذج قابل للتفسير وأكثر ملائمة. ***(Ghouse and Al، 2018، صفحة 14)***

ومن خلال المميزات المذكورة لمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) يلاحظ أنه أسلوب مناسب لتوليد مرونة قصيرة وطويلة الأجل لحجم عينة صغيرة، وفي نفس الوقت يتبع تقدير المربعات الصغيرة الإعتيادية (OLS) للتكامل المشترك بين المتغيرات.

والشكل العام للنموذج يعطى كما يلي: (حوشين، 2016، صفحة 4)

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 y_{t-1} \dots\dots + \propto_p y_{t-1} + \beta_0 x_{1t} \dots\dots + \beta_{q1} x_{1t-q_1} + y_0 x_{2t} \dots$$

$$+ \mathbf{y_{q2}} x_{2t-q2} + \varepsilon_t$$

$$Y_t = \propto_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \, y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q1} \beta_i \, x_{1t-j} + \sum_{k=0}^{q2} y_i \, x_{2t-k} + \varepsilon_t$$

ويتكون الشكل العام للنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

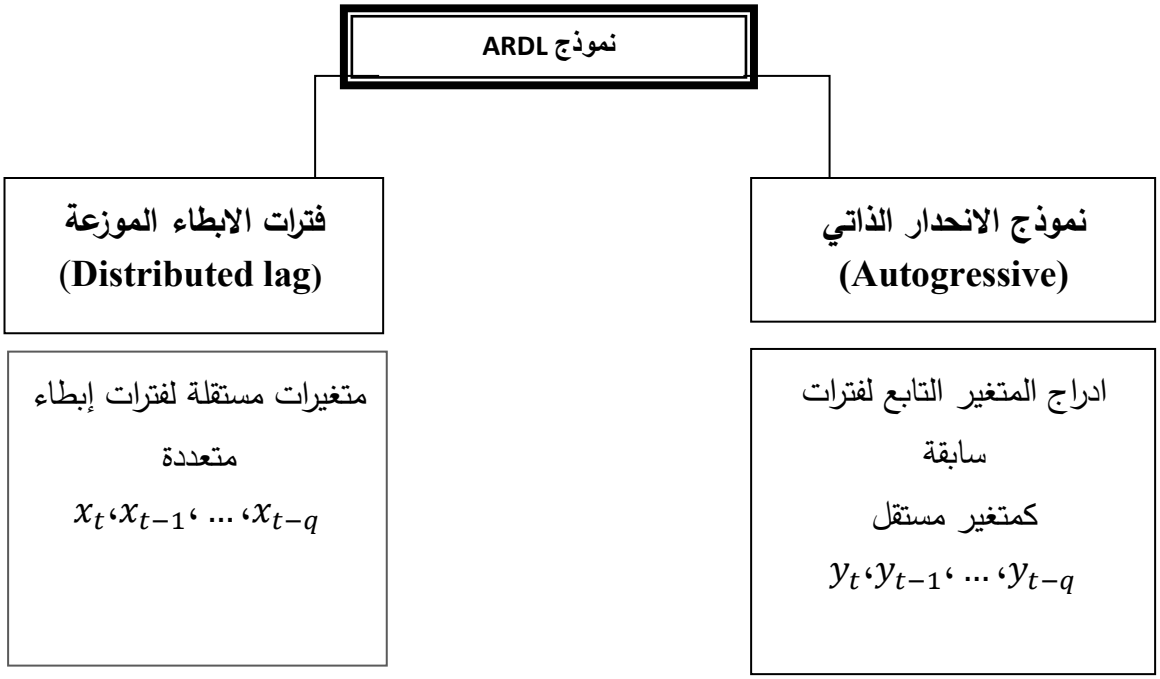

ويتم إعطاء نهج اختبار الحدود (ARDL) على النحو التالي:

$$\Delta y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{P} \beta_i \, \Delta y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q1} \gamma_j \, \Delta x_{1t-j} + \sum_{k=0}^{q2} \sigma_K \, \Delta x_{2t-k} + \theta_1 y_{t-1} + \theta_2 x_{1t-1} + \theta_3 x_{2t-1} + \varepsilon_t$$

وهذا النموذج هو الذي يعتمد عليه لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل أو لا.

حيث:

$\theta_1، \theta_2، \theta_3$ تمثل معلمات المدى الطويل؛

$\beta_i، \gamma_j، \sigma_k$ تمثل معلمات المدى القصير.

الفرع الثاني: خطوات تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL)

بالرغم من أن منهجية الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) تطبق إذا كانت السلاسل مستقرة عند المستوى أو عند أخذ مرشح الفروق من الدرجة الأولى أو خليط من الإثنين، شرط أن لاتكون مستقرة من الدرجة الثانية، لذلك يجب إجراء إختبار جذر الوحدة لمعرفة عدد جذور الوحدة للسلسلة الزمنية وتمثل أول خطوة في هذا النموذج.

الخطوة الأولى: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

ارتبط مفهوم عدم الاستقرار في الاقتصاد القياسي بالحصول على انحدار زائف، لذلك سعى الباحثون في هذا المجال إلى البحث عن طرق لكشف ما إذا كانت السلاسل الزمنية المراد دراستها مستقرة أم لا، وكخطوة أولى قبل عملية التقدير وللكشف عن ذلك هناك طرق كثيرة بدءا من تمثيلها البياني ومن اهم هذه الطرق اختبارات جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF) أو اختبار فيليبس –بيرون(PP) .

الخطوة الثانية: إختيار عدد فترات التأخير المناسبة للنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL)

تعد مسألة البحث عن طول التأخر المناسب لكل المتغيرات (فترات الإبطاء المثلى) في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) مهم جدا لأننا نريد الحصول على حدود خطأ لا تعاني من مشاكل قياسية كالارتباط الذاتي أو عدم تجانس الأخطاء....).

–من أجل إختيار النموذج المناسب، من الضروري تحديد التأخر الأمثل **k** باستخدام معايير اختيار أحسن نموذج وتتمثل في:**(Uriel, 2019, p. 86)**

1–معيار المعلومات اكاييك Akaike (AIC):

هو معيار اقترحه Akaike سنة 1974 ويعطى بالعلاقة التالية:

$$AIC = \frac{2I}{n} + \frac{2K}{n}$$

حيث أن I هي دالة احتمالية (بافتراض أنها تتبع التوزيع الطبيعي) والتي يتم تقييمها بالقيم المقدرة للمعاملات. ويعد هذا المعيار من معايير الجودة التي تساعد على إختيار أحسن نموذج وكذلك إختيار فترات الإبطاء المثلى.

2–معيار المعلومات شوارز Schwarz (SC):

هو معيار اقترحه Schwarz سنة 1978 ويعطى بالعلاقة التالية:

$$SC = \frac{2I}{n} + \frac{K\ln(n)}{n}$$

3–معيار خطأ التنبؤ النهائي (FBE): (ساحلي، 2018، الصفحات 74–75)

يعطى معيار خطأ التنبؤ النهائي بالعلاقة التالية:

$$\text{FPE}=\left(\frac{N+P-n}{n-Pn}\right)\det\Omega(P)$$

حيث: (Ω) تمثل مصفوفة التباينات والتغايرات المقدرة للبواقي

(n) عدد المتغيرات الداخلية ؛ (N) عدد المشاهدات الكلية.

يتم حساب قيمة المعيار المتعلق بالقيم المتتالية لـ P الى غاية K حيث $(K=\frac{N}{10})$ على الأكثر، ومن ثم تحدد قيمة FPE الأصغر وأخذ عدد التباطؤ منها أي:

$$\mathbf{FBE}(\boldsymbol{P})=\mathbf{Min}_{\mathbf{n=1}}^{\mathbf{k}}\ \mathbf{FPE}(\mathbf{P})$$

4-معيار المعلومات البايزية (BIC) :

يعطى هذا المعيار بالعلاقة التالية:

$$\boldsymbol{BIC}(\boldsymbol{P_0}) = \boldsymbol{Log}\ [\det \boldsymbol{\Omega}\ (\boldsymbol{P})] + \left(\frac{\boldsymbol{n^2\ P\ Log\ N}}{\boldsymbol{N}}\right)$$

ثم يتم أخذ عدد مدد التباطؤ الزمني التي تحقق العلاقة التالية:

$$\mathbf{BIC}\ (\mathbf{P_0})=\mathbf{Min}_{\mathbf{n=1}}^{\mathbf{k}}\ \mathbf{BIC}(\mathbf{P})$$

5-معيار المعلومات حنان كوين HQIC:

يعطى هذا المعيار بالعلاقة التالية:

$$HQIC(P) = Log\ [\det \Omega\ (P)] + \left(\frac{2n^2\ PC\ Log\ \ Log\ N}{N}\right)$$

حيث يمثل C مؤشر لقوة المعيار وفي التطبيق العملي عادة مايؤخذ مساويا للقيمة (2).

وفي النهاية يتم أخذ عدد مدد التباطؤ الزمني التي تحقق العلاقة التالية:

$$\mathbf{HQIC}\ (\mathbf{P_0})=\mathbf{Min}_{\mathbf{P=1}}^{\mathbf{k}}\ \mathbf{HQIC}(\mathbf{P})$$

يتم مقارنة النماذج واختيار النموذج الذي يحتوي على أصغر تقديرات لهذه المعايير والتي بواسطتها نختار فترة الإبطاء المثلى التي تحقق أدنى هذه المعايير، وتهدف إلى تدنية مجموع مربعات البواقي إلى أقل قيمة ممكنة.

إن احصائيات AIC وSC هي ليست مقاييس نسبية مثل معاملات التحديد R^2 وتكون أفضل كلما انخفضت قيمتها وهي غير محدودة عكس R^2 والذي يكون محصورا بين 0 و1.

الخطوة الثالثة: اختبار حدود التكامل المشترك (Bounds Test)

بعد اختيار فترات الابطاء المثلى كخطوة سابقة تأتي مرحلة التقدير بطريقة المربعات الصغيرة الاعتيادية (OLS)، لإختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات أو لا، ويتم ذلك من خلال قيمة إحصائية فيشر (F).

من خلال الفرضية التالية: **(Mahmoud، 2020، صفحة 400)**

لاتوجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ⟹ $H_0 : \theta_1 = \theta_2 = \theta_3 = 0$

توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ⟹ $H_1 : \theta_1 \neq \theta_2 \neq \theta_3 \neq 0$

-إذا كانت قيمة إحصائية فيشر(F) المحسوبة أكبر من الحدود العليا لقيم إحصائية فيشر الجدولية المناظرة عند مستويات المعنوية (1%،2.5%،5%،10%) سوف نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

-إذا كانت قيمة احصائية فيشر(F) المحسوبة أصغر من الحدود الدنيا لقيم إحصائية فيشر (F)الجدولية المناظرة عند مستويات المعنوية (1%،2.5%،5%،10%) سوف نقبل فرضية العدم القائلة أي عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

-أما إذا كانت قيمة إحصائية فيشر (F) المحسوبة محصورة بين الحدود الدنيا والحدود العليا لقيم إحصائية فيشر(F) الجدولية المناظرة عن مستويات المعنوية (1%،2.5%،5% و10%) فإن النتيجة تكون غير حاسمة فيما إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات أم لا.

الخطوة الرابعة: التأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية (اختبارات التشخيص)

حتى يتم اعتماد النموذج المتحصل عليه في التقدير والاعتماد على نتائجه في التحليل لابد من اجتيازه لمجموعة من الاختبارات التي تؤكد خلوه من المشاكل القياسية، والتي تمثل الفرضيات الأساسية لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) والتي تتمثل في:

1-مشكلة خطأ التوصيف (RESET):

اقترح رامزاي سنة 1969 طريقة تسمى RESET (اختبار خطأ توصيف الانحدار)، وبشكل مبسط فكرة هذا النموذج تقوم على الخطوات التالية: **(Ramsey, 1969, pp. 350-371)**

لنفترض لدينا Xi متغير مستقل، Yi متغير تابع نحصل على نموذج الانحدار الخطي البسيط على الشكل التالي:

$$Yi=\beta_1 + \beta_2 Xi + Ui$$

ويكون التمثيل البياني لـ $\widehat{Ui}$ التي نتحصل عليها من هذا الانحدار عل الشكل التالي:

حيث:

$\widehat{Ui}$ تمثل قيمة البواقي المتحصل عليها من الانحدار ؛ $\widehat{Y_i}$ تمثل القيمة المقدرة لـYi.

الشكل رقم (4- 8): تمثيل البواقي $\widehat{Ui}$ و$\widehat{Y_i}$المقدرة

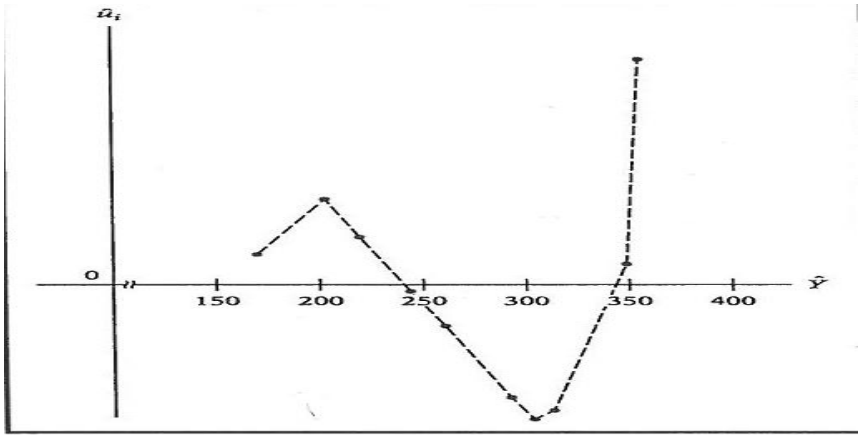

المصدر: دامودار جوجارات ترجمة هند عبد الغفار عودة وعفاف علي حسن الدش، الاقتصاد القياسي (الجزء الأول)، دار المريخ للنشر، القاهرة، مصر، ص666 ،2015.

من الشكل البياني رقم (4−8) تظهر أن البواقي$\widehat{Ui}$ في علاقتها بـ$\widehat{Y_i}$ لايزال لديها أنماط فهناك احتمالية أن هذا النموذج المقدر غير مناسب، مما يعني أننا يمكن استخدام $\widehat{Y_i}$ في شكل ما كمتغير محدد (مفسر) فإن ذلك سيؤدي الى زيادة معامل التحديد R^2، وإذا كانت هذه الزيادة لها معنوية إحصائية حسب اختبار فيشرF فهذا يعني من الخطأ استخدام النموذج الأول وهذه ببساطة فكرة الاختبارRESET .

تكون خطوات اختبار RESET: **(عبد الغفار و علي، 2015، صفحة 667)**

- الحصول على $\widehat{Y_I}$ من النموذج المقدر الأول؛
- تقديم $\widehat{Y_i}$ للنموذج في بعض الصور الدالية المختلفة كمتغيرات منحدرة في حالة ملاحظة علاقة غير خطية بين$\widehat{Ui}$ و$\widehat{Y_i}$ مما يعني إمكانية ادخال$\widehat{Y_i^2}$،$\widehat{Y_i^3}$لزيادة قيمة معامل التحديد R^2 .

ويكون النموذج الجديد على النحو التالي:

$$\mathbf{Yi}=\boldsymbol{\beta_1}+\boldsymbol{\beta_2 Xi}+\boldsymbol{\beta_3}\widehat{\boldsymbol{Y}}_{\boldsymbol{i}}^{\boldsymbol{2}}+\boldsymbol{\beta_4}\widehat{\boldsymbol{Y}}_{\boldsymbol{i}}^{\boldsymbol{3}}+\boldsymbol{Ui}$$

- يتم حساب بعد ذلك قيمة معامل التحديد R^2 من النموذجين الأول والثاني ومن ثم حساب إحصائية فيشرF على النحو التالي:

$$\mathbf{F}=\frac{(\boldsymbol{R_{NEW}^2}-\boldsymbol{R^2})/(\text{عدد المتغيرات المنحدرة})}{(\boldsymbol{1}-\boldsymbol{R_{NEW}^2})/(\boldsymbol{1}-\text{عدد المعلمات في النموذج الجديد})}$$

حيث: R_{NEW}^2 يمثل معامل التحديد للنموذج الثاني، وللتأكد ما إذا كانت الزيادة في النموذج الجديد لها معنوية إحصائية.

- فإذا كانت القيمة الاحتمالية للإختبار أكبر من مستوى المعنوية 5% فإن ذلك يعني أن الشكل الدالي للنموذج المقدر سليم.
- أما إذا كانت القيمة الاحتمالية للإختبار أصغر من مستوى المعنوية 5% فإننا نفرض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن الشكل الدالي للنموذج المقدر غير سليم أنه يعاني من مشكلة عدم تحديد.

اختبار RAMSEY سهل الاستخدام ولكن ما يعاب عنه انه لا يساعد في تحديد أفضل نموذج بديل فهو يحدد لنا هل الشكل الدالي النموذج المقدر صحيح او لا فقط.

2-مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation):

إن أهم الفروض التي يقوم عليها نموذج الإنحدار الذاتي هو استقلال الأخطاء العشوائية عن بعضها البعض، أي أن التغاير بين الأخطاء يساوي الصفر. **(عبد الغفار، 2015، صفحة 565)**

$$E(U_i.U_j) = 0 \qquad i \neq j$$ أي أن:

أي: أن حد الخطأ في فترة زمنية مستقل عن حد الخطأ في فترة زمنية أخرى.

<u>ومن أهم أسباب مشكلة الارتباط الذاتي نذكر:</u>

- حذف بعض المتغيرات التفسيرية ذات القيم المرتبطة ذاتيا. فمن المعروف أن حذف بعض المتغيرات من نموذج الانحدار يترتب عليه ما يسمى بخطأ الحذف، وهذا ينعكس بدوره على قيم الحد العشوائي. فإذا كانت قيم المتغير التفسيري المحذوف مرتبطة ذاتيا عبر الفترات المتتالية، مثل الدخل الذي تتأثر قيمته في الفترة الحالية بقيمته في الفترة السابقة، فإن خطأ الحذف في الفترات المتتالية تكون قيمه مرتبطة ذاتيا أيضا، وبالتالي يتولد هنالك نوع من الارتباط الذاتي بين قيم الخطأ العشوائي، ولكن في بعض الحالات يلاحظ انه في حالة وجود أكثر من متغير تفسيري واحد محذوف ذات قيم مرتبطة ذاتيا، فان قيم الحد العشوائي قد لا تكون مرتبطة ذاتيا، حيث يحتمل أن تكون أنماط الارتباط الذاتي للمتغيرات التفسيرية المحذوفة في اتجاهات متضادة بحيث يلغي أثر بعضها البعض.
- سوء تعيين الشكل الرياضي للنموذج، وذلك في حالة استخدام صيغة رياضية تختلف عن الصيغة الحقيقية للعلاقة محل التقدير. فان قيم الحد العشوائي قد تظهر ارتباطا ذاتيا.
- سوء تعيين المتغير العشوائي نفسه، فمن الممكن ان نتوقع في عديد من الحالات ان تكون القيم الحقيقية المتتالية للمتغير العشوائي مرتبطة ذاتيا دون سبب خارجي، فتأثير العوامل العشوائية الصافية كالحروب والأوبئة والاضرابات العمالية يمكن ان تمتد لأكثر من فترة على المتغير التابع، مما يؤدي الى وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي.

- وجود متغيرات مبطئة محذوفة، في بعض نماذج الانحدار يلاحظ ان المتغيرات المستقلة تحتوي على بعض المتغيرات المبطئة، فإذا اهملت هذه المتغيرات فان الأخطاء تأخذ نمطا منتظما نتيجة لحذف هذه المتغيرات.

ومن أهم الاختبارات التي تكشف عن مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء إختبار (LM) هو:

اختبارمضاعف لاجرانج The Lagrange Multiplier (LM)

انتقد براش قودفراي اختبار دابر واتسون DW لأنه محدد بحالة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى وكذا احتواء النموذج الانحدار على المتغير التابع ذو الفجوة الزمنية كأحد المتغيرات المفسرة، إضافة الى أنه لا يعطى نتيجة قاطعة إذا وقعت قيمته المحسوبة في المدى غير محدد.

والفكرة العامة لإختبار مضاعف لاجرانج هي البحث عن علاقة معنوية بين u_i و u_{i-1}، u_{i-2} ..... u_{i-p} كمتغيرات مفسرة، ويكتب نموذج الانحدار الذاتي للأخطاء من الدرجة P على الشكل التالي: (سلامي و حجاب، 2018، صفحة 42)

$$u_i = P_1 u_{i-1} + P_2 u_{i-2} + \cdots \ldots \ldots + P_P u_{i-P}$$

لإجراء اختبار مضاعف لاجرانج نتبع الخطوات التالية:

ليكن النموذج الخطي العام على الشكل:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} \ldots\ldots + \beta_k X_{ik} + U_i$$

1-نتحصل على بواقي من المعادلة المقدرة على الشكل:

$$\widehat{U}_i = Y_i - \widehat{\beta}_0 - \widehat{\beta}_1 X_{i1} - \widehat{\beta}_2 X_{i2} \ldots\ldots - \widehat{\beta}_k X_{ik}$$

تستخدم هذه المقدرات كمتغير تابع للمتغيرات المفسرة في نموذج كويك

2-القيام بإجراء انحدار البواقي $\widehat{U}_i$ على جميع المغيرات المفسرة على الشكل:

$$\widehat{U}_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} \ldots\ldots + \beta_k X_{ik} + P_1 \widehat{U}_{i-1} + P_2 \widehat{U}_{i-2} + \cdots . + P_P \widehat{U}_{i-P}$$

ثم يتم حساب معامل التحديد R^2 الخاص بهذه المعادلة.

3- نقوم بإختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: P_1 = P_2 = P_p = 0 \\ H_1: P_j \neq 0 \quad . \quad : j = 1. \ldots\ldots . p \end{cases}$$

ولإجراء الاختبار نحسب إحصائية LM حيث:

$$LM = n\, R^2 \sim X_P^2$$

ويتبع توزيع كاي مربع بدرجة حرية تساوي عدد القيود في فرضية العدم.

وتكون نتيجة الاختبار كالتالي:

- إذا كانت القيمة الإحصائية X_P^2 الجدولية أكبر من القيمة المحسوبة LM فإننا نقبل فرضية العدم H_0 أي لايوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.
- إذا كانت القيمة الإحصائية X_P^2 الجدولية أصغر من القيمة المحسوبة LM فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

3-مشكلة عدم تجانس التباين HeteroScedasticity:

يتكون مصطلح Hetero Scedasticity من كلمتين هما: Hetero بمعنى مختلف وغير متساو و Scedasticity يقصد بها التباعد أو الإنتشار أو التشتت أي عدم التساوي أو عدم التشابه أو عدم التجانس، وهنا يقصد عدم ثبات تباين حد الخطأ، وهو احدى فرضيات النموذج الخطي وعدم تحققه يعني مشكلة قياسية والمتمثلة في تباين المتغير العشوائي u_i والذي يجب أن يكون ثابت لجميع المشاهدات عبر الزمن ويساوي $\delta^2 u_i$. **(اسماعيل و محمد، 2003، صفحة 337)**

أي:

$$var(u_i) = \delta^2 u_i$$

وفي حالة وجود مشكلة عدم التجانس فهذا سوف يؤثر في تقديرات تباين مقدرات النموذج أو أن الاختبارات المستخدمة في النموذج كاختبار فيشر (F) وتوزيع ستودنت(t) تصبح غير حقيقية ولايمكن الاعتماد عليها، لذلك لابد من خلو النموذج من هذه المشكلة، ومن أهم اختبارات الكشف عن مشكلة التجانس إختبار ARCH.

حيث:

$$\begin{cases} H_0 : 5\% < Pro - chi - square \Longrightarrow \textbf{تجانس البواقي} \\ H_1 : 5\% > Pro - chi - square \Longrightarrow \textbf{عدم تجانس البواقي} \end{cases}$$

-إذا كانت قيمة Pro-Chi-Square أكبر من مستوى الدلالة 5% فسوف نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 أي تجانس البواقي وعدم احتوائها على اختلاف التباين.

-إذا كانت قيمة Pro-Chi-Square أقل من مستوى الدلالة 5% فسوف نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي عدم تجانس البواقي.

4-اختبار التوزيع الطبيعي (Normality):

تعتمد اختبارات فيشر F وستودنت t على افتراض أن المتغير العشوائي u_i يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط يساوي الصفر، وقد حظي التوزيع الطبيعي باهتمام متزايد في كل من الدراسات النظرية والتطبيقية.

ويعتبر اختبار جارك بيرا (Jarque-Bera) من أهم هذه الاختبارات والذي يعتمد على احصائيات الانحراف والتفلطح للبواقي، ويتم إعطاء إحصائية جارك بيرا (BJ) على النحو التالي:

(Uriel، 2019، الصفحات 197-198)

$$(BJ) = \left[\frac{n}{6}\,(Y_{1(\hat{u})})^{2} + \frac{n}{24}\,(Y_{2(\hat{u})} - 3)^{2}\right]$$

$$\mathbf{H_0 : BJ} \underset{\mathbf{n}\to\infty}{\Longrightarrow} \mathbf{X_2^2}$$

وباستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews)، نتحصل على اختبار Jarque-Bera مباشرة.

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \textbf{ Prob(Jarque-Bera) > 5\%} \Longrightarrow \textbf{البواقي موزعة توزيعا طبيعيا} \\ \mathbf{H_1}: \textbf{ Prob(Jarque-Bera) < 5\%} \Longrightarrow \textbf{البواقي غير موزعة توزيعا طبيعيا} \end{cases}$$

- إذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية Jaques Bera أكبر من مستوى الدلالة 5% فإنه يتم قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بأن بواقي النموذج موزعة توزيعا طبيعيا أي أنه لاتوجد هناك مشكلة التوزيع الطبيعي.

- إذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية Jaques Beraأصغر من مستوى الدلالة5% فإنه يتم رفض فرضية العدم (H_0) وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن بواقي النموذج ليست موزعة توزيعا طبيعيا أي النموذج يعاني من مشكلة التوزيع الطبيعي.

5-اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج:

إن نموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) حساس جدا للصدمات الهيكلية وللتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية لابد من استخدام كل من: اختبار (CUSUM) الذي يختبر الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج والذي يفسر سلوك المجموع التراكمي للبواقي(Brouwn Durbinx Evars 1975) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (Cusum Of Squares)، والذي يحلل سلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي(Inclans & Tiao GC 1994) وفي حالة ما إذا كان هناك عدم استقرار للمعلمات المقدرة فنقوم بزيادة حجم العينة أو ادخال متغيرات وهمية.

(Haq و Larsson، 2016، صفحة 30)

ويعتمد هذا الاختبار على اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (Cusum Of Squares) للتأكد من سكون النموذج المقدر، في شكل منحنى لأخطاء النموذج المقدر داخل مجال الثقة 5% بهدف اختبار فرضية العدم (H_0) القائلة أن معلمات النموذج مستقرة أي أن معلمات الأجل الطويل ساكنة ومنسجمة مع معلمات الأجل القصير، أما إذا كان المنحنى خارج مجال الثقة 5% نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن معلمات النموذج غير مستقرة أي أن معلمات الأجل الطويل ليست ساكنة ولا منسجمة مع معلمات الأجل الطويل.

الخطوة الخامسة: تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL)

في حال رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 القائلة أنه توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات، وكذا بعد التأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية تأتي أخيرا مرحلة التقدير.

1-تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ:

تتمثل العلاقة قصيرة الأجل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ والذي يعبر عن متغيرات الدراسة بصيغة مرشح الفروق الأولى، بالإضافة إلى حد تصحيح الخطأ والذي يكون مبطأ لفترة زمنية واحدة باعتباره متغيرا تفسيريا والذي نرمز له ب ***Coint Eq(-1)**، وهو يقيس سرعة تكييف الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل.

حيث إذا كانت معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية وسالبة فهي تدل على أن نموذج تصحيح الخطأ مقبول والذي يعبر عن العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير.

2-تقدير العلاقة طويلة الأجل:

نقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل، وما يلاحظ أن في هذه العلاقة أن متغيرات الدراسة تأخذ بزمن t وليس بصيغة مرشح الفروق الأولى مثل العلاقة قصيرة الأجل.

يعتبر نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) من النماذج المهمة وخصوصا أنه لا يتطلب أن تكون جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى I(0) أو عند الفرق الأول I(1) وإنما تطبق حتى لو كانت المتغيرات مزيج من I(0) و I(1)، عكس متطلبات الاختبارات السابقة كاختبار جوهانس أو اختبار انجل جرانجر ذو الخطوتين، بالإضافة الى أن هذه التقنية أثبتت فعاليتها في حالة العينات الصغيرة، مما جعلها من النماذج المستخدمة وبكثرة وذلك لتمتعها بهذه الخصائص.

المبحث الثالث: النمذجة القياسية لتأثير العرض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

يتم بناء النموذج القياسي من خلال تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة رياضية تتلاءم والواقع الاقتصادي، حيث يتم اختيار متغيرات الدراسة بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية من جهة والدراسات السابقة من جهة أخرى.

المطلب الأول: توصيف النموذج القياسي (صياغة النموذج القياسي والتعريف بمتغيراته ومصدر البيانات)

تعتبر مرحلة صياغة النموذج القياسي أهم وأصعب مرحلة يتعرض لها الباحث، حيث يتم صياغة العلاقة الاقتصادية من شكلها النظري الى شكلها الرياضي، من خلال بناء دالة وتحديد الشكل الرياضي للنموذج وهل النموذج خطي أم غير خطي؟.

ولا شك أن لهذه الخطوة أهمية باعتبار أن الخطأ فيها سيؤدي الى التأثير على قياس وتفسير العلاقة محل الدراسة، أي أنها بمثابة الأرضية التي تبنى عليها هذه الأخيرة للوصول للأهداف المرجوة، لذلك وجب الفهم الجيد للعلاقات الاقتصادية.

الشكل رقم (4- 9): متغيرات الدراسة

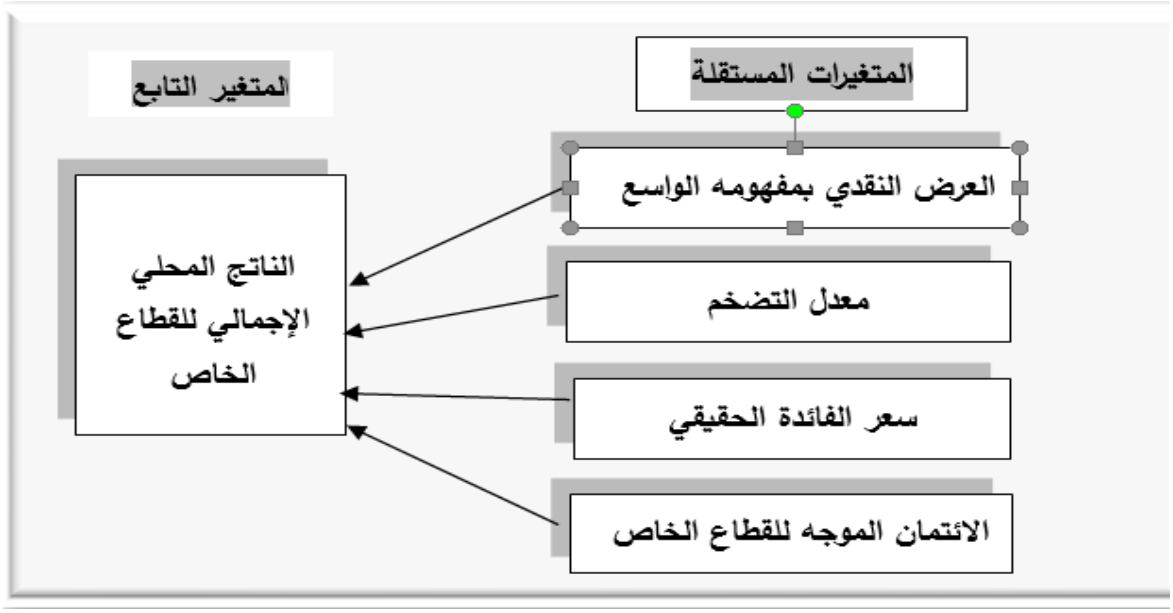

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

ريم محمد سعيد بن هاني، أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2013.

الجدول رقم (4- 4): التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات

صفة المتغير	المتغير	رمز المتغير	تعريف المتغير	مصدر البيانات
المتغير التابع	**الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص**	**GDPP**	يعرف على أنه عبارة عن إجمالي القيمة المضافة التي يتم خلقها من القطاع الخاص مضافا إليه أية ضرائب على المنتجات وخصم منه أية اعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات.	موقع الديوان الوطني للإحصائيات https://www.ons.dz/
المتغيرات المستقل	**العرض النقدي بمفهومه الواسع**	**M2**	ويتكون من مجموع النقود المتداولة بالإضافة الى الودائع لدى البنوك والخزينة، ويعتبر من أهم وأحسن المجمعات التي تستطيع السلطة النقدية التحكم فيه ومراقبته	موقع الديوان الوطني للإحصائيات https://www.ons.dz/
	معدل التضخم	**INF**	لم قياسه بمعامل تكميش إجمالي الناتج المحلي ويعكس هذا المؤشر أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة محليا، وقيمه مؤخوذة بنسبة هذا الإجمالي بالأسعار الجارية بالعملة المحلية الى الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية. ويفضل استخدامه لقياس التضخم مقارنة مع مؤشر أسعار المستهلك بإعتباره مؤشر شامل لكل السلع وليس لمجموعة أو سلة منها.	موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/ar/
	سعر الفائدة الحقيقي	**RINT**	يمثل سعر الفائدة متوسط السعر التي تفرضه البنوك التجارية عند تقديم الإئتمان لمختلف الأفراد والمؤسسات، وسعر الفائدة الحقيقي هو سعر الفائدة الإسمي (القرض) الذي يتم تعديله بسبب التضخم.	موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/
	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	**CRP**	وهو مجموع القروض الممنوحة للأفراد الطبيعيين والمعنويين الخواص (الأسر والمؤسسات) مقابل سعر الفائدة.	موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/ar/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/

من أجل قياس وتحليل تأثير العرض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر للفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي 1990 و2021، سوف تستخدم هذه الدراسة القياسية بيانات وإحصاءات سنوية مأخوذة من مصادر مختلفة كما هو مبين في الجدول أعلاه (قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع الرسمي لبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات).

وبناء على ذلك قمنا بصياغة النموذج الرياضي التالي:

$$\mathbf{lnGDPP = f\ (lnM2;\ lnINF;\ lnRINR;\ lnCRP)}$$

ويمكن ترجمة العلاقة الخطية الموضحة أعلاه اقتصاديًا كمايلي:

$$\mathbf{lnGDPP_t = \alpha_0 + \alpha_1\, lnM2_t + \alpha_2\, lnINF_t + \alpha_3\, lnRINT_t + \alpha_4\, lnCRP_{t+}\ \varepsilon_t}$$

هذه العلاقة الأخيرة يمكن بدورها تحويلها إلى الشكل التالي:

$$\mathbf{\Delta lnGDPP_t = \alpha_0 + \alpha_1 \sum_{t=1}^{n} \Delta lnGDPP_{t-1} + \alpha_2 \sum_{t=1}^{n} \Delta lnM2_{t-1} + \alpha_3 \sum_{t=1}^{n} \Delta lnINF_{t-1} + \alpha_4 \sum_{t=1}^{n} \Delta lnRINT_{t-1} + \alpha_5 \sum_{t=1}^{n} \Delta lnPCR_{t-1} + \beta_1 lnPGDP_{t-1} + \beta_2 lnM2_{t-1} + \beta_3 lnINF_{t-1} + \beta_4 lnRINT_{t-1} + \beta_5 lnRINT_{t-1} + \varepsilon t}$$

Δ: الفروق من الدرجة الأولى؛

ln: اللوغاريتم الطبيعي؛

α_0: يمثل الحد الثابت ؛

α_1 .α_2 .α_3 .α_4 .α_5: يمثل معلمات الأجل القصير لمتغيرات الدراسة المستقلة؛

β_1 . β_2 . β_3 . β_4 . β_5 : يمثل معلمات الأجل الطويل لمتغيرات الدراسة المستقلة؛

ε_tيمثل حد الخطأ العشوائي ؛ **n** :يمثل فترات الإبطاء

ويتم توصيف العلاقة في الأجل القصير باشتقاق نموذج تصحيح الخطأ ECM كالتالي:

$$\mathbf{\Delta lnGDPP_t = \alpha_0 + \alpha_1 \sum_{t=1}^{n} \Delta lnGDPP_{t-1} \alpha_1 \sum_{t=1}^{n} \Delta lnM2_{t-1} + \alpha_2 \sum_{t=1}^{n} \Delta lnINF_{t-1} + \alpha_3 \sum_{t=1}^{n} \Delta lnRINT_{t-1} + \alpha_4 \sum_{t=1}^{n} \Delta lPCR_{t-1} + \alpha_5\, ECM_{t-1} + \varepsilon_t}$$

حيث: ECM: يمثل حد تصحيح الخطأ ؛ **وα_5** . تمثل معلمة التعديل (سرعة التصحيح).

الفرع الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدول رقم (4-4) أهم الاحصاءات الوصفية وذلك بغرض وصف طبيعة المتغيرات والمتمثلة في الوسط الحسابي لوصف النزعة المركزية، أكبر وأدنى قيمة وكذا الانحراف المعياري كمقياس للتشتت الخاصة بمتغيرات الدراسة، ومن أجل التقليل من حدة الاختلاف بين المتغيرات نقوم بإدخال اللوغاريتم الطبيعي.

الجدول رقم (4-5): أهم الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	LnGDPP	LnM2	LnINF	LnRINT	LnCRP
الوسط الحسابي	15.06525	8.228728	2.945770	2.879273	6.714859
أكبر قيمة	16.58837	9.907853	4.189655	3.356897	8.625868
أدنى قيمة	12.48570	5.838605	0.000000	0.000000	4.564348
الانحراف المعياري	1.184236	1.278227	0.768034	0.669918	1.368530
لعدد المشاهدات	31	32	32	32	32

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

من خلال الجدول رقم (4-5) يلاحظ أن الوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة لكل من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص (GDPP)، العرض النقدي (M2)، معدل التضخم (INF)، سعر الفائدة الحقيقي (RINT) والائتمان المقدم للقطاع الخاص (CRP)، كان على الترتيب:

(15.06525،8.228728 ،2.945770، 2.879273،6.714859)، أما قيم الانحراف المعياري فكانت **(1.184236،1.278227،0.768034، 0.669918 ،1.368530)**.

-يلاحظ أن متغير سعر الفائدة الحقيقي كان أقل انحرافا أي اقل تشتتا **(0.669918)**، حيث سجل أدنى قيمة له بـ -17.70% سنة 1992، بينما أكبر قيمة له كانت سنة 1997 بـ10.00%، يليه معدل التضخم بتشتت قدره **(0.768034)** حيث سجل أدنى قيمة له بـ -11.2% سنة 2009 بينما أكبر قيمة كانت سنة 1991 بـ53.80%.

الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص كان أكثر تشتتا وتباينا بـ **(1.368530)** حيث سجل أدني قيمة له سنة 1990 بـ96 مليار دينار جزائري، بينما أكبر قيمة كانت سنة 2021 بـ20087.50مليار دينار جزائري، وكان معظم الائتمان المقدم يوجه لتمويل احتياجات القطاع العام، حيث بلغت نسبته 81.5% سنة 1991 مقابل 18.5% فقط للقطاع الخاص، ونشير أن هذه الاحصائيات الوصفية للمتغيرات مأخوذة بعد ادخال اللوغاريتم الطبيعي.

-فيما يلاحظ أن عدد المشاهدات الفترة الزمنية (1990-2021) كانت 32 مشاهدة لكل متغيرات الدراسة.

بعد عرض أهم الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، الآن ومن أجل التأكد من خلو نموذج الدراسة من مختلف المشاكل الاحصائية التي يمكن أن تحدث عند تقدير نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة(ARDL)، سوف نحاول تحديد أزواج الارتباط الممكنة بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال حساب مصفوفة الارتباط بين المتغيرات مثلما يوضحه الجدول رقم (4-6).

الجدول رقم (4-6): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlation Probability	LNGDPP	LNM2	LNINF	LNRINT	LNCRP
LNGDPP	1.000000				

LNM2	0.991699	1.000000			
	0.0000	-----			
LNINF	-0.535458	-0.523594	1.000000		
	0.0019	0.0025	-----		
LNRINT	0.589172	0.558314	-0.384693	1.000000	
	0.0005	0.0011	0.0326	-----	
LNCRP	0.976904	0.989134	-0.510450	0.495854	1.000000
	0.0000	0.0000	0.0033	0.0046	-----

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

من خلال الجدول رقم (4-6) تبين لنا مصفوفة الارتباط بين المتغيرات أن ارتباط الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص مع كل من المتغيرات المستقلة (العرض النقدي، معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المقدم للقطاع الخاص) ارتباط معنوي حيث كانت القيمة الاحتمالية (0.0000، 0.0019، 0.0005، 0.0000) على الترتيب أقل من مستوى المعنوية 5%، كما تبين مصفوفة الارتباط أن ارتباط المتغيرات المستقلة كان متوسطا في مجمله، إلا أن هناك ارتباط موجب قوي ومعنوي بين الإئتمان المقدم للقطاع الخاص(CRP) والعرض النقدي (M2) قدر بـ (0.989134). وممكن مصادفة مشاكل قياسية عند تقدير النموذج (مشكلة الإزدواج الخطي).

الفرع الثاني: دراسة الإستقرارية (جذر الوحدة) لمتغيرات الدراسة

يظهر الجدولان رقم (4-7) ورقم(4-8) نتائج اختبارات ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس وبيرون (PP) لمتغيرات الدراسة عند المستوى وبعد أخذ مرشح الفروق من الدرجة الأولى على الترتيب.

الجدول رقم (4-7): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس وبيرون (PP) لجذور الوحدة عند المستوى

متغيرات الدراسة	اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)			اختبار فيليبس وبيرون(PP)		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	دون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	دون حد ثابت واتجاه عام
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
LnGDPP	0.0252**	0.1018	0.7898	0.0000*	0.1635	1.0000
LnM2	0.0051*	0.9917	0.9923	0.0051*	0.9917	1.0000
LnINF	0.0006*	0.0003*	0.3386	0.0006*	0.0000*	0.3702
LnRINT	0.0676	0.0830	0.6808	0.0767	0.0613	0.5888
LnCRP	0.7855	0.8735	1.0000	0.7855	0.8738	1.0000

*معنوية عند مستوى دلالة 1% **معنوية عند مستوى دلالة 5%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الجدول رقم (4-8): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس وبيرون (PP) لجذور الوحدة عند الفرق الأول

متغيرات الدراسة	اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)			اختبار فيليبس وبيرون(PP)		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	دون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	دون حد ثابت واتجاه عام
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
LnGDPP	0.0327**	0.0031*	0.0060*	0.0334**	0.0033*	0.0036*
LnM2	0.0190**	0.0104**	0.2033	0.0198**	0.0075*	0.1802
LnINF	/	/	/	/	/	/
LnRINT	0.0000*	0.0000*	0.0000*	0.0000*	0.0000*	0.0000*
LnCRP	0.0000*	0.0000*	0.1202	0.0000*	0.0000*	0.0071*

***معنوية عند مستوى دلالة 1%** ****معنوية عند مستوى دلالة 5%**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

أولا: دراسة الإستقرارية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

تشير نتائج اختبارات جذور الوحدة للسلسلة الزمنية للوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص بإستخدام إختبار ديكي فولر الموسع أن السلسلة مستقرة عند المستوى في حالة حد ثابت فقط، أما دون ذلك لم تكن مستقرة بدليل أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%سواء في حد ثابت وإتجاه عام أو دون وجود حد ثابت واتجاه عام، وهنا سوف تقبل فرضية العدم (H_0) القائلة بوجود جذر الوحدة للسلسلة الزمنية (LnGDPP).

وعند أخذ الفرق الأول كانت القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 1% في حالة حد ثابت واتجاه عام أو دون حد ثابت واتجاه عام، أما في حالة حد ثابت فقط كانت القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 5% إذن نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة باستقرار السلسلة الزمنية عند الفرق الأول.

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة الزمنية للوغاريتم العرض النقدي (LnM2) بإستخدام ديكي فولر الموسع أن السلسة مستقرة عند المستوى وذلك في حالة أخذنا لحد ثابت فقط بدليل أن القيمة الاحتمالية أقل من المستوى المعنوية 1% أما دون ذلك لم تكن مستقرة بدليل أن القيمة الاحتمالية أكبر من المستوى المعنوية 5% سواء في حد ثابت واتجاه عام أو دون وجود حد ثابت واتجاه عام، إذن هنا سوف تقبل فرضية العدم (H_0) القائلة بوجود جذر الوحدة للسلسلة الزمنية (LnM2)، إذن هنا سوف تقبل فرضية العدم (H_0) القائلة بوجود جذر الوحدة للسلسلة الزمنية (LnM2).

وعند أخذ الفرق الأول كانت القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 1% في حالة حد ثابت واتجاه عام أو حد ثابت فقط، أما في حالة دون حد الثابت واتجاه عام كانت القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% إذن نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة باستقرار السلسلة الزمنية عند الفرق الأول.

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة الزمنية للوغاريتم التضخم (LnINF) بإستخدام ديكي فولر الموسع أن السلسة مستقرة عند المستوى بدليل القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 1% في حالة حد ثابت فقط وكدا حد ثابت واتجاه عام، أما في حالة دون حد ثابت واتجاه عام فتكون السلسلة غير مستقرة حيث تكون القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%، اذن سوف نرفض فرضية العدم (H_0) .ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة باستقرار السلسلة الزمنية عند المستوى.

–تشير اختبارات جذر الوحدة لسلسة الزمنية للوغاريتم لسعر الفائدة الحقيقي (LnRINT) أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى بدليل أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% سواء بحد ثابت فقط أو حد ثابت واتجاه عام أو دون حد ثابت واتجاه عام (الحالات الثلاث)، إذن هنا سوف تقبل فرضية العدم (H_0) القائلة بوجود جذر الوحدة للسلسلة الزمنية (LnRINT).

وعند أخذ الفرق الأول كانت القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 1% سواء بحد ثابت فقط أو حد ثابت واتجاه عام أو دون حد ثابت واتجاه عام (الحالات الثلاث)

اذن سوف نرفض فرضية العدم (H_0) .ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة باستقرار السلسلة الزمنية عند الفرق الأول.

–تشير اختبارات جذر الوحدة لسلسة الزمنية للوغاريتم للإئتمان المقدم للقطاع الخاص (LnCRP) أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى بدليل أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% سواء بحد ثابت فقط أو حد ثابت واتجاه عام أو دون حد ثابت واتجاه عام (الحالات الثلاث)، إذن هنا سوف تقبل فرضية العدم (H_0) القائلة بوجود جذر الوحدة للسلسلة الزمنية (LnCRP).

وعند أخذ الفرق الأول كانت القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 1% سواء بحد ثابت فقط أو حد ثابت واتجاه عام.

اذن سوف نرفض فرضية العدم (H_0) .ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة باستقرار السلسلة الزمنية عند الفرق الأول.

ثانيا: دراسة الإستقرارية باستخدام اختبار فيليبس وبيرون (PP)

تشير نتائج اختبارات جذور الوحدة للسلسلة الزمنية للوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص بإستخدام إختبار فيليبس وبيرون أن السلسلة مستقرة عند المستوى في حالة حد ثابت فقط أما دون ذلك لم تكن

مستقرة بدليل أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%سواء في حد ثابت وإتجاه عام أو دون وجود حد ثابت واتجاه عام، وهنا سوف تقبل فرضية العدم ((H0) القائلة بوجود جذر الوحدة للسلسلة الزمنية (LnGDPP).

وعند أخذ الفرق الأول كانت القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 1% في حالة حد ثابت وإتجاه عام أو دون حد ثابت واتجاه عام، أما في حالة حد ثابت فقط كانت القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 5% إذن نرفض فرضية العدم (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1) القائلة باستقرار السلسلة الزمنية عند الفرق الأول.

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة الزمنية للوغاريتم العرض النقدي (LnM2) بإستخدام اختبار فيليبس وبيرون أن السلسة مستقرة عند المستوى وذلك في حالة أخذنا لحد ثابت فقط بدليل أن القيمة الاحتمالية أقل من المستوى المعنوية 1% أما دون ذلك لم تكن مستقرة بدليل أن القيمة الاحتمالية أكبر من المستوى المعنوية 5% سواء في حد ثابت واتجاه عام أو دون وجود حد ثابت واتجاه عام، إذن هنا سوف تقبل فرضية العدم (H0) القائلة بوجود جذر الوحدة للسلسلة الزمنية (LnM2).

إذن هنا سوف تقبل فرضية العدم (H0) القائلة بوجود جذر الوحدة للسلسلة الزمنية (LnM2).

وعند أخذ الفرق الأول كانت القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 1% في حالة حد ثابت فقط، أما دون ذلك كانت القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% إذن نرفض فرضية العدم (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1) القائلة باستقرار السلسلة الزمنية عند الفرق الأول.

–تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة الزمنية للوغاريتم التضخم (LnINF) بإستخدام اختبار فيليبس وبيرون أن السلسة مستقرة عند المستوى بدليل القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 1% في حالة حد ثابت فقط وكدا حد ثابت واتجاه عام، أما في حالة دون حد ثابت واتجاه عام فتكون السلسلة غير مستقرة حيث تكون القسيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%.

اذن سوف نرفض فرضية العدم (H0) .ونقبل الفرضية البديلة (H1) القائلة باستقرار السلسلة الزمنية عند المستوى.

–تشير اختبارات جذر الوحدة لسلسة الزمنية للوغاريتم لسعر الفائدة الحقيقي (LnRINT) بإستخدام اختبار فيليبس وبيرون أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى بدليل أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% سواء بحد ثابت فقط أو حد ثابت واتجاه عام أو دون حد ثابت واتجاه عام (الحالات الثلاث)، إذن هنا سوف تقبل فرضية العدم (H0) القائلة بوجود جذر الوحدة للسلسلة الزمنية (LnRINT).

وعند أخذ الفرق الأول كانت القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 1% سواء بحد ثابت فقط أو حد ثابت واتجاه عام أو دون حد ثابت واتجاه عام (الحالات الثلاث).

اذن سوف نرفض فرضية العدم (H_0) .ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة باستقرار السلسلة الزمنية عند الفرق الأول.

–تشير اختبارات جذر الوحدة لسلسة الزمنية للوغاريتم للإئتمان المقدم للقطاع الخاص (LnCRP) بإستخدام اختبار فيليبس وبيرون أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى بدليل أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% سواء بحد ثابت فقط أو حد ثابت واتجاه عام أو دون حد ثابت واتجاه عام (الحالات الثلاث)، إذن هنا سوف تقبل فرضية العدم (H_0) القائلة بوجود جذر الوحدة للسلسلة الزمنية (LnCRP).

وعند أخذ الفرق الأول كانت القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 1% سواء بحد ثابت فقط أو حد ثابت واتجاه عام، اذن سوف نرفض فرضية العدم (H_0) .ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة باستقرار السلسلة الزمنية عند الفرق الأول.

وبناءا على اختبارات سكون السلاسل الزمنية يلاحظ أن النتائج وفق اختبار ديكي فولر الوسع(ADF) لم تختلف كثيرا عما كانت عليه في اختبار فيليبس- بيرون (PP) لمتغيرات الدراسة المتمثلة في اللوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص (LnGDPP)، لوغاريتم العرض النقدي (LnM2)، لوغاريتم التضخم (LnINF)، لوغاريتم سعر الفائدة الحقيقي (LnRINT)، لوغاريتم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (LnCRP) يلاحظ أنها تستقر بعد أخذ مرشح الفروق من الدرجة الأولى، ومنها ما يستقر في المستوى أي خليط من I(0) و I(1) وهو ما يجعل إمكانية تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) ممكننا.

الفرع الثالث: تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة

بشكل عام هناك عدة معايير إحصائية يتم استخدامها من أجل التحديد الدقيق لمدد التأخير أو ما يعرف بعدد فترات الإبطاء المثلى، حيث يكون الهدف الأساسي ممثلا في تدنية مجموع مربعات البواقي إلى أقل قيمة ممكنة، وذلك لتفادي الوقوع في مشكلة الحكم الشخصي فيما يتعلق بطول مدة الإبطاء الزمني، ومن بين المعايير المستخدمة في ذلك يمكن ذكر المعايير التالية: معيار **Akaike (AIC)**، معيار **Schwarz-Bayesian (BIC)** ومعيار **Hannan-Quinn (HQ) information criteria**. وفي نموذج الدراسة الذي نقوم بعملية تقديره فإن مدد الإبطاء الزمني (0، 3، 1، 3، 4) بناءا على قيم معيار **Akaike** تعطي أقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائيا من قبل برنامج (Eviews 12) حيث تشير القيم (4)، (3)، (1)، (3) و(0) إلى عدد فترات الإبطاء لمتغيرات الدراسة وبحسب الترتيب التسلسلي. وتوضح بيانات الجدول رقم (4–9) والشكل رقم (4–10) عدد فترات التأخير المثلى لكل متغير من متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (4-9): عدد فترات الإبطاء المثلى المحددة تلقائيا حسب معيار (Akaike):

فترات الإبطاء المثلى المختارة	النموذج
(4 ;3 ;1 ;3 ;0)	lnGDPP = f (lnM2; lnINF ; lnRINT;lnCRP)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الشكل رقم (4-10): فترات الإبطاء المثلى المحددة تلقائيا حسب معيار Akaike

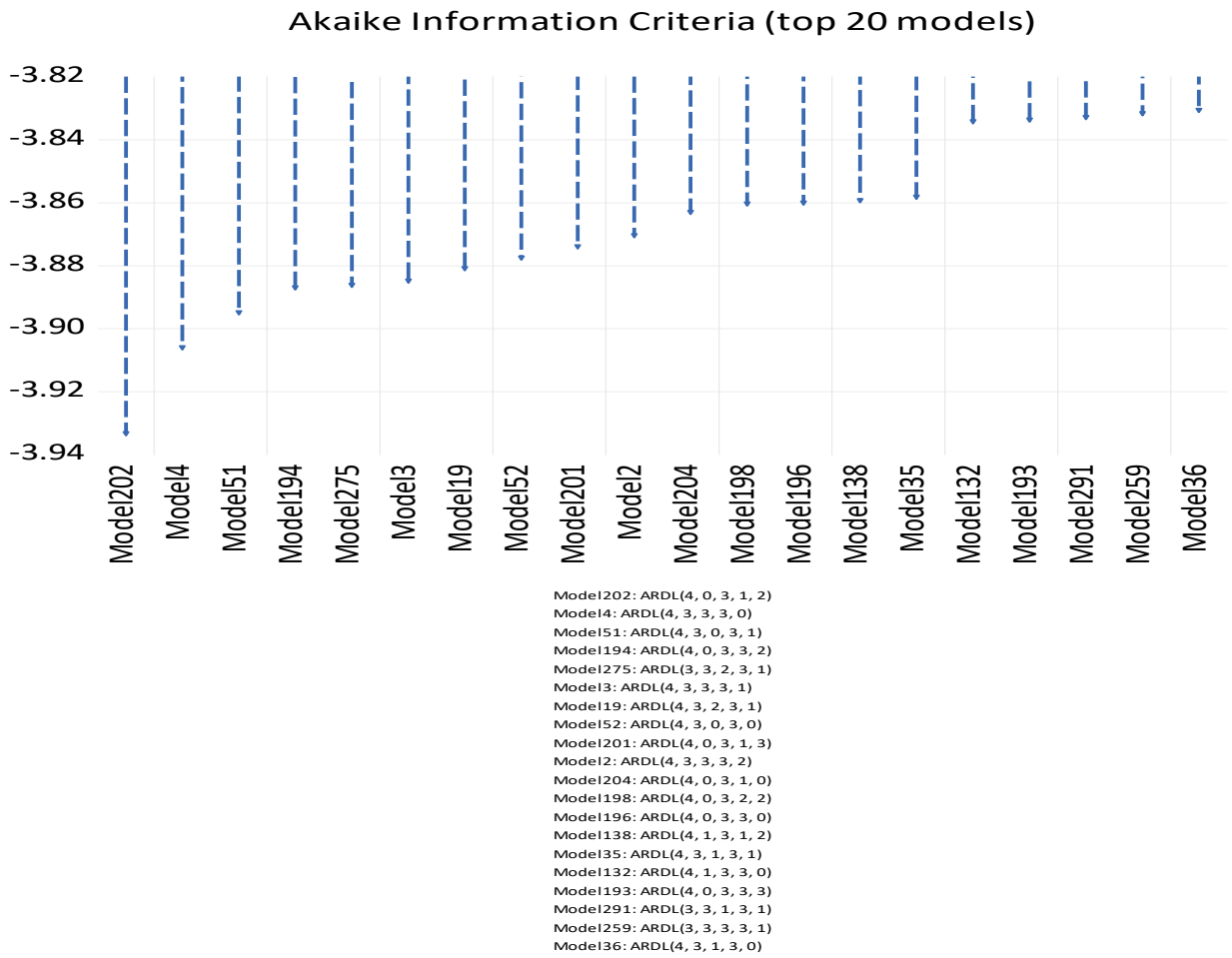

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الفرع الرابع: اختبار حدود التكامل المشترك (Bounds Test)

يوضح الجدول رقم (4-10) نتائج الاختبار.

الجدول رقم (4-10): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (Bounds Test) لنموذج (ARDL)

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	**7.163836**	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

تظهر نتائج اختبار الحدود الواردة في الجدول أعلاه أن قيمة احصائية فيشر **(F-statistic)** المحسوبة والمقدرة بـ **(7.163836)** أكبر من الحدود العليا لقيم احصائية فيشر **(F-statistic)** الجدولية المناظرة عند مستويات المعنوية (1%، 2.5%، 5% و10%)، وبالتالي فإننا هنا سوف نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة عند مستوى المعنوية 1% (وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص كمتغير تابع، والعرض النقدي بمفهومه الواسع، معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي والائتمان الممنوح للقطاع الخاص كمتغيرات مفسرة).

المطلب الثاني: اختبارات التشخيص (اختبار جودة أداء النموذج)

قبل المرور الى مرحلة تقدير معلمات النموذج للأجل القصير والطويل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL)، يجب إجراء مجموعة الاختبارات القياسية للحكم على مدى جودة أداء النموذج المستخدم في قياس المرونات المقدرة (أي التأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية التي هي في الأصل فرضيات نموذج الانحدار الخطي العام، فمثلا نجد فرض أن الوسط الحسابي يساوي الصفر هذا قد لا يتم تحققه فيترتب عليه تأثيرات على القيم المقدرة للمعلمات.

ومن أهم الاختبارات للكشف عن المشاكل القياسي ما يلي:

أولا: اختبار (Ramsey RESET):

يستخدم اختبار Ramsey RESET في التعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج بفرضية العدم القائلة أن الدالة لا تعاني من مشكلة عدم تحديد (سوء التوصيف الرياضي)، فإذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى الدلالة 5% فإن ذلك يعني أن الشكل الدالي للنموذج المقدر سليم.

أما إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أصغر من مستوى الدلالة 5% فإننا نفرض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن الشكل الدالي للنموذج المقدر غير سليم أنه يعاني من مشكلة عدم تحديد.

تشير نتائج الاختبار إلى أن القيمة الاحتمالية للاختبار بلغت 0.5011 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%، وبالتالي قبول الفرضية العدمية (H_0) القائلة بصحة الشكل الدالي اللوغاريتمي المستخدم في النموذج.

الجدول رقم (4-11): نتائج اختبار الشكل الدالي للنموذج

Ramsey RESET Test

	Value	df	Probability
t-statistic	**0.695625**	**11**	**0.5011**
F-statistic	**0.483895**	**(1. 11)**	**0.5011**
Likelihood ratio	**1.162358**	**1**	**0.2810**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

ثانيا: اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test):

تشير نتائج الاختبار إلى أن قيمة **P-value** لإحصائية **(2)** χ^2 بلغت **0.6197** وهي أكبر من 5%، وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم (H_0) أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء (البواقي غير مرتبطة ذاتيا).

الجدول رقم (4-12): نتائج اختبار الارتباط الخطي للنموذج

F-statistic	**0.101245**	**Prob. F(1.11)**	**0.7563**
Obs*R-squared	**0.246245**	**Prob. Chi-Square(1)**	**0.6197**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

ثالثا: اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH)

تشير نتائج الاختبار الواردة في الجدول رقم (4-13) إلى أن قيمة **Prob. Chi-Square (1) للاختبار** قدرت بـ **0.1570** وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%، وبالتالي سوف يتم قبول فرضية العدم **(H_0)** التي تشير إلى تجانس البواقي وعدم احتوائها اختلاف تباين.

الجدول رقم (4-13): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.003284	Prob. F(1.24)	0.1698
Obs*R-squared	2.003031	Prob. Chi-Square(1)	0.1570

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

رابعا: اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)

الآن ومن أجل التأكد من أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي سوف نقوم باستخدام اختبار التوزيع الطبيعي (**Jarque-Bera**)، وتظهر نتائج الاختبار في الشكل رقم (4-11)، حيث قدرت القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار بـ **0.193300** وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%، وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم التي تنص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (4-11): اختبار التوزيع الطبيعي

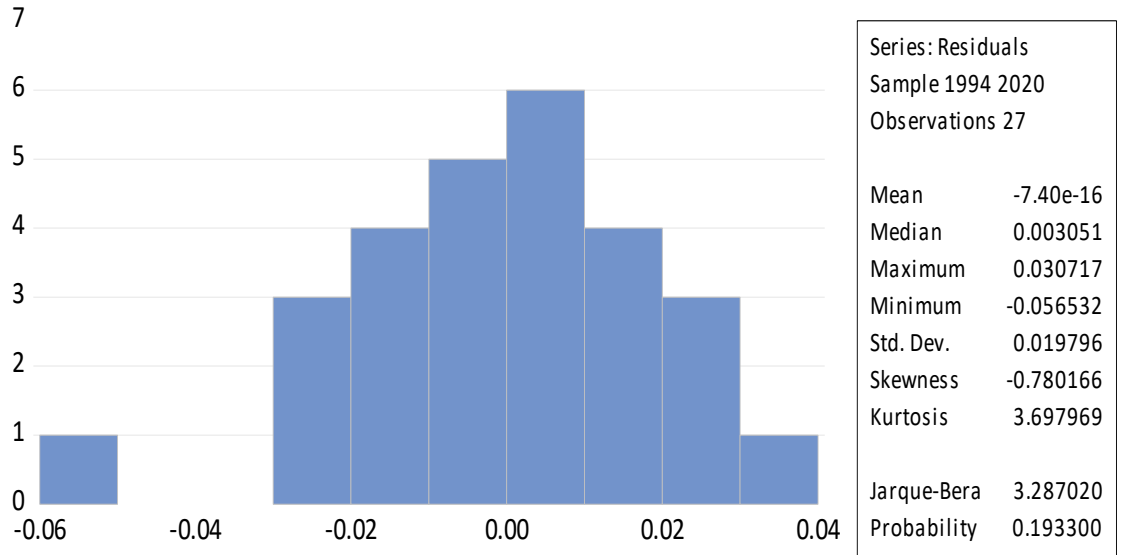

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

خامسا: اختبار السكون لنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (Stability Test)

الآن وكخطوة أخيرة سوف نحاول من خلال اختبار السكون للنموذج المقدر في هذه الدراسة القياسية التأكد من عدم احتواء البيانات على أي تغيرات هيكلية مفاجئة في البيانات مع مرور الزمن، وأن المعلمات المقدرة في الأجل القصير مستقرة ومنسجمة مع المعلمات المقدرة في الأجل الطويل، ومن أجل التحقق من ذلك سوف نستعمل نوعين من الاختبارات وهما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)

واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة عندما يقع المنحنى البياني لكل اختبار من الاختبارين السابقين داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى الدلالة 5%. ويوضح الشكلان رقم (4-12) و(4-13) نتائج اختبارات السكون، حيث يظهر بشكل واضح وأن الرسم البياني للمجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) يقع داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى الدلالة 5% وهذا يعني استقرار المعلمات المقدرة في الأجلين القصير والطويل، أما الرسم البياني لمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) فنلاحظ أنه عانى من تغييرات مفاجئة أو ما يعرف بالصدمات أدت الى عدم استقرار المعلمات المقدرة ويرجع ذلك الى الأزمة الصحية العالمية (كوفيد 19) التي اصابت الاقتصاد العالمي وسببت ركود وانكماش في النشاط الاقتصادي ككل بما في ذلك الاقتصاد الجزائري، حيث سجل تراجع وانخفاض في معدلات النمو، بالإضافة الى تأثيرها في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية كالعرض النقدي وانخفاض أسعار البترول و....الخ، كل هذا مثل صدمة خلال هذه الفترة ولكن سرعان ما عادت المعلمات الى الاستقرار بعد الإجراءات التي اتبعتها الدول لاحتواء هذه الأزمة وتخفيف تداعياتها وإتباع الجزائر لسياسة نقدية توسيعية (تيسيرية) لتحرير هوامش سيولة إضافية عززت من القدرات التمويلية للبنوك لإنعاش الاقتصاد وتنويعه.

الشكل رقم (4-12): المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

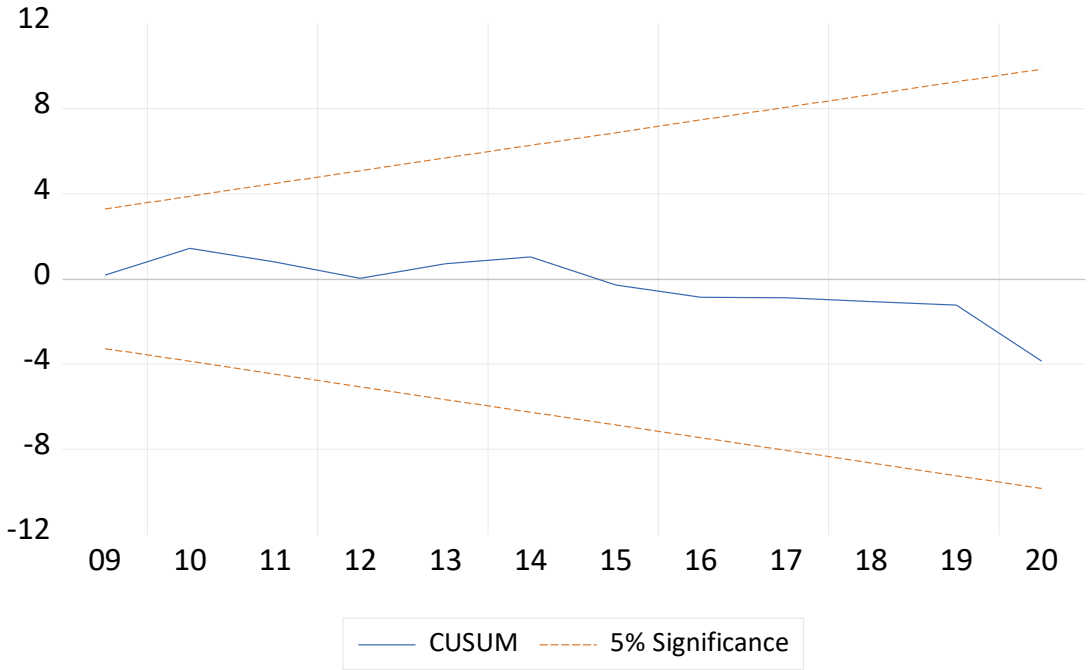

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الشكل رقم (4-13): المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

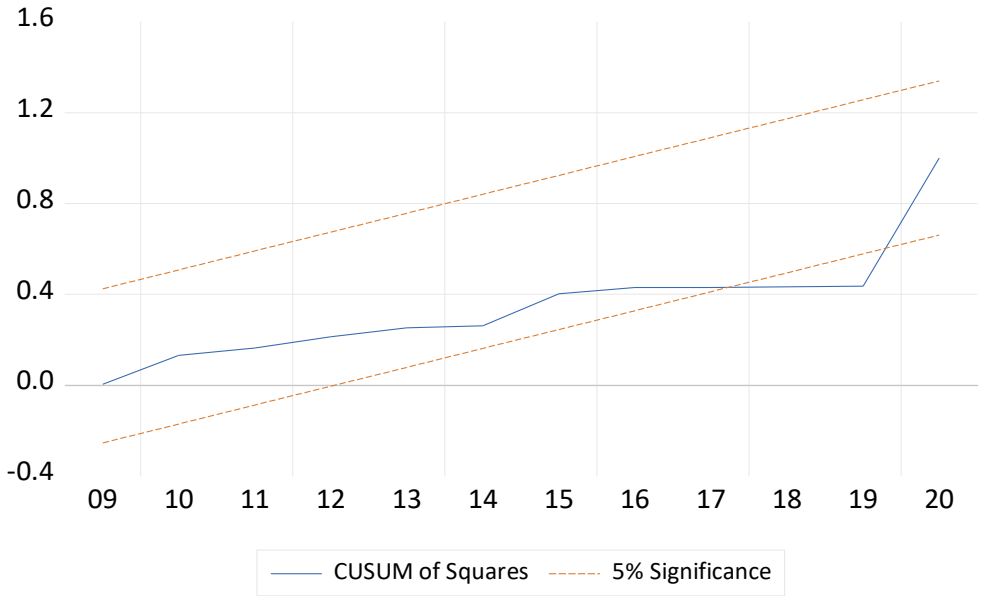

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

المطلب الثالث: التقدير وتحليل النتائج

بعد توصيف النموذج والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية تأتي مرحلة تقدير العلاقة قصير وطويلة الأجل.

أولا: تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ

تتمثل العلاقة قصيرة الأجل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ هذا الأخير يعبر عن متغيرات الدراسة بصيغة مرشح الفروق من الدرجة الأولى، بالإضافة إلى حد تصحيح الخطأ والذي يكون مبطأ لفترة زمنية واحدة باعتباره متغيرا تفسيريا، وفي هذا الإطار فإن حد تصحيح الخطأ يقيس سرعة تكيف الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، فالحصول على معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة (-) ومعنوي يدل على تقارب النموذج الحركي في المدى القصير، بينما تشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة العودة إلى حالة التوازن من جديد.

وتظهر نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل في الجدول رقم (4-14).

الجدول رقم (4-14): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأمد للنموذج المقدر

Variable	Coefficier	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDPP(-1))	-0.560390	0.178439	-3.140513	0.0085
D(LNGDPP(-2))	0.394364	0.110917	3.555475	0.0040
D(LNGDPP(-3))	0.792738	0.128119	6.187519	0.0000
D(LNINF)	-0.006595	0.006317	-1.044002	0.3171
D(LNINF(-1))	0.054145	0.007899	6.855028	0.0000
D(LNINF(-2))	0.035057	0.006135	5.714465	0.0001
D(LNRINT)	0.235247	0.035684	6.592471	0.0000
D(LNCRP)	0.124845	0.042341	2.948586	0.0122
D(LNCRP(-1))	0.152366	0.054072	2.817829	0.0155
CointEq(-1)*	**-0.424510**	**0.054401**	**-7.803371**	**0.0000**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

تشير بيانات الجدول رقم (4-14) والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ والمرونات بين متغيرات الدراسة، إلى أن جميع متغيرات الدراسة كانت معنوية عند مستوى الدلالة ماعدا متغير معدل التضخم الذي لم يكن معنوي عند الفترة (t-0) وقدرت قيمته الإحصائية بـ 0.3171 وهي أكبر مستويات الدلالة 10%، أما لما يؤخذ بفترات ابطاء (t-1)و(t-2) يكون معنوي وقدرت قيمته الإحصائية 0.000 ،0.0001 على التوالي وهي اصغر من مستوى الدلالة 1%، بمعنى لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص يرتبط طرديا مع لوغاريتم معدل التضخم في الفترات الابطاء(t-1)و(t-2).

يرتبط لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص طرديا مع كل من لوغاريتم سعر الفائدة الحقيقي وقدرت الإحصائية بـ0.0000 وهي أقل من مستوى الدلالة 1%، ولوغاريتسشم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص عند الفترة (t-0) و (t-1) بقيمة إحصائية 0.0122 و0.0155 على الترتيب وهي اقل من مستوى الدلالة 5%.

بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فقط كانت قيمته سالبة (0.424510-) ومعنوية عند مستوى الدلالة 1% (0.0000)، وهي الإشارة التي تكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وتوضح معلمة تصحيح الخطأ أن 42.45% من الاختلالات قصيرة الأجل في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الفترة الزمنية السابقة (t-1) يمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية (t) باتجاه العلاقة طويلة الأجل عند حدوث أي

تغيرات أو صدمات في المتغيرات التفسيرية (العرض النقدي بمفهومه الواسع، معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي والائتمان الموجه للقطاع الخاص).

بمعنى آخر أن النموذج يتضمن آلية العودة الى التوازن من جديد، وأن سرعة التعديل تستغرق ما يقارب (2) سنتين وأربعة (4) أشهر وثمانية (08) أيام.

ثانيا: تقدير وتحليل نتائج العلاقة طويلة الأجل

الجدول رقم (4-15): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNM2	**0.612325**	0.176928	3.460876	0.0047
LNINF	**-0.173770**	0.071114	-2.443544	0.0310
LNRINT	**-0.014742**	0.118289	-0.124625	0.9029
LNCRP	**0.219734**	0.145830	1.506779	0.1577
C	**9.063307**	0.608543	14.89344	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

توضح بيانات الجدول رقم (4-15) نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لأثر العرض النقدي ومعدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي والإئتمان الممنوح للقطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية(1990-2021)، ويتبين أن تأثير العرض النقدي بمفهومه الواسع (M2) معنوي من الناحية الإحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.0047) وهي أقل من مستوى الدلالة 1% لذلك سوف نرفض الفرضية العدمية(H_0) ونقبل الفرضية البديلة(H_1) والتي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين العرض النقدي بمفهومه الواسع (M2)ونمو القطاع الخاص، إذ أن زيادة العرض النقدي بـ 1% يؤدي إلى زيادة نمو القطاع الخاص بـ 0.612325 % وهذا ما يتفق مع النظرية الكينزية، حيث اعترف كينز بالدور الإيجابي للنقود وأنها متغير نقدي مهم يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية على عكس التحليل النقدي الكلاسيكي الذي اعتبرها مجرد وسيط للمبادلة أو مخزن للقيمة (حيادية النقود)، حيث بحث كينز في دوافع الطلب الكلي الفعال (الطلب الاستهلاكي، الطلب الاستثماري) ودعا الحكومة الى التدخل للقضاء على حالة الركود الاقتصادي كحل لأزمة الكساد سنة 1929 وذلك من خلال زيادة الانفاق الحكومي، أي زيادة العرض النقدي الذي سيؤدي الى خفض سعر الفائدة، هذه الأخيرة تتحدد بالتفاعل بين العرض والطلب النقدي والذي يؤدي الى تشجيع المستثمرين للقيام بمشاريعهم على اعتبار أن سعر الفائدة يمثل تكلفة لراس المال ومنه نمو

القطاع الخاص، أي أن زيادة عرض النقود سوف يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة ومنه زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري (نمو القطاع الخاص).

من جهة أخرى تدخل الدولة بإتباع سياسة مالية توسعية من زيادة الانفاق العمومي وتخفيض في الضرائب لخلق مناصب شغل إضافية للتخفيف من معدلات البطالة، بمعنى ضخ كمية من النقود في الاقتصاد سيؤدي الى زيادة الطلب على المنتجات الاستهلاكية، وهذا سيشجع المستثمرين على زيادة انتاجهم لزيادة أرباحهم وتوسيع استثماراتهم مما يؤدي الى نمو القطاع الخاص، بمعنى يتفاعل الاقتصاد النقدي بمتغيراته الكمية (النقود وسعر الفائدة) مع الاقتصاد الحقيقي من (انتاج واستثمار واستهلاك).وهذا ما يتفق مع دراسة ساسي فطيمة ودراسة ريم بني هاني في الأردن ودراسة عاطف في فلسطين ودراسة khan and all التي توصلت كلها الى وجود أثر إيجابي معنوي للعرض النقدي بمفهومه الواسع على نمو القطاع الخاص (الاستثمار الخاص)، وهذا عكس ما توصلت اليه دراسة علية عبد الباسط عبد الصمد ودراسة Mobasshir فقد كان تأثيره غير معنوي (لا يؤثر).

في حين كان تأثير معدل التضخم معنوي من الناحية الإحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.0310) وهي أقل من مستوى الدلالة 5%، لذلك سوف نرفض الفرضية العدمية(H_0) ونقبل الفرضية البديلة(H_1) والتي تنص على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين معدل التضخم ونمو القطاع الخاص، إذ أن زيادة معدل التضخم بـ 1% يؤدي إلى تراجع نمو القطاع الخاص بـ 0.173770 %.

وهذا ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية فالتضخم حسب فريدمان يؤثر بالإيجاب على المدى القصير فقط ذلك أنه ينمي النشاط الاقتصادي، ففي حالة التضخم غير المتوقع ترتفع أسعار المنتجات بصورة أسرع من التكاليف وهذا يدفع بالمنتجين الى التوسع في نشاطهم وزيادة مستوى التشغيل والإنتاج لزيادة أرباحهم وهذا يؤدي الى نمو الاستثمار (القطاع الخاص).

وحسب فريدرمان التضخم لا يفسر النمو على المدى الطويل ولكن كان هناك تأثير سلبي للتضخم وذلك أن التضخم على المدى الطويل سيسبب خفض كفاءة الاستثمار واستمرار الأسعار في الارتفاع، يعني انخفاض طلب الافراد على السلع والخدمات بالإضافة الى عدم قدرة المنتجات الوطنية على التنافس في الأسواق العالمية مما يؤدي الى تراجع الاستثمارات ومنه تراجع نمو القطاع الخاص.

في حين كان تأثير سعر الفائدة الحقيقي غير معنوي من الناحية الإحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.9029) وهي أكبر من مستوى الدلالة 10%، لذلك سوف نقبل الفرضية العدمية(H_0) ونرفض الفرضية البديلة(H_1) والتي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الفائدة الحقيقي ونمو القطاع الخاص (سعر الفائدة الحقيقي لا يفسر نمو القطاع الخاص)، وهو ما لا يتطابق مع النظرية الاقتصادية التي

تنص على أن الاستثمار يرتبط بعلاقة سلبية مع سعر الفائدة كما يرتبط بعلاقة طردية مع الادخار، ويرى هانس أنه كلما زاد الدخل فإن تفضيل السيولة أو الطلب على النقود سيزداد ومن ثم فإن سعر الفائدة سينخفض وبإعتبار سعر الفائدة تمثل تكلفة لرأس المال فإن انخفاضها سيشجع المستثمرين على القيام بالمشاريع، في حين كان أن تأثير سعر الفائدة غير معنوي ولا يؤثر على نمو القطاع الخاص، وهذا يمكن أن ارجاعه لضعف فعالية السياسة النقدية وأن قناة سعر الفائدة لا تستجيب للتغيرات في الظروف النقدية، خصوصا أن الجزائر استفادت من بحبوحة مالية في فترات ارتفاع أسعار البترول ومع ذلك لم تستفد من هذه الوفرة المالية، وهذا بسبب غياب سياسة نقدية رشيدة أين كان لابد من توجيه هذه الفوائض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تمثل 98% من نسيج القطاع الخاص، بالإضافة الى نقص الوعي الاستثماري للأفراد والافتقار الى روح المغارة والابتكار مما يجعلهم يجمحون عن القيام بالاستثمارات خصوصا في ظل عدم توفر البيئة الاستثمارية الملائمة ومختلف العقبات التي تواجه الاستثمار في الجزائر، ويمكن ارجاعها أيضا الى الوعي الديني والنظرة التحريمية الى سعر الفائدة لذلك لن يهمهم التغيرات التي تحصل فيها (انخفاضا أو ارتفاعا).

وهو ما يتوافق مع دراسة عاطف حيث توصلت الى عدم وجود علاقة توازنية بين متغيري الاستثمار وسعر الفائدة، في حين لم تتوافق مع دراسة كل من علية عبد الصمد وOluwapelumi حيث كان تأثير سعر الفائدة سالب ومعنوي.

سعر الفائدة قد يكون لها تأثير إيجابي أو سلبي وذلك حسب الظروف الاقتصادية والسياسية فنجد تأثيرها في الدول النامية أقل بكثير من تأثيرها في الدول المتقدمة.

وأخيرا كان تأثير الائتمان الموجه للقطاع الخاص غير معنوي من الناحية الإحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.1577) وهي أكبر من مستوى الدلالة 10%، لذلك سوف نقبل الفرضية العدمية(H_0) ونرفض الفرضية البديلة(H_1) والتي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الموجه للقطاع ونمو القطاع الخاص وهو عكس النظرية الاقتصادية(كينز)، حيث أكد معظم الاقتصاديين على وجود تأثير إيجابي للإئتمان الممنوح للقطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي أي أن زيادة حجم الائتمان الممنوح يشجع المنتجين على الاستثمار ومنه زيادة الاستثمارات ونمو القطاع الخاص، حيث يعتبر التمويل المصرفي من اهم العقبات التي تواجه نمو وتطور القطاع الخاص في الجزائر.

وعلى عكس ما توصلنا اليه في هذه الدراسة والتي كشفت أن تأثير الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص كان غير معنوي، وذلك بسبب ضعف النظام المصرفي وعدم قدرته على أداء وظائفه حيث أن القروض الموجهة للقطاع الخاص لم تمثل إلا نسبة قليلة من مجموع القروض الممنوحة وكانت الحصص الأكبر تمنح لمؤسسات القطاع العام، بالإضافة الى أن التسهيلات الإئتمانية لا توظف لصالح الاستثمار في المشاريع التنموية، وإنما توجه

في معظمها الى مشاريع ذات طابع استهلاكي وخدمي، على الرغم من محاولة اصلاح المنظومة المصرفية والتي دعت الى منح الإئتمان على أساس الجدوى الاقتصادية للمشاريع، إضافة الى غياب روح الابتكار والتجديد لدى القائمين على المشاريع في الجزائر، وهو مالا يتوافق مع دراسة كل من صبرة ومشبب حيث وجد أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أثره معنوي بالرغم أنه كان ضعيف والذي يمكن ارجاعه الى ظروف الاقتصاد الفلسطيني.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال تتبع نسب تطور العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة الزمنية(1990-2021) والتي لم تكن تتناسب مع نسب نمو الاستثمار الخاص، بل كانت في الاتجاه العكسي بمعنى نسب موجبة لنمو العرض النقدي مقابل نسب سالبة لنمو القطاع الخاص كسنة 1993، ويمكن إرجاعه لتدهور البيئة الاستثمارية والظروف الأمنية آنذاك والتي كانت غير مشجعة على القيام بالاستثمارات، وهذا ما يؤكد على وجود متغيرات أخرى الى جانب العرض النقدي تؤثر على نمو القطاع الخاص كسعر الفائدة، سعر البترول، حجم الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص والمناخ الاستثماري... الخ.

للوصول إلى الهدف الرئيسي للدراسة وهو قياس أثر العرض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية(1990-2021)، تم بناء نموذج قياسي لقياس هذا الأثر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL).

كانت جميع متغيرات الدراسة والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص (GDPP)، العرض النقدي بمفهومه الواسع(M2)، معدل التضخم(INF) ، سعر الفائدة الحقيقي(RINT) والائتمان الموجه للقطاع الخاص(CRP) تستقر في المستوى أو الفرق الأول ولا توجد متغيرات تستقر في الفرق الثاني وهو ما يجعل إمكانية تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL).

أظهرت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من الحدود العليا لقيم إحصائية فيشر الجدولية المناظرة عند مستويات الدلالة مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 1%.

توصلت الدراسة الى أن كل من العرض النقدي بمفهومه الواسع(M2) ومعدل التضخم (INF) كمتغيرات مستقلة في النموذج المقدر لهما دلالة إحصائية (أي كلاهما يفسران نمو القطاع الخاص)، في حين متغيري الإئتمان المقدم للقطاع الخاص (CRP) وسعر الفائدة الحقيقي (RINT) كانا غير دالين إحصائيا وأي لايفسران نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا ممكن أن نرجعه إلى ضعف السياسة النقدية وعدم استجابة قناة سعر الفائدة للتغيرات في الظروف النقدية.

تم تسجيل صدمات هيكلية أدت الى عدم استقرار المعلمات المقدرة في سنة 2019 يمكن ملاحظتها من خلال الرسم البياني لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM OF Squares)
كان ذلك بسبب الأزمة الصحية العالمية (كوفيد 19) والتي سببت انخفاضا ملحوظا في متغيرات الدراسة (انكماش في النشاط الاقتصادي وتراجع في المؤشرات النقدية الكلية).

خاتمة

خاتمة:

اتجهت العديد من الدراسات الأجنبية العربية والمحلية إلى موضوع القطاع الخاص، نظرا للتحولات والتغيرات التي عرفها العالم خلال العشريتين الأخيرتين من القرن العشرين والتي حملت معها تطورات سياسية واقتصادية مهمة وتسارعت حدتها بعد سقوط المعسكر الاشتراكي، تمثلت في موجة الانفتاح والتوجه نحو اقتصاد السوق القائم على المبادرة الفردية والمنافسة الحرة، من خلال إعادة توزيع الأدوار بالانسحاب التدريجي للقطاع العام لصالح القطاع الخاص، لتفعيل دور هذا الأخير في الحياة الاقتصادية باعتباره محرك مهم لدفع النمو والتنمية، لما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي.

والجزائر باعتبارها جزءا من الاقتصاد العالمي كان لابد عليها الاندماج في هذه المنظومة الاقتصادية العالمية، واعتمدت على سياسية التخطيط المركزي لتنفيذ برامجها التنموية منذ الاستقلال حتى نهاية ثمانينات القرن العشرين، أين كانت الدولة محتكرة لوسائل الإنتاج وكانت المؤسسات العمومية تمثل هيكل الاقتصاد الوطني، ولكن بعد الأزمة النفطية سنة 1986 وما تبعها من انخفاض في المداخيل باعتبار أن النفط يمثل أكثر من 90% من حجم الايرادات (اقتصاد ريعي) وارتفاع خدمات الدين الخارجي وتفاقم أزمة المديونية الخارجية، الى جانب عدم استقرار البيئة الاقتصادية والظروف الأمنية التي سادت فترة التسعينات أو ما يعرف بالعشرية السوداء، كل هذه الظروف أرغمت الجزائر على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة هذه الديون، والتي فرضت عليها برنامج التعديل الهيكلي وما تضمنته من إجراءات كانت تهدف الى تخفيض حجم الانفاق العام وتقليص تمويل المؤسسات العمومية لتخفيف العبء والسماح بحرية الملكية الخاصة بموجب الدستور 1989.

سعت الجزائر منذ مطلع التسعينات إلى تهيئة المناخ الاستثماري من خلال وضع الأطر القانونية والتشريعية التي تخدم نمو وتطور القطاع الخاص، من خلال سن قوانين تهدف في مجملها لتشجيع القطاع الخاص أهمها: المرسوم التشريعي رقم(93-12) المؤرخ في أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار الذي يهدف الى منح ريادة النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص وضرورة اشراكه في عملية التنمية، والتوجه الى خوصصة هذه المؤسسات العمومية بموجب الأمر رقم(95-22) المؤرخ في 26 أوث 1995 الذي اعتبر مهدا حقيقيا لتجسيد سياسة الخوصصة في الجزائر، وآخرها قانون(22-18) الذي اعطى رؤيا جديدة للاستثمار الخاص، حيث فتح المجال للاستثمار الأجنبي بدون أي قيود مثلما كان في السابق، كما أنشئت بموجبه المنصة الرقمية للمستثمر بهدف تسهيل الإجراءات وقصر معالجة الملفات رقميا وإضفاء مبدأ الشفافية للاستفادة من مزايا الرقمنة وهو التوجه الحالي، بالإضافة الى وضع الأطر المؤسساتية من خلال انشاء العديد من الهيئات

والوكالات لدعم الاستثمار الخاص كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار AAPI، كل هذا اعتبر كبداية للتغيير والاندماج نحو اقتصاد السوق.

من جانب آخر قامت الجزائر بإصلاحات تخص المنظومة المصرفية ويعتبر قانون النقد والقرض رقم (90-10) من أهم قوانين الاصلاح النقدي وهو بمثابة ميلاد حقيقي للسلطة النقدية، حمل في طياته دعما للقطاع الخاص من خلال فتح الاقتصاد الوطني أمام المبادرة الخاصة، حيث أرسى مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والمؤسسات العامة في الحصول على الائتمان الذي أصبح يمنح على أساس الربحية والسيولة، وظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها بموجب هذا القانون لتمويل كل من مؤسسات القطاع العام والخاص دون تمييز.

أصبحت السياسة النقدية في الجزائر بعد قانون النقد والقرض (90-10) تلعب دورا فعالا في توجيه العرض النقدي والائتمان، كما بحثت في مختلف المتغيرات النقدية التي تؤثر على الاستثمار الخاص عن طريق السياسة النقدية، والتأثير على حجم العرض النقدي والائتمان الممنوح، حيث توصلت العديد من النظريات الاقتصادية (كينز) إلى التأثير الإيجابي لعرض النقود على نمو الاستثمار الخاص، فزيادة عرض النقود يؤدي الى زيادة حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك مما يزيد قدرتها على منح الائتمان، وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة في سوق النقد مما يشجع المستثمرين على طلب الائتمان للقيام بالمشاريع على اعتبار أن سعر الفائدة يمثل تكلفة لرأس المال، مما يعمل على تنشيط الطلب الكلي (الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري) مما يؤثر إيجابا على نمو القطاع الخاص من خلال زيادة المشاريع وحجم الاستثمارات، ويجب أن تكون السياسة النقدية رشيدة من أجل الوصول الى الأهداف المسطرة كتحقيق الاستقرار النقدي، حيث تعمل على تحويل هذا العرض النقدي عبر قنواتها الى استثمارات منتجة تهدف الى تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، باعتبار هذا الأخير قطاعا غير دائم معرض لصدمات خارجية.

ونظرا لأهمية العرض النقدي وتأثيره على مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي (نقدية وكيفية) بما في ذلك القطاع الخاص حاولنا في هذه الدراسة قياس أثر العرض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021).

- **النتائج:**

1- يعتبر قانون النقد والقرض (90-10) منعرجا هاما لدعم الإصلاحات الاقتصادية في إطار الانتقال من اقتصاد موجه الى اقتصاد السوق، ويهدف الى تفعيل دور القطاع الخاص وإشراكه في عملية النمو والتنمية، وميلادا للسلطة النقدية في الجزائر لتصبح النقود أداة فعالة تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية

من خلال إدارة العرض النقدي وسعر الفائدة، بعدما كانت عملية الإصدار النقدي تهدف الى تغطية تمويل برامج التنمية بعد أن كانت مؤسسات القطاع العام هي تتولى ذلك.

2- بذلت الجزائر جهودا معتبرة منذ تسعينات القرن الماضي الى يومنا هذا لدعم نمو وتطور القطاع الخاص بخلق البيئة الاستثمارية المشجعة من خلال توفير الأطر القانونية والتشريعية، بالإضافة الى الأطر المؤسساتية للحد من القيود المفروضة، حيث تم انشاء العديد من الهيئات والوكالات التي تهدف في مجملها الى دعم نشاط المؤسسات الخاصة وعلى رأسها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، كما تم إنشاء منصة رقمية للمستثمر ضمن قانون الاستثمار الجديد(18-22) للاستفادة من مزايا الرقمنة.

3- عرف العرض النقدي في الجزائر منذ سنة 2000 نموا مستمرا وذلك بسبب تنفيذ الجزائر برامج إصلاحية منذ 2001 (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، وما ساعدها على تنفيذ هذه البرامج هي البحبوبة المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة، وهذا ما يؤكد ان صافي الأصول الأجنبية هو المصدر الرئيسي للتوسع النقدي في الجزائر، ولكنه متغير خارجي عرضة للأزمات العالمية، غير أن ما لوحظ في السنوات الأخيرة هو تسجيل زيادة أهمية القروض الموجهة للاقتصاد كمقابل للعرض النقدي، حيث سعت الجزائر الى تمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأساس لدعم القطاع الخاص، وبذلك يمكن القول أن هذه الأخيرة تلعب دورا ديناميكيا في نمو السيولة المصرفية وتضع الجزائر في مجموعة البلدان الناشئة ذات النمو السريع للقروض، وهذا دون أن تلجأ إلى مصادر تمويل خارجية بشرط توجيه هذه القروض إلى قطاعات اقتصادية منتجة تساهم في زيادة الناتج المحلي خارج المحروقات وتحقيق النمو الاقتصادي.

4- إن الجهود التي بذلتها الجزائر لتعزيز المناخ الاستثماري من أجل اشراك القطاع الخاص في عمليتي النمو والتنمية، بإعتباره شريكا استراتيجيا مهما منذ 1990 ساهمت في زيادة قدرة القطاع الخاص على توفير مناصب شغل، بالإضافة الى مساهمته بأكثر من 70% في خلق القيمة المضافة مقابل 30% للقطاع العام وكذا مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بما يفوق 69%، غير أن الملاحظ أن مؤسسات القطاع الخاص معظمها تنشط في قطاعي الخدمات والتجارة أين يكون الربح السريع وتقل المخاطرة وليس في أنشطة إنتاجية صناعية.

5- عملت الجزائر على تخفيض معدلات الفائدة الى أن قامت بتثبيتها عند 8% لتشجيع المستثمرين خصوصا مع الامتيازات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم القطاع الخاص، إلا أنه لم يكن هناك تأثير قوي، ويمكن تفسير ذلك بالوازع الديني حيث أن معظم الأفراد في المجتمع الجزائري لا

يقبلون التعامل بها لا في الادخار ولا في الاقتراض وينظرون إليها أنها حرام شرعا، بالإضافة الى غياب الثقافة المصرفية(الادخارية) للفرد الجزائري وعدم ثقته بالنظام المصرفي ككل.

6- بالرغم من مساعي الجزائر لدعم القطاع الخاص من خلال وضع الأطر المؤسساتية والقانونية إلا أنه مازال يعاني من عراقيل تحد من نموه وتطوره، فبناءا على دراسة قام بها البنك الدولي أظهرت أنه من أهم هذه العراقيل مشكلة التمويل وصعوبة الحصول على العقار الصناعي وطول فترة انتظاره، وبالرغم من الإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري إلا انه لم يرق الى المستوى المطلوب والبيروقراطية التي تشوب عملية منح القروض للقيام بالمشاريع .... والأهم من ذلك أن هذه الأخيرة توجه في الغالب الى مشاريع استهلاكية غير إنتاجية ولا تساعد على تنويع وتوسيع قاعدة الصادرات للخروج من عنق زجاجة النفط كمورد وحيد للعملة الأجنبية، والمشكلة هنا ليست مشكلة نقص في العرض النقدي وأحسن مثال على ذلك سنة 2018 وسياسة التمويل الغير تقليدي أين تدخل بنك الجزائر بشراء سندات الخزينة العمومية لتحرير سيولة نقدية إضافية ولكنها خلفت ضغوطات تضخمية لأنها وجهت لتغطية نفقات تسييرية غير إنتاجية، مما استدعى امتصاص هذه السيولة وهذا من خلال تفعيل عمليات السوق المفتوحة المتعددة الأطراف لسبعة أيام في جانفي 2018.

7- عرف العرض النقدي والاستثمار الخاص تطورا ملحوظا منذ سنة 1990 الى غاية 2021، والملاحظ أن النمو في العرض النقدي لا يقابله نفس النمو في الاستثمار الخاص، وهي متباينة خصوصا في بعض السنوات وتكون فيها النسب عكسية، ففي سنة 1993 كانت نسبة نمو العرض النقدي 21.6% مقابل انخفاض نسبة النمو في القطاع الخاص بـ-13% وفي سنة 2018 كانت نسبة نمو العرض النقدي 11.1% مقابل تسجيل قيمة سلبية لنمو الاستثمار الخاص بـ-14.00%، وما يفسر هذا وجود عوامل ومتغيرات أخرى تؤثر على نمو الاستثمار الخاص، متغيرات كمية كسعر الفائدة أو معدل التضخم ...الخ أو متغيرات كيفية كمناخ الاستثمار هل هو محفز ام لا... الخ، كل هذا يؤثر على نمو القطاع الخاص، والعرض النقدي ما هو إلا متغير من مجموع متغيرات، بالإضافة إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن التغير في المتغيرات النقدية يكون أسرع من التغير في الاستثمار الخاص باعتباره متغير طويل الأجل لا تظهر نتائجه سريعا.

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

❖الفرضية الأولى: لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعرض النقدي في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021).

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين العرض النقدي ونمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)، أي أن العرض النقدي يفسر نمو القطاع الخاص وأن زيادة العرض النقدي بـ 1% يؤدي الى نمو القطاع الخاص بـ 0.612325%، وهذا ما يتفق مع النظرية الكينزية فزيادة الإصدار النقدي يؤدي الى خفض سعر الفائدة على القروض وبالتالي زيادة الطلب على الائتمان المصرفي من طرف المستثمرين ورجال الأعمال ومنه زيادة نمو القطاع الخاص.

⟸ وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية الأولى القائلة بأنه لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعرض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021).

❖الفرضية الثانية: لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021).

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص خلال فترة الدراسة، أي أن معدل التضخم يفسر نمو القطاع الخاص وأن زيادة معدل التضخم بـ 1% يؤدي الى تراجع القطاع الخاص بـ 0.17370%، وهذا يفسر أن التضخم على المدى الطويل سيسبب خفض كفاءة الاستثمار واستمرار الأسعار في الارتفاع مما يعني انخفاض الطلب على السلع والخدمات، مما يدفع المستثمرين لتخفيض انتاجهم بسبب ارتفاع الأسعار من جهة وانخفاض الطلب من جهة أخرى، بالإضافة الى تفضيل الأفراد المنتجات المستوردة على المنتجات الوطنية التي ارتفعت أسعارها مقارنة بالمستوردة مما يؤدي الى انخفاض الطلب على هذه السلع بمعنى تراجع الاستثمارات ومنه تراجع نمو القطاع الخاص.

⟸ وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية الثانية القائلة بأنه لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021).

❖الفرضية الثالثة: لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021).

توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر القائدة الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص خلال فترة الدراسة، أي أن سعر الفائدة الحقيقي لا يفسر نمو القطاع الخاص، وهو مالا يتطابق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أن الاستثمار يرتبط بعلاقة سلبية مع سعر الفائدة في

حين كان تأثير سعر الفائدة غير معنوي أي لا يؤثر على نمو القطاع الخاص في الجزائر، ويمكن إرجاعه لضعف فعالية السياسة النقدية وأن قناة سعر الفائدة لا تستجيب للتغيرات في الظروف النقدية خصوصا أن الجزائر استفادت من بحبوحة مالية في فترات ارتفاع أسعار البترول ومع ذلك لم تستفد من هذه الوفرة المالية، والنازع الديني فيما يتعلق بسعر الفائدة (حرام شرعا) بالإضافة الى نقص الوعي المصرفي لدى الأفراد.

⇐ وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة القائلة بأنه لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021).

❖**الفرضية الرابعة: لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإئتمان المقدم للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021).**

توصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الائتمان الموجه للقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص خلال فترة الدراسة، أي أن تأثير الائتمان الموجه للقطاع الخاص غير معنوي (هذا الأخير لا يفسر نمو القطاع الخاص)، وهو ما لا يتطابق مع النظرية الاقتصادية كنظرية العرض-القائد والتي تؤكد أن الأنشطة المصرفية تشكل أداة مفيدة لزيادة إنتاجية البلد وعلى أهمية السياسة التمويلية لأن التوسع في التمويل وتوفيره يعتبر داعما للقطاع الخاص، وهو ما يمكن ارجاع أسبابه الى ضعف النظام المصرفي في الجزائر وعدم قدرته على توجيه الائتمان الى مشاريع تخدم تطور ونمو القطاع الخاص، فكان يغلب على طابعها الجانب الاستهلاكي الخدمي وليس الإنتاجي، بالإضافة الى مزاحمة القطاع العام على هذا الائتمان والذي كان له الأفضلية، بالرغم من قانون النقد والقرض الذي أقر أن التمييز في الائتمان يمنح على أساس الجدوى الاقتصادية للمشروع وليس كون القطاع عاما أو خاصا.

⇐ وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة القائلة بأنه لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإئتمان المقدم للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021).

من خلال النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة يمكن الخروج بجملة من التوصيات هي:

1- يجب على الجزائر أن تتبنى سياسة نقدية رشيدة لتوجيه العرض النقدي في فترات الوفرة المالية (إرتفاع أسعار النفط باعتباره المورد الرئيسي للعملة الصعبة) نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الإنتاجي والتي تهدف الى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

2- إعطاء الاستقلالية الكاملة لبنك الجزائر في تنفيذ السياسة النقدية باعتباره السلطة النقدية الوحيدة في قمة الهرم المصرفي، وإبعاده عن أية ضغوطات أو ممارسات من الحكومة مع محاولة استحداث أدوات

نقدية جديدة غير مباشرة للتأثير على العرض النقدي وحجم الائتمان بما يخدم توفير التمويل للقطاع الخاص باعتباره محرك مهم للنمو والتنمية.

3- التركيز على إيجاد حلول فعلية للعراقيل التي تحد من نمو وتطور القطاع الخاص وتعرقل المستثمر في تنفيذ مشاريعه كصعوبة الحصول على التمويل، وطول فترة الحصول على العقار الصناعي والسوق الموازية...الخ، ومبدئيا توجهت الجزائر نحو الإستفادة من مزايا الرقمنة في الاستثمار حسب قانون الاستثمار الجديد رقم(22-18) الذي تضمن إنشاء منصة رقمية للمستثمر لإضفاء الشفافية في دراسة الملفات ومتابعتها، ألا أن هذه المنصة تعتريها العديد من النقائص فمثلا كان يجب رقمنة القطاع العقاري وربطه بهذه المنصة، خاصة ما يتعلق بالعقار الصناعي على اعتبار أن هذا الأخير من أهم العقبات التي تواجه المستثمرين، بالإضافة الى وجوب تأهيل وتدريب الكوادر البشرية القائمة على هذه المنصات وكذا مستعمليها.

4- تطوير أدوات مالية جديدة لتمويل القطاع الخاص كالاعتماد على رأس المال المخاطر بتوفير الدعم المالي والفني اللازم، وكذلك تقديم الإرشاد والمتابعة للمؤسسات الجديدة مع الإشارة أن صناعة رأس المال المخاطر حديثة النشأة في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى ويجب استقطابه والاهتمام به.

5- الحد من سيطرة الدولة على القطاعات المصنفة على أنها استراتيجية وإعادة حقيبة المشاريع التنموية ليتم تنفيذها عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص المحلي، وهي ذات أبعاد اجتماعية اقتصادية خلاقة لفرص العمل، لتصبح الشراكة توجها عالميا ونموذجا فعالا لتحقيق رفاهية الشعوب وتطوير اقتصاديات الدول، بدليل التجارب الناجحة لبعض الدول كالهند، تركيا والإمارات.

6- العمل على التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، فمن غير الصواب أن تكون أهدافهما متضاربة على اعتبار أنهما يمثلان السياسة الاقتصادية للدولة باستخدام أدوات تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية للوصول الى الأهداف النهائية المخطط لها فهما متكاملتان ولا يمكن الفصل بينهما.

7- العمل على تنشيط وتطوير السوق المالي في الجزائر من خلال تهيئة المناخ المناسب لعمله وتدعيم بنيته التشريعية والمؤسساتية، على اعتبار أنها تمثل مصدر تمويل مهم لتعبئة المدخرات وإعادة توجيهها مع نشرا الوعي بين الأفراد حول ثقافة البورصة وأهميتها.

8- نشر الوعي عند الأفراد عن طريق التعريف بحاضنات الأعمال وأهميتها في توجيه ومرافقة المؤسسات الناشئة من خلال تعزيز روح الابتكار والإبداع لدى الشباب، وتحسين مجال ريادة الأعمال مع تقييم الحاضنات الحالية ومحاولة تصحيح النقائص الموجودة فيها.

9- محاولة الاستفادة من التجربة السياسية الإسلامية في آسيا كالتجربة الماليزية والمنهج الاقتصادي السياسي لمهاتير محمد، والذي أعطى مثالا في التعامل مع المشاكل والأزمات وكيفية الوصول الى التنمية المتوخاة بعيدا عن التبعية الغربية.

10- ضرورة تحلي القائمين على رسم السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر بدرجة كبيرة من الوعي والكفاءة لإعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبؤية، فيما يخص تطور المتغيرات الكلية وتأثيرها وتأثرها بالاقتصاد العالمي، وكذا إيجاد الحلول الناجعة عند حدوث مشاكل اقتصادية وإنشاء مخابر مخصصة لذلك.

- **افاق الدراسة:**

من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة حول مدى تأثير العرض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر للفترة (1990-2021) كان هناك عدة جزئيات ومواضيع يمكن أن تثري هذه الدراسة في المستقبل، فهذه الدراسة أكدت أن هناك متغيرات اقتصادية أخرى تؤثر في نمو القطاع الخاص كان لابد من إدراجها والتطرق أليها بالشكل الكافي، بالإضافة الى مجهودات الجزائر لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها نسيج اقتصادي مهم داعم للقطاع الخاص، لذلك يرجى إدراج هذه المواضيع في البحوث والدراسات المستقبلية:

- دور العرض النقدي في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة استشرافية مع مصر).
- أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في نمو القطاع الخاص في الجزائر.
- أثر السياسة المالية والنقدية في الاستثمار الخاص في الجزائر.
- تأثير التمويل الإسلامي في نمو القطاع الخاص الجزائري -دراسة تحليلية وقياسية-.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- **المصادر:**
  - **القران الكريم**
  - **السنة النبوية الشريفة**
- **المراجع:**

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

- ابراهيم عبد اللطيف. (2011). ***الخصخصة بين النظام الاسلامي والوضعي***. دبي: إدارة البحوث.
- ابراهيم مشورب. (2012). ***مبادئ اقتصادية (الطبعة الثانية)***. تأليف ابراهيم مشورب، *مبادئ اقتصادية*. بيروت لبنان: دار المنهل اللبناني.
- ابو عامرية فالح. (2008). ***الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية***. الاردن: دار اسامة للنشر.
- أحمد جمال الدين موسى. (2007). ***الخصخصة***. القاهرة، مصر: نهضة مصر للنشر والتوزيع.
- أحمد رحموني. (2011). ***المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري***. الجيزة – مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع.
- أسامة دويدار. (ب د). ***النظم الاقتصادية دراسة تحليلية***.
- أشواق محمد قدور. (2013). ***تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي*** الطبعة الأولى . الأردن: دار الراية للنشروالتوزيع.
- افناوي. ع .(2005) ***.اساسيات في النقود والبنوك*** .مصر: دار العلم للنشر والتوزيع.
- اكرام مياسي. (2012). ***الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر***. الجزائر: دار الهومة للنشر.
- الأفندي. م. أ .(2012) ***.مبادئ الإقتصاد الكلي*** .مصر: دار الكتاب الجامعي.
- الافندي. م. ا .(2018) ***.الاقتصاد النقدي المصرفي(الطبعة الاولى)***.عمان .الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي.
- الباقي. ا. ا .(2016) ***.ادارة البنوك التجارية(الطبعة الاولى)*** .دار غيداء للنشر والتوزيع.
- الخصاونة. ص .(s.d.) ***.مبادئ الاقتصاد الكلي .***
- الخطيب. ف. ب & ..عبد العزيز. ب. ا .(1435) ***.دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية .***
- الخيكاني. & كاظم. ن .(2015) ***.السياسات الاقتصادية الاطار العام و أثرها في السوق الحالي ومتغيرات السوق(الطبعة الثانية)***. عمان – الأردن: دار اليازوري.
- الدين النبهاني تقي. (2004). ***النظام الاقتصادي في الاسلام. تأليف النظام الاقتصادي في الاسلام***. بيروت لبنان: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع
- السمهوري. م. س .(2011) ***.اقتصاديات النقود والبنوك*** .عمان – الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- السيد. س .(2018) ***.النقود والبنوك والتجارة الدولية*** .القاهرة مصر.

- الشاذلي. أ. ش .(2017) .***قنوات انتقال اثر السياسة النقدية على الاقتصاد الحقيقي دراسات اقتصادية*** .أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- الشمري. ن. م .(s.d.) .***النقود والمصارف*** .
- الطاهر لطرش. (2010). **تقنيات بنكية**.. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- الصيرفي. م .(2007) .***ادارة المصارف(الطبعة الاولى)***.الاسكندرية– مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- المرسي السيد الحجازي. (ب د). ***الخصخصة –إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص***–. الاسكندرية : الدار الجامعية للطبع والنشر
- المشهداني. خ. أ .(2017) .***النقود والبنوك بمنظور علمي متقدم (الطبعة الأولى)***. عمان الاردن: دار الايام للنشر والتوزيع.
- المصري. ا .(2014) .***الاقتصاد النقدي النقود البنوك البازل(الطبعة الأولى)***.مصر – القاهرة: دار الحكمة.
- لمهل قصي وعبد العظيم. (2019). ***علاقة مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص على مؤشرات التنمية وأثرها على الناتج المحلي الاجمالي والنفقات الحكومة في السودان للفترة 2003-2017***. *مجلة الراصد العلمي المجلد 06 العدد .10* .
- الموسوري مجيد. (2002). ***الخوصصة والتصحيحات الهيكلية الهيكلية(الطبعة الثانية)***. ديوان المطبوعات الجامعية.
- آمال السنوسي. (2015). ***الخصخصة وآثارها الإقتصادية***.
- باحنشل. ا. ب .(1999) .***مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي*** .الرياض: مطابع جامعة الملك سعود.
- بكر. ن .(2000) .*اقتصاديات النقود والبنوك* .
- بن عبد العزيز المصلح عبد الله. (1988). ***قيود الملكية الخاصة***.بيروت لبنان: مؤسسة الرسالة.
- بن عبد المحسن الطريقي عبد الله. (2009). ***الاقتصاد الاسلامي اسس ومبادئ وأهداف***. الرياض: مؤسسة الجريسي.
- بوفاسة. س .(2018) .***اساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي*** .ديوان المطبوعات الجامعية.
- جنابة. ع. ا .(2008) .***الاقتصاد المصرفي البنوك الالكترونية البنوك التجارية السياسة النقدية*** .الاسكندرية – مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- جيمس فولتشر. (2011). **مقدمة قصيرة عن الرأسمالية ترجمة رفعت السيد علي (الطبعة العربية الاولى)**. القاهرة مصر: دار الشروق.
- حداد. أ .(2005) .***النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري*** .عمان الأردن: دار وائل للنشر الطبعة الأولى.
- حسن خلف فليح. (2008). **النظم الاقتصادية الرأسمالية الاشتراكية الاسلام**. عمان الاردن: جدار للكتاب العلمي للنشر والتوزيع الطبعة الأولى.
- حسين عوض الله عدلي ناشد زينب وسوزي. (2005). مبادئ الاقتصاد السياسي. تأليف *مبادئ الاقتصاد السياسي الطبعة الأولى* . بيروت لبنان: منشوارات الحلبي الحقوقية.
- حماد. ط. ع .(2001) .***المشتقات المالية (مفاهيم ادارة المخاطر المحاسبة)*** .

- خالد حمادي حمادون المشهداني. (2013). **الخصخصة أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي.**
- خليل. ع. ا .(2012) .***مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي الجزء الأول*** .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- خليل. ع. ا .(2014) .***مبادى الإقتصاد النقدي والمصرفي مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات الجزء الأول*** .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- داودي الطيب. (2010). **مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي الاشتراكي والاسلامي.** عمان الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشروالتوزيع.
- دنيا. ش. ا .(2017) .***النقود والتضخم(الطبعة الاولى)***.مصر: دار الفكر الجامعي.
- دويدار أسامة. (ب ت). ***النظم الاقتصادية دراسة تحليلية.***
- ديغش خيرة. (2017). **الخوصصة في إطار الإستثمار الاجنبي المباشر.**
- رزق. م. ز .(2008) .***النقودوالبنوك*** .مصر.
- رفعت العوضي السيد. (2019). **تاريخ الفكر الاقتصادي.** الاسكندرية مصر: دار الفكر الجامعي.
- رمضان. ز & ..جودة. م .(2006) .***الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك(الطبعة الثالثة)***.عمان– الأردن: دار وائل للنشر.
- رواء زكي. (2013). **محاضرات في الاقتصاد السياسي (الطبعة الاولى).** العراق: زهراء للنشر.
- روفرت مارفي. (2013). **دروس مبسطة في الاقتصاد** . القاهرة مصر: كلمات عربية للترجمة والنشر.
- زاهر محمد عبد الرحيم. (2011). **إدارة الخصخصة بين التطبيق والنظرية.** عمان: دار الراية.
- زواوي. م .(2015) .***مدخل عام للاقتصاد السياسي*** .الجزائر: منشورات الدار الجامعية.
- زينب الأشوح صالح. (ب د). ***الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي نظرة تاريخية و مقارنة.***
- ساقور عبد الله. (2004). **الاقتصاد السياسي.** عنابة الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.
- سلطان. ع. ا .(2018) .***النظرية الاقتصادية الكلية*** .الرياض السعودية: الطبعة الاولى محدثة المكتبة الملك فهد.
- صالح. ف. ب .(s.d.) .***دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية.***
- صلاح، و عباس. (2008). ***الخصخصة المصطلح والتطبيق.*** مؤسسة شباب الجامعة .
- طوروس. و .(2011) .***المدخل الى الاقتصاد النقدي(الطبعة الأولى)***.بيروت – لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.
- عبد الجبار عبيد النبهاني حمد. (2000). ***الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والاسلامي.*** عمان الأردن: دار وائل للنشر.
- عبد الله عطية عبد الله. (2004). ***الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق*** *الطبعة الثانية.* الاسكندرية مصر: الدار الجامعية.
- عدنان. م & ..الغالي. ب. ا .(2019) .***الاسواق المالية الدولية تقييم الاسهم والسندات*** .بسكرة – الجزائر: دار علي بن زيد للطباعة والنشر.

- عزت. م. ا & ..يوسف. م. ا .(2017) .***النقود والمصارف(الطبعة الأولى)*** .عمان – الأردن: دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع.
- عمار خلف حمد. (2015). **تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج Eviews (أمثلة – تطبيقات– تقدير نماذج– تفسير نتائج–تنبؤ)** الطبعة الأولى. *ى.* دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى .
- عيسى. خ .(2011) .***التغيرات في قيمة النقود الاثاروالعلاج*** .الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- غربي. ع. ا .(2018) .***الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي الاصدار الأول***.KIE Publication .
- فائزة العراف. (2013). ***مدى تكييف النظام الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة مع الاشارة الى الأزمة المالية العالمية*** 2008. الاسكندرية مصر: دار الجامعة الجديدة.
- فلاح اكرام. (2009). ***الحماية الدستورية والقانونية في حق الملكية الخاصة.*** عمان الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- فهمي. ح. ك .(2006) .***أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد اسلامي*** .ردمك: مكتبة الملك فهد.
- قناوي. ع .(2005) .***أساسيات في النقود والبنوك*** .فيوم – مصر: دار العلم للنشر والتوزيع.
- لهيب توما. (ب ت). **الخصخصة ،أهميتها وسبل نجاحها.**
- عبد الله. خ. ا & ..الطواد. ا. ا .(2006) .***ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية .***
- عدلي شحادة قندح. (2003). ***التخاصية –احدث نماذج التنمية الاقتصادية*** –. الاردن .
- كامل كاظم بشير الكتاني. (2007). ***الخصخصة.***
- كنعان. ع .(2012) .***النقود والصيرفة والسياسة النقدية*** .لبنان: دار المنهل اللبناني.
- لطرش. ا .(2010) .***تقنيات البنوك*** .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- لطرش. ا .(2012) .***الاقتصاد النقدي والبنكي*** .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ليث عبد الله القهيري، بلال محمود الوادي. (2012). ***التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص.*** عمان : دار حامد.
- محفوظ بن عصمان. (2010). ***مدخل في الاقتصاد.*** عناية الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.
- محمد إبراهيم علي فندي الجبوري. (2008). ***النظام القانوني للتحول إلى اقطاع الخاص –الخصحصة–.*** عمان، الاردن : دار حامد للنشر والتوزيع.
- محمد الخطيب فريد. (2001). ***تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة.*** مصر.
- محمد الشيخي. (2011). ***طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات*** *الطبعة الأولى.* دار حامد.
- محمد الطاهر قادري. (2013). ***مدارس الفكر في الاقتصاد السياسي المستقبل ابداع الماضي.*** بيروت لبنان: مكتبة الحسن العصرية.
- محمد بلتاجي. (2007). ***الملكية الفردية في النظام الاسلامي (الطبعة الأولى).*** القاهرة مصر: دار السلام.
- محمد رياض الابرش. (2002). ***الخصخصة آفاقها و أبعادها*** . دمشق، سوريا: دار الفكر.

قائمة المصادر والمراجع

- محمد زكي عادل. (2019). ***نقد نظرية نمط الانتاج محاضرات*** .مدرسة الاسكندرية. مصر.
- محمد ساحل. (ب ت). ***إتجاهات الخصخصة في البلاد العربية*** .
- محمد عبد ربه رائد. (2013). ***الاقتصاد السياسي(الطبعة الاولى)***. عمان الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع.
- مدحت القريشي. (ب ت). ***تطور الفكر الاقتصادي***. الأردن: وائل للنشر.
- مدني بن شهرة. (2009). ***الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية***. *الطبعة الأولى* . الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- مستجير مصطفى محمد. (ب ت). ***مخطوطات كارل ماركس لعام 1844***.
- مندور. ا. م .(2003) .***مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية*** .الاسكندرية – مصر.
- نجمان ياسين محمد. (2014). ***أرض الضوافي الأرض الخاصة بالدولة في الاسلام مند عصر الرسالة حتى نهاية العصر الأموي***. بيروت لبنان: دار الكتب العلمية.وائل
- سالم جميل. (ب ت). ***دوافع تبني الخصخصة في العراق وسبل نجاحها*** .
- هند عودة عبد الغفار. (2015). ***الاقتصاد القياسي (الجزء الثاني)*** تأليف دمودار جوجارات. تأليف *الاقتصاد القياسي (الجزء الثاني)*. القاهرة مصر: دار المريخ للنشر.
- هند عودة عبد الغفار، و عفاف حسن الدش علي. (2015). ***الاقتصاد القياس(الجزء الأول)*** *تأليف دامودار جوجارات الجزء الأول*. القاهرة –مصر: دار المريخ للنشر.
- هني. ا .(2006) .***العملة والنقود(الطبعة الثانية)*** .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- هنية شوايدية. (2018). ***خوصصة المؤسسات العامة في التشريع الجزائري والمقارن***. الاسكندرية– مصر: دار الجامعة الجديدة.
- هيفاء. هـ. غ .(2010) .***السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري*** .دمشق– سوريا: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.
- وليد السيفو اسماعيل، و احمد مشعل محمد. (2003). ***الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق***. الطبعة الاولى. عمان – الأردن: دار مجدلاوي.
- يسري أحمد عبد الرحمان. (2001). ***تطور الفكر الاقتصادي***. الاسكندرية مصر: الدار الجامعية طبع – نشر– توزيع.
- يونس حمادة الحديثي محمود. (2016). ***كسب الملكية في الفقة الاسلامي و القانون الوضعي(الطبعة الأولى)*** . عمان الاردن: دار غيداء للنشر.

❖ **المجلات والدوريات:**

- ابراهيم الشافعي محمد. (اكتوبر. 2017). ***التنظيم القانوني للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص دراسة تحليلية للقانون رقم22 لسنة 2015*** في امارة دبي. *الفكر الشرطي المجلد رقم 26 العدد 103*.
- أحلام خليفة، و وهيبة بوخدوني. (2021). **قياس أثر الاستثمار العام والاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL**. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي المجلد 12 العدد 01*.

- أحمد سلامي، و عيسى حجاب. (2018). **كيفية تقييم واختبار نماذج الانحدار في القياس الاقتصادي(دراسة تطبيقية حالة تموذج الانحدار لدالة الادخار في الجزائر**. *مجلة البديل الاقتصادي المجلد الخامس العدد الأول*.
- أحمد غريبي. (2016). ***مدى فعالية السياسة النقدية في التشغيل واستقرار الأسعار – حالة الجزائر*** . *مجلة الاقتصاد والمالية العدد 1*.
- اسماعيل قشام، و خديجة عباس. (2021). ***دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2000-2019***. *مجلة الاقتصاد الصناعي المجلد 11 العدد 2*.
- اسماعيل شقراني هشام و محمد. (2019). ***الشراكة بين القطاع العام والخاص كالية لتحقيق التنمية – تجارب دولية رائدة***. *مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات المجلد 4 العدد 6*.
- اكرام بن عزة، و فتحي بلدغم. (2018). ***أثر السياسة النقدية على البنوك الاسلامية العاملة فب الجزائر بنك البركة ومصرف السلام***. *مجلة مجاميع المعرفة العدد 6*
- أكرم نصوري فيصل. (2015). ***الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين التشريع والتطبيق في العراق***. *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد 31 العدد 83*.
- اكرم نصوري فيصل وحيدر. (ب د). ***البنى المؤسساتية والتحول***. *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد 19 العدد 73*.
- الامينة. م & ..ايمان. ي .2020) .جانفي .***دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر للفترة الزمنية 2000-2017*** .*مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد 10 العدد 1 مكرر الجزء الثاني* .
- الزين منصوري. (2007). ***واقع الاستثمار الخاص الوطني ومحددات نجاح عملية الخصخصة في الجزائر***. *Recherches économiques Vol2 N1*.
- الطاهر جليط. (2017). ***دراسة قياسية لفعالية السياسة النقدية في الجزائر***. *مجلة أوراق الاقتصادية العدد 1*، 147.
- الطيب فراج، و عبد ارحمان بروكي. (2017). ***دراسة قياسية حول أثر ارتفاع اسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير الى السياسة النقدية في الجزائر للفترة الزمنية 2000-2015***. الجزائر: مجلة البشائر المجلد الثالث العدد 03.
- العيد غربي، و أحمد الشيخ عازب. (2020). ***المؤسسات الصغيرة والتموسطة بين الاستراتيجية الجديدة في ظل قانون سنة 2017 والمعوقات التي تواجهها***. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة المجلد3 العدد1*.
- الكاهنة ارزيل. (2022). ***نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022***. *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية المجلد17 العدد 2*.
- المجيد. ق. ا & ..عبد القادر. ح .(2017) .***أثر الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار في اقتصاد المملكة العربية السعودية للفترة (2014-1975)*** .*مجلة العلوم الادارية و الاقتصادية*.
- إلهام خضير بشر ،نسرين غالي قاسم. (2015). ***تقييم دور القطاع الخاص في دعم المنافع الاقتصادية للتنمية السياحية في العراق للفترة 2002-2011***. *مجلة الادارة والاقتصاد المجلد 38 العدد 102*.

- امال موساوي، و فطيمة مشتر. (2018). ***دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي خلال الفترة 2000-2017. دور السياية النقدية في تحقيق التوازن الخارجي خلال الفترة 2000-2017***. الجزائر: مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة المجلد الثالث العدد .06
- ايمان ابراهيم علي محمد. (أبريل. 2021). **أثر تقلبات الناتج على النمو الاقتصادي في الدول النامية الدلائل من مصر**. *مجلة العلوم المالية والتجارية المجلد 22 العدد الثاني* .
- بوطروة فضيلة واخرون. (2019). ***قراءة في دور القطاع الخاص في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر بين الواقع والمأمول خلال الفترة 2001-2015***. *مجلة دراسات وأبحاث مجلد 11 العدد الرابع* .
- بونوة مولاي و شعيب. (ب د). ***متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر-***. *دفاتر MECAS المجلد 4 العدد 1*.
- توفيق عباس،غصون كاظم عبيد. (2018). ***السوق المالية أداة للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص*** . *مجلة الإدارة والإقتصاد ، المجلد 7* .
- حسن الخلف الزركوش علياء واخرون. (2017). ***اصلاح وتنمية قدرات القطاع الخاص اداة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي***. العدد 53. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*.
- حسين يونس عدنان. (2015). ***امكانية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص لتعزيز الاستثمارات في الاقتصاد العراقي***. *مجلة جامعة كربلاء العلمية المجلد 13 العدد 2* .
- حمدوش. و .(2015) ***.فعالية ادوات السياسة النقدية في التاثير على حجم المعروض النقدي*** .*التواصل المجلد 21 العدد 2*.
- حيادي. ك. ع .(2018) ***.قياس وتحليل اللاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الاجمالي للعراق***. مجلة الاستريتيجية والتنمية.
- خوشناو. ص & ..محمد. ص .(2019) ***.تحليل العلاقة السببية بين عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 1988-2018*** .*مجلة أنبار للعلوم الاقتصادية والادارية*
- رضا البدوي. (2023). **العلاقة التبادلية بين الميزان التجاري المصري وسعر الصرف خلال الفترة (1997-2020) نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة(ARDL)**. *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المجلد الخامس والعشرون العدد الأول مصر*.
- رضا بوشنافة، و امينة عروس. (2022). **النمذجة القياسية ودورها في صياغة وتطوير النظرية الاقتصادية دراسة حالة. *مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية* المجلد 4 العدد 1**.
- رمضاني. و & ..عقبة. ر .(2019) ***.اثر تغيرات العرض النقدي على معدلات البطالة في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 1990-2017*** .*مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 12 العدد2* .
- زهير محسن منتهى. (2018). ***اليات التوجه نحو تنشيط القطاع الخاص في العراق للمدة 1990-2013***. *مجلة الدنانير العدد الثاني عشر* .

- زينب بوسنة. (2018). ***التنمية الاقتصادية والقطاع الخاص في الجزائر بين دوافع التحرير وعوائق الحماية***. *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية المجلد 55 العدد 4.*
- ساسي فطيمة. (2017). ***القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات***. *اقتصاديات الأعمال والتجارة العدد 3.*
- سعد مقص، و رمضاني لعلى. (2020). ***تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر*** . *مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية المجلد 06 العدد 01.*
- سعود فرحات وسيلة وعباس. (2018). ***الشراكة بين القطاعيين العام والخاص في انشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا***. *مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الرابع العدد 1* .
- سلطان سلطان جاسم، محمد حميد علي، و كاظم حمادة احمد. (2015). **قياس وتحليل أثر القطاع السياحي في النمو الاقتصادي اسبانيا واليونان نموذجا**. *مجلد الادارة والاقتصاد المجلد الرابع العدد 16.*
- سيد احمد مجاهد واخرون. (2017). ***واقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر –دراسة تحليلية.*** *مجلة الاقتصاد وادارة الأعمال المجلد 1 العدد 3.*
- شفيق. ا. ا . .2017) ***.قنوات انتقال أثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي*** . *دراسات اقتصادية العدد 39.*
- صالح مفتاح، و فطيمة ساسي. (ديسمبر. 2014). ***أثر المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص–دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990–2012***. *مجلة المعارف الطبعة التاسعة – العدد 17.*
- صبرينة مانع، و فضيلة بوطروة. (جوان. 2018). ***المرافقة المقاولاتية الية داعمة لإنشاء وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر–حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM***. *مجلة اقتصاد المال و الأعمال المجلد الثالث العدد الأول.*
- صديق زكرياء،بن جيمة عمر. (جوان. 2017). ***المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص ودورها في تحقيق الامن الاقاتصادي*** .الجزائر. *مجلة البشائر الاقتصادية* .
- طارق خاطر، واسمهان خاطر. (سنة 2021). ***استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم التنمية المحلية وتفعيل سياسة التشغيل***. *مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك) العدد : 02.*
- عبد الصمد سعودي، و فطيمة ساسي . (أوث. 2017). ***القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات***. *اقتصاديات الأعمال والتجارة العدد 3.*
- عباس علي محمد ،مصطفى عبد الله محمد. (حزيران. 2019). ***الخصخصة وامكانية نجاحها في العراق بعد عام 2003***. *المجلد 8.*
- عبد الجاسم عباس. (2012). ***الخصخصة وإشكالية التحول نحو إقتصاد السوق في العراق***. *مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية العدد 6.*
- عبد الخضر هاشم حنان. (2015). ***الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصادي العراقي بين المتظمنات الأساسية والرؤية الاستراتيجية للتطبيق***. *مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والادارية السنة الحادية عشر المجلد الثالث عشر العدد السادس والثلاثون.*

- عبد الرحيم يحبى عبد الله الشاذلي. (2020). ***إصلاح القطاع العام وتفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص.***
- عبد الرسول عبد جاسم. (2015). ***الخصخصة مابين ضروريات التنفيذ والتحديات.*** *مجلة المنصور.*
- عبد العال عيسى محمد. (سبتمبر. 2018). ***الشراكة بين القطاعين العام والخاص المفهوم و الأسباب والدوافع والصور.*** *مصر. المجلة العربية للإدارة المجلد 38 العدد 3.*
- عبد الوهاب عبد الله أحمد المعمري. (مارس. 2019). ***الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القانون اليمني ودورها في تجاوز التحديات المعاصرة.*** *مجلة الدراسات الاجتماعية المجلد الخامس والعشرون العدد 1 .*
- عز الدين حملة، و هالة يحياوي. (2021). ***دور هيئات الدعم الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2012-2017.*** *مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية المجلد 02 العدد 01.*
- عطا الله بن مسعود، و عبد الناصر بوثلجة. (2019). **الانفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(دراسة قياسية بإستخدام التكامل المشترك).** *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية العدد 2.*
- علي صاري. (ديسمبر. 2014). ***سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013.*** *رؤى الاقتصادية العدد السابع.*
- عمار علوني. (ديسمبر. 2021). ***دور مناخ الأعمال في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حالة الجزائر.*** *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المجلد 21-العدد 01.*
- فتيحة مزارشي، و حسيبة مداني. (ديسمبر. 2021). ***أثر المعروض النقدي والانفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2019.*** *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة المجلد 06 العدد 2.*
- فريد. ط & ..بن البار. م .***(2015) .قياس العلاقات السببية السائدة بين التضخم العرض النقدي والانفاق العام خلال الفترة(1980-2012)*** *.المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية العدد 4.*
- فيصل أكرم نصوري ،فيصل زيدان سهر. (2014). ***إعادة هيكلة القطاع الصناعي العام بأسلوب التاحول إلى الشركات المساهمة الخاصة والمختلطة.*** *مجلة العلوم الاقتصادية* (المجلد 20).
- كوثر محمد دهيم. (2016). ***الخصخصة ودورها في تطوير القطاع المصرفي في العراق.*** *مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية* (العدد 24).
- لزهر ساحلي. (2018). **تحليل العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والتكوبن الاجمالي لرأس المال الثابث في الجزائر للفترة (1990-2016)بإستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي (var).** *مجلة الباحث الاقتصادي المجلد 06/ العدد 01.*
- لكحل بودلال أمين وعلي. (2017). ***أثر أزمة الرهن العقاري على عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص.*** *maghreb review of economics and management n 1 VOL 4*
- يليا صويلح. (2012). ***قراءة تحليلية في مسار تطور تجربة القطاع الخاص في الجزائر.*** *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 8 .*
- محسن زوبيدة واخرون. (2016). ***التجربة الجزائرية لمشاركة القطاع الخاص في تسيير خدمات المياه تجربة شركة المياه والتطهير بالجزائر العاصمة سيال نمودجا*** *. مجلة المجلس العربي للمياه المجلد 7 العدد 1.*

- محمد ندى رعد. (2017). ***الشراكة بين القطاع العام والخاص ودورها في التنمية الاقتصادية***. *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد 4 العدد 40* .
- محمد. ه. ح .2020) .يونيو .***النقود الالكترونية ماهيتها أنواعها اثارها*** .*مجلة البحوث القانونية والاقتصادية العدد 72 الامارات.*
- مختار عريس. (2017). ***دور برامج التجهيز القطاعية في التنمية الاقتصادية دراسة وصفية للاقتصاد الجزائري***. *N 2 Revue d'economie et de statistique vol 14.*
- نادية كاظم الشمري جاسم. (2020). ***تطور الرأسمالية الاوروبية من القرن الثامن عشر الى القرن العشرين وانعكاساتها على المجتمع الاوروبي***. *مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية المجلد 28 العدد 5.*
- نسرين يحياوي. (ديسمبر. 2016). ***الاقتصاد الموازي في الجزائر الحجم الأسباب والنتائج***. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية العدد 6.*
- نعيمة النعماوي، و واخرون. (2018). ***تقييم مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016***. *Journal of Economic Growth and Entreprenewship vol 1 N1 09-17*، 15.
- نوال سمرد، و واخرون. (جوان. 2020). ***البنوك الاسلامية وتعزيز الاستثمار في الجزائر -واقع وتحديات***. *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة*. المجلد 04 العدد 01.
- نوفل سمايلي، و فضيلة بوطورة. (العدد 31 ماي . 2019). قراءة في أثر البرامج التنموية في الجزائر على قطاع الصناعة والؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة احصائية للفترة 2000-2016 . *رماح للبحوث والدراسات* .
- نعمة رجيب وسام. (2019). ***مسوغات تطبيق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في الاقتصاد العراقي***. *مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية جامعة واسط العراق العدد 32.*
- يحيى حولية. (2018). ***تطور المعروض النقدي وأثره على زيادة القطاع الخاص*** . *مجلة الباحث المجلد 6 العدد 10*
- يونس فهد منى و سعد. (2018). ***دور الاستثمار السياحي في تفعيل الشراكة بين القطاع العام و الخاص في العراق***. *مجلة الادارة و الاقتصاد العدد مئة واربعة عشر* .

❖ **الرسائل الجامعية:**

- احمد جمانا والهواوره. (2013). ***أثر الشراكة بين القطاعيين الخاص والعام على التوجه الريادي دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين في المؤسسات المتوسطة والصغيرة في مؤسسة المدن الصناعية***. *رسالة ماجستير جامعة مؤتة.* الأردن.
- اسحاق رحماني. (2016-2017). ***المقاولة في القطاع الخاص وعلاقتها بتنمية مجتمع العمل دراسة ميدانية للمقاولات الخاصة بولاية البويرة***. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د في علم الاجتماع تخصص تنظيم و عمل*. كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة باتنة، الجزائر.
- الطاهر. م. خ .(2015) .***أثر حذب الكتل النقدية على الاداء بالجهاز المصرفي السوداني بالتطبيق على مصرف المزارع التجاري*** .(2008-2012)*اطروحة دكتوراه جامعة ام درمان.*

- بوزار صفية. (2013). ***اشكالية تقييم المؤسسات بغرض الخوصصة –دراسة حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر*** . الجزائر ، الجزائر.
- بوشوك سناء. (2017). ***أداء القطاع الخاص في الجزائر في ظل التغيرات المحلية والدولية*** . *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم*. عنابة.
- توفوتي رضوان. (2013). ***الشراكة بين الجماعات المحلية و القطاع الخاص ودورها في تفعيل التنمية المحلية – حالة الجزائر***. *مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير*. الجزائر، علوم التسيير جامعة الجزائر 3.
- جمال أبو شحيلة كمال. (2015). ***دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي والاسلامي***. *رسالة ماجستير* . كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية غزة فلسطين.
- جود على بن جود الله القباري. (2018). ***الشراكة البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص وفق مؤشرات مجتمع المعرفة تصور مقترح***. *رسالة دكتوراه جامعة الملك سعودية*. السعودية .
- خميس خليل. (2013–2014). ***واقع القطاع الخاص في التنمية المحلية –دراسة حالة ولاية الوادي–***. *أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه* . جامعة الجزائر 3، علوم اقتصادية، الجزائر .
- راشد سالم البلوي حنان. (2011). ***الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص كمدخل لتحسين الجودة في الخدمات الصحية*** . *بحث لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة في الادارة العامة*. جامعة القاهرة، مصر.
- رزاق حسين الزيدي بيداء. (2011). ***دور القطاع الخاص في الإقتصاد العراقي للفترة 2002–2008***. *رسالة ماجستير*. كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة، العراق.
- ساسي فطيمة. (2014–2015). ***أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990–2012***. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية*. تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر.
- شريف بريبس. (2017). ***إقتراح مشروع تمهيدي لتحسين المردود الاقتصادي للاندية الرياضية الجزائرية في اطار نظام القطاع الخاص***. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الادارة والتسيير الرياضي*. جامعة الجزائر 3 .
- صبرة محمد دنيا. (2015). ***أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 96–2013***. *رسالة ماجستير*. غزة – فلسطين.
- قنادزة جميلة. (2017–2018). ***الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر***. *اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراااه علوم تخصص تسيير المالية العامة*. تلمسان، علوم اقتصادية ، الجزائر.
- مفيد احمد الخلف. (2013). ***الملكية الخاصة بين فقه الشريعة الاسلامية و شراح القانون دراسة فقهية دراسة مقارنة***. *رسالة دكتوراه*. كلية الشريعة والقانون جامعة ام درمان الاسلامية، السودان.
- واخرون صافي. (2015). ***دور منشات القطاع الخاص الفلسطيني في توفير فرص عمل لخريجي كليات التجارة***. *رسالة ماجستير*. فلسطين.

- واخرون مقداد. (2015). ***دور القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي والاسلامي.*** *رسالة ماجستير* . فلسطين.

❖ **الملتقيات والمؤتمرات:**

- الجيار عطية. (2019). ***الشراكة بين القطاعيين العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة الملتقى الدولي حول اليات تطوير الشراكة بين القطاعيين العام والخاص ودوره في تحقيق التمويل المستدام.***
- الغالبي. ع. ا .(2017) .*المؤتمر السنوي الثالث* ***دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي .***
- المحتسب ابو عيد بثينة و رائدة. (2008). ***الشراكة بين القطاعيين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة المنظمة العربية للتنمية الادارية.*** *مؤتمر الشراكة بين القطاعيين العام والخاص.*
- عبد الحكيم سعيج، و مريم محصر. (2017). ***مساعي تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 29-30 أكتوبر،*** الوادي.
- عبد العزيز قرفي. (ب.س). ***الاسس الاستراتيجية الداعمة لبناء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قراءة تجارب دولية مع الاشارة الى حالة الجزائر.***
- عديلة العلواني، و عزيزة بن سمينة. (2018). المؤتمر العلمي الثاني عشر بعنوان ***التدريب من أجل التشغيل والتنمية 9-10 ديسمبر. دور الهيئات المالية الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة معدلات التشغيل في الجزائر دراسة حالة الوكالة ANDI.***
- شخيص ومعالجة التحديات المالية أمام القطاع الخاص للمشاركة في البنى الاساسية وتشغيلها. (2017). *منتدى الرياض الاقتصادي الدورة الثامنة.*
- دحمان بن عبد الفتاح. (2009). الملتقى الدولي الثامن حول **الأزمة المالية الراهنة والبدائل المصرفية النظام المصرفي الاسلامي** يومي 5-6 ماي. *سعر الفائدة ومحدوديته في علاج الأزمة المالية الراهنة*،. المركز الجامعي بخميس مليانة
- زرباني ميلود وقداري. (2019). ***دراسة محاسبية لعمليات الاندماج بين شركات القطاعين العام والخاص.*** *الملتقى الدولي حول آليات تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودوره في تحقيق التمويل المستدام.* غرداية.
- علي عزوز. (11-12 مارس 2008). ***قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الاصلاحات المصرفية الحديثة. اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التغيرات العالمية الراهنة*** *مؤتمر*). جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- غراب بن يحي وسعيدة. (2019). ***الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في دعم مشاريع البنية التحتية عرض تجربتي كندا وتركيا مع الاشارة لحالة الجزائر.*** الملتقى الدولي حول أليات تطوير الشراكة بين القطاعيين العام والخاص ودوره في تحقيق التمويل المستدام. جامعة غرداية.
- فرج شعبان، و مريم دباغي. (2015). ***الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة يومي 27-28 سبتمبر 2015. مقومات وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر.*** جامعة العقيد اكلي محند اكلي أولحاج – البويرة – .
- لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات تقرير المؤسسة العربية. (2015). *مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015.*

- كتاب المؤتمر العملي الدولي الثالث. (شباط 2019). ***قضايا العلوم الانسانية في المخطوطات والوثائق والموروث العربي و الاسلامي جدلية التراث والمعاصرة***. القاهرة الاسماعيلية : المجلد الأول.
- ماجدة مدوخ، و عتيقة صاف. (2005). ***اداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية. اداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية*** قسم علوم التسيير – جامعة ورقلة – الجزائر: المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات ليومي 8-9 مارس
- محمد محمد السبحي عبد ربه. (2015). المؤتمر العلمي الثاني بعوان القانون والاستثمار يومي 29 و30 أفريل الطبعة الأولى. ***احياء الأرض الموات في الشريعة الاسلامية*** . مصر: جامعة الأزهر.
- يوسف حوشين. (2016). ***نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL ودوره في تحليل وقياس العلاقات بين المتغيرات على المديين القصير والطويل***. *يوم دراسي حول التحليل الكمي للمذكرات والأطروحات باستخدام البرمجيات* (صفحة 4). الجزائر: جامعة العربي بن مهدي أم لبواقي قسم العلوم الاقتصادي.
- **التقارير والنشرات الاحصائية:**
- البنك الدولي تقرير. (1991). *word developpement.*
- بنك التنمية الافريقية. (2013_2017). *Accompagner la transformation du sectuer prive en AFRIQUE STRATEGIE DE DEVELO SECTEUR PRIVE*
- تقرير مناخ الاستثمارفي الدو العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار. (2018).
- لجزائر. (2013). *التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول 2013*. الجزائر: تقارير بنك الجزائر.
- التقرير السنوي 2013. (2014). *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر: بنك الجزائر.
- التقرير السنوي 2010 بنك الجزائر. (2014). *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر: بنك الجزائر.
- التقرير السنوي 2015 بنك الجزائر. (2016). *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر: بنك الجزائر.
- التقرير السنوي 2016 بنك الجزائر. (2017). *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر: بنك الجزائر.
- التقرير السنوي 2017 بنك الجزائر. (2018). *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر: بنك الجزائر.
- التقرير السنوي 2019 بنك الجزائر. (2020). *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر: بنك الجزائر.
- التقرير السنوي 2020 بنك الجزائر. (2021). *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر: بنك الجزائر.
- التقرير السنوي بنك الجزائر. (2010). *التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر*. الجزائر: بنك الجزائر.
- التقرير السنوي بنك الجزائر. (2019). *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر: بنك الجزائر.
- التقرير السنوي بنك الجزائر. (2022). *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر: بنك الجزائر.
- محافظ بنك الجزائر. (2017). *حوصلة التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات 2017*. الجزائر: تقرير بنك الجزائر.
- محافظ بنك الجزائر. (2018). *حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017*. الجزائر: تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني.

❖ **القوانين والتعليمات:**

- الجريدة الرسمية العدد 06 المرسوم التنفيذي 04-14. (22 يناير. 2004). يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجريدة الرسمية العدد 16 المرسوم التنفيذي 17-100. (5 مارس. 2017). والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجريدة الرسمية العدد 2 قانون 17-02. (10 يناير. 2017). القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجريدة الرسمية العدد 45 الأمر 3-11. (2003). يتعلق بالنقد والقرض. الجمهورية الجزائري الديمقراطية الشعبية.
- الجريدة الرسمية العدد 46 قانون 16-09. (3 غشت. 2016). يتعلق بترقية الاستثمار. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجريدة الرسمية العدد 47 الأمر 01-03. (20 غشت. 2001). يتعلق بتطوير الاستثمار. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجريدة الرسمية العدد 50 الأمر 10-4. (26 أوث. 2010). المتعلق بالنقد والقرض. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- الجريدة الرسمية العدد 50 قانون 22-18. (24 يوليو. 2022). يتعلق بالإستثمار. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجريدة الرسمية العدد 52 المرسوم التنفيذي 96-296. (8 سبتمبر. 1996). المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجريدة الرسمية العدد 64 المرسوم التنفيذي06-356. (9 أكتوبر. 2006). يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وتسييرها. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجريدة الرسمية العدد 70 المرسوم التنفيذي 20-329. (22 نوفمبر. 2020). المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجريدة الرسمية العدد 77 قانون 01-18. (12 ديسمبر. 2001). يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجريدة الرسمية العدد57 قانون 17-10. (11 أكتوبر. 2017). المتعلق بالنقد والقرض. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجريدة الرسمية رقم 34 قانون 82-11. (21 أوث. 1982). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجريدة الرسميةالعدد 16 المرسوم التنفيذي رقم 90-10. (14 4. 1990). المتعلق بالنقد والقرض. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

❖ **المواقع الالكترونية:**

- موقع بنك الجزائر على الرابط : https://www.bank-of-algeria.dz/ar/

الموقع الديوان الوطني للإحصائيات على الرابط: https://www.ons.dz

- موقع البنك الدولي على الرابط : https://www.albankaldawli.org/ar/home
- موقع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على الرابط موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط: https://www.andi.dz
- موقع وزارة الصناعة على الرابط : https://www.industrie.gov.dz

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

In Foreign Languages

❖ **Books :**

- Ahmed. Z.. iqbal. m.. & khan. f. (1983). ***Money and banking in Islam.*** pakistan.
- champeyrache. C. (2009). ***introduction generale a l'economie***
- Chris Brooks .(2008) .**Introductory Econometrics for Finance**; Second Edition . *Introductory Econometrics for Finance; Second Edition* .Cambridge University Press.
- Clotide champeyrache .(2009) .***introduction generale a l'economie .***
- Colin armand .(2008) .***Histoire de penée*** .paris.
- coppey. J. (2010). ***Monaie banque finance.***
- Damodar Gujarat Dawn Porter .(2009) .**Basic Econometrics** .*Basic Econometrics Fifth Eddition* .Mc Graw- Hill Inview.
- Didier Marteau .(2008) .***Monnaie. Banque et Marchè Financiers .***
- Dominique plihon .(2001) .***La monnaie et ses mecanismes*** .Paris: Dominique plihom edditions la decouverte..
- ellezan et autre Noémie .(2007) .***les entreprises privees dans la reconstruction des zones de post _conflit (risques et opportunités)*** .L'harmattan.
- Ezequiel Uriel ..(2019) .***Introduction To Econometrics*** .University de Valencia.
- G.S. MADDALA .(1992) .**Introduction To Econometrics** .*second edition* .CANADA: University of Florida.
- guiheux Gilles .(2002) .***HAL la cristallisation inachevée du secteur privé .***
- Hamid A Temmar) .s.d .**L'economie de L'algerie** ***.tome2*** .Algerien: Office des publication universitaires.
- Hamid A.Temmar) .s.d .***L'economie de l'algerie;les politiques de relance de la croissance Tome 3 .L'economie de l'algerie;les politiques de relance de la croissance 1970-2014*** .Algerien: office des publication universitaires.
- Hella Henri .(2004) .***Economie Monetaire.***

- Jezebel coppey .(2010) .***Monaie banque finance*** .
- Pascal Gandron ،sylvie lecarpentiermoral .(2006) .***Economie monetaire et financiere (4eme eddition).*** Economica.
- pierre pattat .(1987) .***Monnaie Institution fin et polimonetaire (4 eme eddition)*** .paris.
- Régis Bourbonnais .(2015) .***Econométrie*** *9 éditions* .Paris.
- Russell David son ،James G Mackinnon .(2021) .**Econometric theory and Methods** . New york: Oxford university Press.
- .stevenson lois .(2013) .***devoloppement du sectuer prive et des entreprises*** .paris: EDITIONS ESKA.
- thirion nicolas .(2018) .***Privatisation d'entreprises publics*** .*Open Edition Journals PYramides*.

❖ **Articles** :

- abe yoshiko .(2019) .***risk informed and resilient developped*** .*progress in disaster science 2*.
- Adedayo Adelowokan Oluwaseyi &al .(2019) .***impact of open market operations and money supply on inflation in Nigeria*** .*OECONOMICA VOL 15 N5*.
- Ahmed Muzaffar ،stelios bekiros .(2017) .***Money supply and inflation dynamics in the asia pacifiv economics.***
- CHAI. H. Y. (2018). ***East asian economic review does monetary.***
- Chi-Wei .(2018) .***Too much or less ?Money supply in Japan.***
- chork cheong thillainathan and kee .(2019) .***malaysian public -private partnerships incentivising.***
- Cordelia Omodero Onyinyechi ***.(2019) .Domestic debt and private sector credit in nigeria An Emprirical Investigation*** .*acta universitatis danubius vol 15 N 6*.195
- Emad mouhanna .(2019) .***Inflation targeting and its impact on monetery*** .*Journal of accounting and finance*.
- Gatot Sasonko .(2018) .***Monetery Policy and cansality beteen inflation and money supply in Indonesia*** .*Economic computation and economic chi ph D vol 52*.
- Glulam Ghouse and Al .(2018) .***ARDL Model us a remedy for spurious regression problems.*** *Performance and Prospectus* .Pakistan: Institute of Development of Econometrics and Statistics MPR.

- guesh and roopnarain .(2018) .***determinants of private sector investment evidence from mauritius (2014-1981)*** *International journal of business and economics. vol 17. n3*.
- Hee YUL CHAI .(2018) .***East asian economic review does monetary*** .
- J.B Ramsey .(1969) .**Tests for specification Errors in Classical linear least squares Regression** .*Journal of the Royal stastistical society series B VOL 31*.
- karnani annel .(2017) .***the roles of the private and public sectors in poverty reduction*** . *journal of marketing management vol 33 N 17_18*.
- Khalid Zafar Mahmoud .(2020) .**ARDL Analysis of the Relationship among Exports**. current Deficit and Economic Growth in Pakistan .*Iran- ECON VOL 24 N 02*.
- M.HASHEN Pesaran ،Yongcheol Shin و ،Richard Smith .(2001) .**Bounds Testing Approaches To The Analysis Of Level Relationships** .*Journal of Applied Econometric 289-326*.
- MUEK JAKUB .(2019) .**Applied Econometric (QEM) Regression with Time series data**.
- Peter C.B Phillips ،Pierre Perron .(1988) .**Testing for a unit root in time series regression** .*BIOMETRIKA VOL 75/2 PP 335- 346*.
- medjdoub guembour alaeddine et mohamed amine.(n d)***public private partnership in the construction of infrastructure projects in turky*** .*finance and busniss economics review volume 03 number 02.*
- numo palma .(2018) .***Reconstrution of money supply overthe long run***.
- Oluwaseyi. A. A.. & & al. (2019). ***impact of open market operations and money supply on inflation in Nigeria***. *OECONOMICA VOL 15 N5*.
- palma. n. (2018). ***Reconstrution of money supply over the long run the case of England (1270-1870)***. *the economic history review 71(2)*.
- Robert Engle و ،Granger) .Mars. 1987 .**Co- Intergration and Error correction Representation; Estimation; and Testing** .*Econometrica vol 55 N°2 PP 251-276*.
- Samuel Olvwapelumi .(2020) .***The effects of monetry policy in bank leading and economic performance in NiGERIA*** .*OECONOMICA VOL 16 N 2*.
- Sebastian Haq ،Rasmus Larsson .(2016) .**The dynamics of stock market returns and macroeconomic indicators An ARDL approch with cointegration** .STOCK HOLM.

- Stavros Stavroyiannis .**(2020) .Cointegration and ARDL.Specification between the dubai crude oil and US natural gas market .Departement of Accounting and finance**. school of management: University of the Peloponnese.
- SOHAIL ALAM KHAN .(2018) .***Estimating the role of supply in determing aggregate investment in pakistan*** .*journal of applied economics and business studies volume 2* . .79
- Soren Johansen ،Katarina Juselius .(1990) .**Maximum Likelihood Estimation and Inference On Cointegration-with Application to the Demande For Money** .*OXFOED BULLETIN OF Economics and Statistics VOL 52.2*.
- Teona Grigolashivili .(2019) .***Open market operations as a main tool of monetery policy*** .*ECONOMIC SCIENCES SERIE*
- Yahaya yakubu ،Salisu baba ،Umar bala .(2015) .**Electricity Supply and Manufactining Output in Nigeria Autoregressive Distributed Lag ARDL Bounds Testing Approach** . *Journal of Economics and Sustainable Development vol 16 N 17*.
- Zianddin Ahmed ،munawar iqbal & ،fahim khan .(1983) .***Money and banking in Islam*** . pakistan.
- **private sector participation or facilitating rent -seeking** . *malaysian journal of economic studies 56.(2)*

❖ **Reports & Official Documents** :

- Chambre national de commerce Chambre national de commerce .(1991) .***Chambre national de commerce*** .*code de l'investissement en Algerie* .ALGER.
- Iman Abu Sayad و ،and ALL) .n.d .***The interrelation ship between money supply and nominal GDP in Bangladesh*** .working papier series WP N1622 Monetary Policy Department.
- FMI .(2004) .*FMI-**public private parthership;the fiscal affaires developpement.***
- OCDE .(2010) .***compétitive et developpement du secteur prive MAROC***.

الملاحق

الملحق رقم (1): تطور العروض النقدي(M1) في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

الوحدة: مليار دج

السنة	M1	النقود القانونية	%	الودائع الجارية لدى البنوك	%	الودائع الجارية ح ج ب والخزينة	%
1990	271.04	135.3	50	105.6	39	29.5	10.88
1991	325.93	157.2	48.23	131.7	40.40	35.6	10.92
1992	370.37	184.9	48.92	148.3	40	44	11.88
1993	446.9	211.3	47.28	192.3	43.02	46.7	10.44
1994	475.9	223	46.85	206.3	43.34	56.4	11.85
1995	519.1	249.8	48.12	212.0	40.83	58.5	11.26
1996	595.2	290.6	48.82	234.03	39.31	64.18	10.78
1997	671.6	337.6	50.26	258.3	38.46	79.1	11.77
1998	813.7	390.8	48.02	334.5	41.10	88.4	10.86
1999	885.5	439.5	49.63	352.8	39.84	96.1	10.85
2000	1048.2	484.5	46.22	467.5	44.60	96.2	9.17
2001	1238	577.2	46.93	554.9	44.80	106.4	8.59
2002	1416.3	664.7	47.92	642.2	45.34	109.4	7.72
2003	1630.4	781.4	40.46	718.9	44.09	130.1	7.97
2004	2160.5	874.3	46.93	1127.9	52.20	158.3	7.32
2005	2422.7	921	38.01	1240.5	51.20	276.0	11.39
2006	3177.8	1081.4	34.02	1760.6	55.40	335.8	10.56
2007	4233.6	1284.5	30.34	2570.4	60.71	378.7	8.94
2008	4964.9	1540	31.01	2965.1	59.72	459.8	9.26
2009	4944.2	1829.4	37	2541.9	51.41	572.9	11.58
2010	5756.4	2098.6	36.45	2922.3	50.76	735.5	12.77
2011	7141.7	2571.5	36	3536.2	49.51	1034.0	14.47
2012	7681.8	2952.3	38.43	3380.2	44	1349.0	17.56
2013	8249.8	3204.0	38.83	3564.5	43.20	1481.3	17.95
2014	9580.2	3658.9	38.19	44.60.9	46.556	1460	15.24
2015	9261.2	4108.0	44.35	3908.5	42.20	1244.6	13.43
2016	9407.0	4497.2	47.80	3745.4	39.81	1164.4	12.37
2017	10266.1	4716.9	45.94	4513	43.96	1035.8	10.08
2018	11404.1	4926.8	43.20	5371.8	47.10	1105.5	9.69
2019	10901.8	5437.6	49.54	4351.2	39.64	1186.4	10.80
2020	11901.8	6138.3	49.24	4210.0	35.37	1553.5	13.05
2021	13630.4	6712.3	49.24	5292.9	1625	11.92	11.92

المصدر: بالاعتماد على موقع بنك الجزائر. https://www.bank-of-algeria.dz/ar/ /

الملحق رقم (2): تطور الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص(GDPP) والعروض النقدي(M2) والائتمان الموجه للقطاع الخاص(CRP) ومعدل التضخم(INF) وسعر الفائدة الحقيقي(RINT) في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص	العرض النقدي بمفهومه الواسع	الإئتمان للموجه للقطاع الخاص	معدل التضخم	سعر الفائدة الحقيقي
1990	264528.6	343.30	96	42.3	13.17
1991	399969.5	414.80	101	65.8	5.47
1992	508059.7	529.20	125.6	33.9	1.00
1993	647700	627.40	142.3	25.6	12.20
1994	807594.5	723.60	178.9	41.1	6.14
1995	1026491.5	799.60	150.2	40.6	7.30
1996	1392071	919.60	187.2	36	18.40
1997	1517360.3	1081.50	210.3	19	28.70
1998	1786609.5	1287.90	233.6	8.9	25.20
1999	2015322.6	1463.40	250.4	22.9	26.90
2000	2181919	2022.50	296.5	34.7	28.40
2001	2486056.3	2473.50	337.612	11.5	24.00
2002	2722766.4	2901.50	550.208	13.3	25.90
2003	3020103.3	3354.40	587.78	20.3	22.50
2004	3465034.1	3738.00	674.73	24.2	22.70
2005	3940502.5	4146.90	882.5	28.1	25.30
2006	4517830.7	4827.60	1057	22.5	24.40
2007	5020792.7	5994.60	1214.4	18.4	23.00
2008	5572969	6955.90	1411.9	27.3	22.10
2009	6448504.8	7173.10	1599.2	0.8	21.00
2010	7314254.5	8280.70	1805.3	28.1	22.80
2011	8161075	9929.20	1982.5	30.2	22.20
2012	9378753.3	11015.10	2244.9	19.5	17.80
2013	10614497.3	11941.50	2720.2	11.9	23.40
2014	11649208.7	13663.90	3120	11.7	23.80
2015	12445504.4	13704.50	3586.6	5.5	21.90
2016	13368941.9	13816.30	3955	13.5	20.30
2017	14378537.3	14974.60	4566.1	18.4	21.10
2018	15426513.2	16636.70	5029.9	18.8	22.40
2019	16004386.8	16506.60	5219.1	11.5	24.70
2020	15015190	17659.60	5386.9	7	24.30
2021	18802211	20087.50	5574	27.60	19.50

المصدر: بالاعتماد على موقع بنك الجزائر. https://www.bank-of-algeria.dz/ar/ /

الملحق رقم (3): اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لسلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص(GDPP) عند المستوى والفرق الأول

Null Hypothesis: LNGDPP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.282291	0.0252
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: LNGDPP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.282291	0.0252
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: LNGDPP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.390409	0.7898
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: D(LNGDPP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.165211	0.0327
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: D(LNGDPP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.165211	0.0327
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: D(LNGDPP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.851022	0.0060
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الملحق رقم (4): اختبار فيليبس وبيرون (pp) لسلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص(GDPP) عند المستوى والفرق الأول

Null Hypothesis: LNGDPP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.056312	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

Null Hypothesis: LNGDPP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.945212	0.1635
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

Null Hypothesis: LNGDPP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		4.288298	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

Null Hypothesis: D(LNGDPP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.155134	0.0334
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: D(LNGDPP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.787502	0.0033
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

Null Hypothesis: D(LNGDPP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.045786	0.0036
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الملحق رقم (5): اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لسلسلة لوغاريتم العرض النقدي بمفهومه الواسع(LNM2) عند المستوى والفرق الأول

Null Hypothesis: LNM2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.929674	0.0051
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

Null Hypothesis: LNM2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.136371	0.9917
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

Null Hypothesis: LNM2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.228663	0.9923
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

Null Hypothesis: D(LNM2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.398920	0.0190
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

Null Hypothesis: D(LNM2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.294676	0.0104
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

Null Hypothesis: D(LNM2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.205309	0.2033
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الملحق رقم (6): اختبار فيليبس وبيرون (PP) لسلسلة لوغاريتم العرض النقدي بمفهومه الواسع() (LNM2) عند المستوى والفرق الأول

Null Hypothesis: LNM2 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.929674	0.0051
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

Null Hypothesis: LNM2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.137647	0.9917
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

Null Hypothesis: LNM2 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		4.948667	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

Null Hypothesis: D(LNM2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.380610	0.0198
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

Null Hypothesis: D(LNM2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.417160	0.0075
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

Null Hypothesis: D(LNM2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.280556	0.1802
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الملحق رقم (7): اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لسلسة لوغاريتم معدل التضخم (LNINF)

عند المستوى

Null Hypothesis: LNINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.777665	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

Null Hypothesis: LNINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.756278	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

Null Hypothesis: LNINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.850984	0.3386
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الملحق رقم (8): اختبار فيليبس وبيرون (PP) لسلسلة لوغاريتم معدل التضخم (LNINF)

عند المستوى

Null Hypothesis: LNINF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.761551	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

Null Hypothesis: LNINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 18 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.893368	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

Null Hypothesis: LNINF has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 24 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.779595	0.3702
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الملحق رقم (9): اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لسلسلة لوغاريتم سعر الفائدة الحقيقي (LNRINT) عند المستوى والفرق الأول

Null Hypothesis: LNRINT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.816067	0.0676
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

Null Hypothesis: LNRINT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.312191	0.0830
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

Null Hypothesis: LNRINT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.018366	0.6808
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

Null Hypothesis: D(LNRINT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.994875	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

Null Hypothesis: D(LNRINT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.904402	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

Null Hypothesis: D(LNRINT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.093594	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الملحق رقم (10): اختبار فيليبس وبيرون (PP) لسلسلة لوغاريتم سعر الفائدة الحقيقي (LNRINT) عند المستوى والفرق الأول

Null Hypothesis: LNRINT has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.754171	0.0767
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

Null Hypothesis: LNRINT has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.247776	0.5888
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

Null Hypothesis: D(LNRINT) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.305674	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

Null Hypothesis: D(LNRINT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.587399	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

Null Hypothesis: D(LNRINT) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.031627	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الملحق رقم (11): اختبار لديكي فولر الموسع (ADF) لسلسلة لوغاريتم الائتمان الموجه للقطاع الخاص (LNCRP) عند المستوى والفرق الأول

Null Hypothesis: LNCRP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.865684	0.7855
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

Null Hypothesis: LNCRP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.283342	0.8735
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

Null Hypothesis: D(LNCRP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.431142	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

Null Hypothesis: D(LNCRP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.538743	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

Null Hypothesis: D(LNCRP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.511468	0.1202
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الملحق رقم (12): اختبار فيليبس وبيرون (PP) لسلسلة لوغاريتم الائتمان الموجه للقطاع الخاص (LNCRP) عند المستوى والفرق الأول

Null Hypothesis: LNCRP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.865684	0.7855
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

Null Hypothesis: LNCRP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.281824	0.8738
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

Null Hypothesis: LNCRP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		6.175679	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

Null Hypothesis: D(LNCRP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.386072	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

Null Hypothesis: D(LNCRP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.489644	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

Null Hypothesis: D(LNCRP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.779189	0.0071
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الملحق رقم (13): أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Date: 12/07/24 Time: 13:14
Sample: 1990 2021

	LNGDPP	LNM2	LNINF	LNRINT	LNCRP
Mean	15.06525	8.228728	2.945770	2.879273	6.714859
Median	15.18682	8.406111	3.071395	3.111288	6.872974
Maximum	16.58837	9.907853	4.189655	3.356897	8.625868
Minimum	12.48570	5.838605	0.000000	0.000000	4.564348
Std. Dev.	1.184236	1.278227	0.768034	0.669918	1.368530
Skewness	-0.478355	-0.370254	-1.786989	-2.922260	-0.084786
Kurtosis	2.221060	1.784557	7.934463	12.04654	1.577391
Jarque-Bera	1.965969	2.700871	49.49633	154.6644	2.736762
Probability	0.374193	0.259127	0.000000	0.000000	0.254519
Sum	467.0229	263.3193	94.26463	92.13673	214.8755
Sum Sq. Dev.	42.07242	50.64981	18.28616	13.91250	58.05912
Observations	31	32	32	32	32

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الملحق رقم (14): مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 12/07/24 Time: 13:15
Sample: 1990 2020
Included observations: 31
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Covariance Probability	LNGDPP	LNM2	LNINF	LNRINT	LNCRP
LNGDPP	1.357175 -----				
LNM2	1.433690 0.0000	1.539980 -----			
LNINF	-0.477148 0.0019	-0.497006 0.0025	0.585086 -----		
LNRINT	0.459672 0.0005	0.464007 0.0011	-0.197066 0.0326	0.448514 -----	
LNCRP	1.506074 0.0000	1.624387 0.0000	-0.516702 0.0033	0.439459 0.0046	1.751270 -----

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الملحق رقم (15): عدد فترات الإبطاء المثلى المحددة تلقائيا حسب معيار Akaike

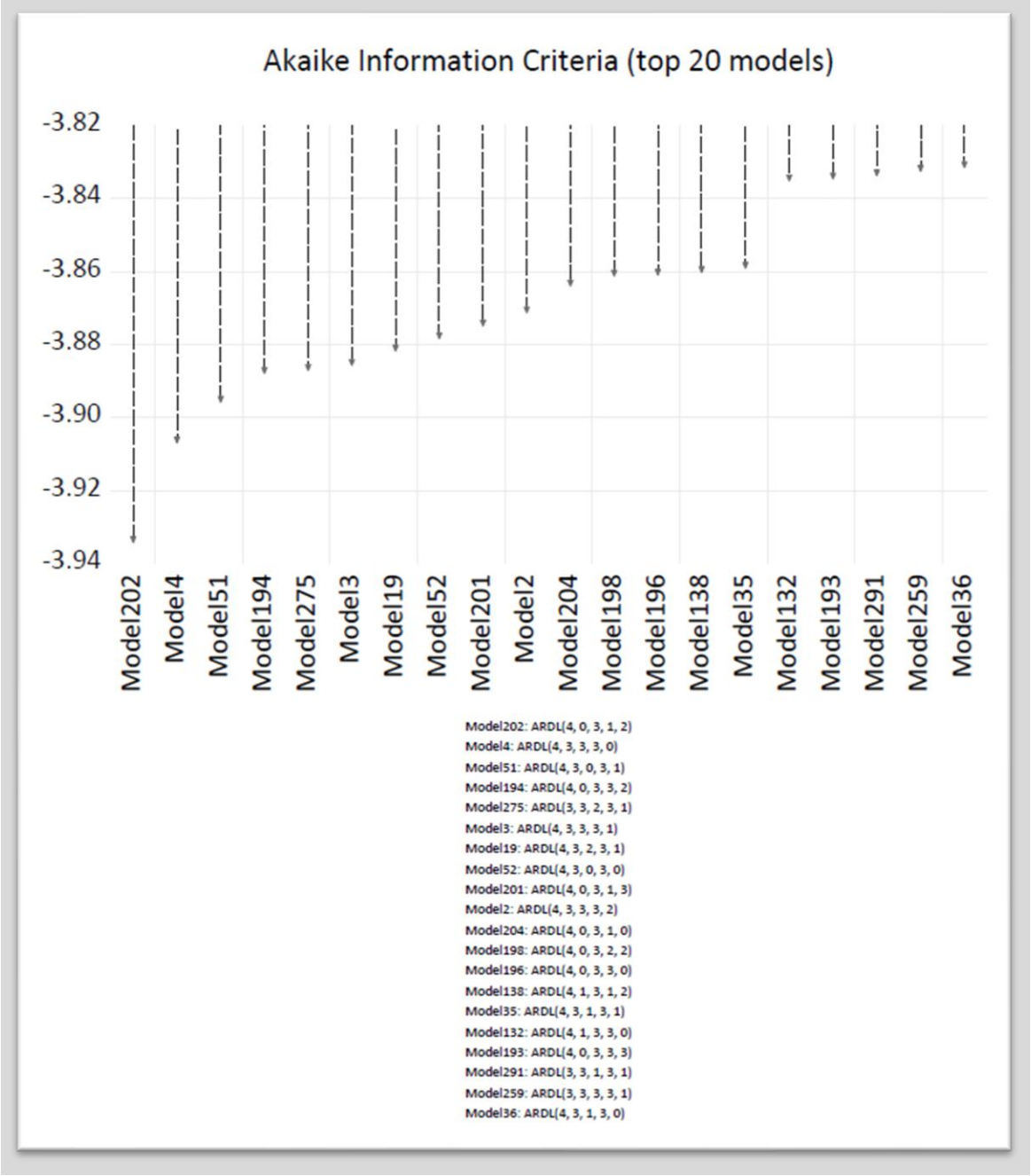

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الملحق رقم (16): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (Bounds Test)

لنموذج (ARDL)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LNGDPP)
Selected Model: ARDL(4, 0, 3, 1, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/07/24 Time: 13:02
Sample: 1990 2021
Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.847469	1.033772	3.721776	0.0029
LNGDPP(-1)*	-0.424510	0.115915	-3.662264	0.0033
LNM2**	0.259939	0.066334	3.918642	0.0020
LNINF(-1)	-0.073767	0.031132	-2.369518	0.0354
LNRINT(-1)	-0.006258	0.048828	-0.128166	0.9001
LNCRP(-1)	0.093279	0.080582	1.157568	0.2696
D(LNGDPP(-1))	-0.560390	0.224266	-2.498772	0.0280
D(LNGDPP(-2))	0.394364	0.158144	2.493702	0.0282
D(LNGDPP(-3))	0.792738	0.215906	3.671676	0.0032
D(LNINF)	-0.006595	0.010182	-0.647738	0.5294
D(LNINF(-1))	0.054145	0.019478	2.779771	0.0167
D(LNINF(-2))	0.035057	0.011897	2.946720	0.0122
D(LNRINT)	0.235247	0.066927	3.514950	0.0043
D(LNCRP)	0.124845	0.085220	1.464979	0.1686
D(LNCRP(-1))	0.152366	0.090564	1.682401	0.1183

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNM2	0.612325	0.176928	3.460876	0.0047
LNINF	-0.173770	0.071114	-2.443544	0.0310
LNRINT	-0.014742	0.118289	-0.124625	0.9029
LNCRP	0.219734	0.145830	1.506779	0.1577
C	9.063307	0.608543	14.89344	0.0000

EC = LNGDPP - (0.6123*LNM2 -0.1738*LNINF -0.0147*LNRINT + 0.2197 *LNCRP + 9.0633)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.163836	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	27		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الملحق رقم (17): نتائج اختبار (Ramsey RESET):

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LNGDPP LNGDPP(-1) LNGDPP(-2) LNGDPP(-3) LNGDPP(-4) LNM2 LNINF LNINF(-1) LNINF(-2) LNINF(-3) LNRINT LNRINT(-1) LNCRP LNCRP(-1) LNCRP(-2) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.695625	11	0.5011
F-statistic	0.483895	(1, 11)	0.5011
Likelihood ratio	1.162358	1	0.2810

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.000429	1	0.000429
Restricted SSR	0.010189	12	0.000849
Unrestricted SSR	0.009760	11	0.000887

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	68.09945
Unrestricted LogL	68.68063

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: LNGDPP
Method: Least Squares
Date: 12/07/24 Time: 13:05
Sample: 1994 2020
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDPP(-1)	0.207062	0.393765	0.525852	0.6094
LNGDPP(-2)	1.635233	1.025551	1.594491	0.1391
LNGDPP(-3)	0.622026	0.413973	1.502577	0.1611
LNGDPP(-4)	-1.314866	0.782363	-1.680633	0.1210
LNM2	0.350250	0.146469	2.391286	0.0358
LNINF	-0.008473	0.010753	-0.787966	0.4474
LNINF(-1)	-0.019176	0.013451	-1.425675	0.1817
LNINF(-2)	-0.030520	0.019762	-1.544370	0.1508
LNINF(-3)	-0.055732	0.032114	-1.735456	0.1105
LNRINT	0.333852	0.157398	2.121075	0.0575
LNRINT(-1)	-0.405008	0.240196	-1.686156	0.1199
LNCRP	0.233747	0.179158	1.304699	0.2186
LNCRP(-1)	0.154521	0.113003	1.367403	0.1988
LNCRP(-2)	-0.239933	0.156259	-1.535480	0.1529
C	-0.015133	5.652366	-0.002677	0.9979
FITTED^2	-0.024536	0.035271	-0.695625	0.5011

R-squared	0.999548	Mean dependent var	15.37476
Adjusted R-squared	0.998932	S.D. dependent var	0.911272
S.E. of regression	0.029787	Akaike info criterion	-3.902269
Sum squared resid	0.009760	Schwarz criterion	-3.134366
Log likelihood	68.68063	Hannan-Quinn criter.	-3.673931
F-statistic	1621.580	Durbin-Watson stat	1.907038
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الملحق رقم (18): نتائج اختبار LM Test (Breusch-Godfrey Serial Correlation)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	0.101245	Prob. F(1,11)	0.7563
Obs*R-squared	0.246245	Prob. Chi-Square(1)	0.6197

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 12/07/24 Time: 13:04
Sample: 1994 2020
Included observations: 27
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDPP(-1)	0.038964	0.310828	0.125356	0.9025
LNGDPP(-2)	-0.043616	0.341888	-0.127573	0.9008
LNGDPP(-3)	-0.006932	0.266124	-0.026048	0.9797
LNGDPP(-4)	0.022518	0.235367	0.095673	0.9255
LNM2	-0.000732	0.069005	-0.010607	0.9917
LNINF	0.001073	0.011111	0.096597	0.9248
LNINF(-1)	0.000477	0.010419	0.045796	0.9643
LNINF(-2)	0.001110	0.011695	0.094882	0.9261
LNINF(-3)	0.001682	0.013451	0.125029	0.9028
LNRINT	-0.008851	0.074938	-0.118109	0.9081
LNRINT(-1)	0.006757	0.054621	0.123714	0.9038
LNCRP	-0.010662	0.094726	-0.112553	0.9124
LNCRP(-1)	-0.009450	0.107986	-0.087507	0.9318
LNCRP(-2)	0.012929	0.102552	0.126070	0.9020
C	-0.112444	1.131409	-0.099384	0.9226
RESID(-1)	-0.144290	0.453470	-0.318191	0.7563

R-squared	0.009120	Mean dependent var	-7.40E-16
Adjusted R-squared	-1.342080	S.D. dependent var	0.019796
S.E. of regression	0.030296	Akaike info criterion	-3.868381
Sum squared resid	0.010096	Schwarz criterion	-3.100477
Log likelihood	68.22314	Hannan-Quinn criter.	-3.640043
F-statistic	0.006750	Durbin-Watson stat	1.786886
Prob(F-statistic)	1.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الملحق رقم (19): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج المقدر

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.003284	Prob. F(1,24)	0.1698
Obs*R-squared	2.003031	Prob. Chi-Square(1)	0.1570

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 12/07/24 Time: 13:05
Sample (adjusted): 1995 2020
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000227	0.000169	1.344678	0.1913
RESID^2(-1)	0.609433	0.430581	1.415374	0.1698

R-squared	0.077040	Mean dependent var	0.000391
Adjusted R-squared	0.038583	S.D. dependent var	0.000640
S.E. of regression	0.000628	Akaike info criterion	-11.83572
Sum squared resid	9.45E-06	Schwarz criterion	-11.73894
Log likelihood	155.8643	Hannan-Quinn criter.	-11.80785
F-statistic	2.003284	Durbin-Watson stat	1.323770
Prob(F-statistic)	0.169805		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الملحق رقم (20): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)

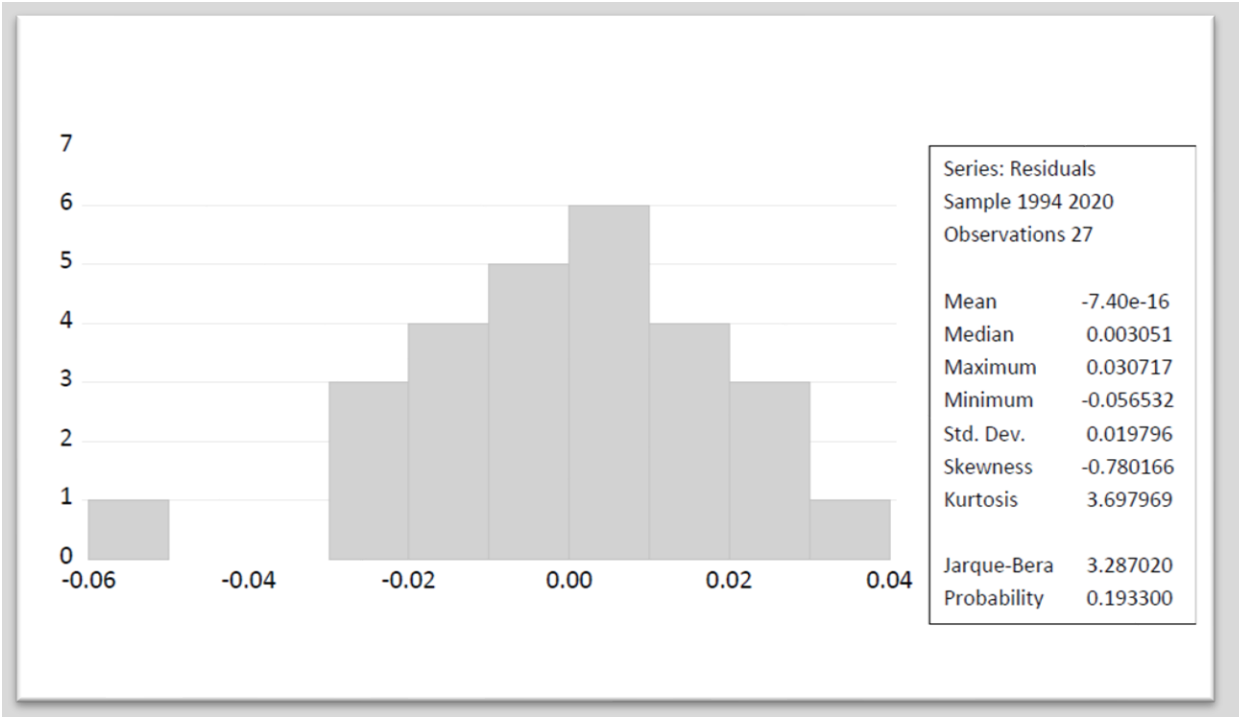

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الملحق رقم (21): اختبار السكون لنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (Stability Test)

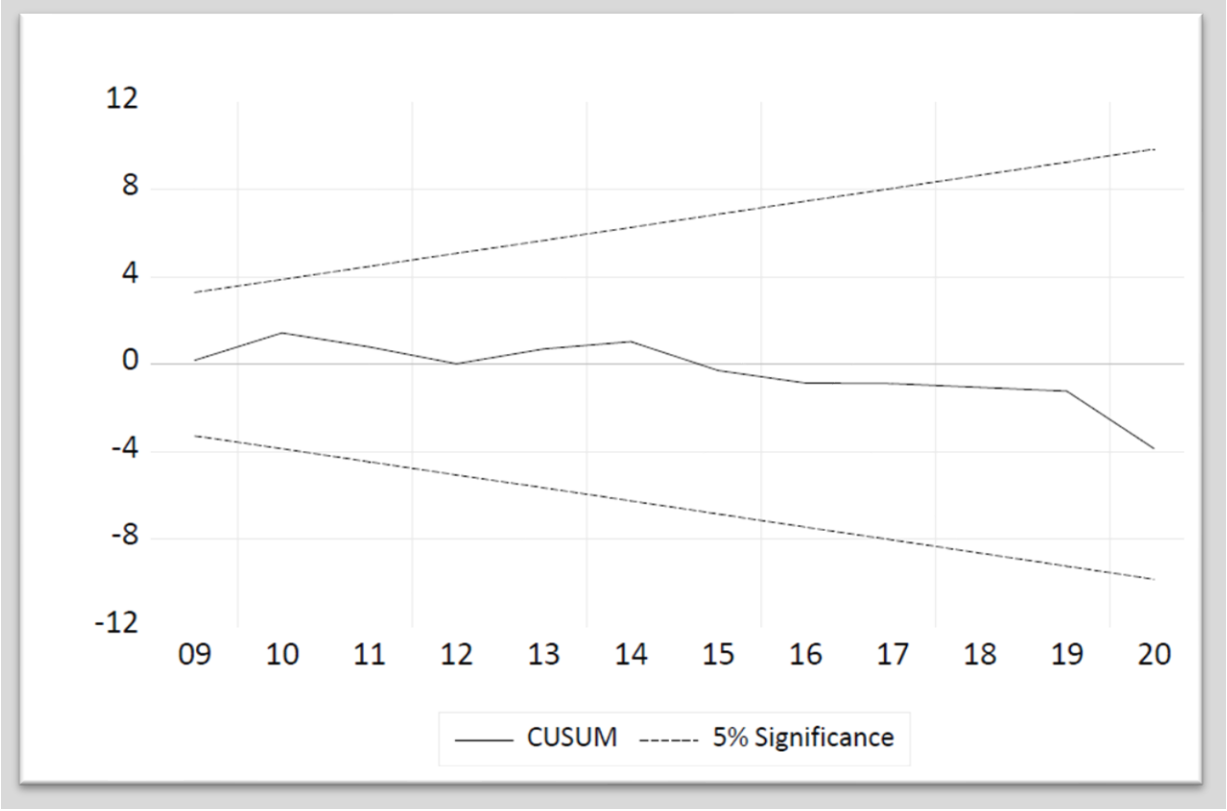

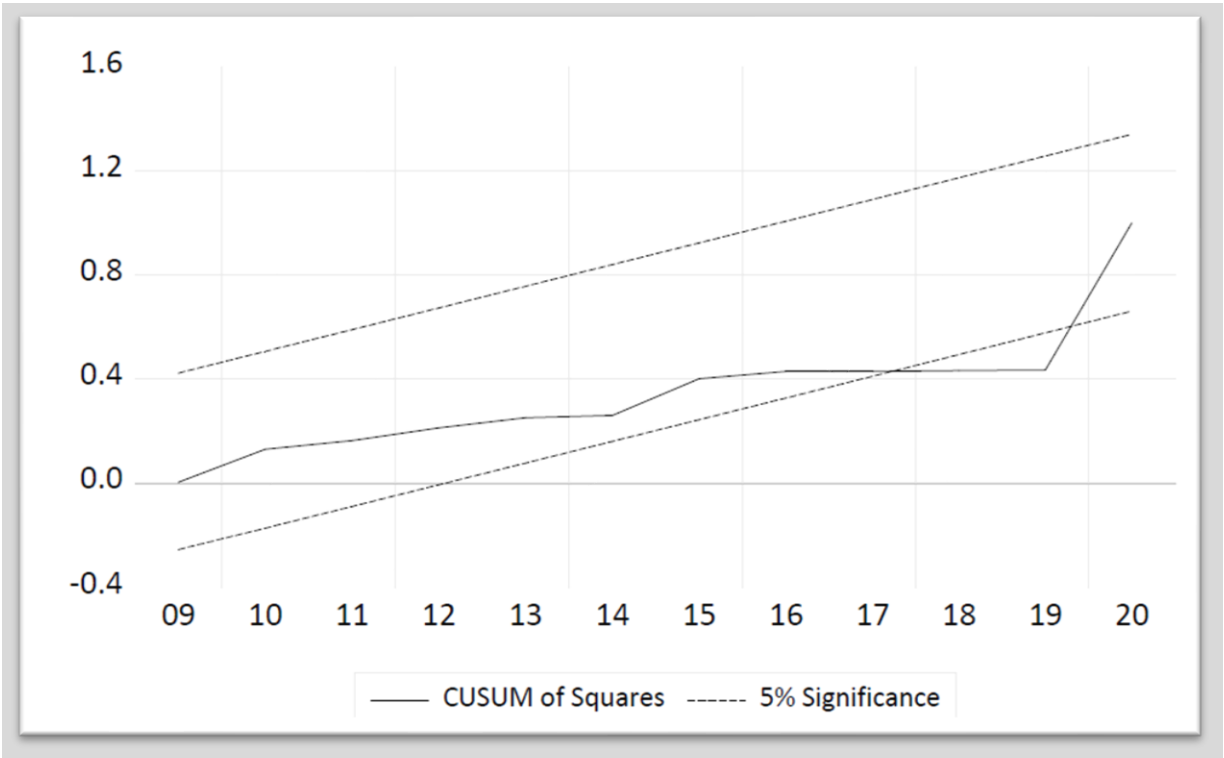

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الملحق رقم (22): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والعلاقة قصيرة الأمد للنموذج المقدر

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LNGDPP)
Selected Model: ARDL(4, 0, 3, 1, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/07/24 Time: 13:03
Sample: 1990 2021
Included observations: 27

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDPP(-1))	-0.560390	0.178439	-3.140513	0.0085
D(LNGDPP(-2))	0.394364	0.110917	3.555475	0.0040
D(LNGDPP(-3))	0.792738	0.128119	6.187519	0.0000
D(LNINF)	-0.006595	0.006317	-1.044002	0.3171
D(LNINF(-1))	0.054145	0.007899	6.855028	0.0000
D(LNINF(-2))	0.035057	0.006135	5.714465	0.0001
D(LNRINT)	0.235247	0.035684	6.592471	0.0000
D(LNCRP)	0.124845	0.042341	2.948586	0.0122
D(LNCRP(-1))	0.152366	0.054072	2.817829	0.0155
CointEq(-1)*	-0.424510	0.054401	-7.803371	0.0000

R-squared	0.913514	Mean dependent var	0.116422
Adjusted R-squared	0.867728	S.D. dependent var	0.067314
S.E. of regression	0.024482	Akaike info criterion	-4.303663
Sum squared resid	0.010189	Schwarz criterion	-3.823724
Log likelihood	68.09945	Hannan-Quinn criter.	-4.160952
Durbin-Watson stat	1.810899		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	7.163836	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الملحق رقم (23): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج (ARDL)

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNM2	0.612325	0.176928	3.460876	0.0047
LNINF	-0.173770	0.071114	-2.443544	0.0310
LNRINT	-0.014742	0.118289	-0.124625	0.9029
LNCRP	0.219734	0.145830	1.506779	0.1577
C	9.063307	0.608543	14.89344	0.0000

EC = LNGDPP - (0.6123*LNM2 -0.1738*LNINF -0.0147*LNRINT + 0.2197 *LNCRP + 9.0633)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.163836	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	27		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).